سلسلة الشروح (١٢)

بَهْجَةُ الطَّرْفِ

فِي شَرْحِ

عُنْوَانِ الظَّرْفِ

فِي عِلْمِ الصَّرْفِ

تأليف

د. عبدالله بن عبده العواضي

غافق للدراسات والنشر

GAFEQ for studies and publishing

بَهْجَةُ الْطَّرْف

فِي شَرْح

عُنْوَانِ الْظَّرْف فِيْ عِلْمِ الْصَّرْف

www.alukah.net
شبكة الألوكة

العنوان: بَهْجَةُ الْطَّرْف فِيْ شَرْحِ عُنْوَانِ الْظَّرْف فِيْ عِلْمِ الْصَّرْف.
تأليف: د. عَبْد اللهِ بن عَبْده العَوَاْضِيْ.
الصفحات: (398 صفحة).
الطّبْعة: الأولى، 1448هـ- 2026م.
قياس القطع: 17× 24.
النّاشر: غافق للدراسات والنشر.
إخراج فني وإلكتروني: هشام بن حسين الأهدل.

النّاشر
غافق للدراسات والنشر
GAFEQ for studies and publishing
اليمن - صنعاء
gafeq.s.p@gmail.com
+967 71 71 72 770
GAFEQ.S.P
782 16 12 14

بَهْجَةُ الْطَّرْف

فِي شَرْح

عُنْوَانِ الْظَّرْف فِيْ عِلْمِ الْصَّرْف

تَأْلِيْفُ

د. عَبْد اللهِ بن عَبْده العَوَاضِيْ

غافق للدراسات والنشر
GAFEQ for studies and publishing

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله المتفرّد بالكمال، المنزَّه عن النقص والمثال، مقدِّر الأقدار، ومصرِّف الليل والنهار، له الأمر كله في العباد، وإليه المرجع والمعاد، مصدر النِّعم ومواليها، ومسخِّر الفُلك ومجريها، نسأله مزيداً من فضله غيرَ منقوص ولا مقصور، ونبتهل إليه في صلاح جميع الأمور، ونضرع إليه للسلامة من الاعتلال، ولدوامِ الستر في الحال والاستقبال.

والصلاة والسلام على نبينا محمد ذي النسب الشريف، والفضل الضافي المُنيف، المجرّد من دنيّ الخصال، والسالم من ذميم الفعال، مَن داوى القلب بصحيح أقواله، وهدى النفوس بحسن أفعاله، وطيب خِلاله، صلى الله وسلم عليه وعلى أصحابه وآله.

أما بعد:

فإن علم الصرف ذو خطر كبير، ونفع لساني غزير، لا يستغنى عنه في العربية بحال، ولا يتوفّر على درسه ودرايته إلا فحول الرجال؛ إذ هو طريق لفهم القرآن والحديث، وإدراك معانيهما، وسبيل قاصدة إلى دراية أبنية اللغة العربية ومعرفة سعتها، وهو المنهل الدفاق لتنويع الخطاب، والمنبع

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الثجاج للوصول إلى عرفان تعدد القوالب اللفظية التي تحمل معاني مختلفة، بحيث ينتقل المتكلم أو الكاتب بين تصاريف مبانيه انتقالاً مريحًا مختصراً، مع صحةٍ مرافقة، ودقّةٍ موضحة.

فمن فاته هذا العلم من أهل العربية فقد فاته خير كثير؛ إذ يعزب عنه شيء من حسن الفهم، والتلذذ بجمال استعمال الأساليب القرآنية البديعة المختلفة، ويذهب عنه ما تحمله تلك القوالب المتنوعة من العلوم والهدايات، ويصيب تعبيرَه الخطابي الاضمحلال، وطولُ الطريق وصعوبته عند الانتقال من أسلوب إلى آخر في المقال، وتحاصره أحيانًا أخطاء لفظية ومعنوية في الكلام.

وقد كشف أفذاذ هذا الفن العزيز عن أهميته وفضله، وثمرته وحسن أثره على من دراه وأتقن درسه[1].

قال ابن جني: " وهذا القبيل من العلم -أعني التصريف- يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة

(1) **كتبتُ منذ زمن غير بعيد مقدمة في علم الصرف في كتاب:** "تنوير الفهوم بمقدمات عشرة علوم" ذكرت فيها المبادئ العشرة لهذا العلم، والعلاقة بين النحو والصرف، ونشأة علم الصرف، مع ذكر طائفة من المتون الصرفية وشروحها.

الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزءٌ من اللغة كبيرٌ بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[1].

وقال ابن مالك: " فإنَّ التَّصريف علمٌ تتشوَّفُ إليه الهِمَم العليَّة، ويتوقَّف عليه وضوح الحِكَم العربية، ويفتح من أبواب النَّحو ما كان مُقْفَلا، ويُفَصِّل مِنْ أصوله ما كان مُجْمَلا"[2].

ولا أخفي حقيقة أدركتها، ويدركها دارس هذا الفن؛ هي: أن هذا العلم ليس من العلوم السهلة التي يتيسر إتقانها وتمام فهمها، بل هو علم صعب يحتاج إلى قوة حفظ، ودقة فهم، وذكاء وفير، وجهد كبير.

وقد صرح بذلك أهل هذا العلم؛ فبينوا صعوبته، وذكروا من آثار تلك الصعوبة قلة التأليف فيه، وتأخيره في الدرس العربي على غيره من علوم العربية، ومن ثم أُثر عن بعض العلماء الكبار في العربية بعض الهنات الصرفية التي وقعوا فيها.

قال ابن عصفور في مقدمة كتابه " الممتع": "وبعدُ، فإني لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلا القليل منهم؛ فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يُبْرِدُ غليلا، ولا يحصل لطالبه

(1) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:2).

(2) إيجاز التعريف في علم التصريف (ص:56).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مأمولا؛ لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه؛ وضعت في ذلك كتابًا رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملَّكتُه عاصيَه وطائعَه، وذللته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع"[1].

وقال أيضًا: "وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخِّر للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له؛ حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس"[2].

وقال ابن جني: "...ولهذا لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابًا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وترى كتابه أسد شيء فيما يحكيه، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يصرف ويشتق اضطرب كلامه وخلّط. وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب إلا الفرد، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره، وليس هذا غضًا من أسلافنا، ولا توهينًا

(1) الممتع الكبير في التصريف (ص:27).

(2) الممتع الكبير في التصريف (ص:33).

لعلمائنا، كيف وبعلومهم نقتدي، وعلى أمثلتهم نحتذي، وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المُشْبِلين عليه[1] والمنصرفين إليه، كثيرًا ما يخطئون فيه ويخلطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبعلم سواه متشاغل!"[2].

و"عن أبي عثمان المازني قال: اجتمعتُ مع يعقوب بن السكيت عند محمد بن عبد الملك الزيات، فقال محمد بن عبد الملك: سَلْ أبا يوسف عن مسألةٍ. فكرهتُ ذلك، وجعلتُ أتباطأُ وأدافعُ مخافةَ أن أُوبِيَهُ؛ لأنه كان لي صديقًا، فألحَّ عليَّ محمدُ بنُ عبد الملكِ، وقال: لِمَ لا تسألُه؟ فاجتهدتُ في اختيار مسألةٍ سهلةٍ؛ لأقارب يعقوبَ، فقلتُ له: ما وزنُ "نَكْتَلْ" مِن الفعل من قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ﴾[يوسف:63]. فقال: "نَفْعَلْ". فقلتُ له: ينبغي أن يكونَ ماضيه "كَتَلَ"! فقال: لا، ليس هذا وزنه، إنما هو "نَفْتَعِلْ". فقلتُ له: فَنَفْتَعِل كم حرفًا هو؟ قال: خمسة أحرف. فقلتُ له: فَنَكْتَلْ كم حرفًا هو؟ قال: أربعة أحرف. قلتُ: فكيف تكون أربعةُ أحرفٍ بوزنِ خمسةٍ؟! فانقطع وخَجِل وسَكَتَ، فقال محمد بن عبد الملك: فإنما تأخذ كلَّ شهرٍ ألفي درهم على أنك لا تُحسِن ما وزنُ "نَكْتَلْ[3]"!! فلما

---

(1) **أشبل عليه**: عطف عليه.

(2) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:3).

(3) **نكتل**: أصله نكتال، وأصل نكتال: نكتيل، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

خرجنا قال لي يعقوب: يا أبا عثمان، هل تدري ما صنعتَ؟ فقلتُ له: والله لقد قاربتُك جهدي، وما لي في هذا ذنب"[1].

وبعد، فإني قد درّستُ كتبًا صرفية -صغيرة ومتوسطة- في جهات علمية متعددة، وقد كان من بين تلك الكتب: كتاب:" عُنْوَانُ الظَّرْفِ فِيْ عِلْمِ الصَّرْفِ، لِلشَّيْخِ: هَارُوْنَ عَبْدِ الرَّازِقِ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ت:(1336هـ-1917م)"، وقد درّسته العام الماضي طلابَ مركز الإمام الشوكاني، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فمن خلال تدريسي لهذا الكتاب رأيت أنه يحتاج إلى شرح يوضحه، ويكشف خفيات معانيه ومقاصده، ويقربه إلى أفهام الطالبين بأيسر طريق، فتوكلت على الله تعالى في النهوض بهذه المهمة، فكان هذا الشرح الذي بين يديك.

= لما جزم الفعل بالسكون في جواب الطلب، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين سقطت. **ففي رواية للقصة:** "فقال المازني: وزنها في الأصل "نفتعل" لأنها "نكتيل" فلما تحرك حرف العلة وهو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصارت "نكتال" ولما دخل الجازم صارت "نكتل" "ووزنها نفتل". ينظر: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي (ص:409)، عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص:52).

(1) طبقات النحويين واللغويين (ص:203).

منهج الشرح:

1 –جعلت متن الكتاب مستقلاً قبيل الشروع في الشرح لمن يريد أن يرجع إليه بتمامه.

2 –قدمت مقدمة صغيرة تعرِّف بهذا المتن الصرفي، وأما ترجمة مؤلفه فقد ذكرتها في كتابي:" الميسر في شرح حسن الصياغة في فنون البلاغة". وقد طبع، وهو منشور في قناتي على التلجرام، وفي بعض المواقع والقنوات.

3 – جعلت كلام الماتن بين [] بخط غامق، وأتبعته بالشرح.

4 – أضفت بعض العناوين الجانبية؛ تيسيراً لطريق استيعاب مضامين ما تحتها.

5 – شكلت حروف الإعراب من كلمات المتن وما يشكل من الحروف الأخرى داخل الكلمات فيه.

6 – ما كان في الحاشية من بيان غريب كلمات المتن فهو للماتن، أو من اعتنى بكتابه بعده، وليس لدي دليل لترجيح أي منهما، فلذلك تركت ذلك على حاله في الحاشية.

7 – هناك نقولات وتوضيحات مهمة لبعض المسائل ذكرتها في الحاشية حتى لا أثقل الأصل بذلك، وقد أودعتها هناك زيادة في الفائدة، أو

www.alukah.net
شبكة الألوكة

توضيحًا أزيد للمسألة.

8- سلكت في هذا الشرح -فيما أظن- المنهاج المتوسط بين الطول والقصر.

9- العناية بتوثيق النقول من مصادرها، وجعل ذلك في الهامش.

10- العناية بالتعليلات الصرفية التي تزيد من رسوخ القاعدة وحسن فهمها.

وختامًا أسأل الله أن يجعل هذا العمل لوجهه خالصًا، وذخراً شافعًا يوم المعاد، وأن يكتب له الخلود والنفع في العباد، وأن يجعله محفوفًا بالصواب والسداد.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

د. عبد الله بن عبده العواضي

9/ 2/ 1448هـ، 23/ 7/ 2026م.

نبذة عن المتن

1 – **اسم الكتاب هو**: "عُنْوَانُ الْظَّرْف فِيْ عِلْمِ الْصَّرْف"، **والعنوان**: ما يستدل به على غيره، ومنه عنوان الكتاب، وعلوان الكتاب لغة في العنوان. **والظرف له معانٍ منها**: الوعاء، **ومنها**: ما يستقر غيره فيه، **ومنه** ظرف الزمان وظرف المكان عند النحاة، **ومنها**: أن الظرف في الوجه: الحُسن، **وفي القلب**: الذكاء، **وفي اللسان**: البلاغة"[1].

2 – قسم المؤلف هذا الكتاب إلى مقدمة وثلاثة أبواب:

3 – أما المقدمة فقد جعلها مقدمتين: الأولى: مقدمة كتاب، والثانية: مقدمة علم.

4 – فأما مقدمة الكتاب فقد ذكر فيها الاستفتاح بالحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبيان اسم الكتاب، ووصفه بالصغر والسهولة، وذكر من كان سببًا في تأليفه لهذه الرسالة، وهو وزير المعارف في ذلك الوقت، وأطال حبل الثناء عليه.

5 – **وأما مقدمة العلم** فقد تحدث فيها عن تعريف علم الصرف، وأبنية الاسم والفعل، وأمور تتعلق بالميزان الصرفي، وذكر المشتقات عموما تعدادًا،

(1) المعجم الوسيط (2/ 575) (2/ 633) (2/ 625).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وتكلم عن المصدر، وخصه بالحديث عن مصادر الفعل الثلاثي القياسي والسماعي.

6- **وأما الباب الأول فقد خص الحديث فيه عن الفعل بتقسيمه إلى أربعة أقسام:**

التقسيم الأول: تقسيم الفعل باعتبار الزمن.

التقسيم الثاني: تقسيم الفعل باعتبار التجردِ والزيادةِ.

التقسيم الثالث: تقسيم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال.

التقسيم الرابع: تقسيم الفعل – من حيث ذكر الفاعل-إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول.

وختم هذا الباب بالحديث عن أحكام نوني التوكيد.

7- **وأما الباب الثاني فقد جعله للحديث الصرفي عن الاسم، وقسمه إلى أربعة أقسام كذلك:**

التقسيم الأول: تقسيم الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق.

التقسيم الثاني: تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتأنيث.

التقسيم الثالث: تقسيم الاسم باعتبار صحة آخره واعتلاله.

التقسيم الرابع: تقسيم الاسم باعتبار الإفراد وغيره.

ثم ختم هذا الباب بالحديث عن التصغير والنسب.

8- **أما الباب الثالث** فجعله في أحكام صرفية مشتركة بين الاسم والفعل، فذكر فيه الإبدال والإعلال، والتقاء الساكنين، وهمزة الوصل، والوقف.

المتن

[بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقولُ راجيْ عفوِ الخالقِ عبدُه: هارونُ الأزهريُّ ابنُ عبدِ الرازقِ الحمدُ للهِ وكفَى، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفَى، أما بعدُ:

فهذه رسالةٌ تسمَى: «عنوانَ الظرْفِ» صغيرةُ الحجمِ؛ سهلةُ الفَهْمِ؛ حَسْبَما أشارَ به روحُ المدارسِ والمعارفِ، المؤسِّسُ للتَّالدِ منها والطارفِ، مَن طالعُ سعدِه عليها: عليٌّ مباركٌ، صاحبُ العطوفةِ، ناظرُ المعارفِ: «علي باشا مبارك، لا زالَ ينبوعَ إصلاحٍ، ومعدنَ فلاحٍ، في ظلِّ الساحةِ التوفيقيةِ الخديويةِ، لا برحتْ أرجاءُ الوجودِ بهِ وبأنجالِه عاطرةً مشرقةً بهيَّةً.

ورتبتُها على مقدمةٍ، وثلاثةِ أبوابٍ.

المقدمة

الصرْفُ: قواعدُ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ، غيرِ الإعرابِ؛ كـ: التثنيةِ، والجمعِ، والتصغيرِ، والنَّسبِ، والإعلالِ.

ويدخلُ في:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

1 -الاسمِ المُتمكِّنِ 2 -والفعلِ دونَ الحرفِ وشبهِه. والأبنيةُ: هي الصيغُ بهيئاتِها

أبنيةُ الاسمِ والفعلِ

أبنيةُ الاسمِ الأصليةُ:

1 - ثلاثيةٌ2 - ورباعيةٌ3 - وخماسيةٌ.

وأبنيةُ الفعلِ الأصليةُ: 1 -ثلاثيةٌ 2 - ورباعيةٌ.

وهذه الأبنيةُ لها موازينُ تُوزنُ بها، وحروفُ الميزانِ ثلاثةٌ، هي:

1 -الفاءُ.

2 - والعينُ.

3 - واللامُ.

فالثلاثيُّ: يوزنُ بهذه الثلاثةِ. وما فوقَه: بلامٍ ثانيةٍ، وثالثةٍ؛ فـ: نَصَرَ مثلاً على وزنِ: فَعَلَ، ودَحْرَجَ على وزنِ: فَعْلَلَ، وسَفَرْجَل على وزنِ: فَعَلَّل. وهكذا.

وللاسمِ الثلاثيِّ المجردِ عشرةُ أبنيةٍ، وهي:

1 - «فَعْل»، كـ: شَمْس، وسَهْل.

2 – و «فَعَل»، كـ: قَمَر، وجَمَل.

3 – و «فَعِل»، كـ: كَتِف، وفَخِذ.

4 – و «فَعُل»، كـ: رَجُل، وعَضُد.

5 – و «فِعْل»، كـ: حِمْل، وجِذْع.

6 – و «فِعَل»، كـ: عِنَب، وضِلَع.

7 – و «فِعِل»، كـ: إبل، وبِلِز[1].

8 – و «فُعْل»، كـ: قُفْل، وحُلْو.

9 – و «فُعَل»، كـ: رُطَب، وصُرَد[2].

10 – و «فُعُل»، كـ: عُنُق، وكُتُب.

وللرباعي المجرد ستة أبنية، وهي:

1 –«فَعْلَل»، كـ: جَعْفَر، وثَعْلَب.

2 – و «فِعْلِل»، كـ: قِرْمِز[3] وزِبْرِج[1].

---

(1) الضخم.

(2) طائر صغير.

(3) صبغ أحمر.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

3 – و «فِعْلَل»، كـ: دِرْهَم، وزِئْبَق.

4 – و«فُعْلُل»، كـ: بُرْقُع، وقُنْفُذ.

5 – و«فِعَلٌّ»، كـ: قِمَطْر[2]، وَهِزَبْر[3].

6 – و «فُعْلَل»، كـ: جُخْدَب، وطُحْلَب[4].

وللخماسيِّ المجردِ أربعةُ أبنيةٍ، وهي:

1 – «فَعَلَّل»، كـ: فَرَزْدَق، وسَفَرْجَل.

2 – و« فُعَلِّل»، كـ: قُذَعْمِل[5]، وخُبَعْثِن[6].

3 – و «فِعْلَلّ»، كـ: قِرْشَبّ[7]، وجِرْدَحْل[8].

4 – و «فَعْلَلِل»، كـ: قَهْبَلِس[1]، وجَحْمَرِش[2].

---

(1) الزينة.

(2) وعاء الكتب.

(3) الأسد.

(4) خضرة تعلو الماء.

(5) الضخم من الإبل.

(6) الرجل الضخم الشديد، والأسد.

(7) **لها معانٍ**: منها: الأكول.

(8) الوادي أو الضخم من الإبل.

وللفعلِ الثلاثيِّ المجردِ ثلاثةُ أبنيةٍ:

1 – «فَعَلَ»، كـ: نَصَرَ، وَضَرَبَ.

2 – و «فَعِلَ»، كـ: سَمِعَ، وَعَلِمَ.

3 – و «فَعُلَ»، كـ: كَرُمَ، وَحَسُنَ.

وللفعلِ الرباعيِّ المجردِ بناءٌ واحدٌ، وهو: «فَعْلَلَ»، كـ: دَحْرَجَ، وَعَرْبَدَ.

ولا يكونُ الاسمُ المتمكنُ ولا الفعلُ أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ، فإذا رأيتَ أقلَّ من ذلك، فاعلمْ أنه قد حُذِفَ منه شيءٌ، نحو: يَد، ونحو: قُلْ، وبِعْ.

وكلُّ ما لا يُقابِلُ حروفَ الميزانِ فهو زائدٌ، وينتهي الاسمُ بالزيادةِ إلى: سبعةٍ، نحو: اسْتِغْفَار. والفعلُ إلى: ستةٍ، نحو: اسْتَغْفَرَ.

والزائدُ يعبَّرُ عنه في الميزانِ بلفظِه، فتقولُ في: «انْتَصَرَ» مثلاً: إنه على وزن: افْتَعَلَ

إلا:

(١) المبدَلَ من تاءِ الافتعالِ فإنه لا يعبَّرُ عنه بلفظِه، بل بالتاءِ، فنحو: «اصْطَبَرَ» على وزن: افْتَعَلَ.

---

(1) المرأة الضخمة.

(2) العجوز الكبيرة، أو المرأة السمجة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(٢) وكذا المكررُ للإلحاقِ أو غيرِه، فإنه يُنطقُ به مِن نوعِ ما قبلَه، نحو: «جَلْبَبَ» و «قَطَّعَ»؛ فالأولُ على وزن فَعْلَلَ، والثاني: فَعَّلَ.

وحروفُ الزيادةِ عشرةٌ: يجمعُها قولُك: «سألتمونيها». والزائدُ قسمانِ:

(١) زائدٌ لمعنى؛ كالسينِ والتاءِ في: «اسْتَغْفَرَ»؛ فإنهما للطلبِ، وفي: «اسْتَحْجَر»، فإنهما للصيرورة.

(٢) وزائدٌ للإلحاقِ ونحوِه؛ كالواوِ في: «كَوْثَر»، فإنها زِيدتْ للإلحاقِ بـ «جَعْفَر».

ومعنى الإلحاقِ: جعلُ كلمةٍ على مثالِ أُخرى.

وتُعرفُ زيادةُ الحرفِ في الكلمةِ:

(١) بأنْ يكونَ لها معنى بدونِه؛ نحو: قَاتَلَ، وتَبَاعَدَ، وَاسْتَعْطَفَ. فإنْ لم يكن لها معنى بدونِه فليسَ بزائدٍ؛ نحو: وَسْوَسَ.

(٢) وتعرفُ أيضًا بأنْ توجدَ في المشتقِّ دونَ المشتقِّ منه؛ نحو: سَلِمَ سَلَامَةً، وسلَّمَ تَسْلِيمًا. والاشتقاقُ: أخذُ كلمةٍ من أُخرى بنوعِ تغييرٍ، مع التناسبِ في المعنى.

والتغييرُ إما:

(١) في الهيئةِ فقط؛ كنَصَرَ، من: النصر.

(٢)أو في الهيئةِ، والحروفِ؛ بالزيادةِ، أو النقصِ؛ كالأمرِ من الوعدِ، أو النصرِ.

والمشتقات عشرة، هي:

(١) الماضي. (٢) والمضارعُ. (٣) والأمرُ. (٤) واسمُ الفاعلِ. (٥) واسمُ المفعولِ. (٦) والصفةُ المُشبَّهةُ. (٧) واسمُ التفضيلِ. (٨) واسمُ الزمانِ. (٩) واسمُ المكانِ. (١٠) واسمُ الآلةِ.

والمشتقُّ منه هو المصدرُ. وهو: الاسمُ الدالُّ على حدثِ الفعلِ، دونَ زمانِه. وهو قسمانِ:

(١) قياسيٌّ. (٢) وسماعيٌّ.

فالقياسيُّ لـ: «فَعَلَ» -بفتحِ العينِ- يأتي:

(١) على وزنِ: «فَعْل» -بسكونها- إذا كان متعديًا؛ كـ: قَتَل قَتْلاً، ورَدَّ رَدًّا، وضَرَبَ ضَرْبًا، وفَتَحَ فَتْحًا.

(٢) وعلى وزنِ: «فُعُول»، إذا كان لازمًا؛ كـ: خَرَجَ خُرُوجًا، وجَلَسَ جُلُوسًا، ونَهَضَ نُهُوضًا.

والقياسيُّ لـ: «فَعِلَ» -بالكسرِ- «يَفْعَلُ» -بالفتح- يأتي على وزنِ:

(١) فَعْل -بسكونِ العينِ- أيضًا إذا كان متعديًا؛ نحو: حَمِدَ حَمْدًا،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وفَهِمَ فَهْمًا.

(٢) وبفتحها، إذا كان لازمًا؛ نحو: تَعِبَ تَعَبًا، وفَرِحَ فَرَحًا.

والقياسيُّ لـ: «فَعُلَ» (بالضم) يأتي على وزنِ:

(١) «فَعَالَة».(٢) أو «فُعُولَة». بفتح الفاء في الأول، وضمها في الثاني؛ نحو: ظَرُفَ ظَرَافَةً، وجَزُلَ جَزَالَةً، وصَعُبَ صُعُوبَةً، وسَهُلَ سُهُولَةً.

والسماعيُّ كثيرٌ:

فمن الأولِ: طَلَبَ طَلَبًا، ونَبَتَ نَبَاتًا، وكَتَبَ كِتَابًا، وَحَرَسَ حِرَاسَةً، وَحَسَبَ حُسْبَانًا، وشَكَرَ شُكْرًا، وذَكَرَ ذِكْرًا، وكَتَمَ كِتْمَانًا، وكَذَبَ كَذِبًا، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمَايَةً، وغَفَرَ غُفْرَانًا، وَعَصَى عِصْيَانًا، وقَضَى قَضَاءً، وهَدَى هِدَايَةً، وَرَأَى رُؤْيَةً.

ومن الثاني: لَعِبَ لَعِبًا، ونَضِجَ نُضْجًا، وكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سِمَنًا، وَقَوِيَ قُوَّةً، وصَعِدَ صُعُودًا، وَقَبِلَ قَبُولًا، وَرَحِمَ رَحْمَةً.

ومن الثالث: كَرُمَ كَرَمًا، وعَظُمَ عِظَمًا، ومَجُدَ مَجْدًا، وَحَسُنَ حُسْنًا، وَحَلُمَ حِلْمًا، وجَمُلَ جَمَالاً.

واسمُ المرَّةِ من الثلاثيِّ: على وزنِ: «فَعْلَة» -بفتحٍ فسكونٍ-؛ كـ: جَلْسَة، وقَعْدَة.

واسمُ الهيئةِ منه: على وزنِ: «فِعْلَة»-بكسرٍ فسكونٍ-؛ كـ: جِلْسَة، وقِعْدَة.

هذا كلُّه في مصدرِ الثلاثيِّ، وأما غيرُه فسيأتي في بابِ الفعلِ.

البابُ الأولُ: في الفعلِ

هو ثلاثةُ أنواعٍ:

(١) ماضٍ، كـ: قامَ، وأَقامَ.(٢) ومضارعٌ، كـ: يَقومُ، ويُقيمُ. (٣) وأمرٌ، كـ: قُمْ، وأَقِمْ.

وينقسمُ الفعلُ باعتبارِ التجردِ والزيادةِ إلى: (١) مجردٍ. (٢) ومزيدٍ.

وباعتبارِ الحركاتِ والسكناتِ مع ذلكَ إلى ستةٍ وثلاثين بابًا.

ستةٌ للثلاثيِّ المجردِ:

الأولُ: «فَعَلَ» -بفتح العين- «يَفْعُلُ» -بضمها-، نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، وقالَ يَقُولُ، ومَرَّ يَمُرُّ، وغَزا يَغْزُو.

الثاني: «فَعَلَ» -بفتح العين- «يَفْعِلُ» -بكسرها-؛ نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، وباعَ يَبِيعُ، وفَرَّ يَفِرُّ، ورمى يَرْمِي، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَقى يَقِي، ويَسَرَ يَيْسِرُ.

الثالثُ: «فَعَلَ يَفْعَلُ» -بالفتح فيهما-؛ نحو: نَهَضَ يَنْهَضُ، وفَتَحَ يَفْتَحُ،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وسَعى يَسْعَى، ووَضَعَ يَضَعُ.

وشرطُ هذا: أن يكون ثانيه أو ثالثُه حرفًا من حروفِ الحلقِ الستةِ، وهي: الهمزةُ، والهاءُ، والعينُ، والحاءُ، والغينُ، والخاءُ.

الرابعُ: «فَعِلَ» -بالكسر- «يَفْعَلُ» -بالفتح-؛ نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ، وخافَ يَخافُ، ووجِلَ يَوْجَلُ، ورَضِيَ يَرْضى، وعَضَّ يَعَضُّ.

وكثيراً ما تأتي منه الأحزانُ والعِللُ وأضدادُهما؛ نحو: سَقِمَ، وحَزِنَ، وسَلِمَ، وفَرِحَ.

ومنه: الألوانُ والعيوبُ والحليُ؛ نحو: شَهِبَ، وعَوِرَ، وفَلِجَ، وبَلِجَ.

الخامسُ: «فَعُلَ يَفْعُلُ» -بالضم فيهما-، وهو للأوصافِ الخلقيةِ والتي لها مكثٌ؛ نحو: حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، وسَرُوَ، يَسْرُو.

السادسُ: «فَعِلَ يَفْعِلُ» -بالكسرِ فيهما-، وهو قليلٌ؛ نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، وورِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي.

وكلُّ هذه الأبوابِ تكونُ: (١) لازمةً. (٢) ومتعديةً. إلا الخامسَ فلا يكون إلا لازمًا.

وثلاثةٌ لمزيدِه بحرفٍ:

الأولُ: «أَفْعَلَ»؛ نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرامًا، وأَعْطى يُعْطِي إِعْطاءً، وأَقامَ

يُقِيمُ إِقامَةً، وآتى يُؤْتِي إِيتاءً.

والأمرُ منه: أَفْعِلْ، بقطعِ الهمزةِ مفتوحةً.

الثاني: «فَعَّلَ» -بتشديد العين-؛ نحو: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا، وزَكَّى يُزَكِّي تَزْكِيَةً.

الثالث: «فاعَلَ»؛ نحو: قاتَلَ يُقاتِلُ مُقاتَلَةً وقِتالاً، ووالى يُوالِي مُوالاةً ووَلاءً.

وخمسةٌ لمزيدِه بحرفينِ:

الأولُ: «انْفَعَلَ»؛ نحو: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِساراً، وانْشَقَّ يَنْشَقُّ انْشِقاقًا، وانْقادَ يَنْقادُ انْقِياداً، وانْمَحى يَنْمَحِي انْمِحاءً.

الثاني: «افْتَعَلَ»؛ نحو: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِماعًا، واشْتَقَّ يَشْتَقُّ اشْتِقاقًا، ومنه: اخْتارَ، وادَّعى، واتَّصَلَ، واتَّقى.

الثالثُ: «افْعَلَّ» -بشدِّ اللامِ-؛ نحو: احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِراراً.

ومنه: ارْعَوى يَرْعَوِي ارْعِواءً.

الرابعُ: «تَفَعَّلَ»؛ نحو: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلُّمًا، وتَزَكَّى يَتَزَكَّى تَزَكِّيًا، ومنه: اذَّكَّرَ، واطَّهَّرَ.

الخامسُ: «تَفاعَلَ»؛ نحو: تَباعَدَ يَتَباعَدُ تَباعُداً، وتَسارَّ يَتَسارُّ تَسارّاً،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومنه: تَبارَكَ، وتَعالى، وكذا: اثَّاقَلَ، وادَّارَكَ.

وأربعةٌ لمزيدِه بثلاثةٍ:

الأولُ: «اسْتَفْعَلَ»؛ نحو: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْراجًا، واسْتَغْنى يَسْتَغْنِي اسْتِغْناءً، واسْتَقامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقامَةً.

الثاني: «افْعَوْعَلَ»؛ نحو: اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشابًا، واحْدَوْدَبَ يَحْدَوْدِبُ احْدِيدابًا.

الثالثُ: «افْعَوَّلَ» -بشدِّ الواوِ-؛ نحو: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذاً[1].

الرابعُ: «افْعالَّ» -بشدِّ اللامِ-؛ نحو: احْمارَّ يَحْمارُّ احْمِيراراً، وكذا: ابْياضَّ، واسْوادَّ.

وواحدٌ للرباعيِّ المجردِ، وهو: «فَعْلَلَ»؛ نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْراجًا.

وستةٌ ملحَقةٌ به، وهي من مزيدِ الثلاثيِّ:

الأولُ: «فَعْلَلَ» المزيدُ؛ نحو: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وجِلْبابًا.

الثاني: «فَوْعَلَ»؛ نحو: حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وحِيقالاً[2].

---

(1) المضاء في السير.

(2) له معان منها سرعة المشي.

الثالثُ: «فَعْوَلَ»؛ نحو: جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وجِهْواراً[1].

الرابعُ: «فَيْعَلَ»؛ نحو: بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وبِيطاراً.

الخامسُ: «فَعْيَلَ»؛ نحو: شَرْيَفَ يُشرِيفُ شَرْيَفةً وشِريافًا[2].

السادس: «فَعْلى»؛ نحو: سَلْقى يُسَلْقِي سَلْقاةً وسِلْقاءً[3].

وواحدٌ لمزيدِه بحرفٍ، وهو: «تَفَعْلَلَ»؛ نحو: تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا.

وستةٌ ملحقةٌ به، وهي نحو:

(١) تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا.

(٢) وتَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا.

(٣) وتَرَهْوَكَ يَترهْوَكُ تَرَهْوُكًا[4].

(٤) وتَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا.

(٥) وتَسَلْقى يَتَسَلْقى تَسَلْقِيًا[5].

---

(1) علو الصوت.

(2) **شريفتُ الزرعَ**: قطعت شريافه-بكسر الشين-أي: ورقه الزائد.

(3) **سلقاه**: ألقاه على قفاه.

(4) استرخاء المفاصل في المشي.

(5) مطاوع سلقى.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(٦) وتَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ تَمَسْكُنًا.

واثنانِ لمزيدِه بحرفينِ:

الأولُ: «افْعَنْلَلَ»؛ نحو: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجامًا.

الثاني: «افْعَلَلَّ» -بشدِّ اللامِ-؛ نحو: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعراراً.

واثنانِ ملحقانِ بـ: «احْرَنْجَمَ»؛ وهما من الثلاثيِّ، وذلك نحو:

(١) اسْلَنْقى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقاءً[1].

(٢) واقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْساسًا[2].

فصلٌ

وينقسمُ الفعلُ إلى: (١) صحيحٍ. (٢) ومعتلٍّ.

فالصحيحُ: ما خلا من حروفِ العلةِ الثلاثةِ:

(١) الألفِ. (٢) والواوِ. (٣) والياءِ.

وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

أولُها: السالمُ: وهو ما سلمتْ حروفُه الأصليةُ مِن: (١) الهمزِ.

---

(1) الاستلقاء على القفا.

(2) تأخر ورجع إلى الخلف.

(٢) والتضعيفِ. (٣) وحروفِ العلةِ؛ نحو: نَصَرَ، وانْتَصَرَ، وتَناصَرَ.

وحُكمُه: أنه لا يُحذفُ منه شيءٌ عندَ اتصالِ الضمائرِ ونحوِها به، وكذا ما تصرَّفَ منه لا يُحذفُ منه شيءٌ عند التثنيةِ والجمعِ.

الثاني: المضاعَفُ: وهو:

(١) من الثلاثيِّ: ما كانت عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ؛ نحو: مَدَّ، وامْتَدَّ، واسْتَمَدَّ.

(٢) ومن الرباعيِّ: ما كانت فاؤه ولامُه الأُولى من جنسٍ، وعينُه ولامُه الثانيةُ من جنسٍ آخرَ؛ نحو: زَلْزَلَ وتَزَلْزَلَ.

وحُكمُ الأولِ:

(١) أنَّ ماضيَه يجبُ فيه الإدغامُ، إلا إذا اتصلَ به ضميرُ رفعٍ متحركٌ فيجبُ فكُّ الإدغامِ، نحو: مَدَدْتُ.

(٢) ويجبُ الإدغامُ في مصدرِه أيضًا، إذا لم يكن بين المتجانسينِ فاصلٌ، وإلا فلا إدغامَ، نحو: امتِداد.

(٣) وكذا مضارعُه يجبُ فيه الإدغامُ، إلا:

(١) إنْ دخلَ عليه جازمٌ فيجوزُ؛ نحو: لم يَمُدَّ ولم يَمْدُدْ.

(٢) وإلا أنْ تتصلَ به نونُ النسوةِ فيجبُ فكُّ الإدغامِ؛ نحو: تَمْدُدْنَ.

(٤) ومثلُه الأمرُ والنهيُ؛ نحو: مُدَّ، ولا تَمُدَّ، وامْدُدْ، ولا تَمْدُدْ، وامْدُدْنَ يا نسوةُ.

والإدغامُ: هو إدخالُ أولِ المتجانسينِ في الآخرِ. فيسمى: الأولُ: مدغَمًا، والثاني: مدغمًا فيه.

وهو قسمانِ: (١) واجبٌ. (٢) وجائزٌ. فيجبُ إنْ كانَ المتجانسانِ متحركينِ، فيسكنُ أولُهما ويُدغمُ في ثانيهما. ويجوزُ إنْ كانَ الأولُ متحركًا، والثاني ساكنًا بسكونٍ عارضٍ، نحو: لم يَمُرَّ، ويجوز: لم يَمْرُرْ.

الثالثُ: المهموزُ: وهو ما كانَ أحدُ حروفِه الأصليةِ همزةً؛ نحو: أَخَذَ، وسأَلَ، وقرَأَ.

وحكمُه كالسالمِ، إلا أنَّ الأمرَ مِن: أَخَذَ وأَكَلَ تُحذفُ همزتُه مطلقًا، نحو: خُذْ، وكُلْ، ومِن أَمَرَ في الابتداءِ نحو: مُرْ، ويجوزُ الحذفُ وعدمُه في الأثناءِ؛ نحو: قلتُ له: خُذْ، أو اؤْخُذْ، وقلتُ له: مُرْ، أو اؤْمُرْ.

والهمزةُ إذا كان قبلَها همزةٌ متحركةٌ يجبُ قلبُها مَدَّةً مِن جنسِ حركةِ ما قبلَها؛ تقولُ: آمَنْتُ، أُومِنُ، إيمانًا، أصلُ الأولِ: أَأْمَنْتُ، والثاني: أُؤْمِنُ، والثالثِ: إِأْمانًا.

فإنْ كانَ قبلَها غيرُ همزةٍ وكانت ساكنةً جازَ:

(١) بقاؤها.

(٢) وقلبُها مِن جنسِ حركةِ ما قبلَها؛ تقول: اسْتَأْثَرَ واسْتاْثرَ، ويُؤْثِرُ، ويُوثِرُ (مِن الإيثارِ).

وإذا كانتْ متحركةً قبلَها متحركٌ غيرُ همزةٍ بقيتْ؛ نحو: سَأَلَ، وسُئِلَ، إلا:

أ- إذا كانت مفتوحةً وقبلَها ضمةٌ فيجوزُ:

(١) بقاؤها.

(٢) وقلبُها واواً؛ نحو: يُؤَثِّرُ ويُوَثِّرُ (من التأثيرِ).

ب- أو قبلَها كسرةٌ فيجوزُ قلبُها ياءً؛ نحو: قُرِئَ.

والمعتلُّ: ما في حروفِه الأصليةِ شيءٌ من حروفِ العلةِ. وهو أربعةُ أقسامٍ: الأولُ: المثالُ، وهو: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ؛ نحو: وَعَدَ ويَسَرَ. وحكمُه كالصحيحِ، إلا إذا كانتْ فاؤه واواً وكانَ من البابِ الثاني أو الثالثِ أو السادسِ؛ فتحذفُ الواوُ من المضارعِ؛ نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَضَعَ يَضَعُ، ووثِقَ يثِقُ. ومثلُه: الأمرُ؛ نحو: عِدْ وثِقْ، والمصدرُ نحو: عِدَةً وثِقَةً.

الثاني: الأجوفُ، وهو: ما عينُه حرفُ علةٍ؛ كـ: قالَ وباعَ وخافَ،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أصلُها: قَوَلَ وبَيَعَ وخَوِفَ؛ قُلِبَ كلٌّ من الواوِ والياءِ ألفًا؛ لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها. فإذا أُسندَ إلى ضميرِ رفعٍ متحركٍ:

(١) حُذفتْ عينُه للتخلصِ من الساكنينِ؛ لأنَّ الماضيَ يجبُ تسكينُ آخرِه عندَ اتصالِ ضميرِ الرفعِ المتحركِ به.

(٢) وحُركتْ فاؤه بحركةٍ تجانسُ العينَ؛ نحو: قُلْتُ وبِعْتُ، إلا في نحوِ: خافَ، فتحركُ بالكسرِ من جنسِ حركةِ العينِ؛ نحو: خِفْتُ، ونِمْتُ.

الثالثُ: الناقصُ، وهو: ما لامُه حرفُ علةٍ؛ نحو: غَزا، ورمى، ورَضِيَ، وسَرُوَ.

أصلُ الأولينِ: غَزَوَ ورمي (بفتحات) تحركتْ كلٌّ من الواوِ والياءِ، وانفتحَ ما قبلَها، فقلبتْ ألفًا.

فإذا أُسندَ إلى ضميرِ رفعٍ متحركٍ:

(١) رجعتْ إلى أصلِها إن كانت ثالثةً؛ نحو: غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ.

(٢) وقُلبت ياءً إن كانت رابعةً فأكثرَ؛ نحو: اسْتَغْزَيْتُ، واسْتَرْمَيْتُ.

وكذا معَ ألفِ الاثنينِ؛ نحو: غَزَوَا، ورَمَيَا، واسْتَغْزَيَا، واسْتَرْمَيَا.

وإذا أُسندَ إلى واوِ الجمعِ: (١) حُذفت لامُه. (٢) وبقيتْ فتحةُ العينِ؛ نحو: غَزَوْا ورمَوْا.

وأما الأخيرانِ: (١) فتبقى لامُهما على حالِها:

١- عند اتصالِ ضميرِ الرفعِ المتحركِ بهما؛ نحو: رَضِيتُ وسَرُوتُ.

٢- وكذا مع ألفِ الاثنينِ؛ نحو: رَضِيَا وسَرُوَا.

(٢) وتُحذفُ عندَ اتصالِ واوِ الجمعِ بهما، معَ ضمِّ العينِ لمناسبةِ الواوِ؛ نحو: رَضُوا وسَرُوا.

كلُّ هذا في الماضي. أما المضارعُ والأمرُ:

أ- فمعَ ألفِ الاثنينِ لا تحذفُ اللامُ؛ نحو: تَغْزُوانِ، وتَرْمِيانِ، ...إلخ.

ب- ومعَ واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ:

(١) تحذفُ مطلقًا.

(٢) ثمَّ إن كانت ألفًا بقيَ فتحُ ما قبلَها؛ نحو: يَسْعَوْنَ واِسْعَيْ يا هندُ.

(٣) وإلا ضُمَّ ما قبلَها لمناسبةِ الواوِ.

(٤) وكُسِرَ لمناسبةِ الياءِ؛ نحو: يَرْمُونَ، ويَغْزُونَ، وارْمِي، واغْزِي يا هندُ.

الرابعُ: اللفيفُ: وهو قسمانِ:

(١) مفروقٌ. (٢) ومقرونٌ. فالمفروقُ، هو: ما فاؤه ولامُه من حروفِ العلةِ؛ نحو: وَقَى، ووَفَى. وهو باعتبارِ أولِه كالمثالِ، وباعتبارِ آخرِه كالناقصِ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فتقولُ في المضارعِ: يَقِي ويَفِي. وفي الأمرِ: قِهِ وفِهِ، بحذفِ فائِه تبعًا لحذفِها في المضارعِ معَ حذفِ لامِه؛ لبنائِه على الحذفِ. تقول: قِهِ يا زيدُ، قِيَا يا زيدان، قُوا يا زيدونَ، قِي يا هندُ، قِينا يا نسوةُ. والمقرونُ: هو ما عينُه ولامُه حرفاْ علةٍ؛ نحو: طَوَى، ونَوَى. وحكمُه كالناقصِ في جميعِ تصرفاتِه.

فصل

يتصرفُ الماضي باعتبارِ اتصالِ ضميرِ الرفعِ به إلى ثلاثةَ عشرَ وجهًا:

اثنانِ للمتكلمِ: نحو: نَصَرْتُ، نَصَرْنَا. وخمسةٌ للمخاطبِ؛ نحو: نَصَرْتَ، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ. وستةٌ للغائبِ؛ نحو: نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ. وكذا المضارع؛ نحو: أَنْصُرُ، نَنْصُرُ، تَنْصُرُ يَا زَيْدُ، تَنْصُرَانِ يَا زَيْدَانِ أَو يَا هِنْدَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرْنَ، يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، هِنْدٌ تَنْصُرُ، الهِنْدَانِ تَنْصُرَانِ النِّسْوَةُ يَنْصُرْنَ. ومثلُه المبنيُّ للمجهولِ.

ويتصرفُ الأمرُ إلى خمسةٍ: انْصُرْ، انْصُرَا، انْصُرُوا، انْصُرِي، انْصُرْنَ.

فصل

إذا بُنِيَ الفعلُ للمجهولِ؛ فإنْ كانَ ماضيًا:

(١) ضُمَّ أولُه.

(٢) وكُسِرَ ما قبلَ آخرِه، ولو تقديرًا؛ نحو: قُضِيَ الْأَمْرُ، وشُرِبَ اللَّبَنُ، ومُدَّ الحَبْلُ، وَصِيمَ رَمَضَانُ، وَبِيعَ الطَّعَامُ.

أصلُ الأخيرينِ بعدَ البناءِ للمجهولِ: صُوِمَ وبُيِعَ؛ نُقلت حركةُ العينِ إلى الفاءِ بعد سلبِ حركةِ الفاءِ.

(٣) ويُضمُّ ثانيه أيضًا إن كانَ مبدوءًا بتاءٍ زائدةٍ؛ نحو: تُعلِّمَ، وتُقُوتِلَ.

(٤) وأولُه وثالثُه إن كانَ مبدوءًا بهمزةِ وصلٍ؛ نحو: اسْتُخْرِجَ، وانْتُقِلَ.

وإن كانَ مضارعًا: (١) ضُمَّ أولُه. (٢) وفُتِحَ ما قبلَ آخرِه، ولو تقديرًا؛ نحو: يُقْضَى الأَمْرُ، وَيُشْرَبُ اللَّبَنُ، وَيُصَامُ رَمَضَانُ، وَيُبَاعُ الطَّعَامُ.

فصلٌ: في نونِ التوكيدِ

يجوزُ تأكيدُ فعلِ الأمرِ مطلقًا. وأما المضارعُ فلا يؤكدُ إلا إذا سُبِقَ:

(١) بأداةِ طلبٍ؛ كأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ.

(٢) أو بـ«إن» الشرطيةِ المدغمَةِ في «ما» الزائدةِ.

(٣) أو كانَ واقعًا في جوابِ قسمٍ.

فإذا دخلتْ نونُ التوكيدِ على الفعلِ، وكان مسندًا إلى اسمٍ ظاهرٍ، أو لضميرِ الواحدِ المذكَّرِ:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فُتحَ آخرُه؛ لمباشرةِ النونِ له، سواءٌ كان صحيحًا أو معتلًا؛ نحو: لَيَنْصُرَنَّ زَيْدٌ، وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَدْعُوَنَّ، وَلَيَسْعَيَنَّ.

فإذا كانَ مسندًا إلى ضميرِ الاثنينِ:

(١) حُذفتْ نونُ الرفعِ فقط.

(٢) وكُسرتْ نونُ التوكيدِ؛ نحو: لَتَنْصُرَانِّ، ولَتَقْضِيَانِّ،...إلخ.

وإذا كان مسندًا إلى واوِ الجمعِ:

(١) فإن كان صحيحًا حذفتْ واوُ الجمعِ معَ نونِ الرفعِ؛ نحو: لَتَنْصُرُنَّ يا قومُ.

(٢) وإن كان ناقصًا، وكان ما قبلَ حرفِ العلةِ مضمومًا أو مكسورًا، حذفت أيضًا لامُ الفعلِ؛ نحو: لَتَدْعُنَّ، ولَتَقْضُنَّ يَا قَوْمُ (بضمِّ ما قبلَ النونِ في الثلاثةِ).

فإن كان ما قبلَها مفتوحًا حذفت لامُ الفعلِ، وبقيَ فتحُ ما قبلَها، وحرِّكت واوُ الجمعِ بالضمةِ؛ نحو: لَتَسْعَوُنَّ، وَلَتُبْلَوُنَّ.

وإن كان مسندًا إلى ياءِ المخاطبةِ:

(١) حذفتْ الياءُ والنونُ؛ نحو: لَتَنْصُرِنَّ يَا دَعْدُ، وَلَتَغْزِنَّ، وَلَتَرْمِنَّ (بكسرِ ما قبلَ النونِ).

(٢) إلا إذا كان الفعلُ ناقصًا، وكان ما قبلَ لامِه مفتوحًا؛ فتبقَى ياءُ المخاطبةِ محرَّكةً بالكسرِ معَ فتحِ ما قبلَها؛ نحو: لَتَسْعَيِنَّ ولتُبْلَيِنَّ يا دعدُ.

وإن كان مسندًا إلى نونِ الإناثِ:

(١) زِيدَ ألفٌ بينها وبينَ نونِ التوكيدِ.

(٢) وكُسرتْ نونُ التوكيدِ؛ نحو: لَتَنْصُرْنَانِّ يَا نِسْوَةُ، وَلَتَسْعَيْنَانِّ وَلَتَغْزُونَانِّ، وَلَتَرْمِينَانِّ.

والأمرُ مثلُ المضارعِ في جميعِ ذلكَ. وكلُّ موضعٍ صحَّ دخولُ الثقيلةِ فيه يصحُّ فيه دخولُ الخفيفةِ، إلا:

(١) فعلَ الاثنينِ.

(٢) وفعلَ جماعةِ الإناثِ؛ لأن الخفيفةَ لا تقعُ بعدَ الألفِ.

البابُ الثاني: في الاسمِ

الاسمُ قسمانِ: (١) جامدٌ، وهو: ما لم يُؤخذْ من غيرِه. (٢) ومشتقٌّ، وهو: ما أُخذَ من غيرِه. والجامدُ قسمانِ:

(١) اسمُ عينٍ، وهو: ما دلَّ على معنى قائمٍ بنفسِه؛ كـ: رَجُل، وفَرَس.

(٢) واسمُ معنى، وهو: ما دلَّ على معنى قائمٍ بغيرِه، ومنه المصدرُ؛ كـ: العلم، والفوز، وقد تقدم. والمشتقُّ سبعةٌ:

اسمُ الفاعلِ، هو: ما اشتقَّ من مضارعٍ مبنيٍّ للفاعلِ، لِمَن حدثَ منه الفعلُ، أو قامَ به.

وهو من الثلاثيِّ: في الغالبِ على وزنِ فَاعِل؛ نحو: نَاصِر، ووَارِث، ومَادّ، ورَاضٍ، وَوَافٍ، وطَاوٍ. فإن كانَ من الأجوفِ: قُلبتْ مَدَّتُه الأصليةُ همزةً؛ نحو: قائل، وبائع.

ومن غيرِ الثلاثيِّ: على وزنِ المضارعِ، بإبدالِ أولِه ميمًا مضمومةً، مع كسرِ ما قبلَ آخرِه؛ نحو: مُكْرِم، ومُعَظِّم، ومُسْتَدْعٍ. وقد تُحوَّلُ صيغةُ فاعلٍ إلى نحوِ:

(١) فَعَّال. (٢) ومِفْعَال. (٣) وفَعُول. (٤) وفَعِيل. (٥) وفَعِل؛ كشرَّابٍ، ومِنْحارٍ، وغيورٍ، وسميعٍ، وحذِرٍ؛ لإفادةِ الكثرةِ. وتُسمى صيغَ المبالغةِ.

اسمُ المفعولِ:

هو: ما اُشتقَّ من مضارعٍ مبنيٍّ للمجهولِ، لِما وقعَ عليه الفعلُ.

وهو من الثلاثيِّ على وزنِ مَفْعُولٍ؛ نحو: مَنْصُور، ومَوْعُود، ومَقُول، ومبيع، ومَرْمِيّ، وَمَوْقِيّ، وَمَطْوِيّ. أصلُ - ما عدا الأولين -: مقوول، ومَبيوع، ومَرْمُوْي... إلخ.

وقد يكونُ على وزنِ: فَعِيلٍ؛ كـ: قتيلٍ، وجريحٍ.

ومن غيرِ الثلاثيِّ: كاسمِ الفاعلِ، لكنْ بفتحِ ما قبلَ الآخرِ؛ نحو: مُكْرَم، ومُسْتَعَان.

وأما نحوُ: «مختار» فهو صالحٌ لاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ.

الصفةُ المُشبهةُ:

هي: ما اشتقَّ من فعلٍ لازمٍ للدلالةِ على الثبوتِ.

وأوزانُها الغالبةُ اثنا عشر وزنًا: اثنانِ من باب «عَلِمَ»؛ كـ: أَحْمَر، وعَطْشَان. وأربعةٌ من بابِ «حَسُنَ»؛ كـ: حَسَن، وجُنُب، وشُجَاع، وجَبَان. وستةٌ مشتركةٌ بينَ البابينِ كـ: سَبْط وضَخْم، الأولُ من: سَبِطَ (بالكسر)، والثاني من: ضَخُمَ (بالضم). وصِفْر ومِلْح، الأولُ من: صَفِرَ (بالكسر)، والثاني من: مَلُحَ (بالضم). وحُرٌّ وصُلْبٌ، الأولُ من: حَرَّ، أصلُه: حَرِرَ (بالكسر)، والثاني من: صَلُبَ (بالضم). وفَرِحٌ ونَجِسٌ، الأولُ من: فرِحَ (بالكسر)، والثاني من: نَجُسَ (بالضم). وصاحِبٌ وطاهرٌ، الأولُ من صَحِبَ (بالكسر)، والثاني من طَهُرَ (بالضم). وبخيلٌ وكريمٌ، الأولُ من بَخِلَ (بالكسر)، والثاني من: كَرُمَ (بالضم).

وهي من غيرِ الثلاثيِّ على وزنِ اسمِ الفاعلِ؛ نحو: مُنْطَلِق اللسانِ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

اسمُ التفضيلِ:

هو: ما صِيغَ على وزنِ «أَفْعَل» لموصوفٍ بالزيادةِ على غيرِه.

نحو: أَحْسَن، وأَفْضَل. ولا يُصاغُ إلا مِن: (١) فعلٍ. (٢) ثلاثيٍّ. (٣) متصرفٍ. (٤) قابلٍ للزيادةِ. (٥) تامٍّ. (٦) غيرِ منفيٍّ. (٧) ولا مبنيٍّ للمجهولِ. (٨) ليسَ دالاً على لونٍ أو عيبٍ أو حليةٍ. وهذه الشروطُ معتبرةٌ في فعلَي التعجبِ، وهما صيغتانِ: (١) ما أَفْعَلَه. (٢) وأَفْعِلْ به؛ نحو: «مَا أَكْرَمَ زَيْدًا» و«أَكْرِمْ بِهِ».

فإن أردتَ التفضيلَ أو التعجبَ مما لم يستوفِ الشروطَ:

(١) فأتِ بصيغةٍ مستوفيةٍ لها. (٢) واجعلْ مصدرَ غيرِ المستوفيِّ: ١- تمييزًا لاسمِ التفضيلِ. ٢- أو معمولاً لفعلِ التعجبِ؛ نحو: «فُلَانٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِنْ فُلَانٍ»، و«مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ»، و«أَشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ».

اسما الزمانِ والمكانِ:

هما: اسمانِ يدلانِ على زمانِ وقوعِ الفعلِ، أو مكانِه.

وهما من غيرِ الثلاثيِّ: على وزنِ اسمِ المفعولِ؛ نحو: مُخْرَج، ومُقَام، مِن: أَخْرَجَ، وَأَقَامَ.

ومِن الثلاثيِّ: (١) على وزنِ «مَفْعَل» (بفتح الميم والعين) إن: ١- كان

مضارعُه مضمومَ العينِ. ٢- أو مفتوحَها. ٣- أو كانَ معتلَّ اللامِ؛ نحو: مَنْصَر، ومَفْتَح، ومَسْعَى، ومَرْمَى، وَمَوْقَى، ومطوًى. (٢) وعلى وزنِ «مَفْعِل» (بكسر العين) إن: ١- كان مضارعُه مكسورَ العينِ. ٢- أو كان مثالًا؛ نحو: مجلس، ومَضْرِب، ومَوْعِد، ومَيْسِر.

وقد سُمعَ من العربِ ألفاظٌ بالكسرِ وقياسُها الفتحُ؛ كـ: المسجد، والمطلِع، والمنسِك، والمنبِت، والمَرْفِق، والمَسْقِط، والمَجْزِر، والمحشِر، والمَشْرِق، والمغرِب.

وأما المصدرُ الميميُّ، فهو بالفتحِ مطلقًا، إلا مِن المثالِ الواويِّ فهو بالكسرِ، نحو: مَوْعِد.

اسمُ الآلةِ:

هو: اسمٌ مصوغٌ من الثلاثيِّ، لما وقعَ الفعلُ بواسطتِه. وأوزانُه القياسيةُ ثلاثةٌ:

(١) مِفْعَال. (٢) ومِفْعَل. (٣) ومِفْعَلَة. بكسرِ أولِها؛ نحو: مِفتاح، ومِحلَب، ومِلْعَقَة.

فصل

ينقسمُ الاسمُ إلى: (١) مذكَّرٍ؛ كـ: رَجُل. (٢) وإلى مؤنثٍ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والمؤنثُ قسمانِ: (١) مؤنثٌ بالتاءِ: مذكورة؛ كـ: امْرَأَة، ومقدرة؛ كـ: شمس. (٢) ومؤنثٌ بالألفِ مقصورةً، أو ممدودةً. فالمقصورةُ: ألفٌ مفردةٌ زائدةٌ في آخرِ الاسمِ؛ كـ: ذِكْرَى، وَجَرْحَى، وكُبْرَى. والممدودةُ: ألفٌ زائدةٌ في آخرِه أيضًا قبلَها ألفٌ، فتُقلَبُ هي همزةً، كـ: حمراء، وعَاشُورَاء. وينقسمُ أيضًا إلى: (١) صحيحٍ. (٢) ومقصورٍ. (٣) ومنقوصٍ.

فالمقصورُ: ما كان آخرُه ألفًا لازمةً؛ كـ: الهدَى، والمُصْطَفَى. والمنقوصُ: ما كان آخرُه ياءً لازمةً، مكسورًا ما قبلَها؛ كـ: الدَّاعِي، والمُنَادِي. والصحيحُ: ما ليس كذلكَ، كـ: شَجَرَة وكتاب. وإذا نُوِّنَ المقصورُ حذفَ آخرُه مطلقًا، وكذا المنقوصُ في حالتَي الرفعِ والجرِّ.

فصلٌ: في تقسيمِ الاسمِ إلى مفردٍ وغيرِ مفردٍ:

ينقسمُ الاسمُ أيضًا إلى خمسةِ أقسامٍ:

(١) مفردٍ. (٢) ومثنى. (٣) وجمعِ مذكرٍ سالمٍ. (٤) وجمعِ مؤنثٍ سالمٍ. (٥) وجمعِ تكسيرٍ؛ فالمفردُ، كالأمثلةِ السابقةِ.

والمثنى:

اسمٌ دلَّ على اثنينِ، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ؛ كـ: رَجُلَانِ ورَجُلَيْنِ، وامْرَأَتَانِ وامْرَأَتَيْنِ. فإن كان مفردُه مقصورًا:

(١) قُلبتْ ألفُه ياءً إن كانتْ رابعةً فصاعدًا؛ نحو: سَلْمَيَانِ، ومُصْطَفَيَانِ، في تثنية: سَلْمَى، ومُصْطَفَى. (٢) ورُدَّت إلى أصلِها إن كانت ثالثةً؛ نحو: رَحَيَانِ، وعَصَوَانِ. وإن كان منقوصًا: رُدَّ إليه في التثنيةِ ما حُذفَ منه، نحو: قَاضِيَانِ وقَاضِيَيْنِ، ورَامِيَانِ ورَامِيَيْنِ.

جمعُ المذكرِ السالمِ:

هو: اسمٌ دلَّ على أكثرَ من اثنينِ بزيادةِ واوٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ؛ نحو: مُسْلِمُونَ، ومُسْلِمِينَ.

ولا يجمعُ هذا الجمعَ إلا:

(١) العَلَمُ.

(٢) والصفةُ.

ويُشترطُ في العلمِ أن يكونَ لـ: (١) مذكَّرٍ. (٢) عاقلٍ. (٣) خاليًا من التاءِ. (٤) ومن التركيبِ. فلا يقالُ في رَجُل: رَجُلُونَ؛ لعدمِ العَلَميةِ، ولا في زَيْنَب: زَيْنَبُونَ؛ لعدمِ التذكيرِ.

ولا في وَاشِقٍ -عَلَمِ كَلْبٍ-: وَاشِقُونَ؛ لعدمِ العقلِ، ولا في طَلْحَةَ: طَلْحُونَ؛ لوجودِ التاءِ، ولا في بَعْلَبَكَّ: بَعْلَبَكُّون؛ للتركيبِ المزجيِّ. وشرطُ الصفةِ أن تكونَ لـ:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(١) مذكرٍ. (٢) عاقلٍ. (٣) خاليةً من التاءِ. (٤) ليست على وزنِ «أَفْعَل» الذي مؤنثُه «فَعْلَاء». (٥) ولا على وزنِ «فَعْلَان» الذي مؤنثُه «فَعْلَى». فلا يقالُ في حَائِضٍ: حَائِضُونَ؛ لعدمِ التذكيرِ. ولا في فَارِهٍ: فَارِهُونَ؛ لعدمِ العقلِ. ولا في عَلَّامَةٍ: عَلَّامَتُونَ؛ لوجودِ التاءِ.

ولا في أَحْمَرَ: أَحْمَرُونَ، ولا في سَكْرَانَ: سَكْرَانُونَ؛ لأن مؤنثَ الأولِ: «فَعْلَاء»، ومؤنثَ الثاني: «فَعْلَى». ثم إن كان المفردُ منقوصًا:

(١) حُذفت ياؤه عندَ الجمعِ.

(٢) ويضمُّ ما قبلَ الواو، ويكسرُ ما قبلَ الياءِ للمناسبةِ؛ نحو: سَاعُونَ، وسَاعِينَ.

وإن كان مقصورًا:

(١) حذفتْ ألفُه.

(٢) وفُتحَ ما قبلَها مطلقًا للدلالةِ على الألفِ المحذوفةِ؛ نحو: المُصْطَفَوْنَ والمُصْطَفَيْنَ، والأَعْلَوْنَ والأَعْلَيْنَ.

جمعُ المؤنثِ السالمِ:

هو: ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ، كـ: مُسْلِمَات.

فإن كان مفردُه مقصورًا أو منقوصًا: صَنعتَ به كما صنعتَ في التثنيةِ؛ فتقولُ في المقصورِ: حُبْلَيَاتٌ، ومُصْطَفَيَاتٌ، وفَتَيَاتٌ، وعَصَوَاتٌ، ورَحَيَاتٌ. وتقولُ في المنقوصِ: قَاضِيَاتٌ، ورَامِيَاتٌ. ثم إن كان المفردُ ثلاثيًا مشتقًا ساكنَ العينِ: وجبَ بقاءُ سكونِها؛ نحو: ضَخْمَة وضَخْمَات. وإن لم يكن مشتقًا: حُركتْ عينُه؛ نحو: دَعْد ودَعَدَات، وشَعْرَة وشَعَرَات.

جمعُ التكسيرِ:

هو: ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ بتغييرِ صيغةِ مفردِه لفظًا أو تقديرًا.

وهو قسمانِ:

(١) جمعُ قلةٍ: وهو ما دلَّ على ثلاثةٍ إلى عشرةٍ.

وأوزانُه أربعةٌ: (١) أَفْعِلَة. (٢) وأَفْعُل. (٣) وفِعْلَة. (٤) وأَفْعَال. كـ: أَسْلِحَة، وأَفْلُس، وفِتْيَة، وأَفْرَاس.

(٢) وجمعُ كثرةٍ، وهو: ما دلَّ على ما فوقَ العشرةِ.

وله أوزانٌ كثيرةٌ، المدارُ فيها على النقلِ؛ كـ: غُرَف، وكُتُب، وهُدَاة، وسَحَرَة، ورُكَّع، ومرضَى، وبِيض، وحُمْر، وعُذَّال، وجِبَال، وقُلُوب، وغِلْمَان، وأَتْقِيَاء، وأَشِدَّاء، وقُضْبَان، وقِرَدَة. ومنه صيغةُ منتهى الجموعِ، وهي: كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِ تكسيرِه حرفانِ، أو ثلاثةٌ وسطُها ساكنٌ. فالأولُ:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(١) فَوَاعِلُ؛ كـ: جَوَاهِر، وكَوَاهِل، وحَوَائِض، وجَوَارٍ، وغَوَاشٍ.

(٢) وفَعَائِلُ؛ كـ: سَحَائِب، ورَسَائِل، وصَحَائِف، وعَمَائِر.

(٣) وفَعَالِل؛ كـ: جَعَافِر، وسَفَارِج، وصَحَارٍ.

(٤) ومَفَاعِلُ، كـ: مَسَاجِد.

والثاني:

(١) فَعَالِيلُ؛ كـ: قَرَاطِيس، وعَرَاجِين.

(٢) وفَعَالِيُّ؛ كـ: كَرَاسِيّ، وبَرَادِيّ.

(٣) ومَفَاعِيلُ؛ كـ: مَصَابِيح.

(٤) وفَوَاعِيلُ؛ كـ: قَوَادِيس، وقَوَانِين، وقَوَارِير.

ويحذفُ من الاسمِ ما يُخِلُّ بصيغةِ الجمعِ، سواءٌ كان أصليًا أم زائدًا؛ تقولُ في سَفَرْجَل ومُسْتَدْعٍ: سَفَارِج ومَدَاعٍ. ويجوزُ أن تعوِّضَ عن المحذوفِ ياءً قبلَ الآخرِ؛ نحو: سَفَارِيج، ومَدَاعِيّ.

فصلٌ: في التصغيرِ

التصغيرُ يكونُ:

(١) بزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ بعدَ حرفينِ من الكلمةِ. (٢) معَ ضمِّ الأولِ. (٣) وفتحِ الثاني؛ كقولكَ في رجلٍ: رُجَيْل. ولا تُصغَّرُ الأفعالُ، ولا الحروفُ.

وصيغُ التصغيرِ ثلاثةٌ:

(١) فُعَيْل. (٢) وفُعَيْعِل. (٣) وفُعَيْعِيل.

ففُعَيْل: للثلاثيِّ؛ كـ: قُلَيْب، ورُجَيْل، وجُبَيْل، في تصغيرِ: قَلْب، ورَجُل، وجَبَل.

وفُعَيْعِل: للرباعيِّ؛ كـ: دُرَيْهِم، وقُنَيْفِذ، ومُرَيْكِب، في تصغير: دِرْهَم، وقُنْفُذ، ومَرْكَب.

وفُعَيْعِيل: لِما زادَ؛ كـ: دُنَيْنِير، ومُنَيْشِير، ومُظَيْلِيم، في تصغير: دِينَار، ومِنْشَار، ومَظْلُوم.

وإذا كان ثاني الاسمِ ألفًا قُلبت واوًا؛ نحو: ضُوَيْرب في تصغير ضَارب.

وإذا كانت ثالثةً قلبت ياءً؛ نحو: غُزَيِّل -بشدِّ الياءِ- في تصغيرِ غَزَالٍ.

وإذا كانَ الاسمُ ثلاثيًا مؤنثًا بلا تاءٍ ولا ألفٍ زيدتْ فيه التاءُ؛ نحو: نُوَيْرَة، وشُمَيْسَة، في تصغير: نَار، وشَمْس. ويُردُّ إلى الثلاثيِّ ما حُذفَ منه؛ نحو: وُعَيْدَة، وأُخَيّ، في تصغير: عِدَة، وأَخ. وإذا كان خماسيًا فأكثرَ حُذف منه ما يُخِلُّ بصيغةِ التصغيرِ، وجازَ تعويضُه بالياءِ قبلَ الآخرِ وعدمُه؛ تقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج، وفي مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ومُسْتَدْعٍ: مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق، ومُخَيْرِج ومُخَيْرِيج، ومُدَيع ومُدَيْعِيّ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

النَّسبُ

هو: إلحاقُ ياءٍ مشددةٍ بآخرِ الاسمِ؛ لتدلَّ على نسبتِه إلى المجردِ منها؛ كـ: مِصْرِيّ، ومَغْرِبِيّ. وتُحذفُ تاءُ التأنيثِ لأجلِه؛ نحو: مَكِّيّ، في النسبِ إلى مكةَ. ويُقلبُ لأجلِه آخرُ الثلاثيِّ المنقوصِ أو المقصورِ واوًا؛ نحو: فَتَوِيّ، وشَجَوِيّ، في النسب إلى: فَتَى، وشَجٍ.

ويجوزُ حذفُه وقلبُه واوًا إن كان رباعيًا؛ نحو: حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ، وقَاضِيّ وقَاضَوِيّ، في النسبِ إلى: حُبْلَى وقاضٍ. ويجبُ حذفُ ما زادَ على أربعةٍ؛ نحو: مُصْطَفِيّ، ومُسْتَدْعِيّ، في النسب إلى: مُصْطَفَى، ومُسْتَدْعٍ. وإذا كانت ألفُ التأنيثِ ممدودةً قلبتْ واوًا؛ نحو: صَحْرَاوِيّ، في النسب إلى صحراء.

وإذا كان الاسمُ على: (١) وزنِ فَعِيل -بفتحٍ فكسرٍ-. (٢) أو فُعَيْل -بضمٍّ ففتحٍ-؛ بقيت الياءُ؛ نحو: شَرِيفِيّ، وحَنِيفِيّ، في: شَرِيف، وحَنِيف. ونحو: عُقَيْلِيّ، وقُرَيشِيّ، في: عُقَيْل، وقُرَيْش. فإن كان مؤنثًا بالتاءِ حذفت ياؤه وتاؤه؛ نحو: شَرِفِيّ، وحَنَفِيّ، في: شَرِيفَة، وحَنِيفَة. ونحو: جُهَنِيّ، وأُمَوِيّ، في: جُهَيْنَة وأُمَيَّة. إلا إذا كان:

(١) مضاعفًا، فلا تحذفُ منه الياءُ؛ نحو: جَلِيلِيّ، في: جَلِيلة.

(٢) أو كان أجوفَ مفتوحَ الياءِ؛ كـ: طَوِيلِيّ، في: طَوِيلة.

وقد كثرَ السماعُ في بابِ النسبِ على خلافِ القياسِ؛ نحو: ثَقَفِيّ، وقُرَشِيّ، وهُذَلِيّ.

كما سُمعَ النسبُ بغيرِ ياءٍ؛ كـ: لَابِن، وتَامِر، وعَطَّار، أي: صاحب لبنٍ، وتمرٍ، وعطرٍ.

البابُ الثالثُ: في أحكامٍ تَعُمَّ الاسمَ والفعلَ

الإبدالُ

ويقالُ له : القَلْبُ. وحروفُه تسعةٌ، وهي: (١) الواوُ. (٢) والياءُ. (٣) والألفُ. (٤) والميمُ.

(٥) والطاءُ. (٦) والدالُ. (٧) والهاءُ. (٨) والهمزةُ. (٩) والتاءُ.

فتقلب الواوُ أو الياءُ ألفًا: إذا تحركتْ وانفتحَ ما قبلَها كما في: قَالَ، وَبَاعَ، وَدَعَا، ورَمَى.

وتقلبُ الألفُ واوًا:

(١) إذا وقعت بعد ضمةٍ؛ نحو : ضُوَيْرب.

(٢) أو قبلَ ياءِ النسبِ؛ نحو : فَتَوِيّ، وحُبْلَوِي.

(٣) وكذا في تثنيةِ الثلاثيِّ الواويِّ اللامِ، وجمعِه سالمًا لمؤنثٍ؛ نحو:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عَصَوَانِ، وعَصَوات.

وتقلبُ ياءً:

(١) إذا وقعت بعدَ كسرةٍ؛ نحو : مصابيح.

(٢) أو بعدَ ياءِ التصغيرِ؛ نحو: غُزَيِّل.

(٣) وفي التثنيةِ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ، إذا كان ثلاثيًا يائيَّ اللامِ؛ نحو: فتيان، وفتيات.

(٤) أو كان زائدًا عن الثلاثيِّ، نحو: حُبْلَيَانِ، وحُبْلَيَات.

وتُقلبُ الواوُ ياءً :

(١) إذا وقعتْ ساكنةً بعدَ كسرةٍ؛ نحو: ميزان، وميقات.

(٢) وكذا إذا اجتمعتْ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسكونِ؛ نحو : سيد، وريان، أصلُهما : سَيْوِد، ورَوْيَان.

(٣) أو اجتمعَ واوانِ طرفًا في جمعٍ وأُولاهما زائدةٌ؛ نحو: عصي، ودِلْيٌ، أصلُهما: عُصُوْوٌ، ودُلُوْوٌ، قلبت الأخيرةُ ياءً؛ لتطرُّفِها بعد ضمةٍ، ثم الأُولى؛ لاجتماعِها ساكنةً مع الياء.

(٤) أو وقعت متطرفةً بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ؛ نحو: اِدَّعيْت، واصْطَفَيْت.

وتقلبُ الياءُ واوًا إذا سكنتْ بعد ضمةٍ؛ نحو: موقن، وموسر.

وتُبدلُ الواوُ تاءً:

إذا كانت فاءَ كلمةٍ بعدها تاءٌ؛ نحو: اتقى، واتصل، أصلهما: اوتقى، واوتصل.

وتُبدلُ النونُ ميمًا إذا وقعت ساكنةً قبلَ باءٍ، أو ميمٍ؛ نحو: مَنْ بالبابِ؟ و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ:1].

وتبدلُ التاءُ طاءً:

بعدَ أحدِ حروفِ الإطباقِ الأربعةِ، وهي: (١) الصادُ. (٢) والضادُ. (٣) والطاءُ.

(٤) والظاءُ؛ نحو: اصْطَفَى، واضْطُرَّ، وَاطَّلَبَ، وَاضْطَلَمَ.

وتبدلُ دالاً بعدَ:

(١) الدالِ. (٢) أو الذالِ. (٣) أو الزايِ؛ نحو ادَّان، واذَّكر، وازداد.

وتبدلُ الهاءُ همزةً:

كما في ماءٍ، أصلُه: ماهٌ؛ بدليلِ جمعِه على مياهٍ، وتصغيرِه على: مُوَيْهٍ.

فصلٌ: في الإعلالِ

الإعلالُ: تغييرُ حرفِ العلةِ بالقلبِ، أو الحذفِ، أو الإسكانِ.

أما القلبُ، فقدْ تقدَّمَ.

وأما الحذفُ فتارةً يكونُ:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(١) لغيرِ علةٍ تصريفيةٍ؛ كحذفِ لامِ: يد، ودم، وأخ، وأب.

(٢) وتارةً يكونُ لعلةٍ تصريفيةٍ؛ كالثقلِ، وكالتقاءِ الساكنينِ.

فتحذفُ للثقلِ:

(١) الواوُ: إذا وقعتْ بينَ الياءِ المفتوحةِ، والكسرةِ؛ نحو: يلد، أصله: يَوْلد، وتبِعَه في ذلك الأمرُ نحو: لِدْ، والمضارعُ المبدوءُ بغيرِ الياءِ؛ نحو: نَلِد وتَلِد.

(٢) وكذا الهمزةُ من مضارعِ أَفْعَلَ، واسمِ فاعلِه، ومفعولِه؛ نحو: يُكرِم، ومُكرم، الأصلُ: يُؤَكرم، ومُؤَكرم.

وتحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ:

(١) عينُ الماضي الأجوفِ عندَ اتصالِ ضميرِ الرفعِ المتحركِ به؛ نحو: قلتُ، وبِعتُ، كما مر، ومن مضارعِه المجزومِ؛ نحو: لم يقُل، ولم يبِع.

(٢) وكذا لامُ الفعلِ الناقصِ عندَ اتصالِ واوِ الجمعِ أو ياءِ المخاطبةِ به؛ نحو: غَزَوْا، ويَغْزُونَ، ورَضُوا، ويَرْضَوْن، وتغزين، كما مر.

(٣) وكذا لامُ اسمِ الفاعلِ منه عند تنوينِه رفعًا وجرًا، وعندَ جمعِه لمذكرٍ سالمٍ؛ نحو: قاض، وقاضُونَ.

وأما الإسكانُ:

فيسكَّنُ كلٌّ من الواوِ والياءِ بحذفِ الضمةِ، والكسرةِ، إذا تحركَ ما قبلَهما بضمٍّ أو كسرٍ؛ كـ: يَغْزُو، ويَرْمِي، والغَازِي، والرَّامِي.

وقد تنتقلُ حركتُهما إلى الساكنِ قبلَهما؛ نحو: يَقُومُ، وَيَبِيعُ، ومُقِيم، ومَبيع، الأصلُ: يَقْوُم كـ يَنْصُر، ويَبْيِع كـ يَضْرِب، ومُقْوِم كـ: مُنْعِم، ومَبْيِع كـ: مجْلِس. ونحو : يخافُ، ويَهابُ، أصلُهما : يَخْوَف، ويَهْيَب، كـ: يَعْلَم. ونحو : مَعَاد، ومَعَاش، أصلُهما : مَعْوَد ومَعْيَش كـ: مَذْهَب. ونحو : إقَامَة، واستِقَامَة، وإبَانَة، واستِبَانَة، أصلُها: إقوام، واستِقْوام، وإبْيَان، واستبيان، نُقلت حركةُ الواوِ والياءِ الى الساكنِ قبلَهما، فقُلبت كلٌّ منهما ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فالتقى ساكنانِ وهما الألفانِ- فحذفت إحداهما، وعُوِّضَ عنها التاءُ، وهكذا.

فصلٌ

إذا التقى ساكنانِ وجبَ التخلصُ من التقائِهما:

(١) بحذفِ أولِهما إذا كان حرفَ علةٍ؛ نحو: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الأعراف:43]، وكما مر في نحو : قُلْ، وبِع.

(٢) فإن لم يكن حرفَ علةٍ، فبتحريكِه:

١ - إما بالكسرِ؛ نحو: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾[المزمل:2]، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾ [الكهف:29].

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢ - وإما بالضمِّ؛ نحو: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾[الزمر:17]، واخشوا الله.

٣ - وإما بالفتحِ؛ نحو: ﴿مِنَ اللهِ﴾[البقرة:61]. وقد يكونُ التخلصُ بتحريكِ الثاني؛ نحو: لم يَرُدَّ. ويُغتفرُ التقاءُ الساكنينِ إذا:

(١) كانا في كلمةٍ. (٢) وكان أولُهما حرفَ لينٍ. (٣) وثانيهِما مدغَمًا في مثلِه؛ نحو: خاصَّة، ودابَّة.

همزةُ الوصلِ

هي: التي تَثبتُ في الابتداءِ، وتَسقطُ في الدَّرْجِ. وسُميت بذلك؛ لأنه يتوصلُ بها إلى النطقِ بالساكنِ. ولها:

(١) مواضعُ قياسيةٌ.

(٢) ومواضعُ سماعيةٌ.

فالقياسيةُ: (١-٦) ماضي الخماسيِّ، والسداسيِّ، وأمرُهما، ومصدرُهما؛ نحو: انْطَلَقَ، وانْطَلِق، انطلاقًا، واسْتَخْرَجَ، وَاسْتَخْرِج، اسْتِخْرَاجًا.

(٧) وأمرُ الثلاثيِّ، نحو: اُكتب.

والسماعيةُ: في الأسماءِ العشرةِ المحفوظةِ، وهي:

(١) اسمٌ. (٢) وابنٌ. (٣) وابنمٌ. (٤) وابنةٌ. (٥) وامرؤٌ. (٦) وامرأةٌ. (٧) واثنانِ.

(٨) واثنتانِ. (٩) واستٌ. (١٠) وايمنٌ، في القسمِ.

وكذا: همزةُ أل؛ نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة:2].

وتُضمُّ إذا ضُمَّ ثالثُ الفعلِ؛ نحو: اكتب. وتُفتحُ همزةُ «أل». ويجوزُ الفتحُ والكسرُ في «ايمن». وتُكسرُ فيما عدا ذلك؛ كـ الاختتام والاستكمال.

الوقفُ

هو: السكوتُ على آخرِ الكلمةِ اختيارًا.

فإذا كان آخرُ الكلمةِ ساكنًا، بقيَ على سكونِه؛ نحو: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾[العلق:19].

وإذا كان متحركًا سُكِّن؛ نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[القدر:5].

وإن كان منونًا حذفَ تنوينُه وسُكِّنَ؛ نحو: ﴿اللهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:1]، إلا في حالةِ النصبِ فيبدلُ التنوينُ ألفًا؛ نحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾[النصر:3].

ويُغتفرُ هنا التقاءُ الساكنينِ؛ نحو: ﴿وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[قريش:4].

ويُوقفُ على الضميرِ في نحو: «بِه»، و«لَه»، بسكونِ الهاءِ، وفي نحو: «لها» على الألفِ.

ويُوقفُ على المنقوصِ المنونِ:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(١) في حالةِ النصبِ بقلبِ التنوينِ ألفًا، مع بقاءِ حرفِ العلةِ؛ نحو: ﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ [الفرقان:31].

(٢) وفي حالتَي الرفعِ والجرِّ: بحذفِ كلٍّ من التنوينِ، وحرفِ العلةِ؛ نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[طه:72]، «مَا لَهُ مِنْ وَالٍ».

ويوقفُ على المنقوصِ غيرِ المنوَّنِ، بإسكانِ حرفِ العلةِ، رفعًا ونصبًا وجرًا؛ نحو: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ﴾[الرحمن:24].

هذا هو الأفصحُ فيهما، ويجوزُ في هذا الحذفُ، كما يجوزُ في الأولِ الإثباتُ.

ويوقفُ على المقصورِ بالألفِ في جميع حالاتِه؛ نحو: ﴿وَالسَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾[طه:47]، ونحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[طه:10].

ويوقفُ على المؤكَّدِ بالنونِ الخفيفةِ بقلبِها ألفًا؛ نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:15].

وعلى ما فيه تاءُ التأنيثِ المتحركةُ بقلبِها هاءً ساكنةً؛ نحو: ﴿لا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾[الحاقة:18]، إلا إذا كان قبلَها ألفٌ؛ كـ مسلمات، وهيهات، فتبقى ساكنةً.

ويوقفُ بهاءِ السكتِ في ثلاثةِ مواضعَ:

أحدُها: «ما» الاستفهاميةُ المجرورةُ؛ نحو: لِمَهْ ؟، وسَعْيَ مَهْ؟، بحذفِ ألفِها وجوبًا.

ثانيها: المبنيُّ بناءً لازمًا؛ نحو: كَيْفَهْ، وَهِيَهْ، وَثَمَّه.

ثالثُها: الفعلُ المعتلُّ إذا حُذِفَ آخرُه، فتدخلُ:

(١) وجوبًا إن بقيَ على حرفٍ أو حرفينِ.

(٢) وجوازًا إن بقيَ على أكثرَ، نحو: عِهْ، ولا تَنِهْ، ولا تَنْسَهْ.

والله أعلم].

مقدمة المتن

قال الماتن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] تقدم كلام مفصل عن البسملة في كتاب: "نزهة المشتاق في شرح دلائل الإشراق إلى مكارم الأخلاق، فمن أراده فليرجع إليه هناك[1] [**يقولُ راجيْ**] **الراجي**: الآمل الطالب [**عفوِ**] **العفو**: المحو، **والمراد**: غفران الذنوب، وعدم المعاقبة عليها [**العفوِّ**] **العفو**: اسم من أسماء الله الحسنى؛ **قال تعالى**: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾[النساء:43]، **وقال**: ﴿فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾[النساء:99]. و"**العَفُو**: وَزْنُهُ فَعُولٌ مِن العَفْوِ، وَهُوَ بِنَاءُ المُبَالَغَةِ. **والعَفْوُ**: الصَّفْحُ عن الذنوبِ، وترك مُجَازَاةِ المُسِيءِ، **وقيل**: إن العَفْوَ مَأخوذٌ مِنْ: عَفَتِ الرِيْحُ الأثَرَ إذا درَسَتْهُ، فَكَأنَ العَافِي عَنِ الذنْبِ يَمْحُوهُ بِصَفْحِهِ عَنْهُ"[2].

[**الخالقِ**] **الخالق**: اسم من أسماء الله الحسنى؛ **قال تعالى**: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾[الأنعام:102]، و"**الخالِقُ**: هُوَ المبدِعُ للْخلقِ، والمُخْترِعُ لَهُ عَلَى غَيْرِ مِثالٍ سَبق؛ **قال سُبحَانَهُ**: ﴿هَلْ مِنْ

(1) (ص:17).

(2) شأن الدعاء (1/ 90).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[فاطر:3]. فَأما في نُعُوت الآدميينَ **فَمَعْنَى الخَلْقِ**: التَّقْدِيْرُ؛ **كَقَوْله جل** عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾[آل عمران:49]، **وكقولِ زُهيْر:**

ولأنْـتَ تفْـرِيْ مـا خلقْـتَ وَبَعْـ ـضُ القَـوْمِ يخلُـق ثُـم لا يَفْـري

يَقُوْلُ: إِذَا قَدَّرْتَ شَيْئًا قطَعْتَهُ، وَغَيْرُكَ يُقَدِّرَ مَا لَا يَقْطعُهُ، أيْ: يَتَمَنى مَا لَا يَبْلُغُهُ، وَمِنْ هذَا قَوْلُه جلَّ وعزَّ: ﴿فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون:14]"[1].

وقد وقع من الماتن في هذا الافتتاح تناص مع ابن الجزري، والجمزوري في افتتاح منظومتيهما المشهورتين في التجويد؛ **قال ابن الجزري:**

يَقُـولُ رَاجِـي عَفْـوِ رَبٍّ سَـامِعِ مُحَمَّـدُ بْـنُ الْجَـزَرِيِّ الـشَّافِعِي[2]

وقال الجمزوري:

يَقُـولُ رَاجِـي رَحْمَـةِ الْغَفُـورِ دَوْمًـا سُـلَيْمَانُ هُـوَ الجَمْـزُورِي[3]

[عبدُه: هارونُ الأزهريُّ ابنُ عبدِ الرازقِ] تقدم التعريف بالمؤلف الكريم في شرح حسن الصياغة **[الحمدُ للهِ]** الثناء الجميل على الله تعالى؛

(1) شأن الدعاء (1/ 49).

(2) المقدمة الجزرية (ص:7).

(3) تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن (ص:2).

لكماله، وجلاله، وحسن فعاله، وجزيل نعمائه [وكفَى] أي: وكفى اللهُ عبدَه، كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾[الزمر:36]، أو يكون المعنى: وكفى هذا الحمدُ الموجز الحامدَ عن كثير من الكلام في إعلان الحمد لله؛ طلبًا للإيجاز المناسب لهذا المتن المختصر [وسلامٌ على عبادِهِ الذين اصطفَى] قال تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[النمل:59]، ومعنى الآية: يقول تعالى -آمرًا رسوله ﷺ أن يقول-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي: على نعمه على عباده، من النعم التي لا تعد ولا تحصى، وعلى ما اتصف به من الصفات العلى، والأسماء الحسنى، وأن يسلم على عباد الله الذين اصطفاهم واختارهم، وهم رسله وأنبياؤه الكرام، عليهم من الله الصلاة والسلام، هكذا قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وغيره: إن المراد بعباده الذين اصطفى: هم الأنبياء، قال: وهو كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الصافات:180-182]، وقال الثوري، والسدي: هم أصحاب محمد ﷺ، رضي الله عنهم أجمعين، وروي نحوه عن ابن عباس. ولا منافاة؛ فإنهم إذا كانوا من عباد الله الذين اصطفى، فالأنبياء بطريق الأولى والأحرى"[1]، ومعنى سلام الله هنا: "إنشاء

(1) تفسير ابن كثير (6/ 201).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

طلب من الله أن يسلم على أحد المصطفَين، أي: أن يجعل لهم ذكرًا حسنًا في الملأ الأعلى. فإذا قال القائل: السلام على فلانٍ، وفلانٌ غائب أو في حكم الغائب؛ كان ذلك قرينة على أن المقصود الدعاء له بسلام من الله عليه. فقد أزيل منه معنى التحية لا محالة، وتعين للدعاء؛ ولهذا نهى النبيء ﷺ المسلمين عن أن يقولوا في التشهد: السلام على الله السلام على النبيء السلام على فلان وفلان. فقال لهم: «إن الله هو السلام» أي: لا معنى للسلام على الله في مقام الدعاء؛ لأن الله هو المدعو بأن يسلم على من يطلب له ذلك.

فلما أمر تعالى في هذه السورة رسوله ﷺ أن يقول: سلام على عباده الذين اصطفى فقد عين له هذه الجملة ليقولها يسأل من الله أن يكرم عباده الذين اصطفى بالثناء عليهم في الملأ الأعلى وحسن الذكر؛ إذ قصارى ما يستطيعه الحاضر من جزاء الغائب على حسن صنيعه أن يبتهل إلى الله أن ينفحه بالكرامة"[1].

[أما بعدُ، فهذه] " أما بعد": جملة يؤتى بها للانتقال من المقدمة إلى المقصود، قال أبو جعفر النحاس: "سمعت أبا إسحاق يُسأل عن معنى "أما بعد" وذكر قول سيبويه: معناها: مهما يكن من شيء؛ قال أبو إسحاق:

(1) التحرير والتنوير (20/ 8).

إذا كان رجلٌ في حديث وأراد أن يأتي بغيره، قال: أما بعد"[1].

وقال ابن الناظم: "(أما) حرف تفصيل مؤول بـ مهما يكن من شيء؛ لأنه قائم مقام حرف شرط وفعل شرط، ولابد بعده من ذكر جملة هي جواب له، ولابد فيها من ذكر الفاء، إلا في ضرورة؛ **كقول الشاعر:**

فَأَمَّـــا القِتَـــالُ لا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُمُ وَلَكِـنَّ سَـيرًا فِـي عِـرَاضِ المَوَاكِـبِ

أو في ندور؛ نحو ما خرَّج البخاري من قوله ﷺ: (أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله)"[2].

[رسالةٌ] الرسالة: الكتاب المشتمل على قليل من المسائل في موضوع واحد **[فِي علمِ الصرفِ]** سيأتي تعريفه قريبًا **[تسمَى: «عنوانَ الظرْفِ»]** تقدم بيان معنى هذه الجملة **[صغيرةُ الحجمِ]**؛ لأنها اشتملت على أهم دروس الصرف بأسلوب موجز؛ بعيد عن التفصيل في الحدود والأمثلة، والتقاسيم والأنواع، والتنازع والاختلاف، مع الاكتفاء من كل درس بأهم ما فيه، وإرجاء باقيه إلى المبسوطات **[سهلةُ الفَهْمِ]**؛ لكونها كتبت لمبتدئي هذا العلم؛ لذلك لم يكن من المناسب فيها سلوك مسلك الإشارة والتلميح، واستعمال الخطاب العالي الذي لا يفهمه إلا المتمرس في كتب الفن الكبيرة، ومعرفة

---

(1) عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس (ص:239).

(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:509).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مقاصد رجاله [حَسْبَما] أي: على مقتضى ذلك ووَفْقِه، وحسب: اسم بمعنى وَفْق، أو تَبَع، وهو ظرف منصوب، وما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب [أشارَ به] أي: نصح بفعله [روحُ المدارسِ والمعارفِ] **الروح**: ما به حياة النفس، ووصفُ المتحدَّث عنه بذلك استعارةٌ، فكأن المدارس والمعارف لا تحيا للعلم والتعليم إلا به؛ لكونه أسسها [المؤسِّسُ] الواضع الأساس، وهو: قاعدة البناء **(للتَّالدِ منها، والطارفِ) التالد**: القديم، **والطارف**: الحديث [مَن طالعُ سعدِه عليها] تقدم في شرح حسن الصياغة بيان معنى طالع السعد، عند الحديث عن هذا الشخص نفسه [عليٌّ مباركٌ] **علي**: من العلو، **ومبارك**: من البركة، وفي ذكر هذين الوصفين المطابقين لاسم وزير المعارف: علي باشا مبارك الآتي ذكره؛ جناس. والضمير في" عليها" يعود على المدارس والمعارف [صاحبُ العطوفةِ] **العطوفة**: من العطف، وهو الرأفة، غير أن هذه الجملة كانت تستخدم في بعض البلدان؛ كدول الشام لقبًا رسميًا تشريفيًا، يخاطب به كبار مسؤولي الدولة [ناظرُ المعارفِ] المتولي إدارتها، والمراد بالمعارف: وزارة التربية والتعليم في وقتنا الحاضر في كثير من الحكومات [: «علي باشا مبارك] تقدمت ترجمته في شرح حسن الصياغة [لا زالَ ينبوعَ إصلاح، ومعدنَ فلاح] هذا دعاء للوزير بأن يبقى كذلك، **والينبوع**: عين الماء، و"**المعدن**: مكان كل شيء فيه أصله ومركزه، وموضع استخراج

الجوهر من ذهب ونحوه"[1]، **وفي الينبوع والمعدن** استعارة تصريحية **[في ظلِّ الساحةِ التوفيقيةِ الخديويةِ]** أي: تحت حمايتها ورعايتها وحكمها، ولو قال: السرحة لصح؛ لأن السرحة معناها: الشجرة العظيمة الممتدة، ويكون في ذلك تشبيهٌ للحكم بشجرة عظيمة يستظل تحتها الوزير وسائر الشعب.

والتوفيقيةِ: نسبة إلى الخديو توفيق، واسمه: محمد توفيق باشا، **توفي عام:** (1892م)، وعمره تسع وثلاثون سنة. والخديوي: لقب أطلق على حكام مصر بين عامي: (1866-1914م)، وهو لفظ فارسي يعني: السيد أو الملِك.

وقال في المعجم الوسيط: الخديو: لقب حاكم مصر تحت سيادة العثمانيين في بعض العهود الماضية، و الخديوية: منصب الخديو[2].

[لا برحتْ] أي: استمرت، وبقيت **[أرجاءُ الوجودِ]** جوانبه ونواحيه **[به وبأنجالِه]** أي: به وبأولاده، **والأنجال:** جمع نجل، وهو: الولد **[عاطرةً مشرقةً بهيَّةً]** يعني: مضمخة بالعطر مضيئة حسنة. وهذا دعاء منه للدولة الخديوية التوفيقية، وهو كناية عن دوامها مستقرة سالمة **[ورتَّبتُها]** أي: جعلت هذه الرسالة مرتبة **[على مقدمةٍ، وثلاثةِ أبوابٍ]** كما سيأتي.

---

(1) المعجم الوسيط (2/ 588).

(2) المعجم الوسيط (1/ 222).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مقدمة العلم

المقدمة

في هذه المقدمة تحدث الماتن عن:

1- تعريف علم الصرف اصطلاحًا.

2- فيما يدخله الصرفُ من الكلام.

3- أبنية الاسم والفعل.

4- الميزان الصرفي.

5- تعريف الاشتقاق، وتعداد المشتقات.

6- المصدر قياسيُّه وسماعيُّه.

7- اسم المرة، واسم الهيئة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الصرْفُ] هو [: قواعدُ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ، غيرِ الإعرابِ؛ كـ: التثنيةِ، والجمعِ، والتصغيرِ، والنَّسبِ، والإعلالِ] في هذه المقدمة اقتصر الماتن على تعريف علم الصرف اصطلاحًا.

وقبل أن نشرع في شرح هذا التعريف نعرِّف الصرف لغة فنقول: يدور

معنى هذه الكلمة لغةً على معاني: التحويل والنقل، والتقليب، والتغيير، من حال إلى حال، أو من أمر إلى آخر.

فكلمة (صَرَف) ومضارعها، وأمرها، والمبني للمفعول منها؛ كلها بمعنى التحويل. والحرفُ (إلى وعن) الذي تُعدَّى به الكلمة يوجِّه معناها، **ومنه: قوله سبحانه:** ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود:8]، **وقوله:** ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾[الكهف:53] أي: مكانًا يتحولون عنها إليه، **وقوله:** ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾[البقرة:164] أي: تحويلها من جهة إلى أخرى، **وقوله:** ﴿كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾[الأنعام:46] **وتصريفها:** الإتيانُ بها من جهات: من إعذار وإنذار، وترغيب وترهيب، ونحو ذلك، **ومنه: الصَرْف:** بيع الذهب بالفضة؛ فهو تحويل[1].

وقول الماتن: (**قواعدُ**) **هي:** جمع قاعدة، **ومعناها:** أساس الشيء، وهي الأمر الكلي الذي يتعرف بها أحكام وجزئيات موضوعها (**يُعرفُ بها**) أي: بهذه القواعد (أحوالُ أبنيةِ الكَلِم) فالأحوال هي: الصفات، **والأبنية:** جمع بناء، **والكلم:** جمع كلمة؛ **قال ابن مالك:**

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كـ"استقم" واسْمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الْكَلِمْ

---

(1) ينظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل (3/ 1219)، وينظر أيضًا: العين (7/ 109)، مجمع بحار الأنوار (3/ 316)، لسان العرب (9/ 189).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

واحِـــدُهُ كَلِمَـــةٌ والقـــولُ عَـــمّ وكَلْمَـــةٌ بهـــا كَـــلامٌ قـــد يُـــؤَمّ[1].

و" **المراد بأبنية الكلم**: أوزان الكلم التي يكون لها قبل أن يعمل بها ما يقتضيه القياس التصريفي، وبعده إن اقتضى القياس التصريفي تغيرها عن الأوزان التي كانت لها من الأصل. **والمراد بأحوال أبنية الكلم**: أحوال تلحق أوزانًا من: التصغير، والنسب، والجمع، والإمالة، والوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، والابتداء بالساكن، والقلب والإبدال، والحذف والإدغام، إلى غير ذلك"[2].

يعني: أن فن الصرف يضبط الكلمة العربية من حيث حركاتها وسكانتها، وعدد حروفها، فيكون له تعلق بأول الكلمة، ووسطها، وأما حركة آخرها أو سكونه فمن مهمات النحو.

"**وإنما قال**: "تعرف بها أحوال أبنية الكلم" ولم يقل: تعرف بها أبنية الكَلِم كما قال بعض التصريفيين؛ لأنه لو قال كذلك لخرج عنه أحكام الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين؛ لأن الوقف على المتحرك الذي هو نحو: (جَعْفَرْ وزيدْ) بالإسكان والرَّوْم والإشمام، وتحريك الباء في نحو: لم يضربِ الرجل لالتقاء الساكنين، وإدغام الباء في

(1) ألفية ابن مالك (ص:9).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 168).

الباء في نحو: اضرب بعده؛ ليست من أبنية الكلم، بل من أحوالها.

وإنما قلنا: بعض أحكام الإدغام؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم، لا إلى أحوالها؛ نحو: شدّ يشدّ. وإنما قلنا: بعض أحكام التقاء الساكنين؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها نحو: انطلْقَ، بسكون اللام وفتح القاف في "انطلق" -أمرًا-، ونحو: "لم يلْدَ" بسكون اللام وفتح الدال؛ فإنه من حكم التقاء الساكنين مع أنه راجع إلى أبنية الكلم[1]"[2].

وقوله: (غيرِ الإعرابِ): فقد "قيد الأحوال بالتي ليست بإعراب؛

---

(1) "...**أصل "انْطَلْقَ"**: انْطَلِقْ -بكسر اللام وسكون القاف-، فسكنت اللام للتخفيف كما سكنت في نحو: "كَتْف"؛ فكأنهم عاملوا بعض الكلمة معاملة كلها، فالتقى ساكنان -اللام والقاف- فحركت القاف - لا اللام - لما ذكرناه.

ونحو: لم يَلْدَه، في قوله:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبوانِ

المراد بالأول: عيسى، وبالثاني آدم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. **وأصل "لم يَلْدَهُ"**: لم يَلِدْهُ -بسكون الدال وكسر اللام- فسكنت اللام للتخفيف، وحركت الدال لالتقاء الساكنين. وإنما فتحت القاف في "انْطَلْقَ" والدال في "لم يَلْدَهُ" ولم يكسرا؛ لالتقاء الساكنين؛ إتباعًا لفتحة الطاء والياء؛ لعدم اعتدادهم بالحاجز؛ لكونه سكونًا، ولأنه لو كسرا لزم التزام ما فروا منه في الساكن الأول وهو الكسر". شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 496).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 166).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ليخرج عنه النحو؛ لأنه علم بأصول يعرف بها الإعراب"[1].

[ويدخلُ] أي: الصرف [في:

1-الاسمِ المُتمكِّنِ] **الاسم ضربان:** متمكن-وهو المعرَب-، وغير متمكن-وهو المبني-، والمتمكن نوعان: متمكن أمكن-وهو المعرب المنصرف الذي يدخله الجر والتنوين -، ومتمكن غير أمكن-وهو المعرب الممنوع من الصرف الذي لا يدخله التنوين ولا الجر بالكسرة-. وسمي المتمكن متمكنًا لأنه تمكن في باب الإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيبنَى، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف؛ لأن النحاة يقولون: إن الاسم إذا أشبه الحرف يبنى، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف.

[2-والفعلِ] أي: الفعل المتصرف دون الجامد[2] [دونَ الحرفِ

---

(1) المرجع السابق.

(2) **الفعل الجامد هو:** الذي يلازم صيغة واحدة لم يأْت منه غيرها؛ فالذي لازم صيغة المضي مثل: ليس، عسى، نِعم، بئس، ما دام الناقصة، و"كرب" من أفعال المقاربة، وأَفعال الشروع، وحبذا، وصيغتا التعجب، وأَفعال المدح والذم. والذي لازم صيغة الأَمر مثل: "هب" بمعنى: "احسِب" و"تعلَّمْ" بمعنى: "اعلم" فليس لهما بهذا المعنى مضارع ولا ماض.

ومعنى الجمود في الفعل عدا ملازمته الصيغة الواحدة: عدم دلالته على زمن؛ لأَنه هنا يدل على معنى عام يعبر عن مثله بالحروف، فالمدح والذم والنفي والتعجب معانٍ عامة كالتمني =

وشبهِه]؛ لأنه غير متمكن.

والمراد بشبه الحرف: الأسماء المبنية؛ كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والأفعال الجامدة؛ كـ ليس، وعسى؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف في الجمود والبناء. **قال ابن مالك:**

حَـرْفٌ وَشِـبْهُهُ مِـنَ الـصَّرْفِ بَـرِي وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَـصْرِيفٍ حَـرِي[1]

فـ"**غير المتمكن: هو الذي يشبه الحرف:**

أ- من حيث البنية؛ كأن يكون مكونًا من حرف واحد، أو من حرفين؛ مثل: تاء الضمير، ومثل: من، فكل منهما يشبه حرف الجر الباء، وحرف الجر مِن مثلاً.

ب- من حيث المعنى؛ لأن الحرف ليس له معنى في ذاته، وإنما يشير إلى معنى في غيره، فكذلك أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة مثلاً؛ ليس

= والترجي والنداء التي يعبِّر عنها عادة بالحروف، ولزوم الفعل حالة واحدة جعله في جموده هذا أشبه بالحروف؛ ولذا كان قولك: "عسى الله أن يفرج عنا" مشبهاً: "لعل الله يفرج عنا". ولا يشبه الفعل الجامد الأَفعال إلا بدلالته على معنى مستقل واتصال الضمائر به، فتقول: ليس وليسا ولستم، وليست ولستُ كما تقول: عسيتم وعسى وعسيتنَّ ...إلخ. الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:13).

(1) ألفية ابن مالك (ص:73).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لها معنى في ذاتها، وإنما وظيفتها الإشارة والوصل، وحيث إن الحرف مبني فإن الاسم الذي يشبه الحرف يكون مبنيًا كذلك"[1].

إذن ميدان الصرف هو: الأسماء المعربة دون المبنية، والأفعال المتصرفة دون الأفعال الجامدة، ودون الحروف وشبهها، وكذلك لا يدخل الصرف في الأسماء الأعجمية، وأسماء الأصوات.

غير أن" التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال، إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة؛ لكثرة تغيرها، ولظهور الاشتقاق فيها"[2].

[والأبنيةُ: هي الصيغُ بهيئاتِها] المختلفة؛ كأمثلة المبالغة، وما يطرأ عليها من زيادة، أو نقصان.

وهذه الجملة أراد بها المؤلف بيان معنى الأبنية في تعريفه للصرف.

أبنيةُ الاسمِ والفعلِ

أولاً: أبنية الاسم:

[أبنيةُ الاسمِ الأصليةُ[3]:] الأبنية: جمع بناء، **والبناء يقصد به:** الوزن.

(1) التطبيق النحوي (ص:42).

(2) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (4/ 41).

(3) بعض الصرفيين يبتدئون بأبنية الأفعال قبل أبنية الاسماء؛ لأنها قليلة ومحصورة، وأما أبنية الأسماء فهي كثيرة، ومختلف فيها.

وقيد الأبنية بـ" الأصلية" أو كما عبر بعضهم بأبنية الاسم الأصول؛ لأن مطلق الأبنية أكثر من الثلاثة[1]؛

ولهذا نجد أن أوزان "المزيد فيه تبلُغ ثلاثَ مِئَة وثمانية، على ما نقله سيبويه؛ وزاد بعضُهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف في بعضها"[2].

[1- ثلاثيةٌ. 2-ورباعيةٌ. 3-وخماسيةٌ] والدليل على ذلك: الاستقراء؛ فقد تتبع العلماء نطق العرب فوجدوا أن الاسم لا يخرج عن هذا التقسيم الثلاثي.

[وأبنيةُ الفعلِ الأصليةُ: 1-ثلاثيةٌ. 2-ورباعيةٌ] وإنما لم يأت من الفعل البناء الخماسي؛ لأن الفعل ثقيل المعنى؛ لدلالته على الحدث والزمان، وعلى الفاعل وغيرها، بخلاف الاسم، فكرهوا أن يجمعوا بين ثقل المعنى، وثقل اللفظ[3].

[وهذه الأبنيةُ لها موازينُ تُوزنُ بها] يعني: لكل قسم من هذه الأقسام موازين خاصة لا تتفق في كل الأقسام، بل تكون حسب الكلمات الواردة في ذلك البناء.

---

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 172).

(2) شذا العرف في فن الصرف (ص:55).

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 172).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقيل: لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة.

وقيل: لم تكن الأفعال على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني؛ نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في "تَدَحْرَجَ"، وألف الوصل والنون في نحو" احْرَنْجَمَ"، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها[1].

الميزان الصرفي:

[وحروفُ الميزانِ ثلاثةٌ، هي: 1 - الفاءُ 2 - والعينُ 3 - واللامُ. فالثلاثيُّ: يوزنُ بهذه الثلاثةِ. وما فوقَه: بلامٍ ثانيةٍ، وثالثةٍ؛ فـ: نَصَرَ مثلاً على وزنِ: فَعَلَ، ودَحْرَجَ على وزنِ: فَعْلَلَ، وسَفَرْجَل على وزنِ: فَعَلَّل] في هذه الفقرة يتحدث الماتن باقتضاب شديد عن درس مهم من دروس الصرف، ألا وهو الميزان الصرفي، ولو أفرده بالدرس وحده لكان أولى؛ لأهميته لطالب هذا الفن؛ لهذا سنتحدث عنه قليلاً، ثم نعود إلى الأبنية، **فنقول:**

الميزان الصرفي هو: "لفظ وضعه العلماء لمعرفة أصول حروف الكلمة وترتيبها، وبيان ما يطرأ عليها من تغيير، سواء أكان بالزيادة أم

(1) ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:28).

بالنقص، أو اختلاف حركاتها وسكناتها"[1].

وكل كلمة تقبل التصريف لابد أن توزن؛ فلهذا يدرس هذا الموضوع قبل البدء بالأحكام التفصيلية في علم التصريف.

والميزان الصرفي يعطي الناظر صورة بينة عن الكلمة العربية من حيث: الزائد والأصلي، وعدد أحرف الزيادة ومكانها من الكلمة، كما يحدد الكلمة: هل حصل فيها قلب أو حذف أو لا؟

وقد جعلوا الميزان مكونًا من ثلاثة أحرف أصول هي: "ف ع ل"؛" لكون الثلاثي أكثر من غيره؛ ولأنه لو كان رباعيًا أو خماسيًا لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثيًا لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي به إلا بزيادة اللام مرة أو مرتين، والزيادة عندهم أسهل من الحذف"[2].

واختاروا أن يكون الميزان على" فعل" لأسباب:

1-أن الذي يطرد فيه التغيير ويكثر إنما هو الفعل؛ لكونه مشتقًا، وما جاء منه جامداً فهو على خلاف الأصل وهو قليل معدود ، وكذلك يطرد التغيير الصرفي في الأسماء المتصلة بالفعل؛ كأسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات

(1) إسفار الفصيح (1/ 188).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 175).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المشبهة، والأسماء، وأما بقية الأسماء-وهي الأكثر-فهي جوامد.

2-كون كل حدث يسمى فعلاً.

3-أن كل حرف من هذه الأحرف الثلاثة يمثل مخرجًا؛ فالفاء للشفتين، والعين للحلق، واللام للسان، مما يجعله ميزانًا شاملاً لباقي الحروف.

وأما عن كيفية وزن الكلمة فهي على النحو الآتي:

أولاً: أن تقابل أول أصول الكلمة بفاء، وثانيها بعين، وثالثها ورابعها وخامسها بلامات، ويعطى الوزن ما للموزون من حركة وسكون؛ فإذا كانت الكلمة ثلاثية وجميع حروفها أصلية كانت على وزن فعل، مع المقابلة للحركة في الميزان بالحركة، والسكون بالسكون؛ نحو: كَتَبَ على وزن فَعَل، وشَمْس على وزن فَعْل، وحِمْل على وزن فِعْل، وسُعْد على وزن فُعْل، وهكذا.

فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف فالوزن هكذا:

أ-إن كانت الزيادة في أصل الكلمة؛ كأن تكون من المجرد الرباعي، أو المجرد الخماسي؛ زدنا في الميزان لامًا واحدة في الرباعي، ولامين في الخماسي؛ نحو: عَسعَس على وزن فعَلَل، وجَحْمَرِش على وزن فَعْلَلِل -

بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه، ثم لام بعده.

ب-وإن كانت الزيادة ناشئة عن تكرير حرف أصلي كررنا ما يقابله في الميزان؛ فنقول في وزن عَلَّمَ: فَعَّلَ، **وفي وزن مَرْمَريس**: فَعْفَعِيل. **والمرمريس**: الداهية الشديدة. **وفي وزن اغْدَوْدَنَ** افْعَوْعَل. **ومعنى اغْدَوْدَنَ الشعر**: طال واسترخى.

ج-وإن كانت الزيادة من حروف الزيادة العشرة ذكرت بلفظها في الميزان، مع مقابلة الأحرف الأصول بالأصول، فنقول: استغفر: استفعل، وفي كاتب: فاعل، تريَّث: تفعَّل، وهكذا.

د-وإذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال نطق به في الميزان؛ نظراً إلى الأصل؛ فنقول في وزن اصطلح: افتعل، لا افطعل.

هـ-وإذا حذف من الموزون حرف أو أكثر حذف من الميزان ما يقابله؛ فنقول في وزن: قِفْ: عِل؛ لأنه من وقف، وفي وزن قُمْ: فُل؛ لأنه من قام/ قوَم، وفي وزن قِ: عِ؛ لأنه من وقى، وفي وزن اقضِ: افعِ؛ لأنه من: اقضي-وبحذف حرف العلة للأمر تكون: اقضِ-، ومقتضٍ: مفتعٍ.

و- وعند تثنية الكلمة، أو جمعها، أو نسبتها يكون الأمر كذلك؛ فنقول في سالم: سالمان=فاعلان، وسالمون=فاعلون، وسالمات=فاعلات،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وسالمي=فاعلي.

ز- وإذا حصل قلب في الكلمة جرى ذلك القلب في الميزان أيضًا، فنقول في وزن جاه: عفل. وعندما نرجع إلى أصل الكلمة نجد أن "الجاه والوجيه والتوّجيه والتوجّه إلى الوَجه، فهو أصل لهذه الكلم المشتقّة منه، فواو الوجه فاء، والجيم عين، والهاء لام، فوقعت الجيم التي هي عين موضع الفاء في جاه، ووقعت فيه الواو التي هي فاء موضع العين فصار جَوَهٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار جاه على وزن عَفل"[1].

قال ابن مالك -ملخصًا بعض ما ذكر-:

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بِقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ[2]

ثم قال الماتن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وللاسمِ الثلاثيِّ المجردِ] ينقسم الاسم إلى مجرد، ومزيد؛

وسيأتي بيان كل منهما.

وإنما اقتصر على ذكر أبنية المجرد لقلتها، وأما أبنية المزيد من

(1) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 383).

(2) ألفية ابن مالك (ص:74).

الأسماء فكثيرة، فباب المزيد أوسع من باب الأصلي[1].

أبنية الثلاثي:

[وللاسمِ الثلاثيِّ المجردِ عشرةُ أبنيةٍ] تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنية الثلاثي اثني عشر بناء؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث، ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضًا. والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة: اثنا عشر. وأما الآخر فلا عبرة به في وزن الكلمة؛ فإنه حرف الإعراب"[2].

"إلَّا أنه أهمل منها بناءان -وهما "فُعِلٌ" و"فِعُلٌ"؛ لكراهية الخروج من ضم إلى كسر، أو من كسر إلى ضم"[3]، وقد قالوا: إن "فُعِل" لا يكون إلا في الأفعالِ دونَ الأسماءِ؛ لثقلِ الكسرةِ بعدَ الضمةِ"[4].

[وهي:

(١) «فَعْل»، كـ: شَمْس، وسَهْل] قال ابن السراج: "واعلم أَنَّ مِنَ

---

(1) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 989)، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (1/ 28).

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1512).

(3) الممتع الكبير في التصريف (ص:51).

(4) الأصول في النحو (3/ 180).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأبنيةِ في الثلاثيةِ وغيرِها منَها ما يكونُ في الأسماءِ والصفاتِ، ومِنْها ما يكونُ في الأسماءِ دونَ الصفاتِ، ومنها ما يكونُ في الصفاتِ دونَ الأسماءِ"[1]، فـ شمس في هذا البناء: اسم، وسهل: صفة.

[(٢) و «فَعَل»، كـ: قَمَر، وجَمَل] وهما اسمان، **والصفة**: حَدَثٌ.

[(٣) و «فَعِل»، كـ: كَتِف، وفَخِذ] وهما اسمان، **والصفة**: حَذِرٌ.

[(٤) و «فَعُل»، كـ: رَجُل، وعَضُد] وهما اسمان، **والصفة**: حَدُثٌ.

والحَدُثُ من الرِّجَال، بضمّ الدّال وَكسرهَا- هُوَ: الحَسَنُ الحَدِيثِ[2].

[(٥) و «فِعْل»، كـ: حِمْل، وجِذْع] وهما اسمان، **والصفة**: نِقض، **والنقض**: المنقوض.

[(٦) و «فِعَل»، كـ: عِنَب، وضِلَع] وهما اسمان، **والضلع**: عظم من عظام قفص الصدر منحن وفيه عرض[3]. **والصفة**: عِدًى في وصف الجمع؛ نحو: قوم عِدًى، أي: أعداء، وسِوًى؛ نحو: ومكان سِوًى، أي: مستوٍ. **قال الشاعر**:

إذا كنتَ في قومٍ عدىً لستَ منهمُ فكُلْ ما عُلِفْتَ من خبيثٍ وطيِّبِ[4]

---

(1) الأصول في النحو (3/ 181).

(2) تاج العروس (5/ 209).

(3) المعجم الوسيط (1/ 542).

(4) شرح كتاب سيبويه (5/ 140). **وقال في لسان العرب** (15/ 35): "وقومٌ عِدًى: متَباعدون".

[(٧) و «فِعِل»، كـ: إبِل، وبِلِز[1]] وهو قليل، والأول اسم، والثاني صفة، يقال: امرأة بِلِز، أي: ضخمة ناعمة[2].

[(٨) و «فُعْل»، كـ: قُفْل، وحُلْو] فالأول اسم، والثاني صفة.

[(٩) و «فُعَل»، كـ: رُطَب، وصُرَد[3]] وهما اسمان، والصفة: حُطَم، والحطم: الراعي الظلوم للماشية يهشم بعضها ببعض[4].

[(١٠) و «فُعُل»، كـ: عُنُق، وكُتُب] وهما اسمان، **والصفة**: جُنُب.

---

(1) الضخم.

(2) **قال في لسان العرب** (5/ 313): امرأَة بِلِزٌ وبِلِزَّةٌ: ضَخْمَةٌ مُكْتَنِزَةٌ. قَالَ ثَعْلَبٌ: لَمْ يأْت مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى فِعِلٍ إِلَّا حَرْفَانِ: امرأَة بِلِزٌ وأَتان إِبِدٌ. وجَمَل بَلَنْزى: غَلِيظٌ شَدِيدٌ. **وقال أَبو عَمْرٍو**: امرأَة بِلِزٌ: خَفِيفَةٌ؛ قَالَ: **والبِلِزُ**: الرَّجُلُ الْقَصِيرُ

(3) طائر صغير.

(4) القاموس المحيط (ص:1095). **قَالَ رشيد بن رميض الْعَنزي**:

هَذَا أَوانُ الشَّدِّ فاشتدِّي زِيَمْ ... قد لَفَّها اللَّيْلُ بسوأَّقٍ حُطَمْ

لَيْسَ براعي إبل وَلَا غنم ... وَلَا بجزَّار على ظهر وَضَمْ

الحماسة البصرية (1/ 103).

وقد استشهد بها الحجاج في إحدى خطبه المشهورة في الكوفة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أبنية الرباعي:

[وللرباعيِّ المجردِ ستةُ أبنيةٍ] مشى الماتن في هذا التعداد السداسي على مذهب الكوفيين والأخفش، حيث زادوا بناء سادسًا، وأما سيبويه والبصريون فقد عدوها خمسة فقط[1].

[وهي:

(١) «فَعْلَل»، كـ: جَعْفَر، وثَعْلَب] وهما اسمان، **والصفة**: شَجعَم، وسَلهَب، **والشجعم**: الضخم الطويل، **والسلهب**: الطويل.

[(٢) و «فِعْلِل»، كـ: قِرْمِز[2] وزِبْرِج[3]] وهما اسمان، **والصفة**: زِهلِق، وعِنفِص، **والزهلق**: السريع الخفيف، **والعنفص**: السيئ الخلق.

[(٣) و «فِعْلَل»، كـ: دِرْهَم، وزِئْبَق] وهما اسمان، **والصفة**: هِجرَع، وهِبلَع. **والهجرع**: الأحمق. **والهبلع**: الواسع الحنجور العظيم اللقم.

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 130)، شرح كتاب سيبويه (4/ 349)، الممتع الكبير في التصريف (ص:54)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 388). وينظر في احتجاج البصريين على إسقاط البناء السادس: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1521)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني(ص:27).

(2) صبغ أحمر.

(3) الزينة.

[(٤) و «فُعْلُل»، كـ: بُرْقُع، وقُنْفُذ] وهما اسمان، **والصفة**: جُرشُع، وكُندُر. **والجرشع**: العظيم من الإبل والخيل، **والكندر**: الغليظ القصير الشديد.

[(٥) و «فِعَلٌّ»، كـ: قِمَطْر[1]، وَهِزَبْر[2]] فالأول اسم، والثاني صفة. **والهزبر**: الغليظ الضخم.

[(٦) و «فُعْلَل»، كـ: جُخْدَب، وطُحْلَب(3)] ومثلهما: جُؤْذَرٍ، وضُفْدَع وجُندَب وبُرقَع

"وهذا عند سيبويه من باب بُرثُن"[4].

والجخدب: الضخم الغليظ من الرجال والجِمَال، وقيل: ومن الجراد: أخضر طويل الرجلين، وهو اسم له معرفة، كما يقال للأسد: أبو الحارث"[5].

---

(1) وعاء الكتب.

(2) الأسد.

(3) خضرة تعلو الماء.

(4) البديع في علم العربية (2/ 385).

(5) لسان العرب (1/ 254)، تاج العروس (2/ 135).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أبنية الخماسي:

[وللخماسيِّ المجردِ أربعةُ أبنيةٍ] متفق عليها [وهي:

(١) «فَعَلَّل»، كـ: فَرَزْدَق، وسَفَرْجَل] يُقال للعجين الذي يُقْطع ويعمَلُ بالزَّيتِ: مُشَنَّق، واسمُ كلِّ قطعةٍ منه فَرَزْدَقَة، وجمعه: فَرَزْدَق، والفَرَزْدقة: الخُبزة الغَليظة العَظيمة، القِطْعة من العَجِين. وقد سُمِّي الشاعر الأموي: همام بن غالب بالفرزدق؛ لغلظ حروفِ وجهِه، شُبِّه بالعجين الَّذِي يسوَّى مِنْهُ الرَّغِيف[1].

والسفرجل: ثمر معروف، وفرزدق وسفرجل في هذا البناء اسمان، والصفة: هَمَرْجَل، وشَمَرْدَلُ؛ فالهَمَرْجَلُ: الجواد السَّريع، وجَمَلٌ هَمَرْجلٌ: سريعٌ[2]، والشَّمَرْدَلُ: الْفَتِيُّ السَّرِيعُ، مِنَ الإِبِلِ، وغَيرِها[3].

[(٢) و «فُعَلِّل»، كـ: قُذَعْمِل[4]، وخُبَعْثِن[5]] فـ قُذَعْمِل في الأسماء، وبعضهم يجعله في الصفات، يقال: "ما له قُذَعْمِل"، أي: ليس له شيء،

(1) ينظر: الغريب المصنف (2/ 461)، المخصص (1/ 435)، تهذيب اللغة (9/ 313).

(2) العين (4/ 130).

(3) تاج العروس (29/ 296).

(4) الضخم من الإبل.

(5) الرجل الضخم الشديد، والأسد.

و"خُبَعْثِن" للشديد، في الصفات[1].

[(٣) و «فِعْلَلّ»، كـ: قِرْشَبّ[2]، وجِرْدَحْل[3]] وهما وصفان، ومن معاني القرشب: المسنُّ مِنَ الرجالِ، ومن أمثلة الاسم: "عِرْبَدّ: اسمُ حيةٍ"[4].

[(٤) و «فَعْلَلِل»، كـ: قَهْبَلِس[5]، وجَحْمَرِش[6]] ويكون هذا البناء في الصفات؛ **قال سيبويه:** "ويكون على مثال فعللٍ في الصفة، قالوا: قهبلسٌ، وجحمرشٌ، وصهصلقٌ. ولا نعلمه جاء اسمًا"[7]، **وتبعه المبرد فقال:** "ويكون على فعلل نعتًا، وذلك قولهم: عجوز جحمرش، وكلب نخورش"[8].

تنبيه:

نلحظ هنا أن أبنية الأسماء المجردة بلغت عشرين بناء، للثلاثي منها الحظ الأوفر، "وإنّما كثرت أبنية الثّلاثيّ؛ لأنّه لما قلّتْ حروفُه كثر

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (1/ 222).

(2) لها معانٍ: منها: الأكول.

(3) الوادي أو الضخم من الإبل.

(4) الأصول في النحو (3/ 222).

(5) المرأة الضخمة.

(6) العجوز الكبيرة، أو المرأة السمجة.

(7) الكتاب لسيبويه (4/ 302).

(8) المقتضب (1/ 68).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

استعمالهم له، فكثَّروا أبنيته والتصرُّفَ فيه"[1].

وقال ابن جني: "فإن قال قائل: فلِمَ كانت الثلاثية أكثر أبنية؟ فالجواب: أنه إنما كثر تصرف ذوات الثلاثة في كلامهم؛ لأنها أعدل الأصول، وهي أقل ما يكون عليه الكَلِم المتمكنة"[2].

وقال ابن عصفور: "ولذلك أيضًا كانت أبنية الرباعي أكثر من أبنية الخماسي؛ لأنَّ الرباعي -على كل حال- أقل حروفًا من الخماسي، فكان أخف منه، فتصرفوا فيه لذلك أكثر من تصرفهم في الخماسي"[3].

ثانيًا: أبنية الفعل:

أبنية الثلاثي:

[وللفعلِ الثلاثيِّ المجردِ ثلاثةُ أبنيةٍ] " الأفعال على ضربين: ثلاثيّة، ورباعية لا غير، كأنها نقصت عن درجة الأسماء؛ لقوّة الأسماء، واستغنائِها عن الأفعال، وحاجةِ الأفعال إليها، ففضلت الأسماءُ بأن جُعلت ثلاثيّة، ورباعية، وخماسيّة، والأفعالُ لا تكون إلَّا ثلاثيّة ورباعيّة"[4].

---

(1) شرح التصريف للثمانيني (ص:204).

(2) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:31).

(3) الممتع الكبير في التصريف (ص:56).

(4) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 425).

"وإنما كان للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أمثلة؛ لأن أول الماضي لا يكون إلا مفتوحًا؛ لامتناع الابتداء بالساكن، واستثقال الضمة والكسرة عليه. ولا يشكل ببناء المفعول على ضم الفاء؛ لأنه للفرق بين بناء الفاعل وبناء المفعول"[1]. يعني: مثل: كُتِبَ، فهي لبناء المفعول، وكَتَب لبناء الفعل.

[(١) «فَعَلَ»، كـ: نَصَرَ، وَضَرَبَ] هذا البناء على ضربين: متعدٍّ-وقد مثل له الماتن-، ولازم؛ نحو: قعد، وجلس. وهذا البناء له ثلاثة مضارعات: فَعَلَ يَفْعُلُ كـ نصر ينصُر، وفَعَلَ يَفْعِلُ كـ ضَرب يَضْرِبُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ كـ ذهب يَذْهَبُ.

ويرِد هذا الباب لمعانٍ كثيرة.

[(٢) و «فَعِلَ»، كـ: سَمِعَ، وَعَلِمَ] وهذا البناء على ضربين أيضًا: متعدٍّ-وقد مثل له الماتن-، ولازم؛ نحو: سَكِرَ، وفَرِقَ.

"ولزومه أكثر من تعديه؛ ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة، والأعراض، والألوان، وكبر الأعضاء؛ نحو: شنب، وفلج، ونحو: برئ، ومرض، ونحو: سود، وشهب، ونحو: أذن، وعين"[2].

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 230).

(2) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (4/ 46).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يقال: شنب الثغر: رقت أسنانه وابيضت، والشنب: جمال الثغر، وصفاء الأسنان.

وشهب: خالط بياض شعره سواد، وحال لونه، وتلوح من برد أو حر فهو أشهب وهي شهباء، وأذِن: كان عظيم الأذنين طويلهما، وعينَ: اتسعت عينه.

وهذا البناء له مضارعان:

أ- فَعِلَ يَفْعَل كـ عَلِم يَعْلم، وفرِح يَفرَح.

ب- وفَعِل يفعِل، كـ حسِبَ يحسِب، وورِث يرِث، وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتل"[1].

[(٣) و «فَعُلَ»، كـ: كَرُمَ، وَحَسُنَ] وهذا البناء لا يكون إلا لازمًا"؛ لأنه موضوعٌ للغرائز والهَيْئة من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، بخلافِ "فَعَلَ" و"فَعِلَ" اللذين يكونان لازمَيْن ومتعدّيين"[2].

---

(1) **قال ابن يعيش** عن بناء" فَعِلَ": "يأتي مضارعه على "يفعَل" بالفتح، هذا هو القياس، وأمّا "حَسِبَ يَحْسِبُ" فهو قليل شاذّ، والعملُ إنّما هو على الأكثر، مع أن جميعَ ما جاء من "فَعِلَ يفعِل" بالكسر جاء فيه الأمران "حَسِبَ يحسِب ويحسَب"، و"نَعِمَ ينعِم وينعَم"، و"يَئِسَ ييأَس ويئِس". فلمّا اقتصروا في مضارعِ هذا على "يفعِل" بالكسر دون الفتح، دلّ أنّه ليس منه". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 432).

(2) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 428).

"ومضارعه على مثال واحد على يفعُل -بضمّ العين مثل ماضيه-؛ نحو: كرُمَ يكرُم، وكأنّه إنّما جاء كذلك كراهة أن يشارك غيرُ المتعدّي المتعدّيَ"[1].

بناء الرباعي:

[وللفعلِ الرباعيِّ المجردِ بناءٌ واحدٌ، وهو: «فَعْلَلَ»، كـ: دَحْرَجَ، وَعَرْبَدَ] ويستعمل متعديًا -كالمثال الأول، ونحو: زلزل-، ولازمًا -كالمثال الثاني، ونحو: حشرج-، والعربدة: سوء الخُلق.

وله مصدران: "الفَعْلَلَةُ"، و"الفِعْلالُ"، غير أن المقيس المطرد فيه عند الجمهور هو: فَعْلَلَة، أمَّا فِعْلاَل فسماعي، **قال ابن مالك:**

فِعْـــلاَلٌ اوْ فَعْلَلَـــةٌ لِفَعْلَـــلا وَاجْعَــلَ مَقِيــسًا ثَانِيــًا لا أَوَّلا[2]

ومضارعه بضم أوله، وكسر الحرف الذي قبل آخره؛ نحو: دَحْرَجَ يُدحرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا، وسَرْهَفَ يُسرهِفُ سَرْهَفَةً وسِرْهَافًا[3]. والسرهفة: نعمة الغِذاء، يقال: سرهف غذاءَه إذا أحسنه.

[ولا يكونُ الاسمُ المتمكنُ] أي: المعرب [ولا الفعلُ أقلَّ من ثلاثةِ

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 60).

(2) ألفية ابن مالك (ص:40).

(3) ينظر: الأصول في النحو (3/ 230).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أحرفٍ] قال الخليل: الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثةِ أحرف؛ حرف يُبْتَدَأُ به، وحرف يُحشى به الكلمة، وحرف يُوْقَفَ عليه [1].

[فإذا رأيتَ أقلَّ من ذلك، فاعلمْ أنه قد حُذِفَ منه شيءٌ؛ نحو: يَد] فأصل يد: هو: يدْي -بسكون الدال- حذفت اللام بغير تعويض؛ تخفيفًا؛ وتحركت الدال الساكنة. والنسب إليها هو: يدي، بغير رد اللام، أو: يدوي بردها؛ ولهذا يقال في التثنية: يدان، أو يديان

[ودَم] أصل دم: دمْي -بسكون الميم وبالياء في آخره- هذه الميم هي عين الكلمة، وأصلها: دمْيٌ، أو دموٌ، على الخلاف: هل اللام المحذوفة: واو أو ياء؟ ولهذا يقال في التثنية: دموان، أو دميان؛ قال الشاعر:

وَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ [2]

ويعرف الأصل المحذوف بالتصغير، والنسب، والتثنية، والجمع، والفعل [3].

---

(1) العين (1/ 49).

(2) اللمحة في شرح الملحة (2/ 665).

(3) قال الخليل: "وقد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين، وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل: يدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذَهَبَ الثالث لِعِلَّةٍ أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون مثل: ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكنًا اجتمع ساكنان فَثَبَتَ التنوين؛ لأنه إعراب، وذهب الحرفُ الساكن"، العين (1/ 50).

[ونحو: قُلْ، وبِعْ] فأصل قل: قُوْلْ؛ لأنها من الفعل" قال" الذي أصله" قوَل"، فلما التقى ساكنان: الواو واللام، حذفت الواو وهي عين الكلمة، وأما بع فأصلها: بِيْعْ، فالتقى ساكنان: الياء والعين، فحذفت الياء.

عودة إلى الميزان الصرفي:

[وكلُّ ما لا يُقابِلُ حروفَ الميزانِ فهو زائدٌ] وأحرف الميزان-كما تقدم- هي: الفاء، والعين، واللام(فعل)، فإذا قمنا بوزن كلمة فإن الأحرف التي لا تسقط في تصاريف الكلمة- كمجيئها فعلاً من الأفعال الثلاثة، أو مشتقًا من المشتقات-فإنها أصلية، وما لم نجد له مقابلاً في الأحرف الثلاثة(ف،ع، ل) فهو زائد؛ نحو الفعل: غفر؛ فإنه يتصرف إلى: يغفر، اغفر، استغفر، يستغفر، استغفر، غافر، مستغفر، غفران، استغفار، وغير ذلك، وهنا نرى أن الغين والفاء والراء أحرف أصلية؛ لبقائها في جميع هذه التصاريف، وغيرها حروف زائدة؛ لذلك نضع الزائدة في الميزان كما هي، فمثلاً: استغفر ميزانه: استفعل، فالألف والسين والتاء أحرف زائدة فجعلناها في الميزان كما هي.

[وينتهي الاسمُ بالزيادةِ إلى: سبعةٍ؛ نحو: اسْتِغْفَار. والفعلُ إلى: ستةٍ؛ نحو: اسْتَغْفَرَ] يعني: أكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف؛ نحو: احرنجام، واحميرار، واشهيباب[1]، وهذا في مزيده، وأما مجرده فهو إما

(1) اشْهيباب: مصدر اشهابّ الفرس وغيره: كان لونه أبيض يصدعه سواد في خلاله، أو =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثلاثي؛ كـ بيتٍ، أو رباعي كـ جعفر، أو خماسي -وهو غايته- كـ سفرجل.

وأما الفعل فغايته: ستة أحرف في مزيده، وأربعة في مجرده. وفي هذه المسألة يقول ابن مالك في الاسم:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ[1] انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

ويقول في الفعل:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا[2]

[والزائدُ يعبَّرُ عنه في الميزانِ بلفظِهِ؛ فتقولُ في: «انْتَصَرَ» مثلاً: إنه على وزن: افْتَعَلَ] أي: أن الحرف الزائد -وهو ما كان أحد حروف الزيادة العشرة كما سيأتي- يذكر في الميزان بلفظه كما هو، وليس مثل الحرف الأصلي الذي يذكر في الميزان بما يقابله في الميزان؛ فمثلاً: الفعل: "أكرم" يكون على وزن: أفعل؛ فالهمزة لما كانت حرفًا زائداً ذكرت في الميزان همزة، لكن الكاف والراء والميم لما كانت أحرفًا أصلية فإنها ذكرت في

= غلب بياضه سواده. **واحميرار:** مصدر احمارّ الشيء: كان لونه أحمر. واحرنجام: مصدر احرنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:383).

(1) "وإنما أسقط التاء من خمس؛ لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيثها". شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:367).

(2) ألفية ابن مالك (ص:74).

الميزان بما يقابلها فيه؛ فالكاف ذكرت في الميزان بالفاء، والراء بالعين، والميم باللام.

[إلا:

1 -المبدَلَ من تاءِ الافتعالِ؛ فإنه لا يعبَّرُ عنه بلفظِه]؛ لأن الميزان يراعي الأصل عند الوزن، ولا ينظر إلى ما طرأ على الأصل من إبدال بعض الأحرف ببعض [بل بالتاءِ] أي: يعبر عنه بالتاء في الميزان [فنحو: «اصْطَبَرَ» على وزن: افْتَعَلَ] فالطاء لما كانت مبدلة من التاء رجعنا عند الوزن إلى الأصل وتركنا ذلك العارض وهو الطاء المبدلة من التاء؛ فالطاء في نحو: "اصطبر" عندهم عوضٌ من تاء الافتعال، والأصل: اصتبر.

وهذا القلب إلى التاء مشروط بكون هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق الأربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء؛ نحو: اصطبر، واضطرم، واطعنوا، واظطلموا، والأصل: اصتبر، واضترم، واطتعنوا، واظتلموا،"ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق؛ لما بينهما من مقاربة المخرج، ومباينة الوصف؛ إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهو الطاء"[1].

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1529).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وتقلب تاء" افتعل" أيضًا إلى دال إذا كان فاء الكلمة: دالاً، أو ذالاً، أو زايًا؛ نحو: ادهن، ادكر، ازدان، والأصل: ادتهن، اذتكر، ازتان.

قال ابن مالك:

طَـا تَـا افْتِعَـالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـق ... فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِـرْ دَالاً بَقِـي[1]

[2- وكذا المكررُ للإلحاقِ أو غيرِه، فإنه يُنطقُ به مِن نوعِ ما قبلَه؛ نحو: «جَلْبَبَ» و «قَطَّعَ»؛ فالأولُ على وزن فَعْلَلَ، والثاني: فَعَّلَ] **المعنى**: هذا مستثنى من الزائد مما يعبر عنه بلفظه، والحرف المكرر قد يأتي للإلحاق يعني: أن يزيد حرف في الكلمة ليصير تصريفها أي: وزنها أو جمعها أو تصغيرها؛ مثل تصريف كلمة أخرى بقصد الإلحاق بها؛ مثل كلمة سَحنون؛ فإنها على وزن فعلول، والنون الثانية هنا ليست أصلية، بل زيدت ليلحق الوزن بـ عصفور ونحوه. **وقوله**: (**أو غيره**) يقصد ما جاء لغير الإلحاق؛ كالزيادة، أو التضعيف، فيكون تكرير الحرف لقصد المبالغة والتكثير، والتضعيف بجعل كلمة على وزن كلمة أخرى، **وقوله**: (**نحو**: «**جَلْبَبَ**... **فالأولُ على وزن فَعْلَلَ**) هذا مثال على الإلحاق، فـ جلبب أصلها: جلبَ، الثلاثي، فأرادوا إلحاق هذا البناء الثلاثي ببناء رباعي كـ دحرج فقالوا: جلبب، على وزن فعلل، وبهذا تكون جَلْبَبَ مساوية لـ دحرج في الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر؛ كـ جلبب

(1) ألفية ابن مالك (ص:79).

كـ دحرج، ويجلبب كـ يدحرج...إلخ. **وقوله:** (و «قَطَّعَ»... **والثاني:** فَعَّلَ) هـذا مثال على التكثير؛ فإن عين الكلمة لما ضوعف ضوعف كذلك في الوزن فقيل: وزن قطَّع: فعَّل.

[وحروفُ الزيادةِ عشرةٌ: يجمعُها قولُك: «سألتمونيها»] المراد بالحروف الزائدة: ما لم يكن حرفًا أصليًا، أو تكريراً لحرف أصلي، "ويعرف الحرف الزائد بالاستغناء عنه في بعض التصريفات، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيدًا. أما الأصل فلا يمكن الاستغناء عنه؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى مقصودًا بعد -في الأغلب-"[1].

"وليس المراد من قولنا: "حروف الزيادة" أنّها تكون زائدة لا محالةَ؛ لأنهّا قد تُوجد زائدةً، وغيرَ زائدة، وإنما المراد أنّه إذا احتيج إلى زيادةِ حرف لغرض، لم يكن إلّا من هذه العشرة"[2]؛ "ألا ترى أن "أوي، و"وأي" إنما هما مركبان من همزة وواو وياء، وليس فيهما حرف زائد البتة، وإن كنا نعلم أن الهمزة، والواو، والياء من حروف الزيادة في غير هذا الموضع"[3][4].

---

(1) النحو الوافي (4/ 748).

(2) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 315).

(3) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:99).

(4) ولكل واحد من الحروف العشرة أمارات ومواضع لزيادته، ولا يكون زائدًا بغيرها، وله معان يؤديها. وقد فصل ابن جني متى تكون هذه الحروف زائدة، ومتى لا تكون، ينظر: =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد جمعت حروف الزيادة عدة جموع، منها: سألتمونيها، -كما ذكر الماتن- و:"لا أنسيتموه" و"الوسمي هَتّان"، و"الموت ينساه"، و" اليَوْمَ تَنْسَاهُ"[1].

[والزائدُ قسمانِ:

1 -زائدٌ لمعنى؛ كالسينِ والتاءِ في: «اسْتَغْفَرَ»؛ فإنهما للطلبِ] فـ استغفر أصله: غفر، فالهمزة للوصل، والسين والتاء للطلب؛ وذلك بأن يطلب الفاعلُ الفعلَ من غيره، فاستغفر فيه طلب المغفرة [وفي: «اسْتَحْجَر»؛ فإنهما للصيرورة] يعني: والسين والتاء تأتي كذلك لمعنى آخر هو

= المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:99).

(1) كما جمعت في أبيات شعرية:

قال ابن جني: "حكِي أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة، فأنشده:

هَوِيتُ السمانَ فشيبني وما كنت قِدمًا هَوِيتُ السمانَا

فقال له: الجواب؟ فقال له أبو عثمان: قد أجبتك في الشعر دَفْعَتين، يريد: "هويت السمان"". المنصف لابن جني،(ص:98).

وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات، وهو:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْئُولٍ أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (10/ 4904).

وقال بعضهم:

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ

شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (2/ 331).

الصيرورة، وهي: التحول من حالة إلى حالة أخرى، وقوله: " استحجر" يعني: استحجر الطين، أي: صار حجرًا حقيقية، أو مجازًا: أي: صار كالحجر في الصلابة.

ونحو: استنوق الجمل، أي: صار كالناقة، واستنسر البغاث، صار كالنسر، والبغاث: صغار الطير التي لا تصيد، ومنه المثل: (إنّ البغاث بأرضنا يستنسر)[1].

[2- وزائدٌ للإلحاقِ، ونحوِه؛ كالواوِ في: «كَوْثَر»؛ فإنها زِيدتْ للإلحاقِ بـ «جَعْفَر»] فالواو في هذه الكلمة من الزوائد،" وتقال كلمة كوثر للرجل الكثير العطية، والواو فيه زائدة؛ لأنه من الكثرة، وليس في الكثرة واو بعد الكاف[2].

فقد أُلحقت كوثر بـ جعفر، فصارت من الرباعي، ومثلها: صيرف، "فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصرف، وهما ملحقان "بـ جعفر وسلهب"[3].

[ومعنى الإلحاقِ: جعلُ كلمةٍ على مثالِ أُخرى] أي: في بنائها؛ فبناء

(1) استفعل لها معان أخرى غير ما ذكر هنا، تنظر في: البديع في علم العربية (2/ 406).

(2) شرح كتاب سيبويه (1/ 23).

(3) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:13).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كوثر على فعلل، الذي هو بناء جعفر ونحوه[1][2].

[وتُعرفُ زيادةُ الحرفِ في الكلمةِ:

1 -بأنْ يكونَ لها معنى بدونِه؛ نحو: قَاتَلَ، وتَبَاعَدَ، وَاسْتَعْطَفَ] فالألف في "قاتل" حرف زائد، ولو حذفناه لكان لكلمة قتل معنى آخر متصل باللفظ الذي فيه الحرف الزائد، وهو إحداث القتل، والتاء والألف في "تباعد" حرفان زائدان، ولو حذفناهما لبقي لكلمة "بعد" معنى صحيح، والألف والسين والتاء أحرف زائدة، ولو حذفناها من كلمة "استعطف" لبقي لكلمة "عطف" معنى صحيح كذلك.

وهذا بخلاف الحرف الأصلي؛ فإنه لو حذف لم يبق للكلمة معنى صحيح؛ نحو " زيد" فلو حذفنا أحد الأحرف الثلاثة لم يبق للكلمة معنى يتصل بهذا المركب من الزاي والياء والدال، بخلاف الأمثلة الثلاثة

---

(1) وهناك معان أخرى للزيادة، ينظر: معجم القواعد العربية (1/ 282).

(2) **والغرض من الإلحاق**: أن يجعل مِثَال عَلَى مِثَالٍ أَزْيَدَ مِنْهُ لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتَهُ في الأحكام اللفظية؛ في الجمع والتصغير، وغير ذلك من التصاريف اللفظية؛ فيجعل ذلك الحرف الزائد للإلحاق في المزيد فيه مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به؛ فيقال مثلاً: قرادد وقريدد، كما يقال: جعافر وجعيفر، ولا شك في أنه حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (2/ 576)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص:83).

المتقدمة؛ **ولهذا قال الماتن: [فإنْ لم يكن لها معنى بدونِه فليسَ بزائدٍ؛ نحو: وَسْوَسَ] وسوس**: فعل من الوسوسة، ولو حذفنا أحد أحرف هذا الفعل فسيذهب معنى الكلمة.

[2- وتعرفُ أيضًا بأنْ توجدَ في المشتقِّ دونَ المشتقِّ منه؛ نحو: سَلِمَ سَلَامَةً، وسلَّمَ تَسْلِيمًا] أي: وتعرف زيادة الحرف بوجود ذلك الحرف في الكلمة المشتقة من غيرها دون وجودها فيما اشتقت منه؛ فالألف والتاء في "سَلَامَة" حرفان زائدان؛ لكونهما غير موجودين في "سَلِم"، والتضعيف في "سلَّم" زائد؛ لأنه غير موجود في "سلِم"، والتاء والياء والألف في "تسليمًا" زائدة؛ لكونها غير موجودة في المشتق منه وهو "سلم".

[والاشتقاقُ: أخذُ كلمةٍ من أُخرى بنوعِ تغييرٍ، مع التناسبِ في المعنى]

اشتقاق الحرف من الحرف: أَخْذُهُ منه، **والاشْتِقاق**: أَخْذُ شِقِّ الشَّيْءِ وَهُوَ نِصْفُه، والاشْتِقاقُ: الأَخْذُ فِي الكلامِ وَفِي الخُصُومَةِ يَمِينًا وشِمالاً مَعَ تَرْكِ القَصْدِ، وَمِنْه سُمِّيَ أَخْذُ الكَلِمَةِ من الكَلِمَةِ اشتِقاقًا[1].

والاشتقاق اصطلاحًا هو: كما عرفه المؤلف. وزيادة على ذلك يقال: هو: "أخذ كلمة من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى، وترتيب الحروف، مع تغاير في الصيغة، كما تأخذ "اكتب" من

(1) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (4/ 1503)، تاج العروس (25/ 522).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"يكتب"، وهذه من "كتب" وهذه من "الكتابة""[1].

"**وَقيل**: هُوَ رد كلمة إِلَى أُخْرَى لتناسبهما فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى"[2].

وتعريف الاشتقاق بما ذكره المؤلف وبما نقلناه " إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير، وهو المبحوث عنه في علم التصريف"[3].

وأفراد هذا النوع عشرة، وهي التي سيذكرها المؤلف قريبًا.

وهناك نوعان أو ثلاثة للاشتقاق، وهي...: الثَّانِي: الِاشْتِقَاق الْكَبِير:

وهو: أَخذ كلمة من كلمة مَعَ تناسبهما فِي الْمَعْنى واتفاقهما فِي الْحُرُوف الْأَصْلِيَّة دون ترتيبها؛ مثل: حمد ومدح، وأيس ويئس.

وَأول من فكر فِيهِ الْخَلِيل بن أَحْمد الفراهيدي، وعلىّ أساس تِلْكَ الفكرة رتب مُعْجَمه (كتاب الْعين)، وَلَكِن أول من بسط فِيهِ القَوْل، وَبَين جوانبه، ووضحه: أَبُو الْفَتْح عُثْمَان بن جني.

الثَّالِث: الِاشْتِقَاق الْأَكْبَر، وهو: أخذ لَفْظَة من أُخْرَى مَعَ تناسبهما فِي الْمَعْنى، واتحادهما فِي أغلب الْحُرُوف، مَعَ كَون المتبقي من الْحُرُوف من مخرج أَو مخرجين متقاربين؛ مثل: نعق ونهق، وهتن وهتل.

---

(1) جامع الدروس العربية (1/ 208).

(2) الكليات (ص:117).

(3) جامع الدروس العربية (1/ 208).

الرَّابِع: الِاشْتِقَاق الْكُبَّار، وَهُوَ: أَخذ كلمة من كَلِمَتَيْنِ، أَو أَكثر، مَعَ تناسب الْمَأْخُوذ والمأخوذ مِنْهُ فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى؛ مثل: عبشمي وعبدري فِي عبد شمس وَعبد الدَّار، وبسمل وسبحل إِذا قَالَ: بِسم الله، وَسُبْحَان الله، وَكثير من الْعلمَاء يُسَمِّيه بالنحت[1][2].

---

(1) ينظر: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق (ص:314) من مقدمة المحقق.

(2) **فوائد:**

أ- الاشتقاق من أصل خَواص كَلَام الْعَرَب؛ فَإِنَّهُم أطبقوا على أَن التَّفْرِقَة بَين اللَّفْظ الْعَرَبِيّ والعجمي بِصِحَّة الِاشْتِقَاق. ينظر: الكليات (ص:117).

ب- أركان الاشتقاق أربعة:

1- المشتَقّ.

2- المُشْتَقُّ منه.

3- المُشارَكَةُ بينَهما في المعنى والحروف.

4- التَّغيير.

ج-لا يدخُلُ الاشتقَاق في خَمسةِ أَشْياء:

1- الأسماءِ الأَعْجَمِّية؛ كـ "إسماعيلَ".

2- أسماءِ الأصوَات؛ كـ "غَاقِ".

3- الأسماء الواغلة في الإبهَام؛ كـ "مَنْ" و "ما".

4- اللغاتِ المتضادَّة؛ كـ "الجَوْن" للأبْيَض والأَسْود.

5- الأسماءِ الخُماسيَّة؛ كـ "سَفَرْجَل".

ينظر: معجم القواعد العربية (1/ 55).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[والتغييرُ إما:

1 -في الهيئةِ فقط؛ كنَصَرَ من: النصر] يعني: التغيير عند الاشتقاق قد يكون في هيئة الكلمة فقط دون زيادة أو نقصان في عدد حروفها؛ مثل الفعل الماضي: نَصَر؛ فإنه مشتق من المصدر: نَصْر، فالذي حصل أن عدد الأحرف في المشتق والمشتق منه واحد وهو ثلاثة، ولكن التغيير جرى بأن الصاد في المشتق -وهو الفعل الماضي- مفتوح، وفي المشتق منه -وهو المصدر- ساكن، وهذا تغيير في هيئة الحروف.

[2 - أو في الهيئةِ، والحروفِ؛ بالزيادةِ، أو النقصِ؛ كالأمرِ من الوعدِ، أو النصرِ] وقد يكون التغيير في أمرين: هيئة الحروف، وعددها، فإذا أتينا بفعل أمر من المصدر: وعْد، نقول: عِدْ، فماذا جرى؟

لقد جرى أمران: الأول: نقصان حرف وهو الواو من وعْد، والثاني: أن العين في المشتق منه وهو المصدر ساكنة" وعْد"، وهي مكسورة في المشتق وهو الأمر" عِد".

وإذا أتينا بفعل أمر من المصدر" نصْر" قلنا: اُنْصُر"، وقد جرى في المشتق أمران كذلك: الأول: زيادة حرف وهو همزة الوصل، والثاني: تغيير في هيئة النون والصاد؛ فالنون في الأمر ساكنة، وفي المصدر متحركة بالفتحة، والصاد في الأمر مضمومة، وفي المصدر ساكنة.

[والمشتقات] من الأفعال والأسماء [عشرة، هي:

1- الماضي. 2- والمضارعُ. 3- والأمرُ. 4- واسمُ الفاعلِ. 5- واسمُ المفعولِ. 6- والصفةُ المُشبَّهةُ. 7- واسمُ التفضيلِ. 8- واسمُ الزمانِ. 9- واسمُ المكانِ. 10- واسمُ الآلةِ] وسيأتي الكلام عنها واحداً واحدا في الباب الثاني.

[والمشتقُّ منه هو: المصدرُ[1]] فصَّل الماتن الكلام في المصدر هنا، مع أن مناسبته -حسب تقسيم المؤلف للمتن- ستأتي في الأسماء، ولكنه آثر التفصيل فيه هنا؛ ليكون مقدَّمًا على الفعل والاسم اللذين فصل الحديث عنهما في الباب الأول والباب الثاني من هذا المتن؛ ولذلك لما جاء لتفصيل الكلام عن مشتقات الأسماء لم يتحدث عن المصدر؛ اكتفاء بما ذكره هنا.

وقوله: (والمشتقُّ منه هو: المصدرُ) أي: الذي يشتق منه الفعل والوصف، وهذا مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين فإن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه.

---

(1) المفعول المطلق أعمّ من المصدر؛ لأنّ كلّ مصدر لا بدّ له من فعل من لفظه، وليس كلّ مفعول مطلق كذلك؛ نحو: ويحه وويله. الكناش في فني النحو والصرف (1/ 320). فبين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه؛ فيجتمعان في نحو: (ضربت ضربا)، ويوجد المصدر بدون المفعول المطلق في نحو: (قعودك حسن)، ويوجد المفعول المطلق بدون المصدر في نحو: (ضربته سوطًا أو عصا). شرح شذور الذهب للجوجري (2/ 428).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان"[1][2].

قال الحريري:

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ... وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ[3]

وقال ابن مالك:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذِينِ انْتُخِبْ[4]

[وهو: الاسمُ الدالُّ على حدثِ الفعلِ، دونَ زمانِه] يعني: أن المصدر يدل على حصول الحدث فقط، ولا يتعرض لصاحبه، ولا لزمنه؛ فمن المصادر: الضرب؛ فهو يدل على مجرد الحدث لا صاحبه، ولا زمنه. وهو

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (2/ 645).

(2) **تنبيه:** الفعل والوصف معًا فرعان للمصدر في الاشتقاق خاصّة؛ إذ ليس المصدر أصلًا لهما في كل شيء؛ ألا ترى أن الفعل أصلٌ للمصدر في العمل؛ إذ لا يعمل إلا بالنيابة عن الفعل، أو بما تضمّن من معناه، وكذلك اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، فالمصدر هو الذي اشتُقَّا منه، وليس هو بمشتقّ من شيء؛ لأن لو اشتُقَّ من شيء لكان مشتقًّا من المصدر فيكون مشتقًا من نفسه، وهو محال. ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (3/ 222).

(3) ملحة الإعراب (ص:34).

(4) ألفية ابن مالك (ص:29).

بهذا يخالف الفعل، والوصف؛ إذ كل من الفعل والوصف يدل على الحدث وزيادة؛ فالفعل يدل على الحدث، والزمان، والوصف يدل على الحدث، والموصوف.

وقد عرف عبد القاهر الجرجاني المصدر مختصراً بقوله: "المصدر: ما دلَّ على الحدث لا غير"[1].

مصادر الأفعال الثلاثية:

تقدم أن للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية، وهي: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل؛ فالأول والثاني يكونان متعديين ولازمين، وأما الثالث فلا يكون إلا لازما.

[وهو قسمانِ:

1 - قياسيٌّ][2] وهو: حمل مصدر جديد لا نقل فيه على مصدر آخر ورد فيه نقل؛ لاتحادهما في وصف أو علة.

---

(1) المفتاح في الصرف (ص:52).

(2) **قال الأشموني:** "والمراد بالقياس هنا: أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش. شرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/ 232)؛ "فقد ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر؛ أحدهما قياسي، وغيره سماعي غير جار على القياس. وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع". جامع الدروس العربية (1/ 162).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[2- وسماعيٌّ] وهو: ما سمع من المصادر عن العرب الذين أخذت عنهم اللغة، ولا يكون كالقياسي بخضوعه لقاعدة مطردة، بل يحفظ كما هو بلا قياس.

[فالقياسيُّ لـ: «فَعَلَ» -بفتحِ العينِ-] مصادر الفعل الثلاثي القياسية كثيرة، ولكن لم يطرد منها شيء، غير أنه غلب في بعضها أبنيةٌ أشار المصنف إليها، ومراده بالقياس: قياس الغلبة، لا قياس الاطراد[1].

[يأتي:

1-على وزنِ: «فَعْل» -بسكونها- إذا كان متعديًا؛ كـ: قَتَل قَتْلاً، ورَدَّ رَدًّا، وضَرَبَ ضَرْبًا، وفَتَحَ فَتْحًا] فـ قتْلٌ، وردٌّ، وضرْبٌ، وفتْحٌ كلها على وزن" فَعْل".

[2-وعلى وزنِ: «فُعُول»، إذا كان لازمًا؛ كـ: خَرَجَ خُرُوجًا، وجَلَسَ جُلُوسًا، ونَهَضَ نُهُوضًا] لكنَّ هذين المصدرين غير مطردين لبناء " فَعَل" في كل باب، بل هناك ضوابط غالبة تتبع المعنى؛ **فقد قالوا:**

1- الغالب فيما دل على حرفة أَو شبهها أَن يكون على وزن "فِعالة"؛ مثل: تجارة، ووِزارة.

---

(1) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 540).

2 – الغالب فيما دل على اضطراب أَن يكون على وزن "فَعَلان"؛ مثل فوَرَان، غلَيَان.

3 – الغالب فيما دل على امتناع أَن يكون على وزن "فِعال"؛ مثل: إِباء، جِماح.

4 – الغالب فيما دل على داءٍ أَن يكون على وزن "فُعال"؛ مثل: زُكام، صُداع.

5 – الغالب فيما دل على سير أَن يكون على وزن "فعيل"؛ مثل: رحيل، ذميل.

من معاني الرحيل: السير، والذميل: السير السريع اللين.

6 – الغالب فيما دل على صوت أن يكون على وزن "فُعال" أَو "فَعيل"؛ مثل: عُواء، نُباح، نهيق، أَنين.

7 – الغالب فيما دل على لون أَن يكون على وزن "فُعْلة"؛ مثل: صفْرة، خضرة[1].

---

(1) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:186)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 542)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 27).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[والقياسيُّ لـ: «فَعِلَ» -بالكسرِ- «يَفْعَلُ» -بالفتح- يأتي على وزنِ:

1- فَعْل -بسكونِ العينِ- أيضًا إذا كان متعديًا؛ نحو: حَمِدَ حَمْدًا، وفَهِمَ فَهْمًا] وهذا هو الغالب عليه. وقد يأتي على فَعَل؛ نحو: عمِل عملاً، وعلى فَعْلة؛ نحو: رحم رحمة [1].

[2- وبفتحها] أي: فتح العين [إذا كان لازمًا؛ نحو: تَعِبَ تَعَبًا، وفَرِحَ فَرَحًا] قال ابن مالك:

وَفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرِحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ [2]

يعني: قياس مصدر فعل اللازم فَعِل -بفتح الفاء وكسر العين- لا فرق في ذلك بين الصحيح؛ نحو: فرح فرحًا، والمعتل؛ نحو: جوي جوى، والمضعف؛ نحو: شَلَّ شللاً؛ فإن أصله شلِل بكسر اللام [3].

إلا إن دل على حِرفة أو وِلاية، فقياسه: فِعَالَة- بكسر الفاء- كوَلِيَ عليهم وِلَاية، أو دلَّ على لون، فقياسه: فُعْلَة، بضم فسكون؛ كحَوِيَ حُوَّة، وحِمِرَ حُمْرة، أو كان علاجًا، ووصفُه على فاعل، فقياسه: الفُعول، بضم الفاء؛ كأزِف الوقت أزُوفًا، وقدم من السفر قدُومًا، وصَعِد في السُّلَمِ والدَّرج

(1) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 453).

(2) ألفية ابن مالك (ص:40).

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (2/ 862).

صُعُودًا[1].

[والقياسيُّ لـ: «فَعُلَ» (بالضم) يأتي على وزنِ:

1 - «فَعَالَة»] إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن "فعيل".

[2 - أو «فُعُولَة] إذا جاءت الصفة المشبهة منه على: "فعْل" **[بفتح الفاء في الأول، وضمها في الثاني؛ نحو: ظَرُفَ ظَرَافَةً، وجَزُلَ جَزَالَةً، وصَعُبَ صُعُوبَةً، وسَهُلَ سُهُولَةً]** فالصفة المشبهة من ظرُف: ظريف، ومن جزُل: جزيل، وأما من صعُب فالصفة المشبهة: صعْب، ومن سهُل: سهْل.

والظريف: البليغ الجيد الكلام، والظرف في اللسان؛ ومنه: قول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إذا كانَ اللِّصُ ظريفاً لم يُقْطَعْ" فمعناه: إذا كان بليغًا، جيد الكلام، احتج عن نفسه بما يُسقط به عنه الحدَّ.

وقيل: الظريف: الحسن الوجه والهيئة؛ قال الكسائي: الظرف يكون في الوجه، ويكون في اللسان، يقال: لسان ظريف، ووجه ظريف[2].

[والسماعيُّ كثيرٌ:] يعني: وما جاء مخالفًا لما تقدم من مصادر الأبنية الثلاثة فهو مقصور على السماع، وهو كثير غير قليل، ثم مثل الماتن على

---

(1) شذا العرف في فن الصرف (ص: 57).

(2) الزاهر في معاني كلمات الناس (1/ 112).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأبنية الثلاثة بأمثلة.

قال عباس حسن: "تلك هي الأوزان القياسية للفعل الثلاثي بنوعيه؛ المتعدي واللازم؛ وهي أوزان أغلبية. وقد يرد في الكلام المأثور ما يخالفها، فيجب قبوله على اعتباره مسموعًا يصح استعماله -بنصه- مصدرًا لفعله الخاص به، دون استخدام صيغته ووزنها في أفعال أخرى، أو القياس عليها في فعْل غير فعله"[1].

قال ابن مالك:

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَى[2]

[فمن الأولِ:] يعني: من بناء فَعَل **[طَلَبَ طَلَبًا، ونَبَتَ نَبَاتًا، وكَتَبَ كِتَابًا، وَحَرَسَ حِرَاسَةً، وَحَسَبَ حُسْبَانًا، وشَكَرَ شُكْرًا، وذَكَرَ ذِكْرًا، وكَتَمَ كِتْمَانًا، وكَذَبَ كَذِبًا، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمَايَةً، وغَفَرَ غُفْرَانًا، وَعَصَى عِصْيَانًا، وقَضَى قَضَاءً، وهَدَى هِدَايَةً، وَرَأَى رُؤْيَةً.**

ومن الثاني] يعني: بناء فَعِل: **[لَعِبَ لَعِبًا، ونَضِجَ نُضْجًا، وكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سِمَنًا، وَقَوِيَ قُوَّةً، وصَعِدَ صُعُودًا، وَقَبِلَ قَبُولًا، وَرَحِمَ رَحْمَةً.**

---

(1) النحو الوافي (3/ 196).

(2) ألفية ابن مالك (ص:40).

ومن الثالث] يعني: بناء فَعُل **[: كَرُمَ كَرَمًا، وعَظُمَ عِظَمًا، ومَجُدَ مَجْدًا، وَحَسُنَ حُسْنًا، وَحَلُمَ حِلْمًا، وجَمُلَ جَمَالاً]** وكلها مصادر من الأفعال اللازمة، ومنها تصاغ الصفة المشبهة على وزن فعيل.

اسم المرة واسم الهيئة:

بعد أن انتهى من الحديث عن المصدر الأصلي ذكر نوعًا آخر من المصادر وهو المصدر الدال على وقوع الحدث مرة واحدة، أو على هيئته، فقال: **[واسمُ المرَّةِ من الثلاثيِّ: على وزنِ: «فَعْلَة» -بفتحٍ فسكونٍ- كـ: جَلْسَة، وقَعْدَة]** اسمُ المَّرة: هو اسمٌ مَصُوغٌ مِنْ فِعْلٍ تامٍّ، مُتَصرِّفٍ، غَيْرِ قلبيٍّ، ليس دَالاًّ على صِفَةٍ مُلازِمَةٍ؛ كأفْعَال السَّجايا، وذلك للدَّلالة على حُصُولِ الفعل مَرَّةً واحدة.

فلا يُصاغُ من نحو: "كادَ" و "عسَى" و "علِم" و "ظرُف"؛ لأنَّ الأولَ ناقصُ التَّصرُّف، والثاني جامدٌ، والثالثُ قَلْبي، والرابع من أفعال السَّجَايا[1][2].

---

(1) معجم القواعد العربية (1/ 46).

(2) **السجايا**: جمع سجية، أي: طبيعة، وهي: ما ليس حركة جسم، من وصف ملازم للذات غير منفك عنها؛ نحو: "جَبُن" و" شَجُع" من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر منها. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 464).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويكون اسم المرة مِنَ الفعل الثُّلاثي على وزنِ "فَعْلَة" بفتح الفاء؛ كـ جَلَسَ جَلْسَةً، وأكَلَ أَكْلَةً، وضرب ضَربة، وقتل قَتلة، وقعد قَعدة، ونام نَومة، وصاح صَيْحَة، ودك دَكَّة.

إلاَّ إذا كانَ بِناءُ المصدَرِ في أصله على "فَعْلة" كـ "رَحْمة" و "دعْوة" و "إجابة"، فالمرَّة من هذا المصدر تكون بِوصْفها بـ "الوَاحِدَة"؛ كـ "دعا دَعْوَةً وَاحِدَةً"، ورحم رحمة واحدة، وأجاب إجابة واحدة.

أمَّا إذا أريد صوغ مصدر المرة مِن غَيْرِ الثُّلاثي فاسمُ المرَّة مِنه يكون بِزيادَةِ "تاءٍ" على مصدره القِياسِيّ؛ كـ " انطلق انْطِلاقَةً" و" استخرج اسْتِخْراجَةً". ما لم يكُن المَصدرُ القياسي منه بالتاءِ أيضًا؛ كـ "إِقَامةٍ"، فإن كان كذلك فإنه يُدلُّ عَلَيه بِالوَصفِ أيضًا، فيقال "أقام إقَامةً واحِدةً"[1].

[واسمُ الهيئةِ منه: على وزنِ: «فِعْلَة»-بكسرٍ فسكونٍ- كـ: جِلْسَة، وقِعْدَة] اسم الهيئة: هو اسم مصوغ بشروط اسم المرة نفسها –التي تقدم ذكرها في تعريف اسم المرة-؛ للدلالة على الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل. وزنتُه على "فِعلة- بكسر الفاء؛ كـ "الجِلسة" و "القِتلة".

---

(1) ينظر: معجم القواعد العربية (1/ 46)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية (2/ 251)، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (ص:71)، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (ص:156).

إلا إذا كان المصدر في أصله بالتاء فيدل على الهيئة بالوصف، أو الإضافة؛ نحو: "نَشد الضالةَ نِشدة عظيمةً، أو "نِشدةَ الملهوف.

أما بناؤه من غير الثلاثي فشاذ؛ كـ "خِمرة" من: اختمرت المرأة- يعني: غطت رأسها بخمار. أو يقال: هي حسنة الخِمرة-، و"نِقبة" من: انتقبت المرأة نِقبة -أي: غطت وجهها بالنقاب-. و" قِمصة" من: تقمص الرجل قِمصةً -أي: غطى جسمه بالقميص[1].

قال ابن مالك:

وَفَعْلَـــةٌ لِمَـــرَّةٍ كَجَلْـــسَهْ وَفِعْلَـــةٌ لِهَيْئَـــةٍ كَجِلْـــسَهْ

فِـي غَيْـرِ ذِي الـثَّلَاثِ بِالتَّـا الْمَـرَّهْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـالْخِمْرَهْ[2]

[هذا كلُّه في مصدرِ الثلاثيِّ، وأما غيرُه فسيأتي في بابِ الفعلِ] يعني: كان كلامه هنا عن مصادر الفعل الثلاثي، أما مصادر الأفعال الرباعية، والخماسية، والسداسية؛ فسيأتي الكلام عنها في الباب الآتي، غير أن المؤلف ذكر ذلك مدمجًا عند الحديث عن أبنية الأفعال.

ومن باب الاختصار والتقريب نقول:

---

(1) ينظر: معجم القواعد العربية (1/ 50)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 133).

(2) ألفية ابن مالك (ص:41).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إن ما زاد على الثلاثة الأحرف من الأفعال تكون مصادره قياسية؛ كما

قال ابن مالك:

وَغَيْـــرُ ذِي ثَلاَثَـــةٍ مَقِـــيسُ مَـــصْدَرِهِ كَقُـــدَّسَ التَّقْـــدِيسُ [1]

"أي: كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فله مصدر مقيس، لا يتوقف في استعماله على السماع"[2].

ولهذا فمصادر الفعل الرباعي على النحو الآتي:

أ-ما كان من الأفعال على وزن: فَعْلَل، فمصدره: فعللة؛ كـ وسوس وسوسة. وقد يأتي على فِعلال؛ كـ دحرج دِحراجًا، وزلزل زِلزالاً.

ب-وما كان على وزن: أفعل، فمصدره: إفعال؛ كـ أحسن إحسانا. وما كان منه معتلاً لزم آخره هاء التّأنيث؛ عوضًا من ذهاب ألف إفعال، نحو: أقام إقامة، كان الأصل إقواماً.

ج- وما كان على وزن: فعَّل، فمصدره: تفعيل؛ كـ قدَّس تقديسا، فإن كان معتل الآخر جاءَ المصدر على وزن "تَفْعِلة"؛ مثل: زكَّى تزكِية، فالتاءُ عوض من ياء تفعيل.

---

(1) ألفية ابن مالك (ص:40).

(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:311).

د- وما كان على وزن: فاعَل، فمصدره: فِعال، أو مُفاعلة؛ كـ جاهد جهاداً ومجاهدة.

وأما مصادر الأفعال الخماسية والسداسية فعلى النحو الآتي:

1 -ما كان من الأفعال الخماسية أو السداسية مبدوءاً بهمزة وصل فمصدره يكون بزيادة ألف قبل آخره، وكسر ثالثه؛ نحو: انطلق انطِلاقًا، واستغفر استِغفاراً.

2 - ما كان مبدوءاً بتاء زائدة، فيكون مصدره بضم الحرف الرابع منه؛ نحو: تعلَّم تعلُّمًا، تجاهلَ تجاهُلاً، تدحرج تدحرُجًا.

3 - ما كانت عينه ألفًا، فيكون مصدره بحذف ألف الاستفعال، ويعوض عنها التاء في الآخر؛ نحو: استقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

4 - وأما ما كانت لامه ألفًا وهو على بناء "تفعَّل"؛ فمصدره يكون بقلب الألف ياء، وكسر ما قبلها؛ نحو: تأنى تأنيًا، وتروّى ترويًا.

البابُ الأولُ: في الفعلِ

هذا الباب خصه الماتن بالحديث عن تصريف الأفعال-وهو من حسن التقسيم-كما سيخص الباب الثاني بتصريف الأسماء، والثالث بأحكام تعم الفعل والاسم.

وحديثه عن الفعل هنا مقصور على تقسيماته باعتبارات متعددة:

التقسيم الأول: تقسيم الفعل باعتبار الزمن.

التقسيم الثاني: تقسيم الفعل باعتبار التجردِ والزيادةِ.

التقسيم الثالث: تقسيم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال.

التقسيم الرابع: تقسيم الفعل – من حيث ذكر الفاعل-إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول.

وختم هذا الباب بالحديث عن أحكام نوني التوكيد.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التقسيم الأول: تقسيم الفعل باعتبار الزمن

[هو ثلاثةُ أنواعٍ: 1- ماضٍ، كـ: قامَ، وأَقامَ. 2- ومضارعٌ، كـ: يَقومُ، ويُقيمُ. 3- وأمرٌ، كـ: قُمْ، وأَقِمْ] فقد تتبع العلماء كلام العرب فوجدوا أن الفعل لا يخرج عن هذه الأفعال الثلاثة؛ لأن الزمن إما أن يكون ماضيًا، وإما حاضراً، وإما مستقبلاً؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة، هي: الماضي، والحاضر، والمستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة[1][2].

وقد استدل على ذلك بعض العلماء بقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[مريم:64]، "قالوا: أراد الأزمنة الثلاثة"[3]، "أي: أنه تعالى هو المدبر لنا في جميع الأزمنة؛ مستقبلها،

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (1/ 191).

(2) **قال ابن يعيش:** "لمّا كانت الأفعال مُساوِقة للزمان، والزمان من مقوِّمات الأفعال توجَد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقْسَام الزمان. ولمّا كان الزمان ثلاثةً: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفَلَك، فمنها حركةٌ مضت، ومنها حركة لم تأتِ بعدُ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماض، ومستقبل، وحاضر". شرح المفصل لابن يعيش (4/ 207).

(3) اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 13).

وماضيها، وحاضرها"[1].

ومنه أيضًا: قولُ زُهَيْر:

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ

فقسَّم الزّمان على ثلاثة أَقْسَامٍ مَجَازًا[2].

قال الحريري:

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ لِيَنْجَلِيْ عَنْكَ صَدَى الإِشْكَالِ

فَهْيَ ثَلاَثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ[3]

وقول الماتن: "قامَ، وأَقامَ"... إلخ الأمثلة؛ مثل بذلك لكل فعل من الأفعال الثلاثة بمثالين: مثال على اللازم، ومثال على المتعدي.

التقسيم الثاني: تقسيم الفعل باعتبار التجردِ والزيادةِ

[وينقسمُ الفعلُ باعتبارِ التجردِ والزيادةِ إلى: 1-مجردٍ. 2- ومزيدٍ]

فالمجرد: ما كانت أحرف ماضيه كلها أصلية (أي: لا زائد فيها)؛ مثل: "ذهب ودحرج"[4].

---

(1) تفسير المراغي (16/ 71).

(2) اللمحة في شرح الملحة (1/ 132).

(3) ملحة الإعراب (ص:8).

(4) **التجرد لغة:** الخلو؛ **يقال:** جرد جردًا خلا جسمه من الشَّعر فهو أجرد، **وفي حديث أهل** =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والمزيد فيه: ما كان بعض أحرف ماضيه زائدًا على الأصل؛ مثل: "أذهبُ وتدحرجَ"[1].

وعلامة ما كان حرفًا أصليًا: أن يلزم جميع تصاريف الكلمة، ولا يحذف في شيء منها. وعلامة الزائدة: ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعضها[2]؛ فالأصلي مثل الكاف، والزائد مثل الألف والواو والميم في قولك: كتب، يكتب، كاتب، مكتوب، مكتب.

[وباعتبارِ الحركاتِ والسكناتِ مع ذلكَ إلى ستةٍ وثلاثين بابًا. ستةٌ للثلاثيِّ المجردِ:

الأولُ: «فَعَلَ» -بفتح العين- «يَفْعُلُ» -بضمها-؛ نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، وقالَ يَقُولُ، ومَرَّ يَمُرُّ، وغَزا يَغْزُو].

أبواب مجرد الثلاثي:

قوله: (يقول) هو على وزن يَفْعُل؛ لأن أصل الفعل: يَقْوُل، فحصل فيه إعلال بالنقل؛ حيث نقلت الضمة من الواو إلى الساكن الصحيح قبلها؛

= **الجنة:** (جُرْدٌ مُرْدٌ متكحلون)، **وجرد المكان:** خلا من النبات فهو أجرد، **ويقال:** سماء جرداء: لا غيم فيها. المعجم الوسيط (1/ 115).

(1) جامع الدروس العربية (1/ 54).

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1525).

كراهية اجتماعهما؛ لأن الضمة من الواو، كما أن الكسرة من الياء، فصار الفعل:" يقُوْل".

وأما (مر يمر) فأصل يمر: يمرُر، وماضيه مرَّ أصله: مرر، ولما التقت راءان في يمرر تم إدغام الراء الأولى في الثانية للتخفيف، فصار: يمرُّ.

وأما غزا يغزو فالأصل: "غَزَوَ يغْزُوُ"، فانقلبت الواو في الماضي- غزَوَ- ألفًا-فصارت: غزا- لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فأمّا في المستقبل- يغزُوُ- فحذفوا الضّمّة منها استثقالاً لها فيها، وصارت العين مضمومة- وهي الزاي هنا- قبل اللام-وهي الواو هنا- في "يغْزُو-فكان وزن يغزُوْ: يفعُل[1].

ونلاحظ أن الفعل الناقص-وهو المعتل الآخر-أصل ألفه واو، وعند صياغة الفعل المضارع تعود الألف إلى أصلها، فنقول: يغزو.

ثم إن الأفعال المعتلة الآخر بالواو غالبًا ما تأتي على وزن(فعَل يفعُل) مثل: دعا، وعلا، وصفا، فنقول في المضارع: يدعو، يعلو، يصفو.

وأفعال هذا الباب منها اللازم مثل: مر يمر، ومنها المتعدي؛ مثل: نصر ينصر، وقال يقول، وغزا يغزو.

---

(1) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص:437).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[الثاني: «فَعَلَ» -بفتح العين- «يَفْعِلُ» -بكسرها-، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، وباعَ يَبِيعُ، وفَرَّ يَفِرُّ، ورمى يَرْمِي، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَقى يَقِي، ويَسَرَ يَيْسِرُ] قوله: باع يبيع أصل باع: بيَع، ويبيع أصله: يبْيِع، فتحركتِ الياءُ في -بَيَع- وانفتحَ مَا قبلَها فِي الْمَاضِي فقُلبت ألفًا -فصارت: باع-، فأمَّا المضارع -يَبْيِع- فَنُقِلتْ منه كسرةُ الْيَاء إِلَى الْبَاء؛ لِثقَل الكسرةِ عَلَيْهَا، وَبقيت سَاكِنة، فصار: يَبِيْع على وزن يفْعِل[1].

وأما قوله: فَرَّ يَفِرُّ فأصله: فرَر يفرِر، على وزن فعَل يفعِل، وفرَّ مضعَّف لازمٌ، وقاعدته الصرفية أن يأتي مضارعه بكسر العين، ومثله: حلَّ يحِلُّ، وجدَّ يجِدُّ، فأما إن كان متعديًا فيأتي مضارعه مضموم العين فيكون من الباب السابق: نصر ينصر؛ مثل: عضَّ يَعضُّ، ورد يرد.

وأما قوله: (وعد يعد) فأصله: وعد يَوْعِد؛ فقد حذفت الواو في المضارع؛ استثقالًا؛ لوقوعها ساكنة بين عَدُوَّتَيْها: بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، وهما ثقيلتان، فلمّا انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف.

والوزن في الباقي واضح، **وأما قوله:** (ويَسَرَ يَيْسِرُ) فمعناه: لعب بالميسر، وضرب بالقِداح، وهو قِمارُ العرب بالأَزْلام، والاسم: المَيْسِر[2].

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 389).

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه (5/ 226)، شرح المفصل لابن يعيش (5/ 427).

وأفعال هذا الباب منها اللازم مثل: فر يفر، يسر ييسر، وجلس يجلس، ومنها المتعدي، مثل: وقى يقي، وعد يعد، باع يبيع.

[الثالثُ: «فَعَلَ يَفْعَلُ» -بالفتح فيهما-؛ نحو: نَهَضَ يَنْهَضُ، وفَتَحَ يَفْتَحُ، وسَعى يَسْعَى، ووَضَعَ يَضَعُ] قوله: (سعى يسْعَى) أصله: "سَعَيَ يسْعَيُ" فانقلبت الياء في الماضي ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، وجاء المستقبل -يعني: المضارع- على: "يفعَلُ"؛ لأنّ عينه من حروف الحلق، وانقلبت الياء في مستقبله ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها فقالوا: يسْعَى[1].

وأمّا وضع يضع فكان أصل مضارعه: يَوْضِع بالكسر، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم فتح الضاد بعد حذف الواو[2].

وأفعال هذا الباب منها اللازم مثل: نهض ينهض، وسعى يسعى، ومنها المتعدي، مثل: فتح يفتح، ووضع يضع.

[وشرطُ هذا: أن يكون ثانيه أو ثالثُه حرفًا من حروفِ الحلقِ الستةِ،

---

(1) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص:436).

(2) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 352).

كان (وضع يضع) في الأصل من باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، فَفُتِحَتْ عينُ مضارعه؛ لأجل حرف الحلق. إيجاز التعريف في علم التصريف (ص:192)، وينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص:280).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وهي: الهمزةُ، والهاءُ، والعينُ، والحاءُ، والغينُ، والخاءُ] قال ابن السراج: "وليسَ في الكلامِ فَعَلَ يَفْعَلُ إلا أن يكونَ فيهِ حرفٌ مِن حروفِ الحلقِ"[1].

وقال المبرد: "ولا يكون فعَل يفعَلُ إلا أن يكون يعرضُ له حرفٌ من حروف الحلقِ الستة في موضع العين، أو موضع اللام، فإن كان ذلك الحرفُ عيناً فتح نفسه، وإن كان لاماً فتح العين"[2].

وإنّما فتحت عين يفعَل من هذه الأفعال بسبب حروف الحلق؛ لأنّ حروف الحلق ثقيلة، والفتحة تناسب ذلك؛ لينجبر الثّقل بالخفّة[3].

[الرابعُ: «فَعِلَ» -بالكسر- «يَفْعَلُ» -بالفتح-؛ نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ، وخافَ يَخافُ، ووجِلَ يَوْجَلُ، ورَضِيَ يَرْضى، وعَضَّ يَعَضُّ] أما قوله: (وخافَ يَخافُ) فأصله: "خَوِفَ يخْوَفُ"؛ فـ" خوِف": انقلبت فيه الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فأصبح: خاف، وأما المضارع: يخْوَفُ فإنهم نقلوا فتحة الواو إلى ما قبلها فانقلبت الواو ألفًا، فأصبح: يخاف[4].

---

(1) الأصول في النحو (3/ 86).

(2) الكامل في اللغة والأدب (2/ 159).وينظر أيضًا: المفصل في صنعة الإعراب (ص:396).

(3) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 58).

(4) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص:438)، (ص:530).

وأما قوله: (ووجِلَ يَوْجَلُ) فلا تحذف من المضارع الواو كما تحذف من يعد مضارع وعد؛ إذ أصله: يوعِد، والسبب أن واو يوجَل لم تقع بين ياء وكسرة-كما هو الحال في يَوْعِد-بل وقعت بين ياء وفتحة(1).

وأما قوله: (ورَضِيَ يَرْضى) فأصل "رضي": "رضِوَ"؛ لأنَّه من الرِّضْوان، فأُبدلت الواوُ يَاء؛ لتطرفها وانكسار مَا قبلهَا(2)، وأما " يرضى" فأصلها:" يَرضَوُ، قلبت الواو ياء؛ لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف، ثم الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها(3).

وأما قوله: (وعَضَّ يَعَضُّ) فالأصل: عَضِضَ يعضَض، ولأجل ثقل التكرير في الضاد حصل الإدغام(4).

---

(1) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص:283)، **قال ابن هشام:** "حذفت الْوَاو فِي يهب كَمَا حذفت فِي يعد، وَلم تحذف فِي يَوجَل؛ لِأَن فَتحته لَيست نائبة عَن الكسرة؛ لِأَن مَاضِيَه وَجِل بِالْكَسْرِ، فَقِيَاس مضارعه الْفَتْح، وماضيهما فعَل بِالْفَتْح، فَقِيَاس مضارعهما الْكسر، وَقد جَاءَ يعد على ذَلِك، وَأما يهب فَإِن الفتحة فِيهِ عارضة لحرف الْحلق". مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص:879).

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 394)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (3/ 329). **قال ابن الناظم:** "لما كسر ما قبل الواو، وكانت بطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما تقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء؛ توصلاً إلى الخفة، وتناسب اللفظ". شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:602).

(3) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (3/ 329).

(4) إن اللسان يتناول الحرف من مكانه، ثم يعود إلى المكان لتناول الثاني، فيصير كمشي =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأفعال هذا الباب منها: اللازم مثل: فرح يفرح، ورضي يرضى، **ومنها**: المتعدي، مثل: خاف يخاف، وعلم يعلم.

[وكثيراً ما تأتي منه الأحزانُ، والعِللُ، وأضدادُهما؛ نحو: سَقِمَ، وحَزِنَ، وسَلِمَ، وفَرِحَ.

ومنه: الألوانُ، والعيوبُ، والحليُ؛ نحو: شَهِبَ، وعَوِرَ، وفَلِجَ، وبَلِجَ]

يعني: أن **مضمار**: فعِل يفْعَل هو هذه الأمور التي ذكرها؛ فـ سقم يسْقم من العلل، **وضده**: سلِم يسلَم، وحزِن يحْزَن من الأحزان، **وضده**: فرِح يفرَح، وشهِب يشهَب- خالط بياض شعره سواد-من الألوان، وعوِر يعوَر من العيوب، **وفلِج يفلَج-الفلج**: تباعد ما بين الأسنان-، وبلِج يبلَج-البلج: الوضوح، والأبلج هو: الذي قد وضح ما بين حاجبيه فلم يقترنا. **وبلج وفلج** من الحلي: يعني: الخِلَق الظاهرة على الإنسان. **ومنها أيضًا**: الأفعال الدالة على الامتِلاء، **والخُلوّ**؛ نحو: غَضِب يَغضَبَ، وشَبِعَ يَشبَعُ، **ورَوِي** يَرْوَى، وعَطِش يَعطَشُ، وظَمِئَ يَظمَأ، وصَدِي يَصدَى.

= المقيَّد يمشي ولا يبرح من مكانه، فلمّا ثقل عليهم أسقطوا حركة الأوّل، فلمّا سكن أدغموه في الثاني فقالوا: "عَضَّ"، فإذا صاروا إلى المستقبل-يعني: المضارع- فالأصل فيه: "يعْضَضُ"، فلمّا ثقل عليهم توالي المثلين نقلوا حركة الأوّل إلى السّاكن الذي قبله، فتحرّك السّاكن بالحركة المنقولة إليه، وسكن المثل الأوّل، وأدغم في الثاني، فالفتحة في العين هي المنقولة إليها من الضّاد. ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص:450).

ومنها كذلك: توابع الفرح؛ نحو: طَرِبَ يَطرَب، وأَشِرَ يَأشَر، وبَطِر يَبطَرُ.

[الخامسُ: «فَعُلَ يَفْعُلُ» -بالضم فيهما-، وهو للأوصافِ الخَلْقيةِ والتي لها مكثٌ؛ نحو: حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، وسَرُوَ، يَسْرُو] يعني: هذا البناء يكون خاصًا بالنعوت الخَلقية الثابتة كأنها غرائز لا تنفك، وليس فيها عمل ولا مزاولة، وأفعال هذا البناء كلها لازمة.

وسرو بمعنى: شرف وساد، واسم الفاعل منه: سريٌّ، والاسم: السرو.

[السادسُ: «فَعِلَ يَفْعِلُ» -بالكسرِ فيهما-، وهو قليلٌ؛ نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، وورِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي] هذا الباب قليل في الصحيح -كما ذكر الماتن-، ولكنه كثير في المعتل[1]، ويكون لازمًا مثل: نعِم ينعِم[2]، ويبِس ييبِس، ومتعديًا مثل: حسِب يحسِب، وورث يرث.

وهذا الباب فيه" لغتان: إحداهما: الأصل وهي: الفتح، **والأخرى**

---

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:23)، معجم القواعد العربية (1/ 472).

(2) **قوله:** "نَعِمَ ينعِم" فيه أربع لغات، يقال: "نَعُمَ الشَّيْءُ، بِالضَّمِّ، نُعُومَةً، أَيْ: صَارَ نَاعِمًا لَيِّنا، وكَذَلِك: نَعِمَ يَنْعَمُ مِثَال: حَذِرَ يَحْذَر، وفِيهِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ مركَّبة بَيْنَهُما نَعِمَ يَنْعُم مثل: فَضِلَ يَفْضُلُ، ولُغَةٌ رَابِعَةٌ: نَعِمَ يَنْعِمُ، بِالكَسْرِ فِيهِما، وَهُوَ شَاذٌّ". تاج العروس (33/ 500).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لضرب من الاتساع وهي الكسر"[1]، فتقول: حَسِبَ يحسِب ويحسَب، ونَعِمَ ينعِم وينعَم، ويَئِسَ ييأَس وييئِس.

ومن أمثلة هذا الباب أيضًا: وثق يثِق، وجِد عليه يجد -حزن-، ورث يرث، ورع عن الشبهات يرِع: تعفف، ورِك يرِك: اضطجع، ورِم يرِم، ورِي المخ يرِي: اكتنز، وعِق عليه يعِق: عجل، وفِق أَمرَه يفِق: صادفه موافقًا، وقِه له يقِهُ: سمع، وكِم يكِم: اغتمّ، ولي يلي، ومِق يمِق: أَحب[2].

[وكلُّ هذه الأبوابِ تكونُ: 1- لازمةً. 2- ومتعديةً. إلا الخامسَ فلا يكون إلا لازمًا] وقد تقدم بيان ذلك في كل باب.

بقي أن نقول:

1- إن الأبواب الثلاثة الأولى من هذه الستة تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة في لغتنا على ذلك الترتيب[3].

2- أَوزان المجرد الثلاثي ستة -كما ذكرنا- سميت بحسب ما سمع عن العرب في حركة الحرف الثاني في الماضي فالمضارع، وقد جمعت في قول بعضهم:

---

(1) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:208).

(2) الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:34).

(3) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:23).

فَـتحُ ضَـمٍّ، فَـتحُ كَـسرٍ، فَتحَتَـانِ كَـسرُ فَـتحٍ، ضَـمُّ ضَـمٍّ، كَـسرَتانِ

أي: فتح في الماضي، وضم في المضارع، وهكذا الباقي[1]

أبواب مزيد الثلاثي بحرف:

[وثلاثةٌ لمزيدِه] أي: الفعل الثلاثي [بحرفٍ] وهذا الحرف الزائد إما همزة-كما في الباب الأول من الثلاثة-، وإما التضعيف-كما في الباب الثاني-، وإما الألف-كما في الباب الثالث.

[الأولُ: «أَفْعَلَ»؛ نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرامًا، وأَعْطى يُعْطِي إِعْطاءً، وأَقامَ يُقِيمُ إِقامَةً، وآتى يُؤْتِي إِيتاءً] هذا مزيد بالهمزة، والغالب أن يكون للتعدية؛ كما في المثال الأول، والثاني، والرابع، وقد يأتي لازمًا كالمثال الثالث؛ فـ أقام يكون لازمًا في نحو: أقام زيد في المكان، بمعنى: حل. وقد يكون متعديًا في نحو: أقم حيث أقامك الله.

قال ابن هشام: "كل كلمة وجدت أحرفها أَرْبَعَة لَا غير، وَأول تِلْكَ الْأَرْبَعَة همزَة؛ فاحكم بِأَنَّهَا زَائِدَة"[2].

[والأمرُ منه: أَفْعِلْ، بقطعِ الهمزةِ مفتوحةً] يعني: أن صوغ فعل الأمر من هذا الباب يكون بهمزة قطع مفتوحة، تقول: أَكرِمْ، أَعطِ، أَقِم، ومنه

(1) ينظر: معجم القواعد العربية (1/ 466)، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:32).
(2) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص:30).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

حديث: «أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»[1].

[الثاني: «فَعَّلَ» -بتشديد العين-؛ نحو: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا، وزَكَّى يُزَكِّي تَزْكِيَةً] هذا الباب كان الفعل فيه لازمًا، وهو هنا: فرِح، وزكَى، فلما أريد تعديته جيء بالتضعيف، الذي يفيد المبالغة، أو التكرير.

قال ابن جني: "اعلم أن فعّلت أكثر ما يكون لتكرير الفعل؛ نحو: قطّعت، وكسّرت، إنما تخبر أن هذا فعل وقع منك شيئًا بعد شيء على تطاول الزمان.

وقد تجيء لا يراد بها ذلك؛ نحو: صبّحت المنزل ومسّيته، وكلّمت زيدا، وهي على ضربين: متعد، وغير متعد؛ فالمتعدي؛ نحو: "كسّرت وقطّعت"، وغير المتعدي؛ نحو: "سبّحت وهلّلت[2]"[3].

ومعنى: فَرَّحَ: جعله فرحًا، ومعنى: وزَكَّى، جعله متزكيًا، وقد جمع المؤلف في التمثيل بين الصحيح والمعتل.

[الثالث: «فاعَلَ»؛ نحو: قاتَلَ يُقاتِلُ مُقاتَلَةً وقِتالاً، ووالى يُوالِي مُوالاةً ووَلاءً] وبناء هذا الباب غالبًا للمشاركة بين اثنين كالمثال الأول: قاتَلَ

---

(1) رواه الدارقطني، والبيهقي.

(2) **يقال:** سبح تسبيحًا إذا قال: سبحان الله، وهلل تهليلاً إذا قال: لا إله إلا الله.

(3) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:91).

يُقاتِلُ مُقاتَلَةً وقِتالاً.

وقد يأتي لمعان أخرى؛ منها: المتابعة كالمثال الثاني: والى يُوالِي مُوالاةً ووَلاءً، يعني: تابع، تقول: واليت القراءة. ومنها: التكثير، تقول: ضاعفت أجر زيد، ومنها: إيقاع الفِعْل بنسبته إلى فاعله لا غير؛ كقولك: سافر محمد، وعافاه الله، ففي الأول: نسب السفر إلى محمد، وفي الثاني: نسبت المعافاة إلى الله.

أبواب مزيد الثلاثي بحرفين:

[وخمسةٌ لمزيدِه بحرفينِ:

الأولُ: «انْفَعَلَ»؛ نحو: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِساراً، وانْشَقَّ يَنْشَقُّ انْشِقاقًا، وانْقادَ يَنْقادُ انْقِياداً، وانْمَحى يَنْمَحِي انْمِحاءً] الزيادة في هذا البناء هي زيادة همزة الوصل والنون، والثلاثة الأحرف الباقية في كل فعل أحرف أصلية.

[الثاني: «افْتَعَلَ»؛ نحو: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِماعًا، واشْتَقَّ يَشْتَقُّ اشْتِقاقًا، ومنه: اخْتارَ، وادَّعى، واتَّصَلَ، واتَّقى] والزيادة في هذا البناء هي: همزة الوصل والتاء. ووزن " اجتمع" " واشتق" واضح؛ إذ ليس فيهما إعلال ولا إبدال.

أما "اختار" فأصلها: اختيَر، فقلبوا الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كما فعلوا ذلك في باع، فصارت: اختار، على وزن افتعل[1].

و"ادعى" أصلها: "ادتَعَى" على وزن "افتعل" فثقل النطق بالتاء بعد الدال، فأبدلت التاء دالاً لتناسب فاء الافتعال(الدال)، ثم أدغمت الدال في الدال؛ لأن الإدغام يرفع الثقل، فصارت "ادعى".

و"اتصل" أصلها: "اوتصل" على وزن افتعل؛ لأنه من الفعل: "وصل"، فقلبت الواو ياء؛ لوقوعها بعد الكسرة، فصارت الكلمة: "ايتصل"، ثم قلبت الياء تاء للافتعال وأُدْغِمَت التاء في التاء؛ فصارت: اتَّصل.

و" اتقى" أصلها: " اوتقى" على وزن افتعل؛ لأنها من " وقى"، فقلبت الواو في الأولى ياء؛ لانكسار ما قبلها فكانت" ايتقى"، ثم أبدلت الياء تاء، فصارت" اتتقى"، ثم أدغمت التاء في التاء فغدت:" اتَّقى".

[الثالثُ: «افْعَلَّ» -بشدِّ اللامِ-؛ نحو: احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِراراً، ومنه: ارْعَوى يَرْعَوِي ارْعِواءً] وهذا البناء جاء بزيادة همزة الوصل في أوله، وتضعيف لامه.

و" ارعوى" معناه: كفّ وامتنع، و" كأنّه (ارْعَوَّى) فعدلوا عن ذلك؛ لأنّ الواو المشدّدة لم تقع آخر الماضي، ولا المضارع، وتقديره قبل القلب:

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 259)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:292)، شرح كتاب سيبويه (5/ 239).

(ارْعَوَوَ) فانقلبت الواو الأخيرة- لأنّها خامسةٌ- ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها"[1].

"وهذا الوزْن يكون غالبًا في الألوان والعيوب؛ وندر في غيرهما؛ نحو: ارْفَضّ عرَقًا، واخضلَّ الروضُ، ومنه ارْعَوَى"[2]، وقد مثل الماتن للألوان بـ" احمر"، وللنادر بـ" ارعوى"، وأما العيوب فمثل: اعورَّ، واحولَّ.

[الرابعُ: «تَفَعَّلَ»؛ نحو: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلُّمًا، وتَزَكَّى يَتَزَكَّى تَزَكِّيًا، ومنه: اذَّكَّرَ، واطَّهَّرَ] الزيادة فيه بالتاء والتضعيف، والمثال الأولى مثال على الصحيح المتعدي، والمثال الثاني مثال على المعتل اللازم.

و"اذَّكَّرَ" أصلها: "تذكَّر" أبدلت التاء ذالاً، ثم أدغمت الذال في الذال.

و"اطَّهَّر" أصلها: "تطهَّر"، أبدلت التاء طاء، ثم أدغم الطاء في الطاء؛ لاجتماع المثلين، وأتي بهمزة وصل؛ توصلاً للنطق بالساكن [3].

---

(1) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (1/ 353). **قال ابن جني:** "قولهم: "ارْعَوَى الرجل" وزنه افعلَّ، ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة، وليس من لفظ رعيت؛ لأن لام "رعيت" ياء، ولام "ارعوى" واو؛ لظهورها كما ترى". المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:16).

(2) شذا العرف في فن الصرف (ص:28).

(3) وزن" تفعّل" يأتي لمعان: =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[الخامسُ: «تَفاعَلَ»؛ نحو: تَباعَدَ يَتَباعَدُ تَباعُداً، وتَسارَّ يَتَسارُّ تَسارّاً، ومنه: تَبارَكَ، وتَعالى، وكذا: اثَّاقَلَ، وادَّارَكَ] الزيادة فيه هي التاء قبل فائه، والألف بين الفاء والعين.

وقوله: "وتَسارَّ" أصله: تسارر على وزن تفاعل، ولما كانت الراءان متحركتين بالفتحة أدغمت الراء في الراء تخفيفًا.

"واثاقل" بكسر الهمزة وتشديد الثاء أصله: "تثاقل" قلبت التاء ثاء، وأدغمت فيما بعدها؛ لتقاربهما، واجتلبت همزة الوصل؛ توصلاً للنطق بالساكن، فصار: "اِثَّاقَلَ"[1].

= **الأوّل**: مطاوع "فعّل" وهو بابه؛ **نحو**: كسّرته فتكسّر.

الثاني: أن يكون بمعنى التكلف؛ **نحو**: تشجّع، وتصبّر.

الثالث: أن يكون بمعنى اتّخاذ الشّيء؛ **نحو**: تديّرت المكان، وتوسّدت التّراب.

الرابع: أن يكون للعمل بعد العمل في مهلة؛ **نحو**: تجرّعه وتحسّاه، ومنه تفهّم.

الخامس: أن يكون بمعنى التجنّب؛ **كقولك**: تأثّم، وتحرّج.

السادس: أن يكون بمعنى استفعل؛ **نحو**: تكبّر وتعظّم.

السابع: أن يكون بمعنى فعل؛ **نحو**: تظلّمني، وتخوّفني، أي: ظلمني وخافني. البديع في علم العربية (2/ 412).

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (5/ 306) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص:97).

وأما "ادّارك" فأصلها: "تدارك"، فالدال الأولى بدل من التاء، حتى يكون وزنه: تفاعل، فأبدلت التاء دالاً وأسكنت الدال الأولى، وأدغمت في الدال الثانية، ثم أُتي بهمزة الوصل؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن، ولو لم نحكم بأن الدال الأولى بدل من التاء لكان وزنه افْدَاعَل، وهو بناء مجهول في كلامهم[1].

ووزن "تفاعل" يأتي لمعان، منها:

الأوّل: أن يقتضي اثنين فصاعدًا؛ نحو: تضاربا، وتضاربوا.

الثاني: أن يكون دالًّا على حال متكلّفة غير موجودة؛ نحو: تغافلت وتعاميت.

الثالث: أن يكون مطاوع[2] فاعل؛ نحو: باعدته فتباعد، وناولته فتناول.

الرابع: أن يكون بمنزلة فعلت؛ نحو: توانيت في الأمر، وتجاوزت الغاية[3].

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (2/ 852).

(2) **معنى المطاوعَة:** قبول المفعول به فعل الفاعل، فإذا قلت: كسرته فانكسر أي: قبل الكسر. الكناش في فني النحو والصرف (2/ 64).

(3) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 411).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأما الفعلان: (تبارك، وتعالى) فيدلان على معنى المبالغة والتعظيم والتكثير.

تنبيه: مصدر الباب الأول من المزيد بحرفين: انفعال، ومصدر الباب الثاني افتعال، ومصدر الثالث: افعِلال، ومصدر الرابع: تَفعُّل، ومصدر الخامس: تفاعُل.

أبواب مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف:

[وأربعةٌ لمزيدِه بثلاثةٍ:

الأولُ: «اسْتَفْعَلَ»؛ نحو: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْراجًا، واسْتَغْنى يَسْتَغْنِي اسْتِغْناءً، واسْتَقامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقامَةً] هذا البناء بزيادة الهمزة والسِّين والتاء.

وقوله: "استقام " أصلها: استَقْوَم، نقلت فتحة الواو إلى القاف قبلها، فتحركت، وسكنت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

واستقامة أصلها: استقْوَامة، فالقاف ساكنة والواو مفتوحة، فنقلت الفتحة إلى القاف فصارت الواو ساكنة بعدها ألف ساكنة فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فصارت:" استقامة"[1].

---

(1) بناء" استفعل" له معان: =

[الثاني: «افْعَوْعَلَ»؛ نحو: اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشابًا، واحْدَوْدَبَ يَحْدَوْدِبُ احْدِيدابًا] والزيادة فيه بالهمزة والواو وإحدى العينين، وهو من أبنية المبالغة في الكثرة، وهو قريب من فعَّل، ويكون لازمًا؛ كالمثالين السابقين، ويكون متعديًا؛ نحو: احلَولَيتُ الشيءَ؛ **قال الشاعر:**

فلَمَّا أَتَى عامانِ بَعدَ انفِصالِهِ عَنِ الضَّرعِ واحلَولَى دِماثًا يَرُوُدُها

أي: وجدها حلوة[1].

فـ"اعْشَوْشَبَ" أصله: عشب، فزيدت فيه ثلاثة أحرف هي: همزة الوصل، والواو، وإحدى الشينين، يقال: اعشوشبت الأرض: إذا كثر فيها العشب[2].

= **الأوّل:** الذّي وضع له هو استدعاء الفعل وطلبه؛ نحو: استنطقته فنطق، واستعملته فعمل.

الثاني: أن يكون بمعنى وجدته كذا؛ نحو: استعظمته، واستصغرته.

الثالث: أن يكون للمطاوعة مطّرداً؛ نحو: أبهمته فاستبهم، وألقيته فاستلقى.

الرابع: أن يكون للانتقال من حال إلى حال؛ نحو: استحجر الطّين، واستنوق الجمل.

الخامس: أن يكون بمعنى فعل؛ نحو: علا قرنه واستعلاه، وقرّ واستقرّ، وإن كان في "استقرّ" من القوّة ما ليس في "قرّ"، كما كان في "اقتدر" ما ليس في "قدر".

السادس: أن يكون بمعنى تفعّل؛ نحو: استعظم وتعظم، واستيقن وتيقّن. ينظر: البديع في علم العربية (2/ 406).

(1) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص:133)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:81)، شرح التسهيل لابن مالك (3/ 460).

(2) سفر السعادة وسفير الإفادة (1/ 79).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وكذلك" احْدَوْدَبَ" أصله: حدب، يقال: احْدَوْدَبَ ظهره: إذا انحنى.

ومن هذا الباب: اخشوشن، احلولى، اقعنسس.

[الثالثُ: «افْعَوَّلَ» -بشدِّ الواوِ-؛ نحو: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذاً[1]]

الزيادة فيه: الهمزة، والواو، وتضعيف الواو.

ويكون لازمًا، ومتعديًا؛ قال ابن جني: "اعلم أن "افعولتُ" يكون أيضًا على ضربين: متعد، وغير متعد؛ فالمتعدي نحو: "اعلوّطتُ المُهرَ"، وغير المتعدي: قولهم: "اخرَوَّطَ السفر" إذا امتد، و"اجلوذ" مثله"[2].

قال ابن الأثير: "وأما افعوّل فهو من التّقحّم على الشّيء والدخول فيه؛ نحو: اعلوّطَ المُهرَ، إذا ركبه عريًا، وأصله من: علط، والواوان زائدتان[3]. يقصد: الواو، وتضعيفها.

[الرابعُ: «افْعالَّ» -بشدِّ اللامِ-؛ نحو: احْمارَّ يَحْمارُّ احْمِيراراً، وكذا: ابْياضَّ، واسْوادَّ] والزيادة فيه: همزة في أوله، وألف بعد عينه، وتكرير الحرف الثالث وهو لام الفعل.

---

(1) المضاء في السير.

(2) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:82). وينظر: الكتاب لسيبويه (4/ 77)، الأصول في النحو (3/ 139).

(3) البديع في علم العربية (2/ 409).

ووزن افعـالَّ يـدل علـى المبالغـة في الألـوان، وأكثـرُ مـا يكـون فيهـا؛ كالأمثلة التي أوردها الماتن، ولا يكون متعدّيًا.

وقـد يُقـصَّر "افْعَـالَّ" لطولـه، فيرجـع إلـى "افْعَـلَّ"، فنقـول: احمـارَّ واحمرَّ، بل افعَّال هو الأصل، ثم خفف إلى افعلَّ، فقالوا: احمرَّ وأسودَّ، والمخفف أكثر استعمالاً في الكلام،

وَالْفرق بَينهمَا: أَن (افْعَالَّ) صَاحِبَة الْألف تكون للون غير ثابتٍ؛ يُقَال: جَعَلَ يَحْمَارُّ مرّةً، ويَصْفَارُّ أخرىَ، وأما (افعَلَّ) فتكون للّون الثَّابِت[1].

تنبيه: مصدر الباب الأول من المزيد بثلاثة أحرف: استفعال، ومصدر الباب الثاني افعيعال، ومصدر الثالث: افعوَّال، ومصدر الرابع: افعيعال.

باب الرباعي المجرد والملحقات به:

[وواحدٌ للرباعيِّ المجردِ، وهو: «فَعْلَلَ»؛ نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْراجًا] ويكون متعديًا؛ كـ دحرج، ولازمًا؛ نحو: دربخَ الرجلُ، إذا طَأطَأَ رأسه وبَسَطَ ظَهْره، أي: ذلّ[2].

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (4/ 443)، شرح كتاب سيبويه (4/ 414)، معجم القواعد العربية (1/ 474)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال (ص:241).

(2) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 71)، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 267).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[وستةٌ ملحَقةٌ به وهي من مزيدِ الثلاثيِّ:

الأولُ: «فَعْلَلَ» المزيدُ؛ نحو: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وجِلْبابا] جلبب: ألبسه الجلباب، والأصل: جلب، والباء الثانية هي الزائدة، وهي حرف الإلحاق.

[الثاني: «فَوْعَلَ»؛ نحو: حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وحِيقالاً[1]] والأصل: حقل، فالواو هي الزائدة، ومن معاني حوقل: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

[الثالثُ: «فَعْوَلَ»؛ نحو: جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وجِهْواراً[2]] والأصل: جهر، والواو فيه مزيدة واقعة بعد عين الفعل وقبل لامه.

[الرابعُ: «فَيْعَلَ»؛ نحو: بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وبِيطاراً] والأصل: بطر، فالياء زائدة، يقال: بيطر الدابةَ: شق حافرها ليعالجها[3].

[الخامسُ: «فَعْيَلَ»؛ نحو: شَرْيَفَ يُشرِيفُ شَرْيَفةً وشِريافًا[4]] والأصل: شرف، والياء زائدة.

[السادس: «فَعْلى»؛ نحو: سَلْقى يُسَلْقِي سَلْقاةً وسِلْقاءً[5]] والأصل:

---

(1) له معان منها: سرعة المشي.

(2) علو الصوت.

(3) المعجم الوسيط (1/ 79).

(4) شريفتُ الزرعَ: قطعت شريافه-بكسر الشين-أي: ورقه الزائد.

(5) سلقاه: ألقاه على قفاه.

سَلَق، والألف المقصورة زائدة[1].

باب الرباعي المزيد بحرف والملحقات به:

[وواحدٌ لمزيدِه بحرفٍ، وهو: «تَفَعْلَلَ»، نحو: تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا] ومصدره على تَفَعْلُل، قال ابن مالك:

بِهَمْزِ وَصْلٍ كـ اصْطَفَى وضُمَّ مَا يَرْبَعُ في أمثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا[2]

[وستةٌ ملحقةٌ به، وهي نحو:

1 -تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا] فـ «تجلبب» ملحق بـ «تدحرج» و«تدحرج» على وزن تفعلل، و «تجلبب» كذلك على تفعلل، إلا أن لام «تجلبب» الثانية زائدة وكذا التاء، ولا زيادة في «تدحرج» إلا التاء.

[2- وتَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا] تجورب: لبس الجورب، وهو لباس معروف على الرِّجل. فـ تجورب على تفعلل، إلا أن الإلحاق بـ تدحرج جرى بالواو بين الجيم والراء. وقد حصل فيه حرفان زائدان؛ أحدهما يكون للمطاوعة وهو التاء، والثاني يكون للإلحاق وهو الواو؛ لأن الأصل: جرب.

---

(1) وهناك من زاد بناءين: فَعْنَل؛ نحو: قَلْنَسَه إذا ألبسه القَلنسوة. وفَنْعَل؛ نحو: سَنْبَلَ الرّجلُ الثّوبَ، بمعنى: أَسْبَلَه. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 260)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (1/ 228).

(2) ألفية ابن مالك (ص:40).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[3- وتَرَهْوَكَ يترهْوَكُ تَرَهْوُكًا[1]] **أصله**: رهك، فالتاء زيدت للمطاوَعَة، والواو للإلحاق بـ تدحرج. وترهوك في مشيه: مشى متبخترا، كأنه يموج في المشي.

[4- وتَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا] **تشيطن**: صار كالشيطان، وأصله: شطن، وجرى فيه ما جرى فيما قبله.

[5- وتَسَلْقى يَتَسَلْقى تَسَلْقِيًا[2]] **قوله**: "تسلقى تسلقيا" أي: استلقى على ظهره استلقاء، مطاوع سَلْقيتُه، يقال: سلقيته سِلقاء -بالكسر- ألقيته على ظهره[3]. **وأصله**: سلق، وجرى فيه ما سبق.

[6- وتَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ تَمَسْكُنًا] **تمسكن**: تشبه بالمسكين.

لقد ألحقت هذه الأبواب الستة بباب " تفعلل"؛ لموافقتها له في تقابل الحركات والسكنات[4]، مع اختلافها في الميزان الصرفي؛ لهذا نجد ميزانها الصرفي-على الترتيب السابق هكذا-: تَجَلْبَبَ = تَفْعلَلَ، تَجَوْرَبَ = تَفَوْعَل، تَرَهْوَكَ= تَفَعْوَلَ، تَشَيْطَنَ= تَفَيْعَلَ، تَسَلْقى= تَفَعْلَى، تَمَسْكَنَ= تَمَفْعَلَ.

---

(1) استرخاء المفاصل في المشي.

(2) مطاوع سلقى.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/ 466).

(4) ينظر: النحو الوافي (3/ 203).

ومن الأسباب أيضًا: قلة بعض هذه الأبنية الستة في كلامهم؛ قال الفارسي: "تَمَعْدَد إذا حُمِل على أنه تَفَعْلَل كان أوْلى من أن يحمل على تَمَفْعَلَ؛ لقلة تَمفْعَلَ، وكثرة تَفَعْلَلَ، والحكم للأغلب، والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذ"[1].

مزيد الرباعي بحرفين والملحقات به:

[واثنانِ لمزيدِه بحرفينِ:

الأولُ: «افْعَنْلَلَ»؛ نحو: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجامًا] معنى احرنجم: اجتمع، وعسكه: افْرَنْقَعَ، يعني تفرق.

و"احْرَنْجَم" بِزِيَادَة همزَة الْوَصْل، وَالنُّون بَين الْعين وَاللَّام الأولى، وَهُوَ لمطاوع فعْلَلَ الرباعي، تقول: حَرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمَتْ أَي:

---

(1) التعليقة على كتاب سيبويه (4/ 282)، وينظر: الكتاب لسيبويه (4/ 308). **قال ابن عصفور:** "والذي يُعلَمُ به أنَّ هذه الأمثلة مُلحقةٌ ببناء ما ذكرنا: مجيءُ مصادرها على حَسَبِ مصادر ما أُلحِقَتْ به [يعني: مجيء مصادر هذه الأبواب الستة الملحقة على مصدر تدحرج أي: فعَلَلة، تفعلُل]. فتقول: جَلبَبةً وشَملَلةً وبَيطَرةً وجَهوَرةً وقَلنَسةً. وقَلساةً، كما تقول: قَرْطَسةً. وتقول: تَجَلبُبًا وتَشَيطُنًا وتَجَورُبًا وتَرَهوُكًا وتَمَسكُنًا وتَغافُلًا وتَكرُّمًا، كما تقول: تَدَحْرُجًا، وتقول: اسلِنقاءً واقعِنساسًا، كما تقول: احرِنجامًا". الممتع الكبير في التصريف (ص:117).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جمعتها فاجتمعت[1].

و"احْرَنْجَمَ"؛ أصله: حرجم، زيدت فيه همزة الوصل والنون[2][3].

[الثاني: «افْعَلَلَّ» -بشدِّ اللامِ-؛ نحو: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعراراً] يقال: اقشعرَّ جلده: أخذته رِعدة، وأصل اقْشَعَرَّ: قَشْعَرَ؛ زيدت فيه همزة الوصل، وتكرار اللام الثانية[4].

[واثنانِ ملحقانِ بـ: «احْرَنْجَمَ»، وهما من الثلاثيِّ؛ وذلك نحو:

1- اسْلَنْقى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقاءً[5].

2- واقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْساساً[1]] فـ"اسلَنقَى" على وزن "افْعَنَلى"،

---

(1) ينظر: فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال (ص:240).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 239).

(3) **قال الزمخشري:** "قال سيبويه: وليس في الكلام أحرنجمته؛ لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة، زادوا نوناً وألفَ وصلٍ كما زادوهما في هذا". المفصل في صنعة الإعراب (ص:375).

وقال ابن يعيش: "وحقيقةُ الإلحاق بتكرير اللام؛ ولذلك لا يدغم المثلان فيه، والنون مزيدة لمعنى المطاوعة، ولذلك لا يتعدّى". شرح المفصل لابن يعيش (4/ 433).

(4) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 239)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص:22).

(5) الاستلقاء على القفا.

ومثله: "احْرَنْبَى" الديك: نفش ريشه؛ استعدادًا للقتال.

والزيادة في اسلَنقَى التي جاءت لإلحاقه بـ "احرنجم"؛ هي: همزَة الْوَصْل، وَالنُّون والألف المقصورة؛ لأن أصله سلق.

وأما (اقعَنْسسَ) فعلى وزن "افعَنْلَلَ"، ومعناه: تأخّر ورجع إلى خلف، وأصله: قَعَسَ، على وزن فَعَلَ، فالهمزة، والنون، وتكرير السين.

وسبب إلحاق اقعنسس واسلنقى بـ احرنجم: تصرُّفُهما " تصرَّفَ احرنجم في الماضي، والمستقبل، والمصدر"[2]. وقد مثل الماتن على ذلك.

"والفرق بين وزْنَي احرنجم واقعنسس: أن اقْعَنْسَسَ إحدى لاميه زائدة؛ للإلحاق، بخلاف احرنجم؛ فإنهما فيه أصليتان"[3].

---

(1) تأخر ورجع إلى الخلف.

(2) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 62).

(3) شذا العرف في فن الصرف (ص:29). **قال ابن جني:** "فلما كانت النون في "احْرَنْجَمَ" ثالثة ساكنة، كانت في "اقعنسس" كذلك، ولما كان بعدها في احرنجم حرفان، جعلوا بعدها في اقعنسس سينين؛ إحداهما زائدة ليُلحَق البناء بالبناء، وكذلك زادوا في اسْلَنْقيت ياء مكان السين الأخيرة؛ لأنهما كلتيهما زائدتان". المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:87).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التقسيم الثالث: تقسيم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال

[فصلٌ

وينقسمُ الفعلُ إلى: 1- صحيحٍ. 2- ومعتلٍّ].

أولاً: الصحيح:

[فالصحيحُ: ما خلا من حروفِ العلةِ الثلاثةِ: 1- الألفِ. 2- والواوِ. 3- والياءِ] أو يقال في تعريف الصحيح هو: ما سلمت أصوله من أحرف العلّة. وإنما خصّص الأصول بالسلامة لجواز وقوع ذلك في غير الأصول؛ كحرف العلّة في: يضرب وضارب[1].

قال الحريري:

وَالْـوَاوُ وَالْيَـاءُ جَمِيعًـا وَالأَلِـفْ هُـنَّ حُـرُوفُ الاِعْـتِلاَلِ المُكْتَنِـفْ[2]

وسميت حروف العلّة بهذا الاسم لكثرة تغيّرها بقلب بَعْضهَا إِلَى بعض بالعلل[3]، وقيل:

---

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (1/ 385)، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 197).

(2) ملحة الإعراب (ص:16).

(3) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 252)، رسالة الحدود (ص:83).

لسكُونِهَا، وعدم الحركاتِ فيها دائمًا[1].

وحروف العلّة: الألفِ والواو والياءِ هنّ أمّهات الزوائد، وزيادتهن في الرّباعي، أو الخماسيّ لا خفاء فيها؛ لأنّهنّ لا يكنّ أصلاً فيهما[2][3].

[وهو] أي: الصحيح [**ثلاثةُ أقسامٍ**:

أولُها: السالمُ: وهو ما سلمتْ حروفُه الأصليةُ مِن: 1- الهمزِ. 2- والتضعيفِ. 3- وحروفِ العلةِ؛ نحو: نَصَرَ، وانْتَصَرَ، وتَناصَرَ. وحُكمُه: أنه لا يُحذفُ منه شيءٌ عندَ اتصالِ الضمائرِ ونحوِها به، وكذا ما تصرَّفَ منه لا يُحذفُ منه شيءٌ عند التثنيةِ والجمعِ] فتقول: نصرتُ، نصرنا، نصرتَ، نصره، نصرَتْ...إلخ، والمقصود بقوله: (ونحوها): تاء التأنيث؛ لأنها ليست بضمير، بل حرف. وكذلك عند قولنا: نصران، وناصران، وناصرون،

---

(1) اللمحة في شرح الملحة (1/ 173).

(2) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (1/ 532).

(3) **قال ابن الأثير**: "حروف العلّة ثلاثة، وهي: الألف والواو والياء، وجعلها ابن السراج أربعة، بإضافة الهمزة إليها، ويدخلن الاسم، والفعل، والحرف؛ **أمّا الاسم**؛ فنحو: كتاب وسوط، وبيت، وأمّا الفعل؛ فنحو: قال وحوى ورمى، **وأمّا الحرف**، فنحو: لا، ولو، وكي، إلّا أنّ الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدة، ومنقلبة عن الواو والياء، ولا تكون فيهما أصلاً، وهي في الحرف أصل لا غير؛ لكونها جوامد غير متصرّف فيها". البديع في علم العربية (2/ 573).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ونصراء، وغير ذلك، فقد بقيت الأحرف: ن، ص، ر، من غير تغيير عند اتصالها بالضمائر، وعند تصرفها إلى التثنية والجمع.

[الثاني: المضاعَفُ: وهو:

1 -من الثلاثيِّ: ما كانت عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ] مدغَم؛ [نحو: مَدَّ، وامْتَدَّ، واسْتَمَدَّ] وهذه أمثلة ثلاثة على: مجرد الثلاثي، وهو: مد، وعلى مزيد الثلاثي بحرفين وهو امتد، وبثلاثة وهو استمد. ومدَّ: أصله: مدَدَ على وزن فَعَل، ثم سكنت الدال الأولى، وأدغمت الدال الثانية فيها إدغام تماثل.

[2 -ومن الرباعيِّ: ما كانت فاؤه ولامُه الأُولى من جنسٍ، وعينُه ولامُه الثانيةُ من جنسٍ آخرَ؛ نحو: زَلْزَلَ وتَزَلْزَلَ] فالزاي الأولى في زلزل هي فاء الفعل، والزاي الثانية لامه، واللام الأولى هي عين الفعل، واللام الثانية هي أختها. و"زلزل" مجرد رباعي، و" تزلزل" مزيد الرباعي بحرف.

[وحُكمُ الأولِ] وهو: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد:

[1 -أنَّ ماضيَه يجبُ فيه الإدغامُ] نحو: مدَّ، ومدا، ومدوا [إلا إذا اتصلَ به ضميرُ رفعٍ متحركٌ فيجبُ فكُّ الإدغامِ؛ نحو: مَدَدْتُ] واستمددت، ومددنا، واستمددنا، والنسوة مددن واستمددن.

[٢- ويجبُ الإدغامُ في مصدرِه أيضًا] فنقول: مدَّ مدًّا [إذا لم يكن بين المتجانسينِ] يعني: الدال مع الدال في" مد" [فاصلٌ، وإلا فلا إدغامَ؛ نحو: امتِداد] فقد حصل وجود فاصل بين الدالين وهو الألف؛ فلذلك لم يكن هناك إدغام.

[3- وكذا مضارعُه يجبُ فيه الإدغامُ] قال تعالى:﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[البقرة:15] [إلا:

أ-إنْ دخلَ عليه جازمٌ فيجوزُ؛ نحو: لم يَمُدَّ ولم يَمْدُدْ] يعني: يجوز الأمران: الإدغام؛ نحو: لم يمدَّ، والفك؛ نحو: لم يمدد، والفك أجود، وله شواهد كثيرة من القرآن؛ قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[مريم:75]، وقال: ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[النور:35] (1).

[ب- وإلا أنْ تتصلَ به نونُ النسوةِ فيجبُ فكُّ الإدغامِ؛ نحو: تَمْدُدْنَ] لسكون ما قبلها وهو الدال الثانية، ونون النسوة ضمير رفع متحرك يستوجب بناء الفعل على السكون، مما يمنع تحريك الحرف الثاني للإدغام.

---

(1) ومن ناحية الإعراب لهذا الفعل إذا دخل عليه جازم وبقي مدغمًا؛ نحو: لم يمدَّ؛ فإننا نقول: يمدَّ: فعل مضارع مجزوم بـ لم، وعلامة جزمه السكون المقدر، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين، أو نقول: منع من ظهوره حركة الإدغام.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[4- ومثلُه الأمرُ والنهيُ؛ نحو: مُدَّ[1]، ولا تَمُدَّ، وامْدُدْ، ولا تَمْدُدْ، وامْدُدْنَ يا نسوةُ]

يعني: يجوز فيهما الإدغام والفك: مُدَّ، وامدد، ولا تَمُدَّ ولا تَمْدد، إلا في أمر النسوة ونهيهن فيجب فيه الفك: امْدُدْنَ، ولا تمْدُدْنَ.

[والإدغامُ: هو إدخالُ أولِ المتجانسينِ في الآخرِ، فيسمى: الأولُ: مدغَمًا، والثاني: مدغمًا فيه] الإدغام في اللغة: الإدخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة: إذا أدخلته في فيها، ومنه: أدغم الطعام بمعنى ابتلعه؛ لأنه إدخال في الحلق، ومنه: إدغام الحرف في الحرف؛ لأنه إدخال الأول في الثاني[2].

وهو في الاصطلاح: تشديد حرف متحرك لفظًا أو حكمًا بإيصال ساكن قبله من جنسه.

والغرض به: طلب التخفيف؛ لأنّ المثلين يثقل النطق بهما؛ لأنك تعود إذا نطقت بالثاني إلى موضع الأول؛ ولذلك شبّه النّطق بهما بمشي المقيّد،

(1) **تقول:** "يا زيد مدَّ الحبلَ" فـ مدَّ: فعل أمر مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره حركة الإدغام.

(2) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (9/ 430)، جمهرة اللغة (2/ 670)، مقاييس اللغة (2/ 285).

فإذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان بهما دفعة واحدة[1].

وقوله: (المتجانسين) التجانس: التناسب والاتفاق والاتحاد، ومنه: كيف يؤانسك من لا يجانسك!؛ مثلُ: "مدَّ يمدُّ مدّاً" وأصلُها: "مدَدَ يمدُدُ مدْداً". وحكمُ الحرفينِ في الإدغامِ: أن يكون أوَّلهما ساكناً، والثاني متحركاً، بلا فاصلٍ بينهما[2].

[وهو قسمانِ: واجبٌ. وجائزٌ؛ فيجبُ إنْ كانَ المتجانسانِ متحركينِ، فيسكنُ أولُهما ويُدغمُ في ثانيهما] يعني: يجب إدغام الحرفين المتجانسين إذا كانا متحركين في الأصل، وطريقة هذا الإدغام: أن يسكن أولهما ويدغم في ثانيهما فنقول: شدَّ يشدُّ، والأصل: شدَدَ يشدُدُ. ومن الإدغام الواجب: إدغام النون الساكنة قبل حروف(يرملون).

[ويجوزُ إنْ كانَ الأولُ متحركاً، والثاني ساكناً بسكونٍ عارضٍ؛ نحو: لم يَمُرَّ، ويجوز: لم يَمْرُرْ] وهذا قد تقدم قريباً، والسكون العارض هو: السكون بسبب دخول الجازم؛ كما في المثال: لم يَمُرَّ، لم يَمْرُرْ.

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 306). **قال ابن يعيش**: "قال صاحب الكتاب: ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 512).

(2) جامع الدروس العربية (2/ 97).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومن الإدغام الجائز: المثلان المتحركان في كلمتين؛ نحو: جعلَ لَك، ويجوز: جعل لَّك؛ مدغِمًا -بالنطق- الأولَ في الثاني، والإدغام في مثل هذا هو المستعمل الأكثر في لهجتنا الدارجة.

وهناك قسم ثالث للإدغام، وهو: الإدغام الممتنع، فمن الممتنع:

1- إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني؛ نحو: ظَلِلْت.

2- أن يكون أولُ المثلين هاء سكت؛ نحو: ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة:27-28]، وهناك مواضع أخرى[1].

وقد تعرض الماتن للحديث هنا عن الإدغام لعلاقته بالقسم الثاني من الصحيح وهو المضاعف.

[الثالثُ: المهموزُ: وهو ما كانَ أحدُ حروفِه الأصليةِ همزةً؛ نحو: أَخَذَ، وسأَلَ، وقرَأَ] يعني: سواء جاءت الهمزة في أوله كالمثال الأول، أو في وسطه كالثاني، أو في آخره كالثالث.

[وحكمُه كالسالمِ] أي: أنه لا يُحذفُ منه شيءٌ عندَ اتصالِ الضمائرِ ونحوِها به؛ كقولك: أخذتُ، وأخذنا، وأخذَتْ، وكذا ما تصرَّفَ منه لا

(1) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 621)، شذا العرف في فن الصرف (ص:140)، معجم القواعد العربية (1/ 26).

يُحذفُ منه شيءٌ عند التثنيةِ والجمعِ فنقول: آخذان، وأخذة، وآخذون.

[إلا أنَّ الأمرَ مِن: أَخَذَ، وأَكَلَ تُحذفُ همزتُه مطلقًا؛ نحو: خُذْ، وكُلْ، ومِن (أَمَرَ) في الابتداءِ نحو: مُرْ] وكان الأصل: اؤْخذْ، واؤْكُلْ، واؤمر؛ لأنها من: الأَخذ وَالأكل، والأمر، وقد حذفوا ذلك تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، ولأن ما بقي من الكلمة دال عليها(1).

[ويجوزُ الحذفُ وعدمُه في الأثناءِ] يعني: إذا سبق الفعل بشيء **[نحو: قلتُ له: خُذْ، أو اؤْخُذْ، وقلتُ له: مُرْ، أو اؤْمُرْ]** وقد ورد في القرآن الحذف وعدمه لـ(أخذ، وأكل) في الابتداء والأثناء؛ **قال تعالى**:﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾[البقرة:260]، **وقال**: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾[التوبة:103]، **وقال**: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[البقرة:57]، **وقال**: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾[البقرة:58].

---

(1) **قال الخليل**: "فكرهوا أَن يجمعوا بَين همزتين مَعَ ضمة فحذفوهما، فَكَانَ مَا بَقِي دَالاً على مَا ذهب، وعَلى الْمَعْنى: من شَأْن الْعَرَب الإيجاز والاكتفاء بِالْقَلِيلِ عَن الْكثير إِذا كَانَ مَا بَقِي دَالاً على الْمَعْنى". الجمل في النحو (ص:248).

وقال ابن عصفور: "وحُذفت من "خُذْ" و"كُلْ" و"مُرْ"، والأصل: "اؤْخُذْ، اؤْكُلْ، اؤْمُرْ"؛ لأنها من الأَخْذ والأَكْل والأَمْر، فلمَّا حُذفت الهمزة استُغني عن همزة الوصل؛ لزوال الهمزة الساكنة". الممتع الكبير في التصريف (ص:394). **وقال ابن الوراق**: "وَقد وجدناهم يحذفون الْهمزَة الْأَصْلِيَّة استثقالا لَهَا؛ كَقَوْلِك: خُذ وكل، وَالْأَصْل: اؤخذ واؤكل؛ لِأَنَّهُ من: أَخذ وَأكل، فَكَانَ حذف الزَّائِد أولى، مَعَ مَا فِيهِ من الاستثقال، فَوَجَبَ أَن تحذف الْهمزَة". علل النحو (ص:183).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأما (أمر) فقد ورد في القرآن بدون حذف؛ قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾[الأعراف:145]، وفي السنة ورد بالحذف؛ ففي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-عند أحمد بسند حسن-قالت: قال رسول الله ﷺ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْعُونِي فَلَا أُجِيبُكُمْ، وَتَسْأَلُونِي فَلَا أُعْطِيكُمْ، وَتَسْتَنْصِرُونِي، فَلَا أَنْصُرُكُمْ).

ومثل ذلك الأمر من" سأل" فقد ورد بالحذف وعدمه؛ **قال تعالى:** ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[البقرة:211]، وقال: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:82].

[والهمزةُ إذا كان قبلَها همزةٌ متحركةٌ يجبُ قلبُها مَدَّةً مِن جنسِ حركةِ ما قبلَها، تقولُ: آمَنْتُ، أُومِنُ، إِيمانًا، أصلُ الأولِ: أَأْمَنْتُ، والثاني: أُؤْمِنُ، والثالثِ: إِأْمانًا] هذا من الإعلال والإبدال؛ فالفتحة تناسبها الألف، والضمة تناسبها الواو، والكسرة تناسبها الياء؛ فقوله: "آمنت" أصلها: "أَأْمنت"؛ اجتمعت همزتان في كلمة، الثانية منهما ساكنة، فقلبت من جنس حركة ما قبلها، إذ قلبت الهمزة إلى ألف؛ لكي تناسب الفتحة.

وقوله: "أُومِنُ" أصلها: "أُؤْمِنُ" اجتمعت فيها همزتان، أولهما مضمومة، والثانية ساكنة، فقلبت الثانية واواً؛ لتناسب الضمة.

وقوله: "إِيمانًا" أصلها: "إِأْمانًا" اجتمعت فيها همزتان، أولهما مكسورة، والثانية ساكنة، فقلبت الثانية ياء؛ لتناسب الكسرة.

[فإنْ كانَ قبلَها غيرُ همزةٍ وكانت ساكنةً جازَ:

1 -بقاؤها] لأن بقاءها هو الأصل.

[2 - وقلبُها مِن جنسِ حركةِ ما قبلَها؛ تقول: اسْتَأْثَرَ واسْتاْثرَ، ويُؤْثِرُ، ويُوثِرُ (مِن الإيثارِ)].

فقوله: "استاْثر": قلبت الهمزة ألفًا للتخفيف؛ لأن ما قبلها مفتوح وهو التاء، وقوله: "يُوْثر" قلبت الهمزة واواً؛ لأن ما قبلها مضموم وهو الياء.

[وإذا كانتْ متحركةً قبلَها متحركٌ غيرُ همزةٍ بقيتْ؛ نحو: سَأَلَ، وسُئِلَ]

فالهمزة في هذين الفعلين متحركة، والسين قبلها متحرك، وهو ليس بهمزة.

[إلا:

أ- إذا كانت مفتوحةً وقبلَها ضمةٌ فيجوزُ:

1 - بقاؤها] لأنه الأصل، كما تقدم.

[2 - وقلبُها واواً] من باب التخفيف [نحو: يُؤَثِّرُ ويُوَثِّرُ (من التأثيرِ)]

فهنا الهمزة في "يُؤَثر" مفتوحة، وقبلها الياء مضمومة.

[ب- أو قبلَها كسرةٌ، فيجوزُ قلبُها ياءً؛ نحو: قُرِئَ] فالهمزة مفتوحة، وقبلها الراء مكسورة، فيجوز: قرِئَ، وقرِيَ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثانيًا: المعتل:

[والمعتلُّ: ما في حروفِه الأصليةِ شيءٌ من حروفِ العلةِ] الثلاثة، وهي: الألف، والواو والياء.

[وهو أربعةُ أقسامٍ:

الأولُ: المثالُ، وهو: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ؛ نحو: وَعَدَ، ويَسَرَ] وهو واوي مثل: وعد، ويائي مثل يسر، فـ وعد: فعل ماض أوله حرف علة وهو الواو، و يسر كذلك، ولكن أوله الياء، وكلا الحرفين حرف أصلي في الفعلين.

[وحكمُه كالصحيحِ] أي: أنه لا يُحذفُ منه شيءٌ عندَ اتصالِ الضمائرِ ونحوِها به؛ نحو: وعدتُ، ووعدتَ، ووعدَتْ، وكذا ما تصرَّفَ منه لا يُحذفُ منه شيءٌ عند التثنيةِ والجمعِ، فنقول: وعدانِ، وواعدان، ووعود.

[إلا إذا كانتْ فاؤه واواً، وكانَ من البابِ الثاني] يعني: من أبواب الثلاثي المجرد المتقدم ذكرها، والباب الثاني هو: فَعَل يَفْعِل [أو الثالثِ] والباب الثالث هو: فَعَل يَفْعَل [أو السادسِ] والباب السادس هو: فَعِل يَفْعِل [؛ فتحذفُ الواوُ من المضارعِ؛ نحو: وَعَدَ يَعِدُ] وهذا من الباب الثاني. والأصل يَوْعِد؛ فحذفت الواو استثقالاً؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، وهما ثقيلتان.

[ووَضَعَ يَضَعُ] وهذا من الباب الثالث، والأصل: يَوْضِع بالكسر، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، لكن فُتحتِ العينُ لأجل حرف الحلق[1].

[ووثِقَ يثِقُ] وهذا من الباب السادس، والأصل: وَثِق يَوْثِق، فحصل في هذا الفعل ما حصل في سابقيه.

[ومثلُه: الأمرُ؛ نحو: عِدْ، وثِقْ] فقد حصل أن حذفت الواو التي هي فاء الكلمة فصار وزن" عد" و" ثق": عِل.

[والمصدرُ؛ نحو: عِدَةً، وثِقَةً] أصل عدة: وِعْدٌ -بكسر الواو وسكون العين- حذفت الواو، وحركت العين بالكسرة حركة الفاء، فصارت دليلاً على الفاء المحذوفة، وجاءت تاء التأنيث عوضًا عن الفاء المحذوفة، فكأنها باقية، ومن الشاذ اجتماعهما معًا.

فإذا لم تكن تاء التأنيث موجودة رجع في المصدر ما حذف منه إذا جاء بتاء التأنيث؛ فيقال: وعدَ وعْداً[2].

---

(1) الممتع الكبير في التصريف (ص:280).

(2) ينظر: النحو الوافي (4/ 800)(1/ 145)، شرح التسهيل لابن مالك (3/ 122)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص:116)، التعليقة على كتاب سيبويه (5/ 16). **قال أبو البقاء:** "كلُّ فعلٍ حُذفت واوه لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ؛ حُذِفتْ فِي =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد سمي هذا النوع مثالاً لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه، واسمي الفاعل، والمفعول[1]، يعني: لأن الفعل المثال" وعد" يماثل الفعل الصحيح " جلس" ونحوه في مجيئه على صيغة الماضي بدون حذف حرف العلة في أوله، فيقال: وعد كما يقال: جلس، بخلاف الأجوف والناقص-كما سيأتي-، وكذلك نقول في اسم الفاعل من: وعد: واعد، واسم المفعول: موعود، فحرف العلة فيهما وفي الفعل الماضي باق غير محذوف.

[الثاني: الأجوفُ، وهو: ما عينُه حرفُ علةٍ؛ كـ: قالَ، وباعَ، وخافَ، أصلُها: قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ؛ قُلِبَ كلٌّ من الواوِ والياءِ ألفًا؛ لتحركِها، وانفتاحِ ما قبلَها] وهذا من باب الإعلال بالقلب. **[فإذا أُسندَ إلى ضميرِ رفعٍ متحركٍ:**

= مَصْدره، وعُوِّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ؛ نَحْو: عِدَة وزِنة، وَالْأَصْل: وِعْدَة، فَحُذفت الواوُ هُنَا كَمَا حُذفت فِي الْفِعْل، والوجْهُ فِي ذَلِك: أَن الْوَاو هُنَا مَكْسُورَة، وَقد أُعلّت فِي الْفِعْل فأعلّتْ فِي الْمصدر؛ ليلازِمَها، وَكَانَت الكسرةُ فِيهَا كالياء قبلَها فِي الفعل، إلاَّ أَنَّه عُوّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ؛ لِئَلَّا يدخلَ الوهنُ بالكلِّيَّةِ على الأسماءِ الَّتِي هِيَ الأصولُ، وَلَيْسَت موضِعًا للتصريف؛ فإنْ حذفتَ التاءَ أعدتَ الواوَ مَفْتُوحَة فَقلت: وَعْدٌ، ووَزْنٌ؛ لزوَال عِلّة الْحَذف". اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 356).

(1) ينظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (ص:78)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 147).

1 -حُذفتْ عينُه للتخلصِ من الساكنينِ؛ لأنَّ الماضيَ يجبُ تسكينُ آخرِه عندَ اتصالِ ضميرِ الرفعِ المتحركِ به.

[2 - وحُركتْ فاؤه بحركةٍ تجانسُ العينَ؛ نحو: قُلْتُ وبِعْتُ] والأصل: قَوُلْتُ، وبَيِعْتُ- بضم الواو، وكسر الياء، فنقلت الحركة عنهما إلى ما قبلهما- أعني: إلى فاء الفعل، بعد حذف حركتها فصارا: قُوْلْتُ، وبِيْعْتُ، فالتقى ساكنان: حرف العلّة-الواو والياء-، ولام الفعل-اللام والعين-، فحذف حرف العلّة[1].

[إلا في نحوِ: خافَ، فتحركُ بالكسرِ من جنسِ حركةِ العينِ؛ نحو: خِفْتُ، ونِمْتُ] فأصل "خاف: خَوِف؛ لقولهم: خِفتَ تخاف[2]، ونمت من نام، وأصل نام: نَوِم، فنقلت حركةُ الواوِ-وهي الكسرةُ- إلى النون، فصار: نِوْمْتْ، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصار: نِمْتُ. فعين الكلمة هنا في " خوِف" و" نوِم" مكسورة في الأصل؛ لذلك نحرك فاء الكلمة بالكسرة عند الإسناد إلى ضمير رفع متحرك في قولنا: خِفْتُ، ونِمْتُ. وكما يسمى هذا النوع بالأجوف يسمى كذلك ذا الثلاثة؛ فقد سمي أجوف لأن عينه تذهب كثيراً، يعني: يخلو جوفه- أي: وسطه- من الحرف الصحيح؛ نحو: قُلْتُ،

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 260).

(2) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:333).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وَبِعْتُ، ولم يَقُلْ، وَلَمْ يَبِعْ، وقُلْ، وبعْ؛ فقد ذهبت الواو والياء من هذين الفعلين وهما حرفان صحيحان في هذه التصاريف كلها.

وقد سمي ذا الثلاثة؛ لأنه يصير مع تاء الفاعل ثلاثة أحرف؛ نحو: قُلتُ، وبعتُ، والغالب عند الصرفيين إذا صَرَّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس؛ نحو: ضَرَبْتُ، وبِعْتُ؛ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه[1].

[الثالثُ: الناقصُ، وهو: ما لامُه حرفُ علةٍ؛ نحو: غَزا، ورمى، ورَضِيَ، وسَرُوَ، أصلُ الأولينِ: غَزَوَ، ورميَ (بفتحات) تحركتْ كلٌّ من الواوِ والياءِ، وانفتحَ ما قبلَها، فقلبتْ ألفًا] وأما " رضي" فأصلها: "رَضِوَ" بكسر الضاد، قلبت الواو ياء لتناسب الكسرة، فصارت" رضِيَ"؛ لأنها من الرضوان.

وسَرُوَ –وهو للمفرد–على فَعُلَ فيلزمه يَفْعُلُ، كالصّحيح، قالوا: سَرُوَ الرجل يَسْرُو فهو سريٌّ، من السّرو: الشرف، وحكم واوه حكم واو يغزو، وأصل سريّ: سريو، فقلبت الواو ياء، وأدغمت[2].

وهنا واو" سَرُوَ " لم تقلب ألفًا كما قلبت واو غزا؛ لعدم وجود

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (1/ 34)، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (ص:78)، شذا العرف في فن الصرف (ص:20).

(2) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 577).

المقتضي لقلبها؛ لأن ما قبلها ليس مفتوحًا، بل هو مضموم، والقاعدة أن كل واوٍ وقعت لام الكلمة بعد كسرٍ وجب قلب الواو ياءاً؛ مثل: رضي.

[فإذا أُسندَ إلى ضميرِ رفعٍ متحركٍ] وهي: تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة

[1- رجعتْ] يعني: اللام المنقلبة عن واو أو ياء [إلى أصلِها إن كانت ثالثةً؛ نحو: غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ] وَرَمَيْتُنَّ وغَزَوتُنَّ، ورَمَينَاْ وغَزَونَاْ.

فالألف في غزا منقلبة عن واو؛ لأن الأصل -كما تقدم-: غَزَوَ، وهي الحرف الثالث في هذا الفعل، والألف المقصورة في رمى منقلبة عن ياء؛ لأن الأصل -كما تقدم-: رميَ، وهي الحرف الثالث في هذا الفعل؛ فلهذا عند الإسناد إلى ضمائر الرفع يرجع كل من غزا ورمى إلى أصله.

[2- وقُلبت ياءً إن كانت رابعةً فأكثرَ؛ نحو: اسْتَغْزَيْتُ، واسْتَرْمَيْتُ] فحرف العلة -الواو- في الأول قلب ياءً، وفي الثاني ثبتت الياء؛ لوقوعه سادسًا؛ لأنه قبل تاء الفاعل كان الفعلان هكذا: استغزوَ، استرميَ، ومثال ما كان حرف العلة رابعًا وخامسًا: "أغزيتُ"، و" تغزّيتُ"

[وكذا] الكاف للتشبيه، وذا: اسم إشارة، والمعنى: ومثله [معَ ألفِ الاثنينِ؛ نحو: غَزَوَا، ورَمَيَا، واسْتَغْزَيَا، واسْتَرْمَيَا] وأغزيا وتغزَّيا. يعني: إن

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كان حرف العلة ثالثًا عاد إلى أصله الواوي أو اليائي عندما نسنده إلى ألف الاثنين، كما تقدم في الحالة رقم(1).

وأما إذا أضيف الفعل الناقص إلى ألف الاثنين، وحرف العلة فيه هو الحرف الرابع أو الخامس أو السادس؛ فإنه يقلب ياء، كما في الحالة رقم(2)[1].

[وإذا أُسندَ إلى واوِ الجمعِ:

1- حُذفت لامُه.

2-وبقيتْ فتحةُ العينِ؛ نحو: غَزَوْا ورمَوْا] فالأصل: غزاْوْ، فالتقى ساكنان: الألف المنقلبة عن الواو في " غزوَ"، وواو الجماعة؛ فحذف حرف العلة الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وبقيت واو الجماعة؛ ولهذا يكون وزن" غزَوْا": "فَعَوا".

---

(1) **وسبب هذا القلب:** أنه" لما وقعت رابعة فصاعدًا ثقلت الكلمة بها، فقلبت ياء، وكان قلبها ياء -لثقل الكلمة بالطول- أولى من بقائها واوًا؛ لأنّ الياء أخفّ من الواو". الكناش في فني النحو والصرف (2/ 300). **وقال ابن يعيش:** "وأمّا "أَغْزَيْتُ" و"اسْتَغزَيتُ" فالياء فيهما بدلٌ من الواو؛ لأنّه من "الغَزو"، وإنّما قُلبت ياءً لوقوعها رابعةً، وإنّما فعلوا ذلك حملًا على المضارع؛ نحو: "يُغزِي" و"يَسْتَغْزِي"، وإنما قلبوها في المضارع لانكسار ما قبلها، وذلك مَقيسٌ مطّردٌ". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 370).

وأما "رَمَوْا" فأصلها: "رَمَيُوْا" فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها فانقلبت الياء ألفًا، فصار: "رَمَاْوْا"، فالتقى ساكنان: الألف والواو، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، **فصار الفعل**: "رَمَواْ" على وزن" فَعَوا" أيضًا.

[وأما الأخيرانِ:] يعني: من الأمثلة الأربعة التي ذكرها عقب تعريف الفعل الناقص، وهذان الأخيران هما: رَضِيَ، وسَرُوَ:

[أ- فتبقى لامُهما على حالِها:] أي: من غير عودة إلى الأصل، أو قلبهما ياءً.

[١ - عند اتصالِ ضميرِ الرفعِ المتحركِ بهما؛ نحو: رَضِيتُ وسَرُوتُ.

٢- وكذا مع ألفِ الاثنينِ؛ نحو: رَضِيَا وسَرُوَا] فقد بقيت اللام في هذين الفعلين على حالها اليائي والواوي من غير إرجاع إلى الأصل، أو القلب إلى ياء.

[ب- وتُحذفُ عندَ اتصالِ واوِ الجمعِ بهما، معَ ضمِّ العينِ لمناسبةِ الواوِ؛ نحو: رَضُوا وسَرُوا] أصل كلمة رضُوا: رضيَ في المفرد، وللجمع: رضِيُوْا، فالتقى ساكنان: الياء وواو الجماعة، فحذفت الياء التي هي لام الفعل، فأصبح الفعل: رضِوا، ولكي يتناسب حرف الضاد مع واو الجماعة قلبت الكسرة ضمة فأصبح الفعل" رضُوا"، **قال تعالى**: ﴿رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[المجادلة:22].

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وكذلك الحال في "سَرُوا"، وكلا الفعلين بالإسناد إلى واو الجماعة على وزن " فَعُوا".

[كلُّ هذا في الماضي. أما المضارعُ والأمرُ:

أ- فمعَ ألفِ الاثنينِ لا تحذفُ اللامُ؛ نحو: تَغْزُوانِ، وتَرْمِيانِ، ...إلخ.

ب- ومعَ واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ:

1 -تحذفُ مطلقًا] فـ"تغزُونَ" أصلها: تَغْزُوون اجتمع بـ "تغزوَوْن" واو الكلمةِ وواوُ الجمع، تحركت الواوُ الأولى وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألفـًا فصارَت تغْزوْان، فحذِفتِ الألف لالتقاء الساكنين، وحركت الزايُ بالضَّمة لمناسبة الواو"[1].

و"ترمون" أصله: ترميُون، فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت الضمة وسكنت الياء فصارت" ترميْوْن" فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء وهي لام الفعل؛ تخلصًا من التقاء الساكنين، فصارت " ترمون" على وزن: تفعون.

[2- ثمَّ إن كانت] يعني: لام الفعل **[ألفـًا بقيَ فتحُ ما قبلَها؛ نحو: يَسْعَوْنَ واِسْعَيْ يا هندُ]** يعني: تحذف لام الفعل إن كانت ألفًا، لكن يبقى ما

(1) معجم القواعد العربية (1/ 86).

قبلها وهو العين -في هذين الفعلين اللذين ذكرهما الماتن- مفتوحًا دليلاً على أن المحذوف الألف المنقلبة عن ياء؛ وذلك أن أصل الفعل" سعَى": سعَيَ؛ بدليل مضارعه وتثنيته ومصدره، فانقلبت الياء في الماضي ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ولما اتصلت بهذا الفعل واو الجماعة، أو ياء المخاطبة حذفت اللام، فصار وزن" يسعَون": يفعَون"، و" اسعَي": افعَي". **قال تعالى:** ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا﴾[المائدة:64]، **وقال:** ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾[الجمعة:9].

[3- وإلا ضُمَّ ما قبلَها؛ لمناسبةِ الواوِ.

4- وكُسِرَ لمناسبةِ الياءِ؛ نحو: يَرْمُونَ، ويَغْزُونَ، وارْمِي، واغْزِي يا هندُ] وأصل "يرمون": "يرمِيُوْن" فأسكنت الياء استثقالاً للضمة عليها، ونقلت إلى ما قبلها؛ لمناسبة واو الجماعة، فصارت يرمُيْوْن، فالتقى ساكنان: الياء وواو الجماعة، فحذفت الياء؛ دفعًا لاجتماع الساكنين، فصار وزن يرمون: "يفعُون". **قال تعالى:** ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النور:23].

و"اغزِي يا هند" الأصل اغزُوِي، مثل أُخرُجِي، فاستثقلوا كسرة الواو فحذفوها، فصارت: اغزُوْيْ"، فالتقى ساكنان- الواو والياء- فأسقطوا الواو؛ لالتقاء الساكنين، وأبدلوا من ضمّة الزاي التي كانت قبل الواو

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كسرة؛ لتصحّ الياء بعدها؛ لأنها علامة التأنيث[1].

وكما يسمى هذا النوع بالناقص يسمى أيضًا بذي الأربعة؛ فسمي ناقصًا لنُقصانه بحذفِ آخرِهِ أحيانًا كـ "غَزَوا"، أو لأنه ينقص إذا دخل عليه جازم، تقول: لم يغزُ لم يرمِ لم يخشَ، أو لكونه ينقص من بعض الحركات فينقص الضمة في حالة الرفع؛ نحو: يغزو يرمي يخشى، وكذلك الفتحة على الألف في يخشى[2].

وسمي ذا الأربعةِ؛ لصيرورَتِهِ على أربعةِ أحْرُفٍ في المتكلمِ، وهو: دَعَوْتُ ورَمَيْتُ[3].

وهذا النوع -كما تقدم- ما كانت لامه حرف علة، وتكون اللام واوًا أو ياء، ولا تكون ألفًا إلا منقلبة عن واو أو ياء[4].

[الرابعُ: اللفيفُ:] **اللفيف**: مَا اجْتمع من النَّاس من قبائل شَتَّى، أَو من أخلاط شَتَّى، فيهم الشريف والدنيء، والمطيع والعاصي، وَالْقَوِي

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 191)، شرح كتاب سيبويه (5/ 367)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال (ص:268).

(2) ينظر: معجم القواعد العربية (2/ 234)، شرح نظم المقصود (27/ 12).

(3) المفتاح في الصرف (ص:42).

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 297).

والضعيف، **وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز**: ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾[الإسراء:104] مُجْتَمعين مختلطين، وطعامٌ لَفيفٌ، إذا كان مخلوطًا من جِنْسين فصاعداً والأَلْفافُ: الأشجار يَلْتَفُّ بعضها ببعض، ومنه؛ قوله تعالى: ﴿وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبأ:16]، واحدها؛ لِفٌّ بالكسر. ومن هذا الباب في الصرف: اللفيف، سمي بذلك لاجتماع الحرفين المعتلّين في ثُلاثيِّه[1].

[وهو قسمانِ: 1- مفروقٌ. 2-ومقرونٌ. فالمفروقُ، هو: ما فاؤه ولامُه من حروفِ العلةِ؛ نحو: وَقَى، ووَفَى] فالفعل وقى: مكون من واو وألف وهما حرفا علة، يفصل بينهما القاف وهو حرف صحيح، وكذلك الفاء فاصل بين الواو والألف في: وفى.

[وهو باعتبارِ أولِه كالمثالِ]؛ لأن الحرف الأول حرف علة **[وباعتبارِ آخرِه كالناقصِ]**؛ لأن آخره حرف علة أيضًا، فهو بأوله وآخره جمع بين المثال والناقص **[فتقولُ في المضارعِ: يَقِي ويَفِي]** فأصل يقي: يَوْقِي؛ لأنه من وقى، فحذفت الواو في المضارع؛ استثقالًا؛ لوقوعها ساكنة بين عَدُوَّتَيْها: بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، وهما ثقيلتان، فلمّا انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف، والحال كذلك في يفي، ووزن كل من "يقي" و" يفي": يَعِل.

---

(1) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (4/ 1427)، المعجم الوسيط (2/ 833).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[وفي الأمرِ: قِهِ وفِهِ، بحذفِ فائِه تبعـًا لحذفِها في المضارعِ معَ حذفِ لامِه؛ لبنائِه على الحذفِ] يعني: إذا جاء الأمر من اللفيف المفروق؛ كـ وقى ووفى؛ فإنه يحذف منه فاء الفعل كما تحذف في المضارع -كما تقدم-، وتحذف لامه أيضًا، فلا يبقى إلا عينه، وحين يكون على حرف واحد يلزم الإتيان بهاء السكت؛ للحفاظ على الكلمة من التلاشي عند الوقف، فجيء بهاء السكت توصلاً لبقاء الكسرة، ولئلا يلزم الابتداء بساكنٍ لو وقف على حرفٍ واحدٍ، وفي العربية لا يوقف على متحرك، ولا يبتدأ بساكن، فنقول بعد هذا: قِهْ وفِهْ، والوزن: عِهْ.

[تقول: قِهِ يا زيدُ، قِيَا يا زيدان، قُوا يا زيدونَ، قِي يا هندُ، قِينا يا نسوةُ] هذا تمثيل للفعل "قِ" عند إضافته إلى المفرد المذكر، والمثنى، والجمع، وللمفردة المؤنثة وجمعها.

وهذا الفعل من الأفعال المعتلة التي لا يبقى منها عند الأمر إلا حرف واحد -كما سلف-، وهي: وفى ، وقى، وليَ، وشى[1]، ودى، وعى، رأى، وأى[2]، ونى، وجى[3].

---

(1) **وشى الثَّوْب** وشيًا وشية: نمّنمه ونقشه وَحسنه.

(2) **وأى:** وعد، والوأي: الْوَعْد الَّذِي يوثقه الْمَرْء على نَفسه.

(3) **وجى:** نحّى وأبعد. ويقال: تركته وما في قلبي منه أوجى، أي: إني يئست منه.

وكلها تنطق عند الأمر بالكسر إلا " رَ" فبفتحها؛ لفتح عين مضارعه.

وقد جمعها بعضهم وأضافها إلى المخاطب المفرد المذكر، والمثنى، وجمع المذكر، والمفردة المؤنثة، **وجمع المؤنث فقال:**

إنِّي أقولُ لمن تُرجى مودّتُهُ ... قِ المستجيرَ قِياه قُوهُ قِي قِينَ

و إنْ صرفتَ لوالٍ شغلَ آخرَ قُلْ ... لِ شغلَ هذا لِياه لُوه لي لِينَ

وإنْ وُشِيْ ثوبُ غيريْ قلتُ في ضجرٍ ... شِ الثوبَ ويكَ شِياه شُوه شِي شِينَ

وقلْ لقاتلِ إنسانٍ على خطأٍ ... دِ مَنْ قتلتَ دِياهُ دُوهُ دِيْ دِينَ

وإنْ همُ لم يروا رأيي أقولُ لهمْ ... رَ الرأيَ ويكَ رَياه رَوهُ رَيْ رَينَ

وإن همُ لم يَعُوا قوليْ أقولُ لهمْ ... عِ القولَ منِّيْ عِياهُ عُوهُ عِيْ عِينَ

وإنْ أمرتَ بوأيٍ للمُحبِّ فقلْ ... إِ مَن تُحِبُّ إِياهُ أُوهُ إِيْ إِيْنَ

وإن أردتَ الونَى وهْو الفتورُ فقلْ ... نِ يا خليليْ نِياهُ نُوهُ نِي نِينَ

وإن أبى أن يفيْ بالعهدِ قلتَ لهُ ... فِ يا فلانُ فِياهُ فُوهُ فِيْ فِينَ

وقلْ لساكنِ قلبي إنْ سِواكَ بهِ ... جِ القلبَ منِّي جِياهُ جُوهُ جِيْ جِينَ[1]

[والمقرونُ: هو ما عينُه ولامُه حرفاْ علةٍ؛ نحو: طَوَى، ونَوَى. وحكمُه كالناقصِ في جميعِ تصرفاتِه] فتقول عند الإسناد إلى ضمير رفع متحرك: طويتُ، ونويت، واستطويت، واستنويت، **ومع ألف الاثنين:** طويا، ونويا،

(1) أرشيف منتدى الفصيح(37648).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومع واو الجماعة: طَوَواْ، ونَوَواْ، ومع المضارع، والأمر، **وياء المخاطبة:** تطوي يا زيد[1]، وتنوي، واطوِ، وانوِ، واطوي يا هند، وانوي.

وهنا نرى أنه قد قُدم في الدرس الصرفي المعتل المفروق على المقرون؛ لكثرة استعمال الأفعال المعتلة المفروقة، ولكون المفروق يعتمد على معرفة سابقة؛ فأوله يعامل معاملة المثال، وآخره يعامل معاملة الناقص، أما اللفيف المقرون فقليل، ويتطلب تعاملاً خاصًا؛ لكونه بنية خاصة مكونة من حرفين معتلين متجاورين مع حرف صحيح.

فصل

[يتصرفُ الماضي باعتبارِ اتصالِ ضميرِ الرفعِ به إلى ثلاثةَ عشرَ وجهًا:

اثنانِ للمتكلمِ: نحو: نَصَرْتُ، نَصَرْنَا] فالأول تاء الفاعل للمفرد المتكلم-ذكراً كان أو أنثى-، والثاني: نا الفاعلين، وهو للجمع المذكر، ولجمع المؤنث، ويأتي أيضًا للمفرد المعظم نفسه؛ **قال تعالى:** ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ﴾[إبراهيم:45].

---

(1) **الفعل المضارع:** "يطوي" على وزن "يَفْعِل"، وعندما نسنده إلى واو الجماعة نحذف حرف العلة الياء من آخر الفعل، ثم نضيف واو الجماعة والنون فيلتقي حينئذ الواو الأصلية للفعل -ولا يمكن حذفها- وواو الجماعة فيصير الفعل: يطوون على وزن يفعُون.

[وخمسةٌ للمخاطبِ: نحو: نَصَرْتَ، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ] على الترتيب: للمفرد المذكر، للمفردة المؤنثة، للمثنى بنوعيه: المذكر والمؤنث، وللجمع المذكر، وللجمع المؤنث.

[وستةٌ للغائبِ: نحو: نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ] وهي على الترتيب السابق أيضًا، بزيادة ما لحقته تاء التأنيث.

[وكذا المضارع] يتصرف إلى ثلاثة عشر وجهًا: للمتكلم اثنان، وللمخاطب خمسة، **وللغائب ستة**: [نحو: أَنْصُرُ، نَنْصُرُ. تَنْصُرُ يَا زَيْدُ، تَنْصُرَانِ يَا زَيْدَانِ أَو يَا هِنْدَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرْنَ. يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، هِنْدٌ تَنْصُرُ، الهِنْدَانِ تَنْصُرَانِ النِّسْوَةُ يَنْصُرْنَ.

ومثلُه المبنيُّ للمجهولِ] فتقول: نُصِرْتُ، نُصِرْنَا، نُصِرْتَ، نُصِرْتِ، نُصِرْتُما، نُصِرْتُم، نُصِرْتُنَّ، نُصِرَ، نُصِرَا، نُصِرَوا، نُصِرَتْ، نُصِرَتا، نُصِرْنَ، وهكذا في المضارع.

[ويتصرفُ الأمرُ] يعني: عند اتصال ضمير الرفع به [إلى خمسةٍ:

انْصُرْ، انْصُرَا، انْصُرُوا، انْصُرِي، انْصُرْنَ] وهي على الترتيب: للمخاطب المذكر، لخطاب المثنى بنوعيه: المذكر والمؤنث، لخطاب الجمع الذكور، للمخاطبة المؤنثة، لخطاب جمع الإناث. وقد انصرف إلى

www.alukah.net
شبكة الألوكة

خمس فقط لا ستة؛ لأنه لا يكون إلا للمخاطب[1][2].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 315).

(2) **وبعد هذا نلاحظ الآتي:**

1- **الضمائر المتصلة** هنا هي نائبة عن الضمائر المنفصلة، ولما كانت المنفصلة ثلاثة أقسام كانت المتصلة كذلك؛ **قال ابن مالك:**

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

ألفية ابن مالك (ص:13).

والمراد بالفروع: ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع، "فأنا" له فرع واحد هو "نحن". و"أنت" له أربعة فروع "أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن".

و" هو" له أربعة أيضًا: هي، هما، هم، هن". توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 365).

2- **من خواصّ الفعل:** لحوق الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة به؛ نحو: ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربا ضربوا ضربن، فهذه هي المختصّة بالفعل بخلاف الضمائر المستكنّة؛ لدخولها الأسماء أيضًا نحو: ضارب وضاربان وضاربون، وبخلاف الضمائر التي ليست مرفوعة نحو: إنّه وله؛ فإنّها لا اختصاص لشيء منها بالفعل، وإنّما اختصّت المرفوعة البارزة بالفعل؛ لأنّها فاعلة، والفاعل مختصّ بالفعل حقيقة، ومن خواصّ الفعل أيضًا: دخول تاء التأنيث الساكنة؛ لأنّ وضعها ساكنة لتكون فرقًا بين تاء الأسماء، وتاء الأفعال، فوجب اختصاصها. الكناش في فني النحو والصرف (2/ 5).

3- **التاء والألف في ضربتما** هو الضمير، والميم فيه وفي ضربتم زائدة؛ لتقوية الضمير، كما عملوا في ذا، فقالوا: هذا. **وقال الصقلي:** زيدت الميم وقايةً للضمة، كما زيدت النون في ضربني وقايةً للفتحة. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (2/ 136). **وقال الأزهري**-بعد ذكره ضميري المتكلم، وضمائر المخاطب-: "والتاء في الجميع هي =

التقسيم الرابع: تقسيم الفعل – من حيث ذكر الفاعل-إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول

المبني للمعلوم هو: ما ذكر فاعله؛ نحو: فَهِم زيد الصرف، ويَفهَم عمرو النحو. وأما المبني للمجهول فهو ما ذكره الماتن في هذا الفصل:

فصل

[إذا بُنيَ الفعلُ للمجهولِ:

فإنْ كانَ ماضيًا:

= الفاعل، وهي اسم مبني محله رفع، لا يظهر فيه إعراب، والحروف اللاحقة لها لا مدخل لها في الفاعلية". شرح الأزهرية (ص:22).

4-**قال ابن يعيش:** "وأصلُ "ضربتم" في جمعِ المذكّر: "ضربتُمُو" بواوٍ بعد الميم، كما كانت التثنيةُ بألفٍ بعد الميم. فالميمُ في الجمع لمُجاوزة الواحد، والواوُ للجمع، كما كانت الميمُ في التثنية لمجاوزة الواحد، والألفُ للتثنية.

وقد يُحذف الواو من الجمع لأمنِ اللبس؛ إذ الواحد لا ميمَ فيه، والتثنيةُ يلزمها الميمُ والألف، فلا يُلْبِس بواحدٍ، ولا تثنيةٍ؛ لأنّ الواحد لا ميَم فيه، والتثنيةَ يلزم فيها الألفُ. وإذا حذفتَ الواو، سكنتَ الميم؛ لأنّه أبلغُ في التخفيف". شرح المفصل لابن يعيش (2/ 295).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

1- ضُمَّ أولُه.

2- وكُسِرَ ما قبلَ آخرِه، ولو تقديرًا؛ نحو: قُضِيَ الْأَمْرُ، وشُرِبَ اللَّبَنُ، ومُدَّ الحَبْلُ، وَصِيمَ رَمَضَانُ، وَبِيعَ الطَّعَامُ. أصلُ الأخيرينِ بعدَ البناءِ للمجهولِ: صُوِمَ وبُيِعَ؛ نُقلت حركةُ العينِ إلى الفاءِ بعد سلبِ حركةِ الفاءِ]

الأمر في الفعلين: قُضِيَ، وشُرِبَ واضح، وأما " مُدَّ" فأصله: مُدِدَ، فلما ثقل النطق من ضم الحرف الأول، وكسر الثاني؛ حصل الإدغام فصار: "مُدَّ". وأما صِيمَ، وَبِيعَ فأصلهما: صُوِمَ، وبُيِعَ، بكسر الواو والياء، ولما كانت الكسرة على الياء والواو بعد ضم مكروهةً نقلوا حركة العين-يعني: حركة الواو في صوِم والياء في بِيع-وهي الكسرة- إلى الفاء وهي الصاد والباء بعد أن سُلب الصاد والباء ضمتيهما، فصارا هكذا: صِيْمَ، وبِيْعَ.

فالكسر للحرف الذي قبل الأخير في هذين الفعلين جاء تقديراً لا ظاهراً؛ نظراً لهذه الأعمال الصرفية التي جرت لهذين الفعلين[1].

---

(1) **قال صاحب حماة:** "إذا كان الماضي ثلاثيًا معتلّ العين مثل: قال وباع فلك **فيه ثلاث لغات:**

إحداها: أن تقول: قيل وبيع بالياء فيهما، وهي أفصحها.

والثانية: أن تقول: قُوْل وبُوع بالواو فيهما، وهي أضعفها.

والثالثة: أن يشمّ أولها الضمّ؛ تنبيهًا على أنّ أصله الضمّ، وهي فصيحة.

وإنما كان قيل وبيع أفصحها؛ لأنّ الأصل بُيِع بضمّ الباء الموحدة وكسر الياء، فكرهوا =

[3-ويُضمُّ ثانيه أيضًا إن كانَ مبدوءًا بتاءٍ زائدةٍ؛ نحو: تُعُلِّمَ، وتُقُوتِلَ]

يعني: إذا جاء الفعل على هذا البناء يحصل الضم للحرفين: الأول-وهو التاء الزائدة-، والثاني-وهو فاء الكلمة-، وهو بهذا يتميز عن الثلاثي بشيء زائد وهو ضم الثاني، بعد اتفاقه معه على ضم أوله وكسر ما قبل آخره. وقوله: "وتُقُوتِلَ" بناؤه للمعلوم: تَقاتَل، ولما كانت الضمة لا تناسبها الألف قلبت الألف واواً لتناسب الضمة.

[4- وأولُه وثالثُه إن كانَ مبدوءًا بهمزةِ وصلٍ؛ نحو: اسْتُخْرِجَ، وانْتُقِلَ]

يعني: ويضم أوله وثالثه، ويكسر ما قبل آخره؛" لأنّه لو اقتصر على ضمّ الهمزة وحدها -وهي تزول في الوصل- لالتبس بالأمر عند سقوطها نحو: ألا اقتدر وألا استخرج"[1].

= الكسرة على الياء بعد الضمّ فأسكنوها، فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضمّ ما قبلها، ودار الأمر بين جعل موضع الباء واوًا، أو تغيير ضمّة الباء بكسرة، فكان تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فقيل: بِيْع بكسر الباء، وحملوا "قيل" عليه؛ لأنّهما من باب واحد، وقد علم بذلك ضعف لغة: قول وبوع؛ لأنّهم قلبوا الياء واوًا، فحملوا الأخفّ على الأثقل، ومثله باب اختير؛ لأنّ أصل اختير: اختُير بضمّ التّاء وكسر الياء، فجرى في تير من اختير اللغات الثلاث كما جرت في بيع، والقول فيه كالقول في بيع، وكذلك نحو: انقيد". الكناش في فني النحو والصرف (2/ 32).

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 31).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[وإن كانَ مضارعًا:

1- ضُمَّ أولُه.

2- وفُتِحَ ما قبلَ آخرِه، ولو تقديرًا؛ نحو: يُقْضَى الأَمْرُ، وَيُشْرَبُ اللَّبَنُ، وَيُصَامُ رَمَضَانُ، وَيُبَاعُ الطَّعَامُ] وإنّما ضمّ أول المضارع حملاً على أول الماضي، وأمّا فتح ما قبل آخره دون الضمّ والكسر فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي.

وإن كان المضارع معتلّ العين فتقلب عينه ألفًا، سواء كانت واوًا أو ياء، تقول في يقول ويبيع: يُقَال ويُبَاع؛ لأنّ أصلهما يُقْوَل ويُبْيَع، فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، فصارا: يُقَوْل ويُبَيْع، ثم قلب الحرف المعتل ألفًا؛ لأنه صار متحركًا باعتبار الأصل، ويكون ما قبله متحركًا بحسب الحالة الجديدة التي طرأت عليه بعد أن كان ساكنًا.

فصلٌ: في نونِ التوكيدِ

هذا فصل طريف ذكره الماتن ملخصًا فيه أحكام نوني التوكيد عند دخولهما على الأفعال، واتصالهما بالضمائر.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يجوزُ تأكيدُ فعلِ الأمرِ مطلقًا] يعني: من غير قيد ولا

شرط كالمضارع. والتوكيد للأمر جائز لا واجب؛ تقول: "اجتهدنَّ، وادعوَنْ، واطوينَّ، وارضِينْ.

وتقول: "انصرانِّ يا محمَّدان"، و"ارْمِيَانِّ"، و"ادْعُوانِّ"، و"اسْعَيانِّ"، ونحو: "انصُرُنَّ يا قَوْمُ"، و"ارْمُنَّ"، و"ادْعُنَّ"، ونحو: "اخْشَوُنَّ"، و"اسْعَوُنَّ"[1].

فإن كان حرف العلة ألفًا وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحة البناء؛ لأن الأمر يكون مبنيًا على هذه الفتحة؛ نحو: اسعَيَن في الخير، وادعُوَن له، واقضيَن بالحق[2].

وهذا التوكيد هو في الأمر الباقي على بابه، وكذلك في الأمر الذي خرج عنه إلى غرض آخر كالدعاء؛ **كقول عبد الله بن رواحة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا[3]

أما الفعل الماضي فلا يؤكد بإحدى نوني التوكيد مطلقًا؛ " لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي الماضي"[4].

---

(1) ينظر: معجم القواعد العربية (2/ 246).

(2) النحو الوافي (1/ 81).

(3) صحيح البخاري (4/ 65)، صحيح مسلم (3/ 1429). وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1171).

(4) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 300).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فإذا كان الماضي يراد به الاستقبال فقد تلحقه نون التوكيد؛ قال ابن مالك: "وقد تلحق الفعلَ الماضيَ وضعًا، المستقبلَ معنًى؛ نحو قوله ﷺ: (فإما أدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدجال)[1]، فلحقت "أدرك"، وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول "إما" عليه جعله مستقبل المعنى، **وكذا قول الشاعر:**

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمْتِ مُتَيَّمًا ... لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جانِحا

فلحقت "دام"؛ لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال"[2].

وقد عد ابن هشام لحوق التوكيد لـ" دام" في هذا البيت شذوذاً، لكنه أعقبه بقوله: "وَالَّذِي سهله أَنه بِمَعْنى افْعَلْ"[3] بمعنى: أنه جاز؛ لكونه للمستقبل.

فمما مضى عرفنا أن فعل الأمر يؤكد مطلقًا، والماضي لا يؤكد مطلقًا،

---

(1) **الحديث في صحيح مسلم**(2934) عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنْهُ، مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ، أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ، مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالْآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ، نَارٌ تَأَجَّجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ، فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا). **قال النووي:** "(فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ أَدْرَكَنَّ، وَفِي بَعْضِهَا أَدْرَكَهُ، وَهَذَا الثَّانِي ظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَغَرِيبٌ مِنْ حَيْثُ العربية؛ لأن هذه النون لا تدخل عَلَى الْفِعْلِ، قَالَ الْقَاضِي: وَلَعَلَّهُ يُدْرِكَنْ يَعْنِي: فغيره بَعْضُ الرُّوَاةِ". شرح النووي على مسلم (18/ 61)، وينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (8/ 479).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 14).

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص:444).

وأما المضارع فيؤكد بشروط، وهذا ما سيأتي ذكره.

قال ابن مالك:

لِلْفِعْـــلِ تَوْكِيـــدٌ بِنُـــونَيْنِ هُمَـــا كَنُـــونَيِ اذْهَـــبَنَّ وَاقْـــصِدَنْهُمَا

يُؤَكِّـــدَانِ افْعَـــل وَيَفْعَـــلْ آتِيَـــا ذَا طَلَـــبٍ أَوْ شَـــرْطًا امَّـــا تَالِيَـــا[1]

أي: نونا التوكيد يؤكدان الأمر والمضارع، دون الماضي[2]

[وأما المضارعُ فلا يؤكدُ إلا إذا سُبقَ:

1 -بأداةِ طلبٍ؛ كأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ] ومن الطلب أيضًا: التمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، وأمثلتها على الترتيب هي: لِتصومنَّ، ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[إبراهيم:42]، هل تشتاقنَّ إلى الجنة؟ ليتكَ تسابقنَّ إلى حفظ العلم؛ لَعلَّكَ تَفوزَنَّ بتكفير الخطايا، أَلا تصلينَّ في المسجد، هَلاَّ ينتهينَّ تارك الصلاة عن جرمه.

[2 - أو بـ«إن» الشرطيةِ المدغمَةِ في «ما» الزائدةِ] نحو قوله تعالى:

﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ[3] مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾[مريم:26].

---

(1) ألفية ابن مالك (ص:54).

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1170).

(3) **أصله**: تَرْأيينَنَّ؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون. وحذفت الهمزة تخفيفًا **فصار**: تَرَيينَنَّ، ثم حذفت نون الرفع للجازم وهو إن الشرطية المدغمة في (ما) =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[3- أو كانَ واقعًا في جوابِ قسمٍ] نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[الأنبياء:57].

فقوله: ﴿لَأَكِيدَنَّ﴾اللام فيه جواب القسم، و﴿أَكِيدَنَّ﴾: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لوجوب توكيده بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا(1).

= الزائدة، فصار: ترَيِيَنَّ، ثم قلبت الياء الأولى ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: ترايْنَّ، فالتقى ساكنان-الألف وياء المخاطبة- فحذفت الألف فصار: تَرَيْنَّ، فالتقى ساكنان-ياء المخاطبة ونون التوكيد- فحركت الياء بالكسرة؛ إذ لا يجوز حذفها؛ لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها، فصار: تَرَينَّ، فهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للتوكيد. تعجيل الندى بشرح قطر الندى (ص:22).

(1) خلاصة مفيدة:

للمضارع مع نون التوكيد ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا. الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيرًا. الرابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقلّ. السادسة: أن يكون ممتنعًا.

1- فيجب تأكيده إذا كان مُثبتًا، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول عن لامه بفاصل.

2- ويكون قريبًا من الواجب إذا كان شرطًا لـ "إنِ" المؤكَّدة بما الزائدة.

3- ويكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلب: أمْرٍ، أَوْ نَهْي، أَوْ دُعاءٍ، أو عَرْضٍ، أو تمنٍّ، أو استفهام.

وتقدمت أمثلة هذه الحالات في الأصل.

4- ويكون قليلاً إذا كان بَعْدَ: "لا" النافية، أو "ما" الزائدة، التي لم تُسْبَق بـ" إنِ" الشرطية؛ =

= كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[الأنفال:25]. وإنما أكَّدَ مع النافي لأنه يشبهُ أداة النهي صورةً.

وقوله:

إذا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سُرِقَ ابنُه ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها

العِضة: شجرة، وشكيرها: ما ينبت في أصلها من الفروع، والشطر الثاني: مثل يضرب لمن نشأ كأصله. والمعنى: إذا مات الأب أشبه ابنه في جميع صفاته، فمن رأى هذا، فكأنه مسروق.

5- ويكون قليلًا إذا كان بعد "لَم" وبعد أداة جزاء غير "إمَّا"، شرطًا كان المؤكَّد أو جزاء؛ كقول الفقعسي في وصف رغوة لبن في سقاء:

يَحْسَبُهُ الجَاهلُ ما لَم يَعْلَماْ شيخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

أي: يعلمنْ، وكقوله:

مَنْ تَثْقَفَنْ منهم فليْسَ بآئِبٍ أبدًا وقَتْلُ بني قُتَيْبَةَ شَافي

وقوله: وَمَهْمَا تشأْ منه فزارةُ تمْنَعَا: أي: تمنعَنْ.

6- ويكون ممتنعًا إذا انتفتْ شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بـ" أن" كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدرًا؛ نحو: تالله لا يذهبُ العُرْف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:85].أي: لا تفتأ. أو كان حالاً؛ كقراءة ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[القيامة:1]، **وقول الشاعر:**

يمينًا لأُبغِضُ كلَّ امرِئٍ يزخرفُ قولًا ولا يفْعَلُ

أو كان مفصولاً من اللام؛ نحو: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران:158]. شذا العرف في فن الصرف (ص:44)، معجم القواعد العربية (2/ 246) بتصرف.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[فإذا دخلتْ نونُ التوكيدِ على الفعلِ، وكان مسندًا إلى اسمٍ ظاهرٍ، أو لضميرِ الواحدِ المذكَّرِ:

فُتحَ آخرُه؛ لمباشرةِ النونِ له، سواءٌ كان صحيحًا أو معتلًا؛ نحو: لَيَنْصُرَنَّ زَيْدٌ، وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَدْعُوَنَّ، وَلَيَسْعَيَنَّ] قوله: (على الفعلِ) يقصد: المضارع (وكان مسندًا إلى اسمٍ ظاهرٍ) أي: مضافًا إليه؛ كأن يكون ذلك الاسم الظاهر هو الفاعل كما في **قوله:** (لَيَنْصُرَنَّ زَيْدٌ) وقوله: (أو لضميرِ الواحدِ المذكَّرِ) كما في بقية الأمثلة: وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَدْعُوَنَّ، وَلَيَسْعَيَنَّ، والضمير المستتر فيها هو الفاعل، **وقوله:** (فُتحَ آخرُه) أي: بني الفعل المضارع على الفتح بسبب اتصاله بالنون من غير فاصل بضمير، وهو المراد بالمباشرة. وعلة بنائه حينئذ: تركبه مع النون كتركب خمسة عشر[1].

أما إذا لم تكن النون مباشرة؛ لوجود فاصل بينها وبين الفعل؛ مثل ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؛ فلا يكون الفعل مبنيًا، بل يكون معربًا؛ نحو: لتنجَحُنَّ أيها المجدون، فالفاصل هنا واو الجماعة، وأصل هذا الفعل: تنجحون + ن؛ اجتمعت ثلاث نونات؛ نون الرفع، ونون التوكيد الثقيلة المكونة من نونين؛ الأولى ساكنة، والثانية متحركة: تنجح + و + نَ + نْ + نَ. ثم حذفت نون الرفع؛ فصار الفعل: تنجح + و + نَّ،

(1) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (2/ 229).

فالتقى ساكنان- واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد- فحذفت الواو؛ لدلالة الضمة السابقة عليها، فصار: تَنْجَحُنَّ، ونقول في إعرابه: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، والنون حرف توكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب[1].

وقوله: (سواءٌ كان صحيحًا) نحو قوله: لَيَنْصُرَنَّ زَيْدٌ، **وقوله:** (معتلاً) نحو **قوله:** (وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَدْعُوَنَّ، وَلَيَسْعَيَنَّ) فالأول معتل بالياء، والثاني بالواو، والثالث بالألف، وكل منها: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

[فإذا كانَ مسندًا إلى ضميرِ الاثنينِ:

1- حُذفتْ نونُ الرفعِ فقط.

2-وكُسرتْ نونُ التوكيدِ؛ نحو: لَتَنْصُرَانِّ، ولَتَقْضِيَانِّ،...إلخ] ونحو: ولَتغزُوانِّ، ولَتَسْعيانِّ. **فقوله:** (لَتَنْصُرَانِّ) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، تَنْصُرَانِّ: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، وألف الاثنين في محل رفع فاعل، والنون: للتوكيد.

---

(1) ينظر: التطبيق النحوي (ص:40).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأصل الفعل: "تنصرُ" ثم أسند لألف الاثنين، فصار من الأفعال الخمسة "تَنْصُرَانِ" فأكد بالنون فصار" تَنْصُرَانِ نْن"" فاجتمعت ثلاث نونات في آخر الفعل، وتوالِي ثلاثة أحرف هجائية -من نوع واحد، وكلها ليس أصليًا، وإنما هومن حروف الزيادة-؛ أمر مخالف للأصول اللغوية، فحذفت في الظاهر نون الرفع؛ لوجود ما يدل عليها، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضى حذفها، ولم تحذف نون التوكيد المشددة؛ لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها، وهو توكيد الكلام وتقويته، ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين؛ لأن هذا الغرض البلاغي يقتضى التشديد لا التخفيف"[1].

فنلاحظ أن نون الرفع حذفت؛ تخفيفًا لتوالي الأمثال -تكرار النون- وكسرت نون التوكيد، بعد الألف؛ مراعاة للنسق العربي الذي يقتضي كسرها دائمًا بعد ألف الاثنين، وتشديدها، ولم تحذف نون التوكيد؛ لفوات المقصود منها بحذفها[2].

[وإذا كان مسندًا إلى واوِ الجمعِ:

1 -فإن كان صحيحًا حذفتْ واوُ الجمعِ معَ نونِ الرفعِ؛ نحو: لَتَنْصُرُنَّ يا قومُ] فقوله: (لَتَنْصُرُنَّ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون

(1) النحو الوافي (1/ 95).

(2) النحو الوافي (4/ 193).

المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل في محل رفع فاعل.

[2- وإن كان ناقصًا] بأن كان آخره حرف علة [وكان ما قبلَ حرفِ العلةِ مضمومًا، أو مكسورًا حذفت أيضًا لامُ الفعلِ] ويضاف: وحُرِّك ما قبل النون بحركة تدل على المحذوف، وهنا-في الأفعال الثلاثة- حرِّك بالضم؛ لأن المحذوف الواو [نحو: لَتَدْعُنَّ، ولَتَقْضُنَّ يَا قَوْمُ (بضمِّ ما قبلَ النونِ في الثلاثةِ)] أي: أن الحرف الأخير من: لَتَنْصُرُنَّ، لَتَدْعُنَّ، ولَتَقْضُنَّ يكون ما قبله مضمومًا، وهو: الراء، والعين، والضاد.

وأصل: "تَدْعُنَّ": تدعوُونَنَ، ومفرد هذا الفعل في المضارع: يدعو، وعند إسناده إلى واو الجماعة يصير: يدعوْوْن، فتحذف الواو الأصلية فيه؛ لمنع التقاء الساكنين- واو الفعل، وواو الجماعة-، فتصبح تدعون على وزن: تفعون. فإذا أضيفت نون التوكيد الثقيلة إلى هذا الفعل يصير: تدعوْنْنَّ، فيلتقي ساكنان-واو الجماعة، وأول النونين؛ لأن النون الأولى ساكنة، فتحذف واو الجماعة؛ منعًا من التقاء الساكنين، وتبقى الضمة دليلاً على الواو المحذوفة، لتصير الكلمة: تَدْعُنَّ على وزن: تَفعُنَّ.

[فإن كان ما قبلَها مفتوحًا حذفت لامُ الفعلِ، وبقيَ فتحُ ما قبلَها، وحرِّكت واوُ الجمعِ بالضمةِ؛ نحو: لَتَسْعَوُنَّ، وَلَتُبْلَوُنَّ] فقوله:" لَتُبْلَوُنَّ "

www.alukah.net
شبكة الألوكة

هو: فعل مضارع مبني للمجهول مؤكد بالنون، مسند لواو الجماعة، وأصله قبل التوكيد: "لتبلوون" بواوين- واو الفعل، وواو الجماعة- تحركت الواو الأولى، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة، فصار "لتبلوننَنَ" فحذفت نون الرفع؛ لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان-واو الجماعة، والنون الأولى من نوني التوكيد، وتعذر حذف واحدة منهما؛ لأن الواو للجماعة، وليس قبلها دليل يدل عليها لو حذفت، ولكون النون جيء بها لغرض بلاغي وهو التقوية-كما تقدم-؛ فحركت الواو بحركة تجانسها هي الضمة.

[وإن كان مسندًا إلى ياءِ المخاطبةِ:

1-**حذفتْ الياءُ والنونُ]** يعني: ياء المخاطبة، ونون الرفع **[نحو: لَتَنْصُرِنَّ يَا دَعْدُ، وَلَتَغْزِنَّ، وَلَتَرْمِنَّ (بكسرِ ما قبلَ النونِ)]** أصل " تَنْصُرِنَّ": تنصريْنَنْنَ" فاجتمعت ثلاث نونات: نون الرفع، ونون التوكيد الثقيلة التي تتكون من نونين- نون ساكنة، ونون مفتوحة- فعند ذلك حذفت نون الرفع؛ كراهية توالي الأمثال-وهي الثلاث النونات-، ثم حذفت ياء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين-الياء ونون التوكيد الساكنة-، وبقيت الكسرة دليلاً على ياء المخاطبة المحذوفة، ثم أصبح الفعل: "تَنْصُرِنَّ".

وقوله: "لَتَغْزِنَّ" أصله: تَغزِيْنَ" ثم دخلت عليه نون التوكيد الثقيلة فصار

الفعل: "تَغزِيْنَنْنَ" فالتقت ياء المخاطبة-وهي ساكنة- مع نون التوكيد الأولى-وهي ساكنة أيضًا- فحذفت ياء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين، ولم تحذف نون التوكيد لما ذكرنا سابقًا، ثم كسر ما قبل نون التوكيد؛ دليلاً على ياء المخاطبة المحذوفة.

[2- إلا إذا كان الفعلُ ناقصًا، وكان ما قبلَ لامِه مفتوحًا] يعني: عين الفعل [فتبقَى ياءُ المخاطبةِ محرَّكةً بالكسرِ معَ فتحِ ما قبلَها؛ نحو: لَتَسْعَيِنَّ، ولتُبْلَيِنَّ يا دعدُ] فقوله: "لَتَسْعَيِنَّ" فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، وياء المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون المشددة نون التوكيد الثقيلة.

وحق الياء أن تكون ساكنة، وإنما جاءت بالكسرة تخلصًا من اجتماع ساكنين - وهما الياء والنون الأولى من النون المشددة.

[وإن كان مسندًا إلى نونِ الإناثِ:

1- زِيدَ ألفٌ بينها وبينَ نونِ التوكيدِ] تسمى ألفًا فارقة؛ لأنها فرقت بين نون النسوة، ونون التوكيد، أو تسمى ألف الفصل؛ لفصلها بين النونين؛ لئلا تجتمع ثلاث نونات على التوالي؛ لأن نون التوكيد الثقيلة بنونين.

[2- وكُسرتْ نونُ التوكيدِ] لوقوعها بعد الألف [نحو: لَتَنْصُرْنَانِّ يَا

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نِسْوَةُ، وَلَتَسْعَيْنَانِّ وَلَتَغْزُونَانِّ، وَلَتَرْمِينَانِّ] ويكون إعراب الفعل هكذا: تَنْصُرْنَانِّ: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير في محل رفع فاعل، والألف حرف زائد لا محل له من الإعراب، والنون الأخيرة المشددة حرف للتوكيد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

[والأمرُ مثلُ المضارعِ في جميعِ ذلكَ] فتقول: انصُرَنَّ يا زَيْدُ، وانصُرَانِّ يا زيدان، وانصُرُنَّ يا زيدون، و ادْعُنَّ يا قوم، واسْعَوُنَّ يا رجال، وانصُرِنَّ يَا دَعْدُ، واسْعَيِنَّ يا هندُ، وانْصُرْنَانِّ يَا نِسْوَةُ.

[وكلُّ موضعٍ صحَّ دخولُ الثقيلةِ فيه يصحُّ فيه دخولُ الخفيفةِ، إلا:

1- فعلَ الاثنينِ.

2- وفعلَ جماعةِ الإناثِ؛ لأن الخفيفةَ لا تقعُ بعدَ الألفِ] يعني: تشترك نون التوكيد الخفيفة مع الثقيلة في جميع الأحكام، إلا في أمور ذكر الماتن اثنين منها وهما: المثنّى وجمع المؤنّث، وعلل الماتن المنع من ذلك: كونها لا تقع بعد الألف؛ لئلا يلتقي ساكنان، والساكنان هما: الألف التي قبل النون، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة؛ لأنّه لو حصل ذلك لاستلزم إما تحريك النون، وإمّا حذفها؛ لالتقاء الساكنين على غير حده، وهما يتعذّران هنا[1].

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 131).

فأما نون الرفع فإنها محذوفة؛ لأن الأمر يبنى حينئذ على حذفها؛ للفرار من اجتماع الأمثال.

قال ابن مالك:

ولـــم تَقَـــعْ خَفِيفَـــةٌ بعـــدَ الأَلِـــفْ لكِـــنْ شَـــدِيدَةٌ وكَـــسرُها أُلِـــفْ[1]

قال المكودي: "يعنى: أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف، وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة، ويجب حينئذ كسرها؛ لشبهها بنون المثنى، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين: الأول حرف لين، والثاني مدغم"[2].

ومما تختص به الخفيفة دون الثقيلة أيضًا -إضافة إلى الأمرين السابقين-:

3- أنها تُحذَفُ إذا وَليها ساكنٌ؛ **كقولِ الأضبطِ بنِ قُرَيع:**

لاَ تُهِـــينَ الفَقِيـــرَ عَلَّـــكَ أنْ تَرْكَـــعَ يَوْمَـــاً والـــدَّهرُ قَـــدْ رَفَعَـــهْ

أصله: "لا تهينَنْ".

---

(1) ألفية ابن مالك (ص:55).

(2) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:265). وهذا قول سيبويه، خلافًا ليونس، وينظر التفصيل في: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (5/ 563).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

4- وأنها تعطى في الوقف حكم التنوين؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق:15]، و﴿وَلَيَكُونًا﴾[يوسف:32]، **وقول الأعشى:**

وإيّـــاكَ والمِيْتَـــاتِ لا تَقْرَبَنَّهـــا ولا تَعْبُـــدِ الـــشيطانَ واللهَ فاعبُـــدَا

والأصلُ فيهن: لَنَسْفَعَنْ. وليكُونَنْ، فاعْبُدَنْ[1].

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (4/ 107)، معجم القواعد العربية (2/ 246).

البابُ الثاني: في الاسمِ

في هذا الباب سيتم الحديث عن تصريف الأسماء، وقد قسم الماتن ذلك إلى فصول، ويمكن جعل تلك التقسيمات في اعتبارات عدة، هي:

التقسيم الأول: تقسيم الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق.

التقسيم الثاني: تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتأنيث.

التقسيم الثالث: تقسيم الاسم باعتبار صحة آخره واعتلاله.

التقسيم الرابع: تقسيم الاسم باعتبار الإفراد وغيره.

ثم ختم الباب بالحديث عن التصغير والنسب.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التقسيم الأول: تقسيم الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الاسمُ قسمانِ: 1 -جامدٌ، وهو: ما لم يُؤخذْ من غيرِه. 2 - ومشتقٌّ، وهو: ما أُخذَ من غيرِه. والجامدُ قسمانِ: 1 - اسمُ عينٍ، وهو: ما دلَّ على معنى قائمٍ بنفسِه؛ كـ: رَجُل، وفَرَس. 2 - واسمُ معنى، وهو: ما دلَّ على معنى قائمٍ بغيرِه، ومنه المصدرُ؛ كـ: العِلم، والفوز، وقد تقدم]

الاسم الجامد هو: ما لم يؤخذ من غيره، أي: أنه وضع على صورته الحالية ابتداء، فليس له أصل يرجع إليه، وينتسب له.

وهو قسمان: القسم الأول: اسم عين، أي: ذات، وهو: ما يدل على شيء مجسم محسوس بإحدى الحواس الخمس؛ كأسماء الأجناس الحسية؛ كـ رجل، وفرس، وعطر، وتفاح، ورعْد.

والقسم الثاني: اسم معنى، وهو: ما يدل على شيء عقلي محض أي: شيء معنوي يدرك بالعقل، ولا يقع في دائرة المحسوس؛ كـ شجاعة، علم، فَهم، فوز، صدق، وأشباهها مما ليس مجسمًا ولا مشخصا؛ كسائر الأجناس المعنوية[1].

---

(1) ينظر: النحو الوافي (3/ 181).

وأما المشتق فهو: ما أخِذَ من غيره- بأن يكون له أصل ينسب له، ويتفرع منه- ودل على ذات، مع ملاحظة صفة؛ كعالِم وظريف. ويتردد ذكر المشتق أحيانًا باسم: "الوصف أو الصفة"، وهذان غير الوصف أو الصفة المراد منهما النعت، فالأولى معنى صرفي، والثاني معنى نحوي.

ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق؛ كـ فَهِم من الفهم، ونصرَ من النصر، وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة؛ كـ أورقتِ الأشجارُ، وأسبعتِ الأرضُ: من الوَرَق والسَّبُع، وفَلْفَلْتُ الطعام، من الفُلْفُل، أي: جعلت الفلفل في الطعام.

ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى، وأن يشاركه في الحروف الأصلية، وأن يدل -مع المعنى- على ذات، أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه؛ كأن تكون الذات هي التي فعلته -كما في اسم الفاعل-، أو هي التي وقع عليها-كاسم المفعول- أو غير ذلك[1].

[والمشتقُّ سبعةٌ[2]:] وهي إجمالاً: اسمُ الفاعلِ، اسمُ المفعولِ، الصفةُ المُشبهةُ، اسمُ التفضيلِ، اسما الزمانِ والمكانِ، اسمُ الآلة.

---

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:56)، معجم القواعد العربية (2/ 169)، النحو الوافي (3/ 182).

(2) ما يتعلق بعمل هذه المشتقات فيما بعدها رفعًا ونصبًا هذا بابه النحو لا الصرف.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وهي على التفصيل:

اسم الفاعل

أولاً: [اسمُ الفاعلِ:] وإنما قدم اسم الفاعل على سائر المشتقات: لعدم اختصاصه بفعل دون فعل، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما عداه[1] من سائر المشتقات.

وليس القصد بقولهم: "اسم الفاعل" اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل، بل إيراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول[2].

[هو: ما اشتقَّ من مضارعٍ مبنيٍّ للفاعلِ، لِمَن حدثَ منه الفعلُ، أو قامَ به] قوله: (من مضارع) يخرج المصادر، وأسماء الذوات، وإنما حكم بكونه مشتقًا من المضارع دون غيره لموازنته إياه في الحركات والسكنات؛ نحو: جَالِس ويَجْلِس.

وقوله: (مبنيٍّ للفاعلِ) يخرج اسم المفعول؛ لأنه مبني للمفعول.

وقوله: (لِمَن حدثَ منه الفعلُ، أو قامَ به) يخرج أسماء: المفعول والمكان والزمان والآلة.

---

(1) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص:65).

(2) المرجع السابق.

والأولى أن يقول: لما قام؛ وذلك لأن المجهول أمره يذكر بلفظ "ما" واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلاً، بل وضع لمعنى قائم بذاتٍ عاقلةً كانت تلك الذاتُ أو غيرَ عاقلة، ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل.

وقوله: (لِمَن حدثَ منه الفعلُ) يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الإطلاق-يعني: الثبوت- لا الحدوث ولا الاستمرار، ويخرج أفعل التفضيل؛ لأن معناه ليس بمقيد بأحد الأزمنة كالصفة المشبهة، فمعنى كريم-وهو صفة مشبهة- وأكرم-وهو اسم تفضيل-: شخص ثبت له الكرم وزيادة، لا أنهما حدثاْ له.

والذي اتصف بالفعل، أو قام به؛ هو اسم الفاعل، من اللازم؛ نحو: جالس، والذي وقع منه الفعل، هو اسم الفاعل من المتعدي؛ نحو: كاتب[1]. فـ جالس، وكاتب أي: اتصف بالجلوس أو قام به، وكذلك كاتب.

[وهو من الثلاثيِّ- في الغالبِ- على وزنِ فَاعِل؛ نحو: نَاصِر، ووَارِث، ومَادّ، ورَاضٍ، وَوَافٍ، وطَاوٍ] فالأول من الفعل: نصر، **والثاني** من ورث، **والثالث** من مد، **والرابع** من رضي، **والخامس** من وفَى، **والسادس** من طوَى، وكلها أفعال ثلاثية، لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، ولا فرق

(1) ينظر بعض ما ذكر في: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص:65).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بين المتعدي واللازم، ولا فرق في ذلك بين أبنية الثلاثي؛

فهو يأتي من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعِلَ يفْعَل، وفَعُلَ يفعُل، إذا قصد المستقبل والحدوث كـ كارم من كرُم، وأما إذا قصد به الثبوت فهو صفة مشبهة فيقال: كريم[1]. وهذه الأمثلة التي ساقها الماتن

---

(1) **ومن ذلك:** قوله تعالى: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[هود:12]، **قال الزمخشري:** "فإن قلت: لم عدل عن ضيِّق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أنه ضيْق عارض غير ثابت؛ لأنّ رسول الله ﷺ كان أفسح الناس صدرًا. ومثله قولك: زيد سيِّد وجواد، تريد السيادة والجواد الثابتين المستقرّين، فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد"، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (2/ 382).

وقال ابن يعيش: "فإن قُصد الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: "هذا حاسنٌ غدًا" أي: سَيَحْسُنُ، و" كارمٌ الساعةَ". **ومنه قوله تعالى:** ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾، أي: بَلِّغْ ما أُنْزِل إليك بصدرٍ فسيحٍ من غيرِ التفات إلى استكبارهم واستهزائهم. وعدل عن "ضَيِّق" إلى "ضائق"؛ ليدلّ على أنه ضيْقٌ عارضٌ في الحال غير ثابت". شرح المفصل لابن يعيش (4/ 108).

وقال الشنقيطي: "فما وجه التعبير في سورة هود بقوله: {ضائق﴾ على وزن فاعل، وفي الفرقان والأنعام بقوله: {ضيِّقًا﴾ على وزن فيعل، مع أنه في المواضع الثلاثة هو الوصف من ضاق يضيق، فهو ضيق؟

والجواب عن هذا هو: أنه تقرر في فن الصرف أن جميع أوزان الصفة المشبهة باسم الفاعل إن قصد بها الحدوث والتجدد جاءت على وزن فاعل مطلقًا، **كما أشار له ابن مالك في لاميته بقوله:**

=

جمعت ذلك كله[1].

[فإن كانَ من الأجوفِ: قُلِبتْ مَدَّتُه الأصليةُ همزةً؛ نحو: قائل، وبائع]

أي: إذا كان الثلاثي من نوع الفعل الأجوف، ويراد صوغ اسم فاعل منه؛ فلابد من القلب؛ فنقول: (قائل) و (بائع) أصلهما: قاوِل وبايع، كما أن أصل قال وباع: قوَل وبيَع، فسكن حرف العلة من قاول وبايع كما سكن في فعله، ووجب قلبهما ألفًا كما انقلبا في قال وباع؛ لأن الألف قبل حرف العلة من حيث كانت زائدة تشبه الفتحة، فانقلب حرف العلة ألفًا كما انقلب في قال

= وَفَاعِلٌ صَالِحٌ لِلْكُلِّ إِنْ قَصَدَ الْـ حُدُوثَ نَحْوَ غَدًا ذَا فَارِحٌ جَذِلَا

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (6/ 28).

وقال الأفغاني: إذا قصدت من اسم الفاعل، أو اسم المفعول الثبوت لا الحدوث؛ أصبح صفة مشبهة يعمل عملها مثل: أنت محمودُ السجايا، طاهر الخلُقِ، معتدل الطباع. أما إذا قصدت من الصفة المشبهة الحدوث جئت بها على صيغة اسم الفاعل، فتعمل عمله مثل: أنت غداً سائدٌ رفاقَك، والصفة المشبهة: "سيِّد"، و" ضيِّق" صفة مشبهة، ولكن إذا أردت منها الحدوث قلت: صدرك اليوم ضائق على غير عادتك. الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:207).

(1) **قال ابن مالك:**

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

ألفية ابن مالك (ص:41).

"كـ غذا" الوادي -بمعجمتين مفتوح العين- بمعنى: سال، فيقال: غذا الماء فهو غاذٍ. شرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/ 242).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وباع، للفتحة المحققة، فصار: قاْل وباْع، هكذا بألفين، فلما اجتمع الساكنان لم يكن بد من الحذف لأحدهما أو التحريك، والحذفُ لا يمكن، فيصير اسم الفاعل على لفظ الماضي -يعني: قال و باع- فيلتبس، وأما التحريك فلا يمكن أن يرجع لأجله إلى الأصل من الياء والواو -يعني: قاوِل وبايع-، فيكون رجوعًا عما منه فُر، فلم يبق إلا تحريك الألف نفسها، وذلك لا يمكن فيها، فأبدلوها حرفًا يقرب منها غاية القرب ويمكن تحريكه، وهو الهمزة، فأبدلوا الثانية همزة، ولم يبدلوا الألف الأولى إلى الهمزة؛ لأن الألف الزائدة في (فاعل) لا أصل لها في الحركة، ولم تتحرك قط؛ فكانت الألف الثانية أولى. فهذه الهمزة بدل من ألف قال وباع، والألف بدل من الواو في قال، ومن الياء في باع. والفاعل من الأجوف تُبدل عينه همزة، سواء كانت واواً -نحو: قال من قوَل- أو ياء -نحو: باع من بيع-[1].

[ومن غيرِ الثلاثيِّ: على وزنِ المضارعِ، بإبدالِ أولِه ميمًا مضمومةً، مع كسرِ ما قبلَ آخرِه، نحو: مُكْرِم، ومُعَظِّم، ومُسْتَدْعٍ] إذا أريد صوغ اسم فاعل من فعل رباعي، أو خماسي، أو سداسي فإنه يؤتى به على وزن مضارع ذلك

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (9/ 29)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 220)، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (3/ 47)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:280).

الفعل، وإضافة عملين: الأول: إبدال أوله ميمًا مضمومة، والثاني: كسر الحرف السابق للحرف الأخير منه، فـ مُكْرِم من الرباعي: أكرم، ومُعَظِّم من المضعف: عظَّم، ومُسْتَدْعٍ من السداسي: استدعى، ومقتدر من الخماسي: اقتدر.

سواء كان الحرف الأول مكسورًا في المضارع كـ منطلق ومستخرج، أو مفتوحًا كـ متعلِّم ومتدحرِج[1][2].

[وقد تُحوَّلُ صيغةُ فاعلٍ إلى نحوِ:

1 - فَعَّال. 2 - ومِفْعَال. 3 - وفَعُول. 4 - وفَعِيل. 5 - وفَعِل؛ كـشرَّابٍ، ومِنْحارٍ، وغيورٍ، وسميعٍ، وحذِرٍ؛ لإفادةِ الكثرةِ، وتُسمى صيغَ المبالغةِ] من جمال العربية وسعتها: أننا إذا أردنا أن نعبر عن كثرة فعل الفاعل، ونبالغ؛ فإننا ننتقل من صيغة اسم الفاعل إلى صيغ أخرى تسمى بصيغ المبالغة، أو أمثلة المبالغة، وهي تقتضي تكرار الفعل لا حدوثه مرة واحدة، فلا يقال في

---

(1) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/ 244).

(2) **وقد شَذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي:** أسْهَب فهو مُسْهَب، وأحْصَن فهو مُحْصَن، وألفج -بمعنى أفلس- فهو مُلْفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها.

وقد جاء من أفعل على فاعِل نحو: أعشب المكان فهو عاشِب، وأورَس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها: مُفَعِل. شذا العرف في فن الصرف (ص:62).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"معطاء" لمن أعطى مرة واحدة.

وهذه الصيغ قسمان:

القسم الأول: صيغ قياسية، وهي هذه الخمس التي ذكرها الماتن، وهي في الدلالة على الأكثرية والأبلغية **حسب ترتيب الماتن:**

الأولى: فَعَّال؛ كـ غفَّار، وعلَّام، وجبَّار. وهي الأكثر استخدامًا ودلالة على المبالغة.

قال الشاعر:

أَخا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليها جِلالَها ... وليس بولاّجِ الخَوالفِ أَعْقَلا[1]

الثانية: مِفعال؛ كـ مِعطار، ومِقدام، ومعوان. ومن كلامهم: إنه لمنْحارٌ بوائكَها[2].

الثالثة: فَعول؛ كـ غفور، وصبور، وأكول، ومنه قول الشاعر:

ضَروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سمانِها ... إذا عَدِموا زادًا فإنك عاقرُ[3]

الرابعة: فعيل؛ كـ عليم، وحليم، وكريم. **ومنه قول علقمةَ بن عَبدةَ:**

---

(1) الكتاب لسيبويه (1/ 111).

(2) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (4/ 281).

(3) الأصول في النحو (1/ 124).

فـــإن تـــسألوني بالنّـــساء فـــإنّني بـــصيرٌ بـــأدواء النّـــساء طبيـــبُ

إذا شـــابَ رأسُ المـــرء أو قـــلّ مالـــه فلـــيس لـــه في ودّهـــنّ نـــصيبُ[1]

الخامسة: فَعِل؛ كـ حذِر، وغزِل، وعرِم، ومنه قول الشاعر:

حَـــذِرٌ أُمـــورًا لا تُخـــافُ وآمِـــنٌ مـــا لـــيس مُنْجِيـــهِ مـــن الأقـــدارِ[2]

القسم الثاني: سماعية، وهي كثيرة، منها:

فاعول؛ نحو: فاروق، ومِفعِيل؛ كـ مِعطير، ومِفعَل؛ كـ مِدعس، وفُعَّال؛ كـ كُبّار، وفعِّيل؛ كـ صدِّيق، وفُعَلة؛ كـ هُمَزة، وفُعُّول؛ كـ قدّوس، وفيعول؛ كـ قيوم[3].

---

(1) الشعر والشعراء (1/ 213).

(2) الكتاب لسيبويه (1/ 113).

(3) **هذه الصيغ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي**، متصرف، متعدٍّ، ما عدا صيغة: "فعَّال" فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾[القلم:10-12]، **وقولهم:** فلان بسَّام الثغر، ضحَّاك السن. النحو الوافي (3/ 260).

وقد يبنى من "أفعل": "فعّال" كـ"أدرك، فهو دَرَّاك"... و "فعيل" كـ"أنذر، فهو نذير".

وقد يبنى من "أفعل": "مفعال" كـ"معطاء" و "مهداء" و "معوان". شرح الكافية الشافية (1/ 60).

ويلاحظ أن صيغ "فعول ومفعال ومِفْعل ومِفْعيل" يستوي فيها المذكر والمؤنث؛ نقول: رجل معطير وامرأَة معطير، ورجل رؤُوم وأُم رؤُوم. الموجز في قواعد اللغة =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

اسم المفعول

ثانيًا: [اسمُ المفعولِ: هو: ما اُشتقَّ من مضارعٍ مبنيٍّ للمجهولِ، لِما وقعَ عليه الفعلُ]

قوله: (اُشتقَّ) يخرج الأسماء غير المشتقة، وقوله: (من مضارعٍ مبنيٍّ للمجهولِ) لإخراج اسم الفاعل؛ لأنه مبني للمعلوم، ويخرج سائر المشتقات الأخرى. وإنما اشتق من المضارع دون الماضي: لأنه تابع في بعض الأحكام لاسم الفاعل الذي اشتق من المضارع، وقوله: (لِما وقعَ عليه الفعلُ) لإخراج اسم الفاعل؛ لأنه وقع منه الفعل، أو قام به.

[وهو من الثلاثيِّ] المجرد المتصرف، أما الجامد فليس له اسم مفعول

= العربية (ص:198).

ونلاحظ أيضًا أن هذه الصيغ لا تجري على حركات مضارعها وسكناته، بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية؛ ولهذا كانت محمولة في عملها على اسم الفاعل، لا على فعله. النحو الوافي (3/ 261).

قال ابن مالك:

فَعَّالٌ اْوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِيْ فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

ألفية ابن مالك (ص:39).

[على وزنِ مَفْعُولٍ] ولم يكن على وزن مُفْعَل؛ حتى لا يلتبس باسم المكان، ولا المزيد بحرف كـ مُكرَم [؛ نحو: مَنْصُور، ومَوْعُود] فهما من الفعلين: يُنصر، ويُوعد، فعند الصياغة لاسم المفعول نحذف حرف المضارعة الزائد الذي هو الياء، وندخل الميم ليقوم مقامه، ثم نضيف واو المفعولية [ومَقُول، ومبيع، ومَرْمِيّ، وَمَوْقِيّ، وَمَطْوِيّ، أصلُ- ما عدا الأولين-: مقوول، ومَبيوع ومَرْمُوْي... إلخ] مقول أصلها: مقوُوْل، فاستثقلت الضمة على الواو، فنقلت الضمة إلى القاف فصار: "مقُوْوْل"، فالتقى ساكنان- وهما الواوان، فحذفت إحدى الواوين[1].

ومبيع أصلها: مَبْيُوع، فثقلت الياء بالضمة فنقلت إلى الباء فصار: "مَبْيُوْع"، وأصبحت الياء والواو ساكنتين، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وأبقوا الياء؛ لأنها أصل فصارت" مَبْيُع" فثقلت الباء بالضمة فقلبوها إلى كسرة.

ومرمي أصلها: مَرْمُوْي، فالتقت الواو والياء وكانت الواو ساكنة، فقلبت الواو ياء، وكسر ما قبلها-وهو الميم- لمناسبة الياء، وأدغمت الياء الأولى في الياء الثانية.

وموقِيٌّ- بكسر القاف، وتشديد الياء- أصلها: مَوْقُوْيٌ، فاجتمع الواو والياء،

(1) لتعيين أي الواوين التي حذفت ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 269)، الممتع الكبير في التصريف (ص:296).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء الثانية، ثم كسرت القاف؛ لأجل الياء.

ومطوِيٌّ أصلها: مطوُوْي، فالتقت واو مفعول مع ياء الفعل، وكانت الواو الثانية ساكنة فوجب قلب الواو ياء لمناسبة الياء، ثم أدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة الواو الأولى كسرة؛ لتناسب الياء.

[وقد يكونُ على وزنِ: فَعِيلٍ؛ كـ: قتيلٍ، وجريحٍ] يقول: إن اسم المفعول قد يرد على وزن فعيل في الدلالة على معناه، ويستوي فيه حينئذ المذكر والمؤنث؛ تقول: مررت بامرأة قتيل، وبرجل قتيل.

ومثل هذا كثير في لسان العرب؛ نحو: كحيل، وطريح، وصَرِيع، ودَهِين، ورَمِيّ، وأَخِيذ، ولَدِيغ، وغَسِيل، وهو مقصور على المنقول عن العرب، ولا يقاس عليه. **وفي هذا يقول ابن مالك:**

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ[1]

ومثل" فعيل" فِعْل، وفَعَل، وفُعْلة؛ نحو: شاة ذِبحٌ، أي: مذبوحة، طِحْن، طِرْح، أي: مطحون، ومطروح، وقَنَص، وسَلَب، وجلَب، أي: مقنوص، مسلوب، مجلوب، وفُعْلة: أُكلة، مُضغة، طُعمة، أي: مأكولة، ممضوغة، مطعومة.

---

(1) ألفية ابن مالك (ص:41).

وكما يرد "فعيل" بمعنى مفعول كذلك يرد" فعيل" بمعنى فاعل كـ عليم بمعنى عالم، وكذلك فعول بمعنى فاعل كـ شكور بمعنى شاكر.

وقد يأتي فاعل ويراد به اسم المفعول؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[الحاقة:21]، أي: مرضية، **وقوله:** ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[هود:43]، أي: لا معصوم، وقد يرد المصدر ويراد به اسم المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللهِ﴾[لقمان:11]، أي: مخلوقه.

[ومن غيرِ الثلاثيِّ: كاسمِ الفاعلِ، لكنْ بفتحِ ما قبلَ الآخرِ؛ نحو: مُكْرَم، ومُسْتَعَان]

يعني: يكون على وزنِ المضارعِ المبني للمجهول، أو لما لم يسم فاعله، بإبدالِ حرف المضارعة ميمًا مضمومةً، مع فتح ما قبلَ آخرِه، فـ مُكْرَم من الفعل: يُكرَم، وهو رباعي، ومُسْتَعَان، من الفعل: يُستعان، وهو سداسي.

[وأما نحوُ: «مختار»، فهو صالحٌ لاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ]

والذي يميز بين الفاعل والمفعول في ذلك القرائن؛ "تقول: "اخترت الثوبَ فأنا مُخْتارٌ" فهذا اسم الفاعل، و"الثوب مختارٌ" فهذا اسم المفعول، وهما في اللفظ واحدٌ، إلاَّ أنّ اسم الفاعل "مُخْتَيِرٌ" في الأصل بكسر العين، واسم المفعول: "مُخْتَيَرٌ" بفتح العين، والعين هي الياء، فلمّا تحرّكت وقبلها فتحة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

انقلبت ألفًا، فينبغي أن يقدَّر على الألف في اسم الفاعل كسرة، وفي اسم المفعول فتحة كما كانت على الياء"[1][2].

الصفة المشبهة

ثالثًا: [الصفةُ المُشبهةُ: هي: ما اشتقَّ من فعلٍ لازمٍ للدلالةِ على الثبوتِ] جرى الماتن في تعريف الصفة المشبهة هنا على ما عرفها به بعض الصرفيين، وهو الأليق في هذا الفن؛ لأن هناك تعريفًا آخر لها له ارتباط بالنحو، وهو أنها: "الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى[3].

وبعضهم يضيف إلى التعريف قيد: "لمن قام به" قال ابن الحاجب: "الصّفة المشبّهة: ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت[4].

---

(1) شرح التصريف للثمانيني (ص:463).

(2) لا يصاغ اسم المفعول إلا من الفعل المتعدي، فإذا أُريد صياغته من فعل لازم فيجب أَن يكون معه ظرف أَو مصدر أَو جار ومجرور؛ نحو: السرير منومٌ فوقه، الأَرض متسابق عليها، هل مفروح اليوم فرحٌ عظيم؟. الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:203).

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 218). وينظر في تحديد معناه النحوي: النحو المصفى (ص:670).

(4) الكافية في علم النحو (ص:41).

قوله: (ما اشتقّ من فعل لازم) يخرج به اسم المفعول، واسم الفاعل من الفعل المتعدي، **وقوله:** (لمن قام به) يخرج نحو: المجلس والمقام من أسماء المكان، والمطلع والمغرب من أسماء الزمان؛ لأنّ هذه وإن كانت مشتقة من الأفعال اللازمة لكن ليست لمن قام به، أي: ليست صفات لموصوفات، **وقوله:** (الثبوت) أي: بمعنى بقائها زمانًا ثابتًا، ليخرج به اسم الفاعل من الفعل اللّازم؛ نحو: قائم وقاعد إن قصدت الحدوث بهذه الصفة جئت بها على لفظ اسم الفاعل؛ **كقوله تعالى:** ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[هود:12]، ولم يقل: ضيّق؛ ليدل على أنّ الضيق عارض في بعض الأحوال غير ثابت[1].

وإنما سميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل في:

أنه ينعت بها المرء كما ينعت باسم الفاعل، وتذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون؛ كاسم الفاعل؛ نحو: زيد حسن وجهه، وزيد ضاربٌ أخاه.

فحسن كـ ضارب، وحسنة كـ ضاربة، وحسنان كـ ضاربان، وحسنون كـ ضاربون، والحسن كـ الضارب. هذا من حيث اللفظ.

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 333).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أما من حيث المعنى فإن الصفة المشبهة تدل مثل اسم الفاعل على معنى وصاحبه؛ فهي وصف مثله تمامًا، فكما أن صفة "مُكْرِم" اسم فاعل تدل على شخص ينسب له الكرم، وكذلك "كريم" صفة مشبهة تدل على المعنى السابق نفسه. فلا فرق إذن بينهما معنى، إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعًا -وهو اسم الفاعل-، والثبوت في الآخر -وهو الصفة المشبهة-[1][2].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو (1/ 130)، البديع في علم العربية (1/ 514)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 334)، النحو المصفى (ص:671)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص:67).

(2) **وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل ففي أمور، منها:**

1- الصفة المشبهة تصاغ من اللازم دون المتعدي كـ "حسن" و "جميل"، واسم الفاعل يصاغ منهما كـ "قائم" و "فاهم".

وقد تُصاغُ من المتعدِّي على وزن اسم الفاعل، إذا تُنُوسي المفعولُ به، وصار فعلُها في اللازم القاصر؛ مثل "فلانٌ قاطعُ السيفِ، وسابِقُ الفرسِ، ومُسْمِعُ الصوتِ ومُخترِقُ السهمِ". كما تُصاغُ من الفعل المجهول مُراداً بها معنى الثبوت والدَّوام كمحمود الخلق، ومَيمون النّقيبة. واسم الفاعل يصاغُ قياساً من اللازم والمتعدي مُطلقاً، كما سلفَ.

2- والصفة المشبهة للزمن الماضي المتصل بالحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، واسم الفاعل لأحد الأزمنة الثلاثة.

3- والصفة المشبهة تكون مجارية للمضارع في حركاته وسكناته كـ "طاهر القلب" و"مستقيم الرأي" و "معتدل القامة"، وتكون غير مجارية له وهو الغالب في أبنيتها من =

[وأوزانُها الغالبةُ اثنا عشر وزنًا:

اثنانِ من باب «عَلِمَ»، كـ: أَحْمَر، وعَطْشَان] باب " علِم" هو الباب

= الثلاثي كـ" جميل" و "ضخم" و "ملآن"، ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريًا له.

4- والصفة المشبهة منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف منصوب اسم الفاعل.

5- والصفة المشبهة يلزم كون معمولها سببيًا أي: اسمًا ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها، إما لفظًا نحو: "إبراهيم كبير عقله"، وإما معنى نحو: "أحمد حسن العقل" أي: منه، وقيل: إن "أل" خلف من المضاف إليه (وهو رأي الكوفيين) . أما اسم الفاعل فيكون سببيًا وأجنبيًا.

6- والصفة المشبهة تجوزُ إضافتُها إلى فاعلها، بل يُستحسَنُ فيها ذلك؛ كطاهر الذيل، وحسنِ الخُلق، ومُنطلقِ اللسان، ومعتدلِ الرأي، والأصل: "طاهرٌ ذيلُه، وحسنٌ خلُقُهُ، ومُنطلقٌ لسانهُ ومُعتدلٌ رأيُهُ". واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك، فلا يقال: "خليلٌ مُصيبُ السَّهم الهَدف" أي: مُصيبٌ سهمُه الهدف.

7- والصفة المشبهة تخالف فعلها؛ فإنها تنصب مع قصور فعلها تقول: "محمد حسن وجهه".

ويمتنع عند الجمهور أن يفصل في الصفة المشبهة المرفوع والمنصوب، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: "أحمدُ مُكرِمٌ في دَارِه أبُوه ضَيْفَه "، ولا تَقُول في الصفة المشبهة: "خالدٌ حَسَنٌ في الحربِ وجْهَهَ ".

8- والصفة المشبهة لا تكون إلّا ثابتة أي: باقية زمانًا ثابتًا، واسم الفاعل لا يكون ثابتًا أي: ليس باقيًا زمانًا ثابتًا. ينظر: معجم القواعد العربية (1/ 371)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 334)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 555)، النحو المصفى (ص:670) جامع الدروس العربية (1/ 191).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الرابع من أبواب مجرد الثلاثي وهو: فَعِلَ -بالكسر- يَفْعَلُ -بالفتح-. فـ أحمر من: حمِر يحمَر فهو أحمر، وهي حمراء. وعطشان من: عطِش يعطَش فهو عطشان، وهي عطشى.

[وأربعةٌ من بابِ «حَسُنَ»، كـ: حَسَن، وجُنُب، وشُجَاع، وجَبَان] وهذا من باب: فَعُل يَفْعُل، فـ حَسَن من: حَسُن يحسُن فهو حَسَن وهي حسنة، وجُنُبٌ من: جنُبَ يجنُب فهو جنُب، وهي جنُب -يستوي فيه المذكر والمؤنث-، وشُجَاع من: شجُع يشجُع فهو شُجَاع وهي شجاعة، وجَبَان من: جبُن يجبُن فهو جَبَان وهي جبانة

[وستةٌ مشتركةٌ بينَ البابينِ] باب: فَعِل، وباب فَعُل [كـ:

[سَبْط، وضَخْم، الأولُ من: سَبِطَ -بالكسر-، والثاني من: ضَخُمَ -بالضم-] والأنثى: سبطة، وضخمة، والسبط: الطويل. فقد جاءت الصفة المشبهة من فَعِل وفَعُل على وزن:" فَعْل".

[وصِفْر، ومِلْح، الأولُ من: صَفِرَ -بالكسر-، والثاني من: مَلُحَ -بالضم-] يقال: صفِر جيب المسرف فهو صِفْر، وملُح ماء البحر فهو مِلْح[1].

(1) النحو الوافي (3/ 288).

[وحُرٌّ، وصُلْبٌ، الأولُ من: حَرَّ، أصلُه: حَرِرَ –بالكسر–، والثاني من: صَلُبَ –بالضم–] **الحُر معناه**: الكريم، والخالص من الشوائب، والمؤنث من هذا على: فُعْلة.

[وفَرِحٌ، ونَجِسٌ، الأولُ من: فرِحَ –بالكسر–، والثاني من: نَجُسَ –بالضم–] والمؤنث من هذا على: فَعِلَة.

[وصاحِبٌ، وطاهرٌ، الأولُ من صَحِبَ –بالكسر–، والثاني من طَهُرَ –بالضم] والمؤنث من هذا على فاعِلة، تقول: صحِب الضوء الشمس فهو صاحب، طهر ثوب المصلي فهو طاهر.

[وبخيلٌ، وكريمٌ، الأولُ من بَخِلَ –بالكسر–، والثاني من: كَرُمَ –بالضم] والمؤنث من هذا على فَعِيلة.

[وهي من غيرِ الثلاثيِّ على وزنِ اسمِ الفاعلِ] إذا لم يكن بمعنى الحدوث، بل بمعنى الاستمرار [؛ نحو: مُنْطَلِق اللسانِ] لأنه من الفعل الخماسي: انطلق، وهو في الأصل اسم الفعل، ولكن لما أريد به الثبوت أضيف إلى ما بعده؛ حتى يصبح للاستمرار. ونحوُه: معتدِل القامةِ، ومُستقيم الأطوارِ، ومُشْتدّ العزيمةِ، ومطمئن القلب، ومغدودن الشعر، ومستسلم النفس.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وبعد هذا نقول:

لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ قياسًا إلا من مصدر الفعل الماضي الثلاثي، اللازم، المتصرف؛ تحتم أن يكون فعلها كسائر الأفعال الثلاثية؛ **إما:**

أ- مكسور العين "أي: على وزن: "فعِل"، وهو أكثر أفعالها المتصرفة التي يقع الاشتقاق من مصدرها.

ب- وإما مضموم العين، "أي: على وزن "فعُل"، ويلي الأول في كثرة الصياغة من مصدره.

ج- وإما مفتوح العين، "أي: على وزن "فعَل"، وهو أقل أفعالها، بل أندرها، فالصفة المشبهة منه على وزن فيعِل؛ نحو: مات يموت فهو ميِّت، وساد يسود فهو سيِّد.

لهذا فخلاصة معاني أوزان الصفة المشبهة هي الآتي:

1- إن كان الماضي الثلاثي اللازم على وزن "فعِل" -بكسر العين- وكان دالًا على فرح، أو حزن، أو أمر من الأمور التي تطرأ وتزول سريعًا، ولكنها تتجدد، وتتردد على صاحبها كثيرًا؛ لأنه اعتادها؛ فالصفة المشبهة على وزن: "فَعِل" للمذكر، و" فَعِلة" للمؤنث؛ كـ حذِر والمؤنث: حذِرة.

2 -وإن كان دالًّا على خلو، أو امتلاء، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر، ولكنه يزول ببطء؛ فالصفة المشبهة على وزن: "فعلان" ومؤنثها -في الغالب- على وزن: "فعلى"؛ نحو: شبع فهو شبعان وهي شبعى.

3 -فإذا كان دالًّا على أمر خَلقي يبقى ويدوم؛ مثل: لون، أو عيب، أو حلية- وكل هذا خلقي يبقى ويثبت-؛ فالصفة في الغالب على وزن: "أفعل" للمذكر، و"فعلاء" للمؤنث؛ نحو: خضر فهو أخضر، عرج فهو أعرج، وحور فهو أحور، والمؤنثة من ذلك: فعلاء في كل[1].

اسم التفضيل

رابعًا: [اسمُ التفضيلِ:] التفضيل: الزيادة في الفضل، وهو مصدر فضَّل تفضيلاً، ولا يكون إلا بين طرفين أو أكثر زاد بعضهما على الآخر في شيء ما، سواء كان ذلك في أمر حسن؛ نحو: أنت أكثر من أخيك صلاحًا، أم في أمر قبيح؛ نحو: زيد أقل من عمرو تكبراً.

وقال هنا: (اسمُ التفضيلِ) ولم يقل: أفعل التفضيل" ليتناول صيغ التفضيل مثل: خير وشرّ، وفضلى وفضليان، وغيرها من الصّيغ"[2].

---

(1) النحو الوافي (3/ 284) وما بعدها بتصرف.

(2) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 339).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[هو: ما صِيغَ على وزنِ «أَفْعَل» لموصوفٍ بالزيادةِ على غيرِه] قوله: (لموصوف) يخرج به أسماء الزمان والمكان؛ فإنّها مشتقات، ولكن ليست بصفات، فلم يكن لموصوف، وقوله: (بالزيادة على غيره) يخرج اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبّهة[1].

فالدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي -في أغلب حالاته- **ثلاثة:**

1- صيغة: "أفعل"، وهي اسم مشتق.

2- شيئان يشتركان في معنى خاص.

3- زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص.

والذي زاد يسمى: "المفضل"، والآخر يسمى: "المفضل عليه"، أو: "المفضول"، ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمرًا حميدًا، أو ذميمًا[2][3] كما ذكرنا قبل قليل.

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 340).

(2) النحو الوافي (3/ 395).

(3) **لاسم التفضيل في المعنى ثلاث حالات:**

الأولى: الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُرادَ به أن شيئًا زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما =

وأفعل التفضيل اسم؛ لدخول علامات الأسماء عليه، من الجر، والإضافة، و"أل"، وهو ممتنع الصرف؛ للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة "أفعل" إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من "خير" و" شر"؛ لكثرة الاستعمال، وقد يعامل معاملتها في ذلك "أحب""[1][2].

= وصف مشترك؛ كقولهم: العسلُ أحْلَى من الخَلّ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء، **والمعنى**: أن العسل زائد في حلاوته على الخَلّ في حُموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

بمعنى آخر: أن الخل ليس مشاركًا للعسل في الحلاوة، **وإنما المعنى**: أن اتصاف العسل بالحلاوة أكثر من اتصاف الخل بالحموضة، وقولهم: الصيف أحر من الشتاء أي: أن اتصاف الصيف بالحرارة أشد من اتصاف الشتاء بالبرودة.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه، من غير نظر إلى تفضيل؛ كقولهم: الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مَرْوان: أي: هما العادلان، ولا عدلَ في غيرهما.

ينظر: النحو الوافي (3/ 406)، معاني النحو (4/ 312).

(1) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 581).

(2) **الأصل في صيغة اسم التفضيل** أن تكون على "أفعل"، إلّا أن يكون قد حذف منه شيء، وذلك ثلاثة ألفاظ، أَتَتْ بغير همزة، وهي: خيرٌ وشرٌّ، وحبٌّ؛ **نحو قول الشاعر**:

إذا كان وجه العذر ليس ببيّنٍ فإن اطِّراح العذر خير من العذر

وقول الآخر:

وشر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا

وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسبًا جديدا

وقولُه:

وزادَهُ كَلَفًا بالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[نحو: أَحْسَن، وأَفْضَل] كقولك: العلم أحسن من الجهل، والصلاة في السَّحر أفضل من قراءة القرآن.

[ولا يُصاغُ إلا مِن:

1 - فعلٍ] نحو: هند أحسن من دعد، وفي التعجب تقول: ما أحسنَها، وأحسِنْ بها[1].وشذ صوغ اسم التفضيل، وفعل التعجب من وصف لا فعل له؛ كـ"هو أقْمنُ به" أي: أحقُّ، و" ألصُّ من شِظاظ، أي: أكثر لُصُوصِيَّة، فبنوه من لِصٍّ، ولا فعل له. فلو قيل في التعجب: ما أقمنه! وما ألصه! لساواه في الشذوذ؛ لأنه مبني من غير فعل[2].

= **فأصل خير**: أخير، وشرّ: أشرّ، وحب: أحب، على وزن أفعل، فنقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهمزة، وأدغمت في "شرّ": الراءُ الأولى في الثانية. وقد حذفت الهمزة منها؛ لكثرة الاستعمال.

وقد ورد استعمالهن بالهمزة على الأصل؛ كقول رؤبة:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الْأَخْيَرِ

ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (1/ 339)، شذا العرف في فن الصرف (ص:66)، النحو الوافي (3/ 397).

(1) سندخل في الحديث عن اسم التفضيل الحديثَ عن التعجب؛ لاشتراكهما في هذه الشروط، كما سيشير الماتن في آخر الباب.

(2) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (10/ 249)، اللمحة في شرح الملحة (1/ 423)، شرح الكافية الشافية (2/ 1123).

[2 - ثلاثيٍّ] مجرد كما مثلنا، وقد شذّ من ذلك ألفاظ جاءت من غير الثلاثي؛ نحو: هو أولاهم للمعروف، وأعطاهم للدّينار والدرهم، وهذا المكان أقفر من غيره، وهذا الكلام أخصر، وفي الحديث: «جوف اللّيل أجوب دعوة» أي: أشدّ إجابة، وفي الحديث الآخر: "وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ"، وفي أمثالهم: أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّقِ، وأحمق من هبنَّقة[1]، وكذلك الحال في التعجب، فلا يقال: ما أقفره، ولا أقفر به[2].

[3 - متصرفٍ] فلا يصاغ للتفضيل والتعجب من فعل جامد؛ كـ عسى، وليس، ونِعْمَ وبئس، فلا يقال: زيد أعسى من عمرو، ولا: ما أعسى زيداً[3].

---

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (1/ 340) (1/ 342)، البديع في علم العربية (1/ 289)، اللمحة في شرح الملحة (1/ 424) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 121).

(2) فعلا التعجب لا يبنيان "مما زاد على ثلاثة أحرف؛ لأن بناءهما منه يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه؛ إما فيما أصوله أربعة؛ نحو: دحرج وسرهف فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة، وأما في غيره، فلأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود؛ ألا ترى أنك لو بنيت من نحو: ضارب وانضرج واستخرج (أفعل) فقلت: ما أضربه وأضرجه وأخرجه؛ لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب". شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:329).

(3) الفعل الجامد لا يصاغ فعل التفضيل منه، ولا فعل التعجب؛ لأن ذلك نوع تصرف فيه، وهو غير قابل لذلك؛ لعدم مجيء الأمر والمضارع منه، وغير ذلك.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[4- قابلٍ للزيادةِ] يعني: الكثرة، والمفاضلة، وحصول التفاوت، فالفعل الذي لا يقبل ذلك لا يصاغ منه أفعل تفضيل، ولا فعل تعجب؛ كالموت والعمَى، الحقيقيين؛ فلا يقال: فلان أموتُ أو أعمى من فلان، ولا ما أموتَه، أو أعماه، فإذا أريد المعنى المجازي فيهما جاز، فيقال: فلان أموت قلبًا، أو أعمى بصيرةً من فلان، وفي التعجب: ما أموته، وما أعماه[1]، ومثل ذلك: غرق، وفني[2].

[5- تامٍّ] وهذا الشرط احتراز من الفعل الناقص؛ نحو: كان الناقصة

---

(1) **قال ابن السراج:** "فإن قال قائل فقد جاء في القرآن: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[الإسراء:72]. **قيل: له في هذا جوابان:**

أحدهما: أن يكون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال. فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحمقه!.

الوجه الآخر: أن يكون من عمى العين. فيكون قوله: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ لا يراد به: أنه أعمى من كذا وكذا، ولكنه فيها أعمى كما كان في الدنيا أعمى، وهو في الآخرة أضل سبيلا. وكل فعل مزيد لا يتعجب منه؛ نحو قولك: ما أموتَه لمن مات، إلا أن تريد: ما أموت قلبه، فذلك جائزٌ". الأصول في النحو (1/ 105).

(2) اشترطوا أن يكون الفعل معناه قابلاً للتفاضل والزيادة؛ ليتحقق معنى التعجب؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه؛ نحو: فَنِيَ، مات، غرق، عَمِيَ؛ إذ لا تفاوت في الفناء، ولا في الموت، ولا الغرق، ولا العمى، وحيث يمتنع التفاوت والزيادة في معنى الفعل يمتنع الداعي للعجب؛ إذ يكون المعنى مألوفًا. النحو الوافي (3/ 349).

وأخواتها، وظَلَّ، وكَرَبَ، وكادَ[1][2].

[6- غيرِ منفيٍّ] فلا يصاغ للتفضيل أو التعجب الفعل المنفي بأداة من أدوات النفي[3].

---

(1) شرح الكافية الشافية (2/ 1084)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (10/ 227).

(2) فـ(كان) وأخواتها هي النَّواقص، لا يجوز بناء فعل التعجُّب منها، فلا يقال: ما أَكْوَنَ زيداً قائمًا، ولا ما أَظَلَّ زيداً سائراً، ولا نحو ذلك؛ لأنك بين أمَرَيْن؛ إما أن تَنصب الخبرَ ولا تجرَّه باللام، وإما أن تحذفه رأسًا، وكلاهما ممنوع. ولا تجرُّه أيضًا باللام؛ لأنه يَصِير على معنى آخر، وجر الخبر باللام أيضا غيرُ صحيح؛ إذ لا يقال: زيدٌ لِقَائمٍ، على معنى: زيدٌ قائمٌ. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (4/ 461).

"**وقال صاحب** «البسيط»: «أمَّا كان وأخواتها مما كان ثلاثيًا أو غير ثلاثي فالأكثرون يمنعون فيها التعجب، فلا تقول: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا! لوجوه: منها: أنها ليست بقويَّة في الفعلية، بل هي لمجرد الزمان، ولا تدل على المصدر. وقيل: إن تُعُجِّبَ منها فإمَّا للمصدر أو للزمان، ولا يصحّ؛ أمَّا الأول فلأنها لا مصدر لها، وأمَّا الزمان فلا يُتعجَّب منه؛ لأنه لا فعل له، وليس كان فعلَه. وقيل: إن تُعُجِّبَ فلا بُدَّ من رده إلى فَعُلَ، فيُقتصر على أحد الجزأين، ولا يكون، لا يقال: يؤتى بالخبر كما يؤتى بالمفعول، فتقول: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمروٍ؛ لأنَّ اللام لا تدخل على الخبر، لا تقول: ما أَكْوَنَ زيدًا لقائم! وكذلك أخواتها. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (10/ 228).

(3) لا يبنيان من فعل منفي؛ خشية التباس النفي بالإثبات، فلا يقال في: لَمْ يَقُمْ: ما أَقْوَمَهُ، ولا في لَمْ يَخْرُجْ: ما أَخْرَجَهُ، ولا ما كان نحو ذلك. ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (4/ 461)، جامع الدروس العربية (1/ 66).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[7- ولا مبنيٍّ للمجهولِ] فلا يصح في مثل: "كُتب الدرس" بناء أفعل التفضيل، وفعل التعجب منه[1].

[8- ليسَ دالاً على لونٍ، أو عيبٍ، أو حِلْيةٍ] فلا تقل: هذا أخضر من هذا، أو ما أخضره، ولا هذا أعور من هذا، ولا ما أعوره، ولا عين هذه أدعج من هذه، ولا ما أدعجها[2].

---

(1) لا يبنيان من فعل مجهول؛ خشية التباس الفاعلية بالمفعولية؛ لأنك إن بنيته من (نُصر) المجهول، فقلت: (ما أنصره!) التبس الأمر على السامع، فلا يدري أتتعجب من نصره أم من منصوريته؟ فلا يقع فرقٌ بين التعجُّب من الفاعل، والتعجُّب من المفعول. فإن أمن اللبس بأن كان الفعل مما لا يرد إلا مجهولاً نحو: (زُهِي علينا، وعُنيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح، فتقول: (ما أزهاه علينا، وما أعناه بالأمر!)

والوجه الثاني: أن فعل المفعول لا كَسْبَ فيه للمفعول، فأَشْبه أفعالَ الخِلَق، وأفعالُ الخِلَق لا يُتعجُّب منها، فكذلك ما أشبهها. ينظر: جامع الدروس العربية (1/ 66)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (4/ 464).

(2) "**وأمّا امتناعه من اللون والعيب**: فلأنّ منهما أفعل لا للتفضيل، فلو بني منهما أفعل التفضيل حصل اللّبس؛ فإنّك لو قلت: زيد الأسود، وأنت تريد به التفضيل كما تقول: زيد الأكرم، لم يعلم أنك أردت بذلك أنه ذو سواد، أو أنك فضّلته في السّواد على غيره"، و" العيوب التي يمتنع أن يبنى منها أفعل التفضيل إنّما هي العيوب الظاهرة خاصّة، لا الباطنة، فقوله: أعمى، هو من عمى القلب والبصيرة لا البصر؛ ألا ترى أنّهم يقولون: زيد أجهل من عمرو؛ لكونه من العيوب الباطنة، وإنّما جاز بناؤه من العيوب الباطنة لكونها تقبل الزيادة والنّقص فأمكن بناؤه منها، بخلاف العيوب الظّاهرة؛ فإنّها =

[وهذه الشروطُ معتبرةٌ] أي: معتدّ بها [في فعلَي التعجبِ][1].

عرف ابن عصفور التعجب بقوله: "التعجب: استعظامُ زيادة في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره، وقال غيره: التعجبُ استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ الَمزِيَّة"[2].

[وهما صيغتانِ:] مثنى صيغة، وصيغة الأمر: هيئته التي بني عليها، وصيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاته"[3]. وهاتان الصيغتان هما الصيغتان القياسيتان، وما عداهما فهو سماعي.

وقد تعجّبوا بألفاظ مسموعة غير مقيسة؛ نحو قولهم:" لا إله إلا الله"!

= لا تقبل ذلك، قال الخليل: الألوان والعيوب الظاهرة تجري مجرى الخلق الثابتة كاليد والرجل، وكذلك الحلي نحو: أقنى الأنف وأبلج، فلم تقبل الزيادة والنقصان، وأفعل التفضيل لا يبنى إلّا ممّا يقبلهما". الكناش في فني النحو والصرف (1/ 340-341).

(1) **قال ابن السراج:** "واعلم: أن كل ما قلت فيه: ما أفعلَه! قلت فيه: أفعِلْ به، وهذا أفعلُ من هذا، وما لم تقل فيه: ما أفعله، لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا، ولا: أفعل به، تقول: زيد أفضل من عمرو وأفضِلْ بزيد، كما تقول: ما أفضله. وتقول: ما أشد حمرته، وما أحسن بياضه وتقول على هذا: أشدِدْ ببياض زيد، وزيد أشد بياضًا من فلان، هذا كله مجراه واحد؛ لأن معناه المبالغة والتفضيل". الأصول في النحو (1/ 104).

(2) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (10/ 177).

(3) المعجم الوسيط (1/ 529).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وسبحان الله من رجل! وسبحان الله رجلاً! واعجبوا لزيد رجلاً، ولله درّك رجلاً! ويل امّه رجلاً!، ويا حسنه رجلاً! ولم أر كاليوم رجلاً! ويا لك فارسًا! ويا طِيبكِ من ليلة! وأمثالها من ألفاظ سمعت عنهم[1].

و"فعل التعجّب: ما وضع لإنشاء التعجّب، فلا يدخل فيه مثل: تعجّبت وعجبت؛ لأنّه خبر، وليس بإنشاء للتعجّب"[2].

وقوله: (وهما) أي: فعلا التعجب: [1 -ما أَفْعَلَه.

2 - وأَفْعِلْ به؛ نحو: «مَا أَكْرَمَ زَيْدًا» و« أَكْرِمْ بِهِ»] فالصيغة الأُولى: "ما أفعله" هي: فعل ماض مبنيٌّ على الفتح، غير متصرّف وهذه الصيغة هي الأصل، وهي جملة اسميّة؛ لأنّها مصدّرة بالاسم، وهو ما، وأحسِنْ به معدول عنها، وهي جملة فعليّة.

والثانية: "أفعِلْ بِه"، وفعلها وإن كان بصيغة الأمر فإنّ معناه الخبر، مثل" ما أفعلَه"[3].

والمعنى -كما قال الرضي-: "معنى "ما أحسن زيدًا" في الأصل: شيء

---

(1) البديع في علم العربية (1/ 497).

(2) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 49).

(3) البديع في علم العربية (1/ 497)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 50).

من الأشياء جعل زيدًا حسنًا، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل"[1].

وقال ابن جني: قَوْلك: أحسن بزيد أَي: مَا أحسن زيدًا مَعْنَاهُ: أحسن زيد أَي: صَار ذَا حسن؛ كَقَوْلِك: أَجْرَبَ الرجل أَي: صَار ذَا إبل جربى[2][3].

[فإن أردتَ التفضيلَ، أو التعجبَ -مما لم يستوفِ الشروطَ-:

1- فـأتِ بـصيغةٍ مـستوفيةٍ لهـا] أي: صـيغة مـستوفية للـشروط **[2- واجعلْ مصدرَ غيرِ المستوفيِّ:**

أ- تمييزًا لاسمِ التفضيلِ.

ب- أو معمولاً لفعلِ التعجبِ]

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (3/ 25).

(2) اللمع في العربية لابن جني (ص:137).

(3) **ومن ناحية الإعراب للصيغتين نقول في نحو:** (ما أحسن زيداً) ما: نكرة تامة بمعنى شيء، مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وأحسن: فعل ماض جامد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا يعود على ما.

وأما (أحسِن بزيد): فـ أحسن: فعل ماض جاء على صيغة الأمر، مبني على السكون، والباء: حرف جر زائد، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأفعال التي فقدت الشروط السابقة أو بعضها نسلك في صياغة اسم التفضيل، أو التعجب منها إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: نأتي في التفضيل باسم مناسب للجملة على وزن أفعل؛ نحو: أشد، أخف، أحسن، أقبح، ومثل ذلك في التعجب، ولكن بفعل مناسب، ثم نأتي بمصدر صريح للفعل الذي نريد الصوغ منه، ويكون ذلك المصدر منصوبًا في التفضيل على التمييز، وعلى المفعولية في التعجب، ويكون فيه مضافًا إلى صاحبه.

الطريقة الثانية: نأتي باسم مناسب للجملة على وزن أفعل في التفضيل، ثم نأتي بمصدر مؤول بعده، وفي التعجب كذلك نأتي بفعل مناسب، ثم المصدر المؤول.

وهذه الطريقة تسلك متى كان الفعل مبنيًا للمجهول، أو منفيًا.

نحو: المجتهد أحقُّ بأن يُكرم، وأولى بأن لا يُترك وحده، و ما أجمل أن يُكرم المجتهد، وما أقبح أن لا نُكرمه. فنلاحظ هنا: أنا أتينا في التفضيل باسم مناسب للجملة، وهو: "أحق"، و أولى"، ثم أتينا بمصدر مؤول وهو: أن يكرم، و أن لا يترك، وأن لا نكرمه.

وأما أمثلة الطريقة الأولى فقد قال الماتن عن ذلك: [نحو: «فُلَانٌ أَشَدُّ

دَحْرَجَةً مِنْ فُلَانٍ»، و« مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ»، و« أَشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ] وهنا جاء الاسم المناسب" أشد" على وزن أفعل في التفضيل، ومثله جاء هذا الاسم في التعجب فعلاً على الصيغة الأولى، وبـ" أشدِدْ" على الصيغة الثانية، وفي التفضيل جاء المصدر" دحرجة" منصوبًا على التمييز، وفي التعجب جاء مضافًا إلى صاحبه منصوبًا على أنه مفعول به.

أما الأفعال الجامدة، والأفعال التي لا تفاضل في معناها؛ فلا يتعجب منها مطلقًا، ولا يأتي منها اسم التفضيل كذلك؛ قال الأزهري: "وأما الجامد نحو: نعم وبئس ويدع ويذر، والذي لا يتفاوت معناه؛ نحو: مات وفني؛ فلا يتعجب منهما البتة، ولا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء؛ أما الجامد فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجر، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلاً للتفاضل، إلا إذا أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات زيد: ما أفجع موته، وأفجعْ بموته!"[1][2].

---

(1) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 74).

(2) من أحكام التعجب:

أ- أن هذه الصيغ لا تتصرف فلا يستعمل من (ما أفعلَه) مضارع ولا أمر، ولا من (أفعِلْ به) ماض، ولا مضارع. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 2070)

ب- فعل التعجّب - لخروجه عن نظائره - صار في كلامهم كالمثل، فلا يتصرّف في الجملة التعجّبيّة بتثنية ولا جمع ولا تأنيث؛ تقول في الأوّل: ما أحسن زيدا!، وما أحسن =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

اسما الزمانِ والمكانِ

خامسًا: [اسما الزمانِ والمكانِ:

هما: اسمانِ يدلانِ على زمانِ وقوعِ الفعلِ، أو مكانِه. وهما من غيرِ الثلاثيِّ على وزنِ اسمِ المفعولِ] حيث يؤتى بمضارع الفعل، ثم يقلب أوله ميمًا مضمومة، ويفتح الحرف الذي قبل الآخر، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعًا للقرائن اللفظية أو غير اللفظية، فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في هذه الصيغة؛

= الزّيدين!، وما أحسن الزّيدين!، وما أحسن هندًا! والهندين! والهندات!، وتقول في الثّاني: يا رجل أكرم بزيد! ويا هندات أكرم بزيد!.

ج- وكذلك لم يتصرّف فيه بتقديم ولا تأخير ولا فصل؛ فلا يقال: ما زيدًا أحسن، ولا زيدًا ما أحسن، ولا بزيد أكرم، ولا ما أحسن في الدّار زيدًا، ولا أكرم اليوم بزيد. البديع في علم العربية (1/ 498).

د- لَا يكون التعجُّب إلاَّ من وصف مَوْجُود فِي حَال التعجُّب مِنْهُ؛ وَلذَلِك كَانَت الصِّيغَة الدالَّة عَلَيْهِ صِيغَة الْمَاضِي؛ لأنَّ فعل الْحَال لَا يتكامل حتَّى يَنْتَهِي، والمستقبل مَعْدُوم، فأمَّا قَوْلهم: مَا أطول مَا يخرج هَذَا الْغُلَام، فَجَاز لأنَّ أَمَارَات طوله فِي الْمُسْتَقْبل موجودةٌ فِي الْحَال.

هـ- وَلَا يجوز الْعَطف على فَاعل فعل التعجبَّ؛ لِاسْتِحَالَة الْمَعْنى، وَلَا الْبَدَل مِنْهُ؛ لأنَّ ذَلِك يوضحَّه، ومبناه على الْإِبْهَام. اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 199).

فتجعلها لأحدهما دون الآخر[1].

[؛ نحو: مُخْرَج، ومُقَام، مِن: أَخْرَجَ، وَأَقَامَ] قال تعالى -في اسم المكان من أخرج-: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء:80]، وفي اسم الزمان منه نقول: زرني مُخرجَ الضيف من بيتي.

وفي اسم المكان من أقام قال تعالى: ﴿لا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب:13]، وفي اسم الزمان منه نقول: أكرمِ الضيفَ مقامَه عندك[2][3].

---

(1) النحو الوافي (3/ 321).

(2) **ومن حيث الإعراب:** مخرج ومقام ظرفان منصوبان؛ على الزمان في جملة اسم الزمان، وعلى المكان في جملة اسم المكان.

(3) "إذا بُني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي، فعلى صيغة اسم المفعول لا يختلف كالمدخل والمخرج بضم الميم، من أدخل يدخل، وأخرج يخرج؛ ويأتي منه المفعول والمصدر واسم الزمان والمكان بلفظ واحد لا يختلف؛ لأنّ مضارع ما جاوز الثلاثة لا يختلف بخلاف مضارع الثلاثي؛ فإنّه مختلف؛ ولذلك اختلف فيه المفعل؛ فمدخل -بالضم- اسم مفعول أدخل، واسم مصدره إذا كان بمعنى الإدخال، واسم مكان الفعل، أو زمانه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[الإسراء:80]، وجاء ذلك كله على زنة "يخرج" مضارع ما لم يسمّ فاعله؛ ليكون على لفظ المفعول؛ لأنّه مفعول فيه كما أنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله مفعول به". ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (1/ 353)، **وفي شذا العرف في فن الصرف** (ص:71) **قال:** "ومن هذا يُعْلَمْ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثيّ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتمييز بينها بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر".

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومن هذا قول أمية بن أبي الصلت:

الحمـــد لله مُمْـــسانا ومُـــصْبَحَنا بـــالخيرِ صـــبَّحنا ربـــي ومـــسَّانا

الشاهد فيه على أنه جعل (المُمْسَى والمُصْبَح) للزمان. أراد: الحمد لله في وقت إصباحنا وفي وقت إمسائنا[1].

[ومِن الثلاثيِّ:

أ- على وزنِ «مَفْعَل» (بفتح الميم والعين) إن:

١ - كان مضارعُه مضمومَ العينِ] من فَعَل يَفْعُل.

[٢ - أو مفتوحَها] أي: مفتوح العين، من فَعَل يَفْعَل.

[٣- أو كانَ معتلَّ اللامِ] ولا فرق بين أن يكون المعتل الآخر ناقصًا؛ كـ ملهى من لها يلهو، أو لفيفًا مقرونًا؛ كـ مثوى من ثوى يثوي، أو لفيفًا مفروقًا؛ كـ موفى من وفى يفي، فوزن هذه الثلاثة واحد[2].

[نحو: مَنْصَر] من نصَر يَنْصُر، تقول في المكان: بدر مَنْصَر المؤمنين على المشركين، وفي الزمان تقول: غداً مَنْصَرُ الحق على الباطل.

[ومَفْتَح] من فَتَح يَفتَحُ، تقول في المكان: مكة مَفتح القلوب المغلقة،

(1) شرح أبيات سيبويه (2/ 338).

(2) جامع الدروس العربية (1/ 202).

وفي الزمان تقول: الصباح مفتح الدوام الدراسي.

[ومَسْعَى] من سعَى يَسْعى، تقول في المكان: الصفا والمروة مَسعَى المُحْرِمين، وفي الزمان تقول: بعد الفجر مسعانا في حجنا.

[ومَرْمَى] من رمى يرمي، تقول في المكان: مِنى مرمى الجمرات في الحج، وتقول في الزمان: أيام التشريق مرمى الجمرات.

[وَمَوْقَى] من وقى يقي، تقول في المكان: لا مَوْقَى من الموت متى حان، وتقول في الزمان: الصيف موقاك من زمهرير الشتاء.

[ومطوًى] من طوى يطوي، تقول في المكان: الصدر مطوى الأسرار، وتقول في الزمان: مطوى الكتاب عند الأذان.

وهذه الأسماء الزمانية من الأفعال الصحيحة والمعتلة هكذا: منصر ومفتح: من السالم، ومسعى ومرمى من المعتل الناقص، وموقى من اللفيف المفروق، ومطوى من اللفيف المقرون.

[ب-وعلى وزنِ «مَفْعِل» (بكسر العين) إن:

١- كان مضارعُه مكسورَ العينِ] وهو من الباب الثاني من أبواب المجرد الثلاثي: "فَعَلَ» -بفتح العين- «يَفْعِلُ».

[٢- أو كان مثالًا] والمثال -كما تقدم- هو: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[نحو: مجلِس] من الفعل جلس وهو صحيح سالم، تقول في المكان: مقدمة المسجد مجلِس درسنا، وتقول في الزمان: العصر مجلس حضور الدرس.

[ومَضْرِب] من الفعل ضرب، وهو صحيح سالم، تقول في المكان: مَضرِب المحدود الساحة العامة، وتقول في الزمان: مَضرِب المحدود يوم الجمعة. هذا إذا كان من الضرب، أما إذا كان من الضِّرَاب فقد قالوا في المكان: "أتت النّاقة على مضرِبها"، وفي الزمان قالوا: ""أتى مضرِبُ الشُوَّل"[1].

[ومَوْعِد] من الفعل وعد، وهو من المعتل المثال، تقول في المكان: محطة القطار موعد السفر، وتقول في الزمان: رمضان موعد المجتهدين في العبادة.

[ومَيْسِر] من الفعل يسر، بمعنى: سهل، وهو من المعتل المثال، تقول في المكان: حلْقة المسجد ميسِر حفظ القرآن، وتقول في الزمان: وقت السَّحر ميسر حفظ العلم.

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (8/ 3819)، شرح المفصل لابن يعيش (1/ 82).

[وقد سُمعَ من العربِ ألفاظٌ بالكسرِ، وقياسُها الفتحُ؛ كـ: المسجد، والمطلِع، والمنسِك، والمنبِت، والمَرْفِق، والمَسْقِط، والمَجْزِر، والمحشِر، والمَشْرِق، والمغرِب] أي: قد جاءت هذه الألفاظ منقولة عن العرب أنها بالكسر، مع أن القياس يقتضي أن تفتح فيقال: مسجَد، وهكذا الباقي؛ لأن مضارعها مضموم العين، وما كان مضارعُه مضمومَ العينِ فإن اسم الزمان والمكان منه على " مَفْعَل" كما تقدم؛ فالأفعال المضارعة لهذه الأسماء على وزن " يَفْعُل" فـ يسجُد من مسجد، ويطلُع من مطلع، وينسُك من منسك، وهلم جرا.

وهناك من النحاة من يرى أن هذه الكلمات ونحوها قد ورد السماع بفتحها أيضًا، فلا يعد مجيئها مكسورةً شذوذاً، ولا مخالفًا للقياس[1][2].

---

(1) **بحث عباس حسن هذه المسألة** عن هذه الكلمات وخرج إلى قوله: "وخلاصة ما تقدم: أن تلك الكلمات التي تمالأ فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر، وأن قياسها الفتح؛ ليست مخالفة للقياس الأصيل، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة؛ إما لأنها مسموعة بالفتح أيضًا كورودها مسموعة بالكسر، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر، ومتى ورد فيها الكسر صح مجيء الصيغة مكسورة العين، وفاقًا للقاعدة العامة، والقياس المطرد". النحو الوافي (3/ 323).

(2) **المجزِر**: الموضع الذي ينحر فيه الجزور، **والمنسِك**: الموضع الذي تذبح فيه النسيكة، وهي الذبيحة، **والمنبِت**: موضع النّبات، **والمطلِع**: موضع الطلوع، والمشرِق والمغرِب لموضع الشروق والغروب، **والمفرِق**: اسم للموضع الذي يفرق فيه الشعر من وسط =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

= الرأس، **والمسقِط**: موضع السقوط، ومنه مسقط الرأس، موضع الولادة، **والمسكِن**: موضع السكنى، **والمرفِق**: موضع الرفق، ومنه مرفق اليد وهو موضع الاتصال بالعضد.

ويزاد المنخِر: وهو: خرق الأنف، وأصله موضع النخير، وهو الصوت من الأنف.

وكان القياس يقتضي أن يجيء المفعل -من مضموم العين- بضمّ العين؛ ليكون على مثال مضارعه، ولكن عدلوا عنه إلى مفتوح العين؛ لأنّه ليس في كلامهم مفعل -بالضم- إلّا أن تلحقه هاء التأنيث كالمقبرة. الكناش في فني النحو والصرف (1/ 350).

تتميم:

قال الجرجاني: "وأمّا "مَفْعَلَة" -بفتحِ الميم- إذا بني للمكان يكون للكثرة كمَأسَدَة، ومحْيَاة- الذي يكثر فيه الأسد والحيّة- ، ولا يقال هذا للمكان الذي يكثر فيه الثعلب والعقرب، بل يقال: أرض كثيرة الثعالب، وفاشية العقارب". المفتاح في الصرف (ص:61).

وقال الرضي: "واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامداً فالباب فيه: مَفْعَلة -بفتح العين-؛ كالْمَأْسَدَة وَالْمَسْبَعَةِ والْمَذْأبة أي: الموضع الكثير الأُسْد والسباع والذئاب، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد؛ فلا يقال: مَضْبَعة وَمَقْرَدَة، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه؛ نحو الضِّفْدَع والثعلب، بل استغنوا بقولهم: كثير الثعالب، أو تقول: مكان مُثَعْلِب وَمُعَقْرِب وَمُضَفْدِع وَمُطَحْلِب -بكسر اللام الأولى- على أنها اسم فاعل، **قال لبيد:**

يمَّمْن أعدادًا بلُبْنَى أو أجا ... مضفدِعات كلها مطحْلِبَهْ"

شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (1/ 188).

وقال الغلاييني: "قَدْ تدخلُ تاءُ التأنيثِ على أسماءِ المكان ؛كالمزلَّةِ والمعبَرةِ، والمشرَفةِ والمدرَجةِ ومَوقعَة الطائرِ، والمقبرةِ والمشربَةِ. وما جاء من ذلك على "مَفْعُلة" -بضم العين- كالمقْبُرة والمشرُفة والمشرُبة فهو شاذّ". جامع الدروس العربية (1/ 203).

المصدر الميمي

[وأما المصدرُ الميميُّ، فهو بالفتحِ مطلقًا، إلا مِن المثالِ الواويِّ فهو بالكسرِ، نحو: مَوْعِد] في هذا السطر تحدث الماتن عن المصدر الميمي، مستثنيًا له من التفصيل السابق المتعلق باسمي الزمان والمكان؛ لأن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثيّ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي. فيقول هنا: إن المصدر الميمي يأتي بالفتح مطلقًا، ولا يأتي بالكسر كما هو الحال في اسمي الزمان والمكان.

واعلم أن المصدر الميمي أحد أنواع المصادر، فالمصادر الصريحة تنقسم إلى ثلاثة أنواع قياسية:

أولها: المصدر الأصلي، وهو: ما يدل على معنى مجرد، وليس مبدوءًا بميم زائدة، ولا مختومًا بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ومن أمثلته: عِلْم، فَهْم.

ويدخل في نوع المصدر الأصلي: المصدر الدال على المرة، وعلى الهيئة.

ثانيهما: المصدر الميمي، وهو: ما يدل على معنى مجرد، وفي أوله ميم زائدة، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثالثها: المصدر الصناعي، ويطلق على: كل لفظ جامد أو مشتق، اسم أو غير اسم، زيد في آخره ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسمًا دالًا على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة؛ مثل كلمة: الإنسانية، والرجعية، والوطنية[1].

صياغة المصدر الميمي:

1- يأتي على وزن "مَفْعَل" - بفتح الميم والعين - إذا كان فعله ثلاثيًا مجرداً غير مضعف، وليس مثالاً صحيح اللام، محذوف الفاء في المضارع؛ مثلُ: مَقْتَل، ومَضرَب، ومَعْلَم؛ لأنها من الأفعال الثلاثية: قتل، ضرب، علم، وهي ليست مضعفة، ولا من نوع المثال الذي يكون أوله حرف علة، وآخره حرف صحيح، وتحذف فاؤه في المضارع؛ كالفعل: وَعَدَ، فأوله حرف علة، وآخره حرف صحيح، ومضارعه: "يعد" وأصله: يَوعِد، فحذفت الفاء، كما تقدم في بابه.

وعلى "مَفْعَل" يأتي أيضًا مصدر اللفيف المفروق كـ موفى وموقى، من الفعلين: وفى ووقى.

2- يأتي على وزن "مَفْعِل" - بفتح الميم وكسر العين - إذا كان فعله ثلاثيًا مثالاً صحيح اللام، محذوف الفاء في المضارع؛ مثل: مَوْرِد، ومَورِث، ومَوْعِد؛ فإن أفعالها: ورد، ورث، وعد، فكل من هذه الأفعال أوله حرف علة

(1) ينظر: النحو الوافي (3/ 181) وما بعدها.

فهو بذلك من نوع المثال، وكل منها آخره حرف صحيح-وهو: الدال، والثاء والدال-، وكل منها يأتي مضارعه محذوف الفاء؛ فأصل يرد: يَورِد، ويرث: يَورِث، ووعد: يَوعِد. ويرد، ويرث، ويعد، على وزن" يعل".

3-يأتي على وزن اسم المفعول، بأن يكون على صورة مضارعه، مع إبدال الحرف الأول ميمًا مضمومة، مع فتح الحرف الذي قبل آخره؛ وذلك إذا كان الفعل غير ثلاثي؛ مثل: متدحرَج، معتقَد، مستفهم؛ فإنها من الأفعال: تدحرج، واعتقد، واستفهم، ومضارعاتها المبنية للمجهول: يُتدحرَج، يُعتقَد، يُستفهَم، فأبدلنا الحرف الأول وهو التاء ميمًا مضمومة فصار: مُتدحرَج، مُعتقَد، مُستفهَم.

4- إذا كان الثلاثي مضعف العين جاز في مصدره الميمي أن يكون مفتوح العين، أو مكسورها؛ كـ المفر -بفتح الفاء وكسرها- في قولهم: لا ينفع الجاني المِفرُّ(والمَفرُّ) من قصاص الدنيا، فقصاص الآخرة أشد[1].

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية (1/ 173)، شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (1/ 162)، النحو المصفى (ص:428)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية (2/ 246)، النحو الوافي (3/ 186).

تتميم:

1- قد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثيّ المجرَّدِ على وزن "مَفْعِل" بكسر العين- شذوذاً كالمَرجِع، والمَجيء، والمَعجِز. وقد يُبنى منه على وزن مَفْعَلة-بفتح العين- كـ مَذهَبة، ومَفْسَدة، ومَودَّة. وشذَّ بناؤُه على مَفْعِلة -بكسر العين- أو مَفْعُلة-بضمها- كـ =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

اسم الآلة

سادسًا: [اسمُ الآلةِ:] الآلة هي: أداة العمل، اصطلاحًا: **[هو: اسمٌ مصوغٌ من الثلاثيِّ، لما وقعَ الفعلُ بواسطتِه]**[1]. **قوله:** (مصوغٌ من الثلاثيِّ)

= مَحْمِدة ومَظْلِمة ومَعتِبةٍ -بالكسر-، وكلُّهنَّ يجوز فيه فتح العين أيضًا.

2- ورد على زِنَتي الفاعل والمفعول أسماءٌ بمعنى المصدر؛ كـ العافية، والباقية، والميسور، والمعسور، فهي بمعنى: المعافاة، والبقاء، واليسر، والعسر.

3- ترد صيغة الْمَفْعَلَة لسبب الفعل؛ كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (الوَلَد مَبْخَلة، مَجْبَنة، محزنة)، **وقول عنترة العبسي:**

نبئت عمرًا غيرَ شاكر نعمتي والفكر مخبثة لنفس المنعِمِ

وقولهم أيضًا: الشكر مبعثة لنفس المفضل.

4- المصدر الميمي بمعنى المصدر الأصلي، فـ مَلْمَس، ومفْحَص، ومَوْعِد، بمعنى: "لَمْس، فَحْص، وَعْد، **قال الشاعر:**

ألا إنما النُّعمى تجازى بمثلها إذا كان مَسداها إلى ماجد حُرِّ

أي: إسداؤها.

5- لما كان كل من هذه المصادر مبدوءًا بميم زائدة في غير المفاعلة سميت مصادر ميمية.

ويتضح من ذلك أن المصادر التي على وزن مفاعلة؛ كـ مشاركة، ومعاونة لا تسمى مصادر ميمية. **وينظر** المراجع السابقة.

(1) **وعُرّف تعريفًا أكثر تفصيلاً بأنه:** "اسم يصاغ قياسًا من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف -لازمًا أو متعديًا- بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر، وتحقيق مدلوله". النحو الوافي (3/ 333).

أي: مشتق منه، وكونه من الثلاثي هو الغالب؛ فقد جوز بعضهم مجيء اسم الآلة من غير الثلاثي؛" كالمِئْزِرِ والمِئْزَرة والمِئْزَار من ائْتَزَرَ، والمِيضأة من تَوَضَّأ، والمِحراكِ للعُود الذي تُحرّكُ به النارُ، من حَرَّكَ، والمِعْلاقِ اسمٌ لما يُعلّقُ به الشيءُ، من علَّق"[1].

وهذا الفعل لابد أن يكون متصرفًا[2]، متعديًا-وهو الغالب-أو لازمًا.

مثال ما جاء من المتعدي: مِبْضع ومِمسَحة ومفتاح، ومثال ما جاء من اللازم: المِعْرَج والمِعراج -وهو السُّلَّم- ، من عَرَجَ يَعرُجُ إذا ارتقى ، والمِصباح، من صَبُحَ الوجهُ إذا أشرَقَ وأنارَ، والمِزْربِ، من زَرِبَ الماءُ يَزرَبُ إذا سال[3].

[وأوزانُه القياسيةُ ثلاثةٌ:] قوله: (القياسية) احتراز من السماعية؛ فقد جاءَ في كلام العرب أسماءٌ للآلات مضمومة الميم والعين مُشتقةٌ من الفعل

---

(1) جامع الدروس العربية (1/ 204).

(2) **وقد يكونُ اسمُ الآلةِ جامداً**، غير مأخوذ من الفعل، ولا على وزن الأوزان السابقة؛ كالقَدوم، والفأس، والسِّكين، والجرَس، والنّاقور، والسّاطور، والمِحْبرةِ (من الحِبر. ويجوزُ فيها فتح الميم)، والمِقْلمة (من القلم، وهي وِعاءُ الأقلام)، والمِمْطر والمِمْطرة (من المَطَر، وهو الثوبُ يُتَّقى به المطرُ)، والمِمْلحة من المِلح. ويجوز فيها فتح الميم (والمِئْبَر) من الإبرة، وهو بيتُها، والمِزْوَد (من الزاد، وهو وعاؤُهُ). جامع الدروس العربية (1/ 206) (1/ 205).

(3) جامع الدروس العربية (1/ 204).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

على غير الأوزان الثلاثة الآتية شُذوذاً؛ وإنما شذّت عن مقتضى القياس لكونهم لم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق.

ومن تلك الآلات: المُنْخُل، والمُسْعطُ، والمُدُق، والمُدْهُن، والمُكحُلة، والمُنصُل[1]، وقد يقال بعض هذه بالكسر: مِسعط، ومِدق[2].

والأوزان القياسية ثلاثة، وهي:

[1-مِفْعَال]؛ نحو: مِفْتاح، مِنْشار، مِقْراض، مِحراث[3].

---

(1) **المنخل**: للأداة التي ينخل بها الدقيق، **والمدق**: للأداة التي تدق بها الأشياء الصلبة، **والمدهن**: للأداة التي تستخدم في الدهان، **والمكحلة**: للأداة التي تستخدم في الكحل، أو للوعاء الذي يوضع فيه، **والمسعط**: للأداة التي يسعط بها العليل، أو الصبي؛ أي: يوضع بها الدواء في أنفه، **والمنصل**: السيف. ينظر: النحو الوافي (3/ 336)، شذا العرف في فن الصرف (ص:72).

(2) ينظر: جامع الدروس العربية (1/ 205)، النحو الوافي (3/ 336)، المفصل في صنعة الإعراب (ص:307)، المفتاح في الصرف (ص:61)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 354)، شذا العرف في فن الصرف (ص:72).

(3) **يلاحظ** أن صيغة "مفعال" مشتركة بين اسم الآلة، وصيغة المبالغة؛ فهي من الأوزان الصالحة لهذه، ولتلك -كما سبق-، والتفرقة بينهما في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية، كالشأن في كل صيغة مشتركة، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه هنا أو هناك؛ ففي مثل: "تخيرت للخشب الجزل منشارًا قويًّا يمزقه" -تكون صيغة "مفعال" اسم آلة: بخلافها في مثل: "ما أعجب فلانًا في التحدث عن نفسه، ونشر أخباره، وانتهاز الفرص للإعلان عن شؤونه! إنه جدير بأن يسمى: منشارًا؛ فإنها صيغة مبالغة في النشر". النحو الوافي (3/ 334).

[2 - ومِفْعَل]؛ نحو: مِحْلَب، مِبْرَد، مِشْرَط، مِنْجَل.

[3 - ومِفْعَلَة]؛ نحو: مِكْنَسَة، مِقْرَعَة، مِسْبَحَة، مِصْفاة.

[بكسرِ أولِها؛ نحو: مِفتاح، ومِحلَب، ومِلْعَقَة[1]] يعني: بكسر الحرف الأول من الصيغ الثلاث، ثم مثل عليها بمثال واحد على الترتيب.

---

(1) **فائدة: قال ابن يعيش:** وقالوا: "مِطرَقَة"، و" مِطرَقَ"، وهو القضيب يضرب به الصوف، وآلةُ الحَداد والصائغ، و" مِصْفى"، و"مِصْفاة"، وهي آلة يُصفَّى بها الشراب وغيره، أنّثوا "مِفْعلًا"، كما أنّثوا المكان؛ لأنّه آلة، وقد يجيء "مِفْعال"، قالوا: "مِقراض"، و" مِفْتاح"، و" مِصباح". وقيل: إن "مِفْعَلًا" مقصور عن "مِفْعال"، وإن كان "مِفْعَلٌ" أكثر استعمالًا. ويؤيد ذلك: أن كل ما جاز فيه "مِفْعَلٌ"، جاز فيه "مِفعالٌ"؛ نحوَ: "مِقْرَض"، و" مِقْراض"، و" مِفْتَح"، و" مِفْتاح"، وليس كل ما جاز فيه "مِفْعال" جاز فيه "مِفْعَل". شرح المفصل لابن يعيش (4/ 152).

غير أن بعضهم قد ذهب إلى أن اسم الآلة الوارد في إحدى الصيغ الثلاث القياسية يجوز أن يأتي من الصيغتين الأخريين؛ قال عباس حسن: "وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه، وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث؛ مثال ذلك:

1 - **نشر** النجار الخشب نشرًا، **فآلة النشر هي**: مِنشَر. **أو**: مِنشار، **أو**: مِنشَرة.

2 - **برد** الصانع الحديد بردًا، **فآلة البرد هي**: مبرد، **أو**: مبراد، **أو**: مبردة.

3 - **ثقبت** سداد القارورة ثقبًا -**فآلة الثقب هي**: مثقب، **أو**: مثقاب، **أو**: مثقبة.

4 - **سخن** الماء سخانة وسخونة -**فالآلة التي تتحقق بها السخونة، هي**: مسخن، **أو**: مسخان، **أو**: مسخنة... وهكذا. النحو الوافي (3/ 333).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التقسيم الثاني: تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتأنيث

[فصل

ينقسمُ الاسمُ إلى:

1-**مذكَّرٍ؛ كـ: رَجُل]** الاسم المذكر هو: ما كان مسماه مذكراً، وهو ينقسم إلى قسمين:

أ-مذكر المعنى واللفظ؛ نحو: رجل، محمد، عالم.

ب-مذكر المعنى مؤنث اللفظ؛ نحو: طلحة، خبراء، قتلى. ومفرد هذا النوع؛ كـ طلحة يجب تذكير لفظه، وجمعه بألف وتاء، **قال الشاعر:**

رحـــم الله أَعظُمـــا دَفَنُوهـــا بسجـــستَانَ طَلْحـــةِ الطَّلْحـــاتِ[1]

[2- وإلى مؤنثٍ][2] وهو: ما كان مسماه مؤنثًا، وهو ينقسم أيضًا إلى

---

(1) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (4/ 161).

(2) **هناك تقسيم آخر للمؤنث** لم يذكره الماتن، وهو: انقسامه إلى حقيقي ومجازي؛ فالحَقيقيُّ هو: ما يقابله ذَكَر من كل ذي روح؛ كـ امْرَأة، وفاضِلَة، وناقة.

والمَجازي هو: ما عامَلَتْه العَرَبُ مُعامَلَةَ المُؤَنَّثاتِ الحقيقيَّة؛ كالشمس، والحربِ، والنَّارِ.

أَما بقية الأشياءِ التي ليس فيها مذكر ومؤنث فبعضها يعامل معاملة المذكر الحقيقي في =

إلى قسمين:

أ-مؤنث المعنى واللفظ؛ نحو: عائشة، حسناء، حبلى.

ب-مؤنث المعنى مذكر اللفظ؛ نحو: زينب، مرضع، عانس.

= الضمائر والإشارة والموصولات فيقال له: مذكر مجازي؛ مثل: بيت، وكتاب، وعُشْب، وبعضها يعامل معاملة المؤنث في كل ذلك فيقال له: مؤنث مجازي؛ مثل: دار، وصحيفة، ووردة. وليس هناك قاعدة في معرفة التذكير والتأْنيث المجازيين، بل المدار في معرفة ذلك على السماع، بالرجوع إلى كتب اللغة. ونلاحظ أن بعض الأَسماء يذكر ويؤنث مثل: الطريق والسوق والذراع والخمر، وغيرها. ويستدل به على المؤنث المجازي بأمور، منها: الضمير العائد على الاسم؛ نحو: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ﴾ [الحج:72]. ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[محمد:4]. ومنها: رد التاء في التصغير، نحو: عُيَيْنَة وأُذَيْنَة.

ومنها: بالإشارة إليه؛ **نحو:** ﴿هَـذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي﴾[الرحمن:43]. ﴿تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ﴾[القصص:83]. **وبصفته نحو:** ﴿نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ﴾[الهمزة:6]. **وتجري مجراها الحالُ والخبر؛ نحو:** ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[النمل:52]،﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾[العنكبوت:56]. **ومنها:** اتصال الفعل المسند إليه بالتاء؛ **نحو:** ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾[يوسف:94].ومنها: سقوط التاء من عدده، من الثلاثة إلى العشرة؛ **نحو:** (.....وهي ثلاثُ أَذْرُعٍ وإصبَع.....) وغير ذلك.

ينظر: معجم القواعد العربية (1/ 197)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 307)، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:134)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 862).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والمؤنث باعتبار علامات التأنيث ينقسم إلى قسمين، كما قال الماتن: [والمؤنثُ قسمانِ:] في هذه الفقرة تعرض الماتن لبيان علامات المؤنث، ولم يكن ذلك في المذكر، وسبب كون المذكر بلا علامات: أنه الأصل عند إطلاقه، والمؤنث فرع عنه؛ ولذلك كان لا بد له من علامات يعرف بها[1].

---

(1) **قال ابن يعيش:** "التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدٌّ من دليل عليهما، ولمّا كان المذكّر أصلًا، والمؤنّث فرعًا عليه لم يحتج المذكّرُ إلى علامة؛ لأنّه يُفهَم عند الإطلاق؛ إذ كان الأصلَ، ولمّا كان التأنيث ثانيًا لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه، والدليلُ على أنّ المذكّر أصلٌ أمران: أحدُهما: مَجيئُهم باسم مذكّر يعُمّ المذكّرَ والمؤنّثَ، وهو شَيْءٌ. الثاني: أنّ المؤنّث يفتقر إلى علامة، ولو كان أصلًا لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لمّا كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة، والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا افتقرت إلى العلامة؛ ولذلك إذا انضمّ إلى التأنيث العَلَميّةُ لم ينصرف؛ نحو: "زَيْنَبَ"، و"طَلْحَةَ"، وإذا انضمّ إلى النكرة انصرف؛ نحو: "جَفْنَةٍ"، و"قَصْعَةٍ". فإذًا قد صار المذكّرُ عبارةً عما خلا من علامات التأنيث، والمؤنّثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة". شرح المفصل لابن يعيش (3/ 352).

وقال الشاطبي: "والقاعدة: أن العلامة إنما تلحق ما لا يدرك فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصل الأسماء التذكير؛ لأنه الأغلب عليها؛ ألا ترى أعم الألفاظ الدالة على المعاني الموجودة "شيء" و"الشيء" مذكر.

قال سيبويه: لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يختص بعدُ. يعني: أن التأنيث إنما يكون في الخاص لا في العام، فالأعم "شيء" وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المدرك بغير علامة، فلابد من العلامة الدالة على ما خرج إليه، فقالوا: (قائم) إذ أرادوا المذكر، و (قائمة) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك: امرؤ، وامرأة، وابن وابنه. ونحو ذلك". شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (6/ 345).

للتأنيث علامات يعرف بها، وقد ذكر الماتن أنها علامتان إجمالاً: التاء، والألف بنوعيها، فتكون ثلاثًا تفصيلاً، **قال ابن مالك:**

عَلَامَـــةُ التَّأنِيـــثِ تَـــاءٌ أَو أَلِـــفْ وَفِـي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كَـالكَتِفْ[1]

العلامة الأولى:

[1 - مؤنثٌ بالتاءِ: مذكورة؛ كـ: امْرَأَة، ومقدَّرة؛ كـ: شمس] ويقال للأول: المؤنث اللفظي، وللآخر: المؤنث المعنوي.

وهذه العلامة تكون ساكنة في الفعل؛ نحو: قامت هند، ومتحركة فيه؛ نحو: هي تقوم، وفي الاسم؛ نحو: صائمة وظريفة.

وأصل وضع التاء في الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث[2]، وفي

---

(1) ألفية ابن مالك (ص:63). وقد زاد بعضهم على هذه الثلاث العلامات، حتى أوصلها ابن الأنباري والفراء إلى خمس عشرة علامة. ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (6/ 346)، معجم القواعد العربية (1/ 197).

(2) **وتأتي أيضًا:** للتفريق بين الواحد والجمع؛ مثل: شجر وثمر وتمر، ويقال لها: تاء الوحدة فيقال في المفرد: شجرة وثمرة وتمرة.

وتأتي لإفادة المبالغة حين تلحق الصفات؛ كراوية، ونابغة من: راوٍ، ونابغ.

وتأتي لتوكيد المبالغة؛ تقول هذا علاّم فهّام، وذلك علاّمة فهامة.

وتأتي بدلاً من ياء النسب، أو ياء التكسير؛ فالأول مثل: دماشقة -نسبة إلى دمشق- فهي كقولنا: دمشقيون. =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما[1]، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء؛ كحائِضٍ، وحائِلٍ، وفارِك، ومُرْضِع وعانِس. أما دخلوها على الجامد المشترَكِ معناه بينهما، فسماعيّ؛ كرجل ورَجُلة، وإنسان وإنسانة، وَفتَى وفتاة[2].

العلامتان: الثانية والثالثة:

[2-ومؤنثٌ بالألفِ مقصورةً، أو ممدودةً.

فالمقصورةُ: ألفٌ مفردةٌ زائدةٌ في آخرِ الاسمِ] قبلها فتحة **[كـ: ذِكْرَى،**

= **والثاني مثل:** جحاجحة -في جمع جَحْجاح بمعنى السيد- بدل قولنا: جحاجيح.

وهناك أغراض أخرى. ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:137)، البديع في علم العربية (2/ 49) وما بعدها.

(1) **ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسةُ ألفاظ، فلا تدخل فيها:**

أحدها: فَعُول بمعنى فاعل؛ كرجل صَبُور، وامرأة صبور.

ثانيها: فَعِيل بمعنى مَفعُول إن تَبع موصوفه؛ كرجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، فإن كان بمعنى فاعِل، أوْ لَمْ يَتبَع موصوفه، لحقته؛ كامرأة رحيمة، ورأيت قَتِيلة.

ثالثها: مِفْعال؛ كمِهْذار.

رابعها: مِفْعيل؛ كمِعْطير.

خامسها: مِفْعَل؛ كمِغْشَم. ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:73).

(2) شذا العرف في فن الصرف (ص:73).

وَجَرْحَى، وكُبْرَى] على وزن: فِعلَى، وفَعْلَى، وفُعْلَى[1].

ويقال لها المفردة، في مقابلة الممدودة؛ لأنها مجموعة من الهمزة والألف قبلها.

ولكونها قصرت عن الحركة سميت مقصورة، أو لكونها لم يقع قبلها مدة[2].

وهي أصل الممدودة. وتسمى ألف التأنيث الممدودة؛ والتاء هي الأصل في الدلالة على التأنيث؛ ولذلك قدروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بغير علامة؛ كـ "يدٍ ودِيمٍ وكَتِف وعين وأُذُن ونار ودار" ونحوها[3].

[والممدودةُ[4]: ألفٌ زائدةٌ في آخرِه أيضًا] أي: الاسم **[قبلَها ألفٌ،**

---

(1) **وللمقصورة** أوزان أخرى؛ فَعَلَى- بفتحات- كبَرَدى اسم لنهر. وفُعَالى؛ كَحُبارَى، وفِعَلَّى؛ كسِبَطرَى: لمِشية فيها تبختُر. وفِعْلَى؛ حِجْلى- جمع حَجَلة بفتحات: اسم لطائر-. وفُعَّيلى؛ كلُغَّيزَى: للغز. وغير ذلك. ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:75).

(2) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (6/ 379).

(3) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 862).

(4) لما كان حرف المد موجودًا قبلها، وهي آتية بعده؛ نسب المد إليها، ولأنها في الحقيقة مع الألف السابقة عليها حرف مدّ طويل، تنطق مع امتداد النَّفَس. =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فتُقلَبُ هي همزةً] يعني: الألف الثانية؛ فإن ألف التأنيث الممدودة- كحمراء، وخضراء وغيرهما كانت في أصلها مقصورة "أي: حمرى، خضرى" فلما أريد المد زيدت قبلها ألف أخرى، والجمع في النطق بين ألفين ساكنتين محال، وحذف إحداهما ينافي الغرض من ذكرها؛ إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المد، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث، وقلب الأولى حرفًا قريبا منها -وهو الهمزة- يفيد الغرض من المد؛ فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تدل على التأنيث؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها[1].

[كـ: حمراء، وعَاشُورَاء] على وزن: فَعْلاء، وفاعُولاء[2][3].

= ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (6/ 379)، النحو المصفى (ص:41).

(1) النحو الوافي (4/ 207).

(2) وللألف الممدودة أوزان أخرى؛ كـأفْعِلاء؛ كأربِعاء لليوم المعروف. وفُعْلُلاء؛ كقُرْفصاء. لهيئة مخصوصة في القُعود. وفاعِلاء؛ كقاصِعاء ونافقاء- لبابَيْ جُحر اليربوع-. وفِعْلِياء؛ ككِبْرياء. وَفُعَلاء؛ كنُفَساء. وفُنْعُلاء؛ كخُنفساء. وغير ذلك. شذا العرف في فن الصرف (ص:74).

(3) ينبغي التنبيه على أمرين فيما يتعلق بألف التأنيث الممدودة:

الأول: أن إطلاق ألف التأنيث عليها لا يتفق مع ما ورد في اللغة؛ فقد تكون في كلمة تدل على التأنيث مثل "نجلاء"، وقد تأتي في كلمات لا دلالة فيها على التأنيث مثل: "أطباء، أقرباء، أربعاء"، فإطلاق ألف التأنيث الممدودة عليها مجرد اصطلاح في مقابل ألف =

التقسيم الثالث: تقسيم الاسم باعتبار صحة آخره واعتلاله

[وينقسمُ أيضًا إلى:

1 – صحيحٍ.

2 – ومقصورٍ.

3 – ومنقوصٍ]

ينقسم الاسم من حيث صحة آخره واعتلاله إلى خمسة أقسام: الصحيح، والمقصور، والمنقوص –وهي التي ذكرها الماتن هنا–، وإلى: شبيه بالصحيح، وممدود، ولم يذكرهما الماتن؛ ولهذا سنتكلم عنهما أولاً، ثم نرجع إلى الكلام عما ذكره المؤلف.

= التأنيث المقصورة، ولا يراد منه حقيقة دلالته.

الثاني: أن الألف الممدودة المكونة من ألفين تنقلب الثانية فيهما همزة يجب لكي يكون الاسم معها ممنوعًا من الصرف من توفر صفتين فيها:

1 – أن تكون واردة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، فإن جاءت بعد اثنين صرفت الكلمة، مثل "رُغاءٌ، رِعاءٌ، بِناءٌ، نِداءٌ، رِداءٌ".

2 – أن تكون زائدة في الكلمة التي وردت فيها، فإن كانت أصلية أو منقلبة عن أصل صرفت الكلمة مثل: "أعداءٌ، أسماءٌ، أبناءٌ، نداءٌ، رداءٌ". النحو المصفى (ص:41).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أولاً: الشبيه بالصحيح: -أو يقال له: ما جرى مجرى الصحيح، أو المنزَّل منزلة الصحيح[1]-، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء أو واو قبلهما سكون؛ "كـ ظبْي ودلْو".

سمي بهذا الاسم: لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، تقول: هذا ظبيٌ يشرب من دلوٍ، ورأيت ظبيًا، فملأت له دلواً[2]؛ ولهذا قيل له: الشبيه بالصحيح ولم يُقل: صحيح؛ لأنه مختوم بحرف علة، ولا منقوص؛ لأن حرف العلة ليس مسبوقًا بكسرة، بل بسكون.

ثانيًا: الممدود، وهو: اسم معرب آخرُهُ همزةٌ، قَبلها ألفٌ زائدةٌ.

فالمدود اسم، فلا يسمى فعل مثلُ: (جاء) ممدوداً؛ إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلي ألفًا زائدة، وإنما تلي ألفًا منقلبة؛ كـ يشاء، وهو معرب تظهر عليه الحركات، فيخرج المبني؛ نحو: هؤلاء، وكون آخره همزة خرج ما لا همزة في آخره من الصحيح والمعتل. وباشتراط سَبْقها بالألف خرج نحو:

---

(1) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 882)، الأصول في النحو (3/ 256)، شرح المفصل لابن يعيش (5/ 220)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 506).

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 506)، جامع الدروس العربية (1/ 102).

دِفْءٍ وعِبءٍ؛ إذ ليست الهمزة مسبوقة بألف.

وكون الألف زائدة: احتراز من نحو: داء وماء ونحوهما؛ فإن الألف في مثل هذا لا تكون زائدة؛ لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصًا عن أقل الأصول، وإنما هي بدل من أصل، فالألف في ماء منقلبة عن واو، فالأصل في ماء: موه، فقلبت الواو ألفًا، وقلبت الهاء همزة؛ بدليل قولهم في جمعه وتصغيره: أمواه ومويه، وقد جُمع على أمواء، وكذلك الحال في داء.

وإنما سُمّي المدود ممدودًا؛ لأن ألفه تمد لأجل وقوع الهمزة بعد ألفه[1].

وهمزة الممدود أربعة أقسام:

أ- أن تكون أصليةً؛ كـ قُرَّاءٍ، وَوُضّاءٍ؛ لأنهما من: "قرأ، وَوُضوءَ". والقُراء: الناسك المتعبد، والوُضاء: الوضيء الحسن الوجه.

ب- أنْ تكون مُبدَلة من واو أو ياء؛ فالمبدلةُ من الواو مثل: "سَماءٍ وعدّاءٍ" وأَصلُهما: "سَماوٌ وعدّوٌ"؛ لأنهما من: "سما يَسمو، وعدا يعدو".

---

(1) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 373)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 874)، جامع الدروس العربية (1/ 105)، شذا العرف في فن الصرف (ص:77)، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 566).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والمبدَلةُ من الياءِ مثل: "بنَّاء ومَشَّاء"، وأَصلُهما: "بِنايٌ ومَشايٌ"؛ لأنهما من: "بنى يَبني، ومشى ويمشي".

ج- أن تكون مزيدة للتأنيث؛ كـ حسناءَ وحمراء؛ لأنهما من الحُسنِ والحُمرة.

د- أن تكون مزيدة للإلحاق؛ كـ حِرباءِ وقُوْباءِ؛ فإنها ملحقة بالاسم الصحيح من نحو: سِرداح وقرطاس؛ فلذلك ينون[1][2]. **والقوباء:** داء

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية (1/ 105)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 374)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 312)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (3/ 1220)، المعجم الوسيط (2/ 722) المعجم الوسيط (2/ 1038).

(2) **ينقسم الممدود إلى قسمين:**

قسم لا مجال للقياس فيه، ومرجعه النقل؛ نحو السماء والعطاء، واللواء والحياء، والرخاء والغثاء، وهو كثير في العربية.

وقسم يعرف بالقياس كالمقصور: وهو ما كان له نظير من الصحيح يعرف به كما عرف المقصور بنظيره، فالاستسقاء بمنزلة الاستخراج، والإعطاء كالإكرام، والاحتواء كالاحتقار؛ لأن ألفيهما تقع قبل لاميهما، فتنقلب الياء همزة، ويصير ممدودًا، **وله في الكلام مواضع:**

الموضع الأول: المصادر، وهي أنواع:

الأول: مصادر الأفعال الزائدة على الثلاثة، مما لامه معتل، أو همزة، أصليًا كان أو زائداً؛ نحو: الإعطاء، والإغراء والاقتضاء، والاسترضاء، والارعواء. =

يخرج في جلد الإنسان فيتقشر ويتسع، ويداوى بالريق، كذا قالوا.

= **الثاني**: كل مصدر كان على التّفعال بالفتح؛ نحو التّقضاء، والتّرماء، وقد جاء فيه الكسر قليلاً؛ قالوا: التّلقاء والتّمثال من الصحيح، وقيل: هما اسما المصدر.

الثالث: المصدر المضموم الأول، ويغلب عليه فيه ما كان صوتًا؛ نحو: الدّعاء.

الرابع: مصدر فاعلت، نحو: راميت رماء، وشاريت شراء.

الموضع الثاني: أسماء غير مصادر، وهي:

الأول: فعلاء مؤنث أفعل؛ نحو: أحمر وحمراء.

الثاني: ما كان على فعلاء -بضم الفاء وفتح العين- فأكثر ما يأتي ممدودًا؛ نحو: العشراء، والرّحضاء.

الثالث: ما كان على فعال: مكسورة الفاء؛ نحو السّقاء، واللّواء، والشّواء.

الموضع الثالث: الجمع، وله أبنية:

الأول: ما كان على أفعلة؛ فإن واحده ممدود؛ نحو: قباء وأقبية، ورداء وأردية. كما تقول في الصحيح: فدان وأفدنة، وحمار وأحمرة، وغراب وأغربة.

الثاني: ما كان على فِعال؛ نحو: ظبي وظباء، وفروة وفراء، كما تقول: كلب وكلاب، وجفنة وجفان.

الثالث: ما كان على أفعال؛ نحو: عبء وأعباء؛ كما تقول: حمل وأحمال، وجمل وأجمال.

الرابع: ما كان على أفعلاء؛ نحو: غني وأغنياء، وصفيّ وأصفياء؛ كما تقول: صديق وأصدقاء.

الخامس: ما كان على فُعَلاء؛ نحو: شريك وشركاء، وشريف وشرفاء. ينظر: البديع في علم العربية (2/ 69).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثالثًا: المقصور: [فالمقصورُ: ما كان آخرُه ألفًا لازمةً[1]؛ كـ: الهُدَى، والمُصْطَفَى] وهو بتعريف أبسط: اسم معرب آخره ألف مُفْرَدَة لازمة- قبلها فتحة- ليس بعدها همزة؛ كالعصا والرَّحى[2].

فيخرج بالاسم: الفعل كـ دعا، ويرضى، والحرف: كـ على، وبالمعرب: المبني كـ "ما" الاسمية، ويخرج بكون آخره ألفًا: الممدود، والمنقوص، والصحيح، وما يجري مجراه، وبقيد اللزوم يخرج: المثنى المرفوع على اللغة المشهورة، والأسماء الستة في حالة النصب؛ نحو:

---

(1) **المقصور** إذا زيدت بعد ألفه تاء التأنيث - نحو: فتاة، مباراة، مستدعاة - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء، ولا يسمى مقصورًا؛ لأنه لا يكون مقصورًا إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة، ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التأنيث؛ إذ تكون هي خاتمة أحرفه، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهرة لا مقدرة؛ ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تأنيثه، وتحذف عند جمعه، ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور.

ويجب التَّنبه للفرق الواسع بين تاء التأنيث السَّالفة، والهاء الواقعة ضميرًا بعد ألف المقصور في مثل: "من أطاع هواه أعطى العدو مُناه؛ فهذه الهاء كلمة مستقلة تمامًا. النحو الوافي (1/ 190).

(2) ينظر: الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (1/ 68)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 375)، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 566)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 81).

"رأيت أباك"؛ لأنها تتغير عند دخول الرافع والجارِّ[1].

وقد سمي مقصوراً من القصر وهو الحبس قال تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[الرحمن:72]، **وَمِنْه قَول كُثيِّر:**

وأنْتِ الَّتِي حبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ إليَّ وَمَا يَدْري بِذَاكَ القصائُر

عَنَيْتُ قصيراتِ الحجالِ وَلم أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَى شرُّ النساءِ البحاترُ

فسُمي مقصورا؛ لأنه قُصِر منه الإعراب لفظًا -أي: مُنع-؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، أو لأنه لا يمد إلا مقدار ما في ألفه من المد[2][3].

---

(1) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 874)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 373).

(2) اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 84)، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 566). **وقال أبو البقاء: "وَفِي معنى تَسْمِيَته مَقْصُورًا أَرْبَعَة أوجه:**

أَحدهَا: أنَّ الْإِعْرَاب قُصر فِيهِ، فَيكون تَقْدِيره: الْمَقْصُور فِيهِ الْإِعْرَاب، ثمَّ حذف وَجعل اسْمًا للاسم الَّذِي هَذِه صفته.

وَالثَّانِي: أنَّه قُصر عَن الْإِعْرَاب، أَي: حبس عَن ظُهُور الْإِعْرَاب فِي لَفظه.

وَالثَّالِث: أنَّ صَوت الْألف المفردة أقصر من صَوتهَا إِذا وَقعت بعْدهَا همزَة، فَكَانَ صَوتهَا مَحْبُوسًا عَن صَوت الْألف الَّتِي بعْدهَا همزَة.

وَالرَّابِع: أنَّه نقيض الْمَمْدُود". اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 84).

(3) **وينقسم المقصور -كالمدود- إلى قسمين:**

الأول: سماعي، وهو مَّا ورَدَ منقولاً عن العرب، فيُحفَظُ ولا يقاسُ عليه؛ وذلك مثل: =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

= الفتى، والحِجا، والثَّرى، والسَّنا، والهُدى، والرَّحى.

الثاني: قياسي، ويكون في عشرةِ أنواع من الأسماء المعتلَّةِ الآخر، **وهي**:

الأول: مصدرُ الفعل اللازِم الذي على وزنِ (فَعِلَ) - بكسر العين-؛ فإنَّ وزنَه "فَعَلٌ"- بفتحتين- مثل جَوِيَ جَوىً، ورَضِيَ رِضاً.

الثاني: ما كان على وزن (فِعَل)-بكسرٍ ففتحٍ- ممَّا هو جمعُ (فِعْلة) -بكسرٍ فسكونٍ-؛ مثل: مِرىً وحِلىً، جمع: مِرْية وحِلية.

الثالثُ: ما كان على وزن (فُعَل)- بضمٍّ ففتحٍ- ممَّا هو جمعُ (فُعْلة)- بضمٍّ فسكونٍ- مثل: عُراً ومُدى، جمع: عُرْوة ومُدْية.

الرابعُ: ما كان على وزن (فَعَل)- بِفتحتينِ- من أسماء الأجناس التي تدُلُّ على الجمعيَّة، إذا تجرَّدتْ من التَّاء، وعلى الوحدة إذا لحِقتها التّاء؛ مثل: حصاةٍ وحصىً، وقطاةٍ وقطاً.

الخامِسُ: اسمُ المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف؛ مثل: معطىً ومصطفىً.

السادسُ: وزنُ (مَفْعَل)- بفتحِ الميم والعين-، مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان؛ مثل: المحْيا، والمأتى، والمرْقى.

السابعُ: وزن (مِفْعِل) -بكسر الميم والعين-، مدلولاً به على آلة؛ مثل: المِكوى والمِرْمى.

الثامنُ: وزن (أفعلَ) صفة للتَّفضيل؛ مثل: الأدنى والأقصى، أو لغير التفضيل، مثل: الأحوى والأعمى.

التاسعُ: جمعُ المُؤنثِ من (أَفعلَ) للتفضيل؛ مثل: الدنا والقصا، جمع الدُّنيا والقُصوى.

العاشرُ: مؤنثُ "أَفعلَ" للتَّفضيل من الصحيح الآخرِ أو معتلّةِ؛ مثل: الحُسنى والفُضلى، تأنيثِ: الأحسن والأفضل، والدُّنيا والقُصوى تأنيثِ الأدنى والأقصى.

ينظر: جامع الدروس العربية (1/ 103)، وينظر كذلك: إرشاد السالك إلى حل ألفية =

رابعًا: المنقوص: [والمنقوصُ: ما كان آخرُه ياءً لازمةً، مكسورًا ما قبلَها؛ كـ: الدَّاعِي، والمُنَادِي] وبشكل أبسط نقول: المنقوص هو: اسم معرب آخره ياء لازمة، أو ثابتة غير مشددة، قبلها كسرة؛ نحو: القاضي، والرَّاعي.

فهو اسم ليخرج بذلك: الفعل بجميع أنواعه، ولا سيما المختوم بياء لازمة؛ مثل: يَنْوِي. ويخرج أيضًا الحرف؛ نحو: في.

= ابن مالك (2/ 875)، الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (1/ 68)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 375).

حكم قصر الممدود، ومد المقصور:

قال ابن مالك:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

يعني: ما استحق المد من الأسماء، أو سُمع ممدوداً جاز قصره في ضرورة الشعر بإجماع؛ إذ هو انتقال إلى الأخف؛ **نحو:**

لاَ بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

وعكسه -وهو مد المقصور- مختلف فيه، والصحيح وقوعه في الضرورة أيضاً كما ذهب إليه الكوفيون؛ **كقوله:**

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

وقوله: "تحنى": احدودب، و "العَوْد"- بفتح العين المهملة وسكون الواو-: المسن من الإبل، "ودبر": من دبر البعير- بالكسر-: إذا عقر ظهره.

ينظر: ألفية ابن مالك (ص:64)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 880)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 2023)

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويخرج بالمعرب: المبني المختوم بياء؛ مثل: الذي، التي، وذي -اسم إشارة-.

وبالياء اللازمة يخرج: الاسم المعرب الذى آخره ياء، ولكنها غير ملازمة له في كل حالاته؛ كالأسماء الستة في حالة جرها بالياء؛ مثل: أحسن إلى أخيك؛ وكذلك المثنى وجمع المذكر السّالم في حالة نصبهما وجرهما؛ مثل: أكرم الوالدَيْنِ، واعتن بالوَالدَيْنِ، وصَافح الزائِرينَ، وأسرع إلى الزائِرينَ؛ فإن الياء في الأسماء الخمسة لا تثبت، بل تتغير ويحل محلها الواو رفعًا، والألف نصبًا، كما أن الياء في المثنى وجمع المذكر تتغير، ويحل محلها الألف في حالة رفع المثنى، والواو في حالة رفع جمع المذكر.

ويخرج بالياء غير المشددة: الاسم الذي آخره ياء مشددة؛ مثل: كرسيّ.

ويخرج بقولنا: "قبلها كسرة": الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة، ولكن ليس قبلها كسرة؛ مثل: ظبْي، وسعي؛ فالياء في الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح[1].

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 80)، شرح المفصل لابن يعيش (1/ 163)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 373)، جامع الدروس العربية (1/ 107)، النحو الوافي (1/ 190).

وسُمِّي منقوصـًا: لأنَّـه نقـص فِـي إعرابـه بعـض الحركـات، وظهـر فيـه بعضها؛ فنقص الضمّ، وَالْكَسْر، وَبَقِي لَهُ النصب[1].

ومـن ناحيـة ظهـور الحركـة وعـدم ظهورهـا فـإن الممـدود والـصحيح وشبهه تظهر عليها الحركات، وأما المقصور فتقدر عليه الحركات.

وأما المنقوص فله حكم تفصيلي، فنقول:

إذا تَجـرَّدَ المنقـوص مـن (أَلْ) والإضـافةِ-فـصار نكـرة- حـذفتْ يـاؤهُ لفظـًا وخطًّـا في حـالتي الرَّفـع والجـرِّ لثقلهـا، وعـوض عنهـا بتنـوين يـسمى تنوين العوض؛ نحو: حكمَ قاضٍ على جانٍ، وثبتتْ في حال النصب؛ لخفة الفتحـة؛ نحـو: جعلـك اللهُ هاديـًا إلـى الحـق، داعيـًا إليـه". أمـا مـعَ (أل)

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 81)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 347)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 108)، البديع في علـم العربيـة (1/ 20). **وقـال ابـن يعـيش:** وإنّمـا سـمّي منقوصًـا لأنـه نقـص شـيئَيْن: حركةً، وحرفًا؛ فالحركـةُ هـي: الـضمّة، أو الكسرة حُـذفت للثقـل؛ والحـرفُ هـو اليـاء، حُذف لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: هذا قاضٍ يا فَتَى، وفي الجرّ: مررت بقـاضٍ يـا فتى، وكـان الأصـل: هـذا قاضِـيٌ، بـضمّ اليـاء وتنوينهـا، ومـررت بقاضِـي- بكسر اليـاء وتنوينها أيـضًا-، فاستُثقلت الـضمّة والكسرة على اليـاء المكسورِ مـا قبلهـا؛ لأنهّـا قـد صارت مَدَّةً كالألف؛ لِسَعَةِ مَخْرَجها، وكونِ حركةِ ما قبلهـا مـن جنسها، على مـا تقـدّم، فحُذفت الضمّة والكسرةُ لمـا تقـدّم، ولمّـا حُـذفت سـكنت اليـاءُ، وكـان التنـوين بعـدها ساكنًا، فحُذفت لالتقاء الساكنين". شرح المفصل لابن يعيش (1/ 163).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والإضافة فَتثبُتُ في جميع الأحوال؛ نحو: حكم القاضي على الجاني، وجاء قاضي القُضاة.

وترد إليه ياؤُهُ المحذوفة عند تثنيته، فتقول في قاضٍ: قاضيان.

وإن كان الاسم المنقوص ممنوعًا من الصرف- لكونه من صيغة منتهى الجموع- قدرتَ فيه علامة الرفع والجر، وحذفتَ تنوين نكرته فيها، وحذفت الياء وعوضت عنها تنوين العوض، وأظهرت علامة النصب، فتقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ونقول في إعرابه: مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل، ورأيت جواريَ: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة[1].

خامسًا: الصحيح: [والصحيحُ: ما ليس كذلكَ؛ كـ: شَجَرَة، وكتاب] يعني: ما ليس آخرُه حرفَ علَّة-وهذا يشمل: المقصور والمنقوص-، ولا ألفًا ممدودة. **وحكمه:** أنه يعرب بحركات ظاهرة على آخره رفعًا ونصبًا وجرًّا[2].

[وإذا نُوِّنَ] يعني: إذا ظهر عليه التنوين **[المقصورُ حذفَ آخرُه مطلقًا]** أي: حُذِفت ألفُه-لسكونها وَسُكُون التَّنْوِين بعْدهَا- لفظًا، وثَبتت خطًّا في

(1) ينظر: جامع الدروس العربية (1/ 107)، البديع في علم العربية (1/ 20)، التطبيق النحوي (ص:29).

(2) جامع الدروس العربية (1/ 101)، النحو الوافي (1/ 195).

الرفع والنصب والجر؛ مثل: كنْ فتىً يدعو إلى هدىً[1][2].

[وكذا المنقوصُ في حالتَي الرفعِ والجرِّ] أي: حذفت الياء من الاسم المنقوص، وعوض عنها التنوين، وذلك إذا جاء في موضع رفع؛ نحو: أنت قاضٍ[3]، أو موضع جر؛ نحو: مررت بقاضٍ، وأما النصب فإن الياء تبقى؛ تقول: رأيت قاضيًا.

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية (1/ 103)، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 85)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية (2/ 296).

(2) **ونقول في إعراب**: "إلى هدىً": إلى: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهدى: اسم مجرور بـ على، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين: الألف ونون التنوين، منع من ظهورها التعذر.

أو نقول: وعلامة جره الكسرة على الياء المحذوفة المنقلبة ألفًا؛ إذ أصل الكلمة: على هديِنْ، ورجعت الألف؛ لأن الكلمة آخرها ألف؛ لأنك تقول: الهدى. وأصل ألف هدى ياء، من هدى يهدي هداية، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا. فهدى أصبحت هداْن، وهنا التقى ساكنان: الألف المنقلبة عن حرف العلة، ونون التنوين، فيحذف أضعفهما وهو الألف المقصورة، لفظًا لا خطًا، ويبقى التنوين فتتحول هداْنْ إلى هدَنْ، ثم تكتب إملائيًا: هدًى.

(3) **نقول في إعراب**: قاضٍ من: (أنت قاض): قاض: خبر المبتدأ مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التقسيم الرابع: تقسيم الاسم باعتبار الإفراد وغيره

[فصلٌ: في تقسيمِ الاسمِ إلى مفردٍ وغيرِ مفردٍ:

ينقسمُ الاسمُ أيضًا إلى خمسةِ أقسامٍ:

1- مفردٍ] وهو: ما دل على واحدٍ؛ كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مُثَنًّى ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيَّنة في النحو[1].

[2- ومثنى.

3- وجمعِ مذكرٍ سالمٍ.

4- وجمعِ مؤنثٍ سالمٍ.

5- وجمعِ تكسيرٍ.

فالمفردُ؛ كالأمثلةِ السابقةِ] من الأعلام والأوصاف.

المثنى

[والمثنى: اسمٌ دلَّ على اثنينِ، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ؛ كـ:

(1) شذا العرف في فن الصرف (ص: 80).

رَجُلَانِ ورَجُلَيْنِ، وامْرَأَتَانِ وامْرَأَتَيْنِ] أو يقال: هو: اسمٌ مُعربٌ، ناب عن مُفردينِ اتفقا في الحروف والحركات لفظاً ومعنًى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحاً لتجريده منهما(1).

فنلحظ هنا أن كلمة "رجل" لما أريد تثنيتها أضفنا الألف والنون المكسورة إذا كانت هذه الكلمة في موضع رفع؛ نحو: جاء رجلانِ، أو ياءً ونونًا مكسورة إذا كانت هذه الكلمة في موضع نصب، أو جر؛ نحو: رأيت رجلينِ، ونظرت إلى رجلينِ.

ونرى هنا أيضًا أنه قد دلت الكلمة المثناة دلالة عددية على اثنين، واستغنينا بزيادة الحرفين عن أن نقول: جاء رجل ورجل.

أي: أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلًا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف، والحركات، والمعنى العام(2).

ولهذا يشترط في الاسم المراد تثنيته شروط:

1 -أن يكون مفردًا. فلا يُثَّنى المجموع، ولا اسم الجمع، ولا المثنَّى، بأن يُقال: رجلانان وزيدونان وقومان.

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية (2/ 11)، النحو الوافي (1/ 117).

(2) ينظر: النحو الوافي (1/ 118).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

2- أن يكون معرَبًا. وَأما اللذان وهَذان فليسا بمُثَنَّيَينِ، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صُورة المثنى.

3- أن يكونا متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى. فلا يقال العُمَران- بضم ففتح في أبي بكر وَعَمَر؛ لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العَمْران- بفتح فسكون- في عَمْروٍ وعُمَر؛ لعدم الاتفاق في الوزن، ولا العَينان في الباصرة والجارية؛ لعدم الاتفاق في المعنى.

أو أن يكون للفظ معنيان: حقيقي، ومجازي، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه، فلا يقال: "رأيت أسدين"، تعني: أسداً حقيقيًا، ورجلاً شجاعًا كالأسد.

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة؛ كشفع وزوج؛ فليس بمثنى.

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها؛ كاثنين واثنتين وكلا وكلتا، ولم يكن مثنى، بل هو ملحق به في إعرابه؛ إذ لم يسمع "اثن" ولا "اثنة" ولا "كل ولا كلت".

4- أن يكون مُنكَّرًا. فلا يُثنى العَلَم باقيًا على عَلَميته[1].

---

(1) **العلَم لا يثنى ولا يجمع**؛ لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصًا واحدًا معينًا، ولا يثنى إلا عند اشتراك عدة أفراد في اسم واحد، وهذا معنى قول النحويين: "لا يثنى العلم إلا =

5- أن يكون له مماثل. فلا يُثَنَّى الشمس والقمر؛ لعدم المماثلة، وقولهم: القَمَران للشمس والقمر تغليب، وما جاء من باب التغليب فهو ملحق بالمثنى كسائر الملحقات؛ لفقدها بعض شروط التثنية، وهو اختلاف لفظ المفردين، فيكون ملحقًا بالمثنى من جهة الإعراب.

6- أن لا يستغني بتثنيته غيره عنه. فلا يُثنى "سَواء"؛ للاستغناء عن تثنيته بتثنية سيّ، فيقال: سيان [1].

[فإن كان مفردُه مقصورًا:

1- قُلبتْ ألفُه ياءً إن كانتْ رابعةً فصاعدًا؛ نحو: سَلْمَيَانِ، ومُصْطَفَيَانِ، في تثنية: سَلْمَى، ومُصْطَفَى] فالألف في" سلمى" وقعت الحرف الرابع، وفي " مصطفى" وقعت الحرف الخامس.

= بعد قصد تنكيره"، وحينئذ تزاد عليه: "أل" المعرفة بعد التثنية؛ لتعيد له التعريف، أو: يسبقه حرف من حروف النداء مثل: "يا"؛ لإفادة التعيين والتخصيص أيضًا؛ نحو: يا محمدان، أو إضافة إلى معرفة؛ مثل: حضر محمداك. فلا بد مع تثنية العلم من شيء مما سبق يجلب له التعريف؛ لأن العلم يدل على واحد معين، والتثنية تدل على وقوع مشاركة بينه وبين آخر، فلا يبقى العلم مقصورًا على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه. النحو الوافي (1/ 129).

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:80)، النحو الوافي (1/ 118)، جامع الدروس العربية (2/ 12).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[2- ورُدَّت إلى أصلِها إن كانت ثالثةً؛ نحو: رَحَيَانِ، وعَصَوَانِ] فتقلِب ألفَهُ واواً إن كان أصلُها الواوَ، وياءً إن كان أصلُها الياء؛ فتقولُ في تثنية "عصا": عَصَوانِ، وفي تثنية "فتى": "فَتيانِ". وأما الرحى فالأكثر في اللغة رحيان بالياء، فعلى هذا تكتب الرحى بالياء، ومنهم من يقول: رحوان فيكتبها بالألف؛ وذلك أنه إن كان للألف أصلانِ جاز فيها وجهانِ، وذلك أن الرَّحى يائيَّةٌ في لغة من قال: "رَحيْتُ"، وواويَّة في لغة من قال: "رَحَوْتُ"؛ لهذا يقال في تثنيتها: "رَحيانِ، ورَحَوانِ" [1].

[وإن كان منقوصًا: رُدَّ إليه في التثنيةِ ما حُذفَ منه؛ نحو: قَاضِيَانِ وقَاضِيَيْنِ، ورَامِيَانِ ورَامِيَيْنِ] يعني: أن المنقوص يكون محذوف الياء، فعند تثنيته نرد تلك الياء المحذوفة وجوبًا، ونلحق بآخره علامةَ التَّثنية بلا تغييرٍ فيه، فنقول: قاضيان وداعيان، في تثنية: قاضٍ، وداعٍ؛ وأصلهما: قاضي، وداعي.

وقد اكتفى الماتن ببيان تثنية المقصور، والمنقوص، ولم يشر لكيفية تثنية سائر الأقسام؛ **ولهذا نقول:**

1- تثنية الصحيح والشبيه به:

نزيد في آخر كل منهما الواو والنون، أو الياء والنون من دون عمل

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 482)، جامع الدروس العربية (2/ 14).

سوى ذلك؛ تقول: رجلان ورجلين، ودلوان ودلوين.

2- المركب الإضافيّ:

يُثنى جُزؤه الأولُ فقط، فيقال في تثنية عبدِ الله، وخادم الدار: عبدا اللهِ، وخادِما الدّار.

3- **المركّبِ المزْجيّ**، أو ما سُمي به من المركَّب الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع:

نجيء قبلَهما بكلمة "ذوا" رفعًا، و" ذَوَيْ" نصبًا وجَرًا؛ فتقولُ في تثنيةِ سيبَويهِ، وتأبَّط شرًّا، وحَسنَينِ، وعابدينَ- أعلامًا-: ذَوا سِيبويهِ، وذَوا تأبَّطَ شرًّا، وذَوا حسنينِ، وذَوا عابدينَ، أي: صاحِبا هذا الاسم.

4-الجمع:

يُثنى الجمعُ بلا تغيير سوى إضافة علامة التثنية، على تأويل الجماعتين، أو الفرقتين، أو النَّوعين، وذلك كقولهم: إبِلانِ، وجِمالانِ، وغَنمانِ، ورِماحانِ، وبِلادانِ، ومن ذلك الحديثُ: (مَثلُ المنافِقِ كالشاةِ العائرةِ بينَ الغَنمَيْنِ).

5-ما حذفت لامه:

يثنى بإعادة لامه، وإضافة علامة التثنية؛ فتقولُ في تثنية: أبٍ وأخٍ وحَمٍ:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أبوانِ، وأخوانِ، وحمَوانِ؛ لأن أصلها: أبوٌ وأخوٌ وحَموٌ؛ بدليل قولك في الإضافة: أبوكَ وأخوكَ وحمُوكَ. وإن لم يكن يُردُّ إليه المحذوفُ عندَ الإضافة، لم يُرَدَّ إليه عند التثنية، بل يُثنَّى على لفظه، فتقولُ في تثنية يَدٍ وغدٍ ودَمٍ: يَدانِ وغَدانِ ودَمانِ؛ لأن أصلها:

يَدْيٌ وغَدْوٌ ودَمَوٌ، وقد ورد رد المحذوف من مثل هذه الكلمات قليلاً، أو شذوذاً، أو من قبيل الضرورة الشعرية، فيقال: يديان، وغديان، ودميان.

6-الممدود:

همزة الممدود إما أن تكون: أصلية، وإما أن تكون مزيدة للتأنيث، أو للإلحاق، وإما أن تكون مبدلة من أصل واوي أو يائي.

وتفصيلها في الآتي:

أ- إن كانت أصلية وجب بقاؤها؛ فتقولُ في تثنية: قُرَّاءٍ، وَوُضّاءٍ: "قُرَّاءَانِ، وَوُضَّاءانِ".

ب- وإن كانت مزيدة للتأنيث قلبت واواً؛ فتقولُ في تثنية: حسناءَ، وصحراء: "حسناوانِ وصحراوانِ".

ج- وإن كانت مزيدة للإلحاق جاز فيها الوجهانِ: بقاؤها على حالها، وانقلابُها واواً، فتقولُ: "عِلباوانِ وعِلباءانِ، وحِرباوان وحِرباءانِ".

د- وإن كانت مبدلة من أصل واوي أو يائي جاز فيها الوجهانِ: بقاؤها على حالها -وهو الأرجح-، وانقلابُها واواً؛ ككساء، وحَياء، أصلهما: كِساو وَحَيَاي، فنقول: كساوان وحَيَاوان، أو كساءان وحَيَاءان[1].

جمع المذكر السالم

[جمعُ المذكرِ السالمِ[2]:

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:82)، جامع الدروس العربية (2/ 13)، البديع في علم العربية (2/ 83)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 205)، شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (4/ 114).

(2) **المراد بالسالم**: ما سلمت فيه صيغة المفرد، وذلك: بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع، لا يدخل حروفه تغيير في نوعها، أو عددها، أو حركاتها، إلا عند الإعلال في نحو: المصطفون، القاضون، كما سيأتي-.

وكلمة "السالم" تعرب صفة للجمع، أو للمذكر، فتضبط على حسب حالة الموصوف، والأحسن أن تكون صفة لكلمة: "المذكر" فتضبط مثله؛ لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه.

ومثل هذا يقال في معنى وضبط كلمة: الـ"سالم" في: الجمع المؤنث السالم" ولهذا يسميان: "جمعي التصحيح"؛ لصحة مفرديهما في الغالب عند جمعه عليهما، بخلاف: جمع التكسير؛ فإن مفرده لا بد أن يتغير في الجمع، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير. النحو الوافي (1/ 137)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 120).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

هو: اسمٌ دلَّ على أكثرَ من اثنينِ[1][2] بزيادةِ واوٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ؛

---

(1) **كون الجمع دالاً على أكثر من اثنين** هذا هو اصطلاح النحاة، وأما اللغويون فيرون الاثنين من الجمع؛ ولهذا تبدأ صلاة الجماعة شرعًا من اثنين. وقد ذكر المفسرون كون الاثنين جمعًا في تفسير بعض الآيات. ينظر: تفسير ابن عطية (5/ 17)، تفسير القرطبي (3/ 265)، البحر المحيط في التفسير (9/ 307).

(2) **هل جمعا التصحيح**- جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم- من أبنية القلة، أو من أبنية الكثرة؟ هناك خلاف:

قال الفيومي-وهو يعدد أبنية القلة-في خاتمة مصباحه، وهي خاتمة مهمة صرفيًا-: "...جمع السلامة مذكره ومؤنثه، ويقال: إنه مذهب سيبويه، وذهب إليه ابن السراج كما ستعرفه من بعد، **وعليه قول حسان:**

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما

ويحكى أن النابغة لما سمع البيت قال لحسان: قللت جفانك وسيوفك. وذهب جماعة إلى أن جمعي السلامة كثرة؛ قالوا: ولم يثبت النقل عن النابغة، وعلى تقدير الصحة فالشاعر وضع أحد الجمعين موضع الآخر للضرورة، ولم يرد به التقليل. وقيل: مشترك بين القليل والكثير، وهذا أصح من حيث السماع.

قال ابن الأنباري: كل اسم مؤنث يجمع بالألف والتاء فهو جمع قلة؛ نحو: الهندات والزينبات، وربما كان للكثير، وأنشد بيت حسان.

وقال ابن خَرُوف: جمعا السلامة مشتركان بين القليل والكثير؛ ويؤيد هذا القول: قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[البقرة: 203] **المراد:** أيام التشريق وهي قليل.

وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾[البقرة: 183-184] وهذه كثيرة...". المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (2/ 695).

نحو: مُسْلِمُونَ، ومُسْلِمِينَ] أو يقال: ما يدل على أكثر من اثنين، بسبب زيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره أغنت عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض.

فليس من جمع المذكر ما يأتي:

1- ما يدل على مفرد؛ مثل: محمود، أو "محمدينَ" علمًا على شخص واحد.

2- ما يدل على مثنى، ومنه: المحمودان، أو على جمع تكسير؛ كـ أحامد، جمع أحمد، أو على جمع مؤنث سالم؛ كـ فاطمات؛ لخلو هذين الجمعين من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السّالم، ومن الدلالة المعنوية التي يختص بتأديتها.

3- ما يدل دلالة جمع المذكر، ولكن من طريق العطف بالواو؛ نحو: جاء محمود، ومحمود، ومحمود.

4- ما يدل دلالة جمع المذكر، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده، لا من طريق زيادة الحرفين في آخره؛ مثل: كلمة: "قوم" إذا كانت بمعنى: الرجال فقط.

5- ما يدل على أكثر من اثنين، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد؛

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كالاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها؛ فلا يصح أن يكون "السعيدون" جمعًا لسعد، وسعيد، وساعد "أسماء رجال"، ولا جمعًا لمحمود وصالح وفهيم، كذلك.

وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف، فلا يصح: العُمَرونَ قرَشيون إذا كان المراد: عُمر بن الخطاب، وعُمر بن أبي ربيعة، وعَمْرو بن هشام-المعروف بأبي جهل-[1].

[ولا يجمعُ هذا الجمعَ إلا: 1- العَلَمُ. 2-والصفةُ.

ويُشترطُ في العَلَمِ أن يكونَ لـ: 1- مذكَّرٍ. 2-عاقلٍ. 3-خاليًا من التاءِ. 4- ومن التركيبِ.

فلا يقالُ في رَجُل: رَجُلُونَ؛ لعدمِ العَلَمية] لأن رجل اسم نكرة شائع في جنسه[2]، وإنما يقال في جمع رجل: رجال، جمع تكسير؛ لتغير صورة المفرد عند الجمع.

[ولا في زَيْنَب: زَيْنَبُونَ؛ لعدمِ التذكيرِ] وإنما يقال: زينات، وزينبات.

---

(1) ينظر: النحو الوافي (1/ 137).

(2) إلا إذا دخله التصغير؛ مثل: رجيل، ورجليون، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره؛ مثل: إنساني، وإنسانيون، وغلامي، وغلاميون؛ لأن التصغير أو النسب يفيده نوعًا من الوصف، فكأنه مشتق، فيدخل في قسم الصفة. النحو الوافي (1/ 140).

"والعبرة في التأنيث أو عدمه ليست بلفظ العلم، وإنما بمعناه، وبما يدل عليه وقت الكلام، فكلمة: سعاد، أو زينب، إن كانت علمًا لمذكر، واشتهرت بذلك عند النطق بها، فإنها تجمع جمع مذكر سالمًا، وكلمة: حامد، أو حليم إن كانت علمًا معروفًا لمؤنث لم تجمع هذا الجمع"[1].

[ولا في وَاشِقٍ -عَلَمِ كَلْبٍ-: وَاشِقُونَ؛ لعدمِ العقلِ] ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلاً بالفعل، وإنما المراد أنه من جنس عاقل؛ كالآدميين والملائكة، فيشمل المجنون الذي فقد عقله، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد. وقد يجمع غير العاقل، تنزيلاً له منزلة العاقل، إذا صدر منه أمر لا يكون إلا من العقلاء. فيكون جمع مذكر، وقيل: هو ملحق به؛ **مثل قوله تعالى:** ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[يوسف:4]، فالسجود لا يكون إلا من العاقلين، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزلة العاقلين؛ لأنها فعلت فعلهم[2].

[ولا في طَلْحَةَ: طَلْحُونَ؛ لوجودِ التاءِ] وهي علامة منافية لجمع المذكر، فأنت "إذا سميت رجلاً بطلحة قلت: طَلحات، فجمعته بالألف

---

(1) النحو الوافي (1/ 140).

(2) ينظر: النحو الوافي (1/ 140)، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 575)، الكتاب لسيبويه (2/ 47)، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 113).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والتاء، وإنما جمعته بهما لأنّك لو جمعته بالواو والنون لم يخلُ من أحد أمرين: إما أن تحذف علامة التأنيث فتقول: (طَلْحُونَ) وهذا لا يجوز؛ لزوال علامة التأنيث؛ فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: طَلْحَةُ الطَّلحات، ورجال رَبَعاتٌ، وإمّا أن تُثبت علامة التأنيث فتقول: طَلْحَتون، وهذا أيضًا في الامتناع من الجواز كالأوّل وأشدّ؛ لأنك تجمع علامتين للتأنيث والتذكير، فتذكر الاسم بعد تأنيثٍ، ولا يجوز أن تجتمع هاتان العلامتان، فإذا لم يجوزا، قلت: طَلَحاتٌ، فحذفت ما كان في الاسم من علامة التأنيث؛ للحاق علامة أحْرَى به له"[1].

[ولا في بَعْلَبَكَّ: بَعْلَبَكُّون؛ للتركيبِ المزجيِّ] التركيب أنواع: تركيب مزجي، وتركيب إسنادي، وتركيب إضافي.

أما التركيب المزجي فلا يجوز جمعه هذا الجمع-كالمثال الذي ذكره الماتن-ومثله: معدي كرب، فلا يجوز أن تقول: جاء معدي كربون، إلا ما كان مختومًا بـ" ويه" فمن النحويين من أجاز جمع ما ختم بـ"ويه"، واختلفوا: فمنهم من ألحقَ العلامةَ الاسمَ بكماله فيقولون: جاءني سيبويهون، ومنهم من يحذف "ويه" فيقول: جاءني سيبون.

---

(1) التعليقة على كتاب سيبويه (3/ 234).

وأما التركيب الإسنادي فلا يجمع بالواو والنون؛ نحو: تأبط شراً، وبرق نحره، قال أبو حيان: "ولا نعلم في ذلك خلافاً".

وأما التركيب الإضافي فإنه يثنى ويجمع جزؤه الأول؛ كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف، ويبقى العجز -وهو المضاف إليه- على حاله من الجر في أكثر الحالات؛ تقول: اشتهر عبدو الرحمن، وصافحت عبدِي الرحمن، وسلمت على عبدِي الرحمن[1].

[وشرطُ الصفةِ أن تكونَ لـ: 1- مذكرٍ. 2- عاقلٍ. 3-خاليةً من التاءِ. 4- ليست على وزنِ «أَفْعَل» الذي مؤنثُه «فَعْلَاء». 5- ولا على وزنِ «فَعْلَان» الذي مؤنثُه «فَعْلَى». فلا يقالُ في حَائِضٍ: حَائِضُونَ؛ لعدمِ التذكيرِ]

لأن صفة الحيض خاصة بالنساء؛ ولذلك لا تلحقها تاء التفريق بين المذكر والمؤنث إن كان المعنى: ذات حيض أو أهلية لذلك، إلا إذا قصد الفعل الحادث في هذه الكلمة ونظائرها، فيقال: المرأة الآن أو غداً حائضةٌ، وطالقةٌ، وثَيِّبةٌ، ومُطفِلةٌ.

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 571)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (1/ 306)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 121)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 60)، النحو الوافي (1/ 141).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[ولا في فَارِهٍ: فَارِهُونَ؛ لعدمِ العقلِ] لأن " فاره" صفة لفرس [ولا في عَلَّامَةٍ: عَلَّامَتُونَ؛ لوجودِ التاءِ] التي تدل على التأنيث، فلا يجمع بين علامتي جمعين [ولا في أَحْمَرَ: أَحْمَرُونَ، ولا في سَكْرَانَ: سَكْرَانُونَ؛ لأن مؤنثَ الأولِ: «فَعْلَاء»، ومؤنثَ الثاني: «فَعْلَى»] فمؤنث أحمر: حمراء، ومؤنث سكران: سكرى. قال ابن الصائغ: " لأنّ كلّ ما لم يُجْمع مُذكَّرُه بالواو والنّون فلا يُجمع مُؤنّثه بالألِف والتّاء"[1].

[ثم إن كان المفردُ منقوصًا:

1- حُذفت ياؤه عندَ الجمعِ.

2- ويضمُّ ما قبلَ الواو، ويكسرُ ما قبلَ الياءِ للمناسبةِ؛ نحو: سَاعُونَ، وسَاعِينَ] فأصل" ساعون": ساعِيُون؛ فحذفت الضمّة؛ استثقالاً لها على الياء بعد الكسرة، فالتقى ساكنان: الياء وواو الجمع، فحذفت الياء، ثم قلبوا الكسرة التي على العين ضمة، ليمكن النطق بالواو؛ لأن الواو تناسبها الضمة.

وأصل" ساعين": ساعِيِين"، فكرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة التي على العين فحذفوها، فالتقى ساكنان: ياء الساعي وياء الجمع-علامة

(1) اللمحة في شرح الملحة (1/ 203).

جمع المذكر في حالتي النصب والجر- فحذفت الأولى، وبقي ما قبل ياء الجمع مكسورًا على ما كان عليه.

[وإن كان مقصورًا:

3- حذفتْ ألفُه.

4- وفُتحَ ما قبلَها مطلقًا؛ للدلالةِ على الألفِ المحذوفةِ؛ نحو: المُصْطَفَوْنَ والمُصْطَفَيْنَ، والأَعْلَوْنَ والأَعْلَيْنَ] فمصطفون أصلها: مصطفَيُون- بضم الياء- فلما تحركت هذه الياء، وانفتح ما قبلها قبلت ألفًا، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين. فالحركة مجانسة؛ لأنها الضمة قبل الواو.

ومصطفَيْن أصلها: مصطفَيين- بكسر الياء-فلما تحركت هذه الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وأعلون: أصلها كذلك: أعليُون، فتقلب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف؛ لملاقاة الواو بعدها فصارت" أعلون" .

وأعلين: أصلها: أعلَيين- بكسر الياء-فلما تحركت هذه الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

ففتح الحرف الذي قبل الواو أو الياء في هذا الجمع للمقصور؛ دليل على حذف لام الكلمة وهو الألف المقصورة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جمع المؤنث السالم

[جمعُ المؤنثِ السالمِ[1]:

هو: ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ؛ كـ: مُسْلِمَات] جمع مسلمة؛ فقد أغنى هذا الجمع عن قولنا: مسلمة، ومسلمة، ومسلمة...إلخ.

وقوله: (بزيادة ألف وتاء) يخرج نحو: قُضاة وهُداة؛ فإنه من جموع التكسير، وليس بجمع مؤنث سالم؛ لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة،

---

(1) سمى ابن هشام هذا الجمع بـ ما جُمع بألف وتاء مزيدتين، وعلل لذلك فقال: "... وَلَا فرق بَين أَن يكون مُسَمّى هَذَا الْجمع مؤنثًا بِالْمَعْنَى كـ هِنْد وهندات، أَو بِالتَّاءِ كـ طَلْحَة وطلحات، أَو بِالتَّاءِ وَالْمعْنَى جَمِيعًا كـ فَاطِمَة وفاطمات، أَو بِالْألف الْمَقْصُورَة كـ حُبْلَى وحبليات، أَو الممدودة كـ صحراء وصحراوات، أَو يكون مُسَمَّاهُ مذكرًا كـ إصطبل وإصطبلات وحمام وحمامات، وَكَذَلِكَ لَا فرق بَين أَن يكون قد سلمت بنية واحده كـ ضخمة وضخْمات، أَو تَغَيَّرت كـ سَجْدَة وسجَدَات، وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات؛ أَلا ترى أَن الأول محرك وَسطه، وَالثَّانِي قلبت أَلفه يَاء، وَالثَّالِث قلبت همزته واواً؛ وَلذَلِك عدلت عَن قَول أَكْثَرهم: جمع الْمُؤَنَّث السَّالِم إِلَى أَن قلت: الْجمع بِالْألف وَالتَّاء؛ لأعم جمع الْمُؤَنَّث، وَجمع الْمُذكر، وَمَا سلم فِيهِ الْمُفْرد، وَمَا تغير". شرح قطر الندى وبل الصدى (ص:51)، وقال عباس حسن: "وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية؛ لأنها تنطبق على أغلب الحالات، واشتهرت بين النحاة وغيرهم، حتى صارت اصطلاحًا معروفًا، وخاصة الآن". النحو الوافي(1/ 162).

والأصل: قضية وهدية بوزن "فُعَلة" - بضم الفاء وفتح العين-. وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة، وتاء "قضاة وهداة" ونحوهما مربوطة. ونحو: "أبيات وأشتات" من جموع التكسير أيضًا؛ لأن تاءها أصلية[1][2].

---

(1) جامع الدروس العربية (2/ 21).

(2) **ويَطَّرِدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء:**

الأولُ: عَلَمُ المؤنثِ؛ كـ دَعْد، ومَريمَ، وفاطمةَ.

الثاني: ما خُتمَ بتاءِ التأنيث، سواء كان علمًا، أم غير علم؛ كـ طَلْحةَ، وحَمزة، وشجَرةٍ، وزراعة. وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة، أم للعوض عن أصل؛ نحو: عِدة، وثُبَة، تقول: في جمعهما: عِدات - ثُبات؛ وقد تكون التاء للمبالغة؛ نحو: علاّمة وعلاَّمات.

ويُستثنى من ذلك "امرأةٌ وشاةٌ وأمَةٌ وأمَّةٌ وشَفة"؛ فلا تُجمعُ بالألف والتاء؛ لأنه لم يعهد عن العرب جمعها بألف وتاء مزيدتين، وإنما تُجمعُ على: "نساءٍ وشِياهٍ وإماءٍ وأُممٍ وشِفاهٍ.

الثالث: صفةُ المُؤنث، مقرونةً بالتاءِ؛ كمُرضعةٍ ومُرضعاتٍ، أو دالةٍ على التفضيل؛ كـ فُضْلى "مؤنث أفضلَ" وفُضْليَات؛ ولذلك لم يجمع نحو: حائض وحامل وطالق وصبور وجريح، من صفات المؤنث بالألف والتاء؛ لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بهما: أن تكون مختومة بالتاء، أو دالة على التفضيل. وهذه الصفات ليست كذلك. بل تجمع على: حوائض وحوامل وطوالق وصُبُر-بضم الصاد والباء- وجرحى.

الرابعُ: صفةُ المذكر غير العاقل؛ كـ جبلٍ شاهقٍ وجبالٍ شاهقات، وحصانٍ سابقٍ وحُصنٍ سابقات، وهذه بساتين جميلات.

الخامسُ: المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرف، غيرُ المؤكِّدِ لفعلهِ؛ كـ إكراماتٍ وإنعاماتٍ وتعريفاتٍ. =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

= **السادسُ**: مُصغَّرُ مذكَّرٍ ما لا يعقلُ؛ كـ دُرَيْهِم، ودُرَيْهِماتٍ، وكُتَيِّبٍ وكُتَيِّباتٍ، ونُهيرات تصغير: نهر، وجُبيلات تصغير "جبل".

وإنما جاز جمعه لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء. أما مصغر المؤنث غير العاقل، فلا يجمع بهما؛ وذلك كـ أرينب وخنيصر وعقيرب؛ تصغير: أرنب وخنصر وعقرب؛ لأنه في المعنى صفة لمؤنث خالية من التاء، وليست دالة على التفضيل.

السابعُ: ما ختمَ بألف التأنيث الممدودة؛ كـ صحراءَ وصحراوات، وعذراءَ وعذراوات، إلا ما كان على وزن (فَعْلاء) مُؤنثِ (أفعلَ) ، فلا يُجمع هذا الجمعَ؛ كـ حمراء (مؤنثِ أحمرَ)، وكحلاءَ (مؤنث أكحلَ)، وإنما يُجمعُ هو ومذكرُهُ على وزن (فُعْلٍ) كحُمْرٍ وكُحْلٍ وصُحْرٍ.

الثامنُ: ما خُتمَ بألفِ التأنيثِ المقصورةِ؛ كـ ذكرى وذِكريات، وفُضلى وفُضليَات، وحُبلى وحُبليَات، إلا ما كان على وزن (فَعْلى) مُؤنث (فَعْلانَ) ، فلا يُجمع هذا الجمعَ كـ سَكرى (مؤنث سكرانَ) ورَيَّا (مؤنث رَيَّانَ) وعَطْشى (مؤنث عطشانَ). وإنما يقالُ في جمع (سَكْرى) ومذكرها (سُكارى وسَكارى وسَكْرى) ، وفي جمع (ريَّان) ومذكرها (رِواءَ) بكسر الراء، وفي جمع (عَطْشى) ، ومذكرها (عِطاشٌ) ، بكسر العين، وعَطاشى، بفتحها.

التاسعُ: الاسمُ لغير العاقلِ، المصدَّرُ بابنٍ أو ذي؛ كـ ابن آوى وبناتِ أوى، وذي القَعْدَةِ وذواتِ القَعْدَةِ، فابن، وذو، المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات، أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين أو أبناء وذوي، فتقول في جمع ابن عباس، وذوي علم: "بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم".

العاشرُ: كلُّ اسمٍ أعجميٍّ لم يُعهَدْ له جمعٌ آخر؛ كالتّلغرافِ والتّلِفونِ والفُنُغرافِ والرزْنامجَ والبَرْنامجِ.

وما عدا ما ذُكرَ لا يجمع بالألف والتاءِ إلا سَماعًا؛ وذلك كـ السماواتِ والأرَضاتِ والأمهاتِ والأُماتِ، والسِّجلاتِ والحماماتِ والإصطبلاتِ والثّيباتِ. ومن ذلك =

[فإن كان مفردُه مقصورًا، أو منقوصًا: صَنعتَ به كما صنعتَ في التثنيةِ]

ففي المقصور إذا أردنا جمعه فألفُهُ تُعطى حُكمَها في التَّثنية؛ حيث تقلب ألفُه ياءً إن كانتْ رابعةً فصاعدًا، وترد إلى أصلِها إن كانت ثالثةً، فإن كان أصلها واويًا جمعت بالواو قبل الألف والتاء المزيدتين، وإن كان أصلها يائيًا جمعت بالياء قبل الألف والتاء المزيدتين.

وأما المنقوص فإننا إذا أردنا جمعه فإننا نرد إليه ما حُذفَ منه.

[فتقولُ في المقصورِ: حُبْلَيَاتٌ] جمع: حبلى، ولما كانت الألف رابعة قلبت ياء عند الجمع [ومُصْطَفَيَاتٌ] جمع: مصطفى، وألفه خامسة فقلبت ياء [وفَتَيَاتٌ] جمع فتاة؛ لكن حذفت عند الجمع التاء المربوطة، ولما كانت ألف" فتاة" مُبدَلة من الياءِ، حذفتَ منه التاء، وقلبتَ الألفَ المُبدلة ياء فصارت فتي، ثم أضفت الألف والتاء المزيدتين، حيث تعامل معاملة" فتى"، قال ابن مالك:

ففي "فتاةٍ" "فتياتٌ" قلْ كما قلتَ: "فتى" و"فَتَيانِ" فاعلما[1]

= بعض جموعِ الجمعِ؛ كالجمالاتِ والرِّجالاتِ والكلاباتِ والبُيوتاتِ والحُمراتِ والدُّوراتِ والدياراتِ والقُطُراتِ. فكل ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليه. ينظر: جامع الدروس العربية (2/ 21)، النحو الوافي (1/ 165).

(1) شرح الكافية الشافية (4/ 1797).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[، وعَصَوَاتٌ][1]جمع: عصا؛ فالألف مبدلة من الواو؛ لأنك تقول: عصوته: إذا ضربته بالعصا[2]، فعند الجمع أعيدت الواو.

[ورَحَيَاتٌ] جمع رحى، وألفها مبدلة من الياء-على قول- لأنك تقول: "رَحَيْتُ بالرَّحى: إذا طحنت بها"[3].

[وتقولُ في المنقوصِ: قَاضِيَاتٌ، ورَامِيَاتٌ] جمع قاضية، وجمع رامية، ومذكرهما: قاضٍ، ورامٍ، محذوفة اللام وهو الياء، فعند التثنية والجمع يعاد المحذوف.

[ثم إن كان المفردُ ثلاثيًا مشتقًا ساكنَ العينِ: وجبَ بقاءُ سكونِها؛ نحو: ضَخْمَة وضَخْمَات] فلا يقال فيها: ضَخَمات- بفتح الخاء-، **قال ابن مالك:**

والـزمْ سـكونَ العـينِ في الـصفاتِ ... كـ ضـخْمةٍ مـن نـسوة ضَـخْماتِ[4]

---

(1) **والأصل**: عصوٌ، فأبدل من واو فعول ياء، فبقي عصيو، ثم قلبت الواو التي هي لام الكلمة ياء وأدغمت الياء في الياء، ثم كسرت الفاء والعين للتناسب، بقي: عصيّ، وكان من حقّه أن تدغم الواو في الواو من غير قلب فيقال: عصوّ، لكن قلبت كراهة للواو المشددة مع كونها في جمع، والجمع أثقل من الواحد، وكونها في موضع يكثر فيه التغيير، وهو الطّرف فلذلك قلبت ياء". الكناش في فني النحو والصرف (2/ 229).

(2) شرح كتاب سيبويه (4/ 137).

(3) شرح التصريف للثمانيني (ص:285).

(4) شرح الكافية الشافية (4/ 1798).

ومثل ضخمة: عبلة، فتجمع على عبلات، وصعبة على صعبات.

[وإن لم يكن مشتقًا: حُركتْ عينُه؛ نحو: دَعْد ودَعَدَات، وشَعْرَة وشَعَرَات] يعني: إذا لم يكن مشتقًا، بل كان اسمًا لمؤنث، وذلك بأن يكون المفرد مؤنَّثًا ثُلاثيًّا صحيحَ العَيْنِ ساكِنَها غيرَ مُضاعَفٍ، مما على وزن "فَعْل" أَو "فَعْلة"؛ مثل: "دَعْد وسجْدة، وظبية" فنجمعها بفتح عينها فنقول: "دعَدَات وسجَدَات وظبيَات"، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[البقرة:167].

وقد تسكن العين في ضرورة الشعر.

ثم إن حركة العين تتبع حركة الفاء؛ ففي الفتح: نحو: جَفْنَة: جَفَنات، وفي الضم نحو: غُرْفَة: غُرُفات، وفي الكسر نحو: سِدْرَة: سِدِرات[1].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 594)، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (ص:34)، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:145)، جامع الدروس العربية (2/ 26)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 111).

وإن جمعت اسمًا ثلاثيًا، مضمومَ الأول، أو مكسورَهُ، ساكنَ الثاني صحيحَهُ، خاليًا من الإدغام؛ مثلُ: "خُطْوة" وجُمْلٍ وهنْدٍ وقطْعةٍ وفِقْرة، جاز فيه ثلاثةُ أوُجهٍ: الأوّلُ: إتباع ثانيه لأوّله كخُطُواتٍ وجُمُلاتٍ وهِنِداتٍ وقِطِعاتٍ وفِقِراتٍ. الثاني: فتحُ ثانيه كخُطَواتٍ وجُمَلاتٍ وهِنَداتٍ وقِطَعاتٍ وفِقَراتٍ. الثالثُ: إبقاءُ ثانيه على حاله من السكون كخُطْواتٍ وجُمْلاتٍ وهِنْداتٍ وقِطْعاتٍ وفِقْراتٍ. جامع الدروس العربية (2/ 27).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جمع التكسير

[جمعُ التكسيرِ:

هو: ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ بتغييرِ صيغةِ مفردِه لفظًا أو تقديرًا] هذا هو الجمع الثالث بعد جمعي التصحيح- جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم- وهو في أبنيته جمع عام للعقلاء وغيرهم؛ كعلماء، وأقلام، وللذكور والإناث وصفاتهم؛ كزيود وهنود، وشعراء، وشواعر، وهو يعم ما تغير صورة مفرده لفظًا؛ نحو: جبل جبال، أو تقديراً؛ نحو: فُلْك؛ فإنه للمفرد والجمع، ويعرف تحديده بالسياق، ففلك في المفرد كقُفْل، وفى الجمع كأُسْد؛ فكلاهما على وزن واحد، لكن الأول للمفرد، والثاني للجمع، ويشمل ما كان للقلة، وما كان للكثرة، كما سيأتي.

والتغيير الحادث في التكسير أنواع:

1- تغيير بالزيادة؛ كقلم وأقلام.

2- تغيير بالنقص؛ كتُخَمة وتُخَم.

3-تغيير بالشكل؛ كأَسَد، وأُسْد.

4-تغيير بالزيادة والشكل معًا؛ كرُجل ورجال.

5-تغيير بالنقص والشكل معًا؛ ككتاب وكُتب.

6-تغيير بالنقص والزيادة؛ نحو: كبير وكبيرة، وجمعهما للتكسير: كبار.

" وهذا التغيير هو السبب في تسميته "تكسيرا"؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه، ونقله من صيغته المفردة التي هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة"[1].

[وهو قسمانِ:

أ- جمعُ قلةٍ: وهو ما دلَّ على ثلاثةٍ إلى عشرةٍ] يعني: أوله ثلاثة، وآخره عشرة، وأما الكثرة فمن أحد عشر إلى ما لا نهاية. وقيل: إنهما متفقان مبدأً لا غايةً؛ فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.

وهذا مدلول كل من الجمعين على سبيل الحقيقة. ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازًا، فيقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موقع جمع القلة، **وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:**

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

(1) النحو الوافي (4/ 626).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فأرْجُل- بفتح فسكون فضم- في جمع رِجْل- بكسر فسكون-، وكـ رجال- بكسر ففتح في جمع رَجُل- بفتح فضم-؛ إذ لم يضعوا بناء كثرة للأوّل، ولا قِلّة للثاني.

ومن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة أيضًا: عنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة، ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة: قلب وقلوب، وصفاة وصفيّ، والصفاة: الصخرة الملساء.

ومما جاء على غير الأكثر: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[البقرة:228]، فأضاف ثلاثة إلى جمع الكثرة، مع وجود جمع القلة وهو: أقراء، فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثرة لم يضف إلا إليه؛ نحو: ثلاثة رجال[1].

[وأوزانُه أربعةٌ:

1- أَفْعِلَة. 2- وأَفْعُل. 3- وفِعْلَة. 4- وأَفْعَال. كـ: أَسْلِحَة، وأَفْلُس،

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:323)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 318)، شذا العرف في فن الصرف (ص:85)، النحو الوافي (4/ 627)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص:268)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1378)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 68)، ألفية ابن مالك (ص:65)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:547).

وفِتْيَة، وأَفْرَاس]

الأول: أفْعِلَة- بفتح فسكون فكسر-، يجمع هذا الجمع كلَّ اسم رباعي ثالثه حرف مد زائد؛ مثل: عمود وأَعمدة، ونصاب وأَنصبة، وطعام وأَطعمة، وحمار وأحمرة، ورغيف وأرغفة.

وسمع في الصفات: أَشِحَّة وأَعِزَّة وأَذِلة، في جمع: شحيح وعزيز وذليل.

الثاني: أَفْعُل- بفتح فسكون فضم-، **ويطَّرد في شيئين**:

أحدهما: كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعَف، على وزن فَعْل- بفتح فسكون-؛ ككلْب، وأكْلُب، ونفس وأنفس، ونهر وأنهر.

والآخر: كل رباعي مؤنث، ثالثه حرف علة؛ مثل: ذِراع وأَذرُع، يمين وأَيْمُن.

وشذَّ: شهاب وأَشهب؛ لأَنه مذكر، وكذا غُراب وأَغرُب، وعَتاد وأَعْتُد.

الثالث: فِعْلَة،- بكسر فسكون-، ولم يطرد في شيء، بل سمع في ألفاظ، منها: شِيخة جمع شيخ، وثِيْرة جمع ثَوْر، وفِتية جمع فَتىً، وصِبْية، جمع صَبِيّ وَصَبِيّة، وغِلْمَة جمع غُلام، ولعدمِ اطراده قيل: إنه اسم جمع ولا جمع.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الرابع: أَفْعَال- بفتح فسكون-، يجمع هذا الجمع الأَسماء الثلاثية؛ مثل: أَجمال، أَعضاد، أعناق، أَقفال، أوقات، ويكون جمعًا لكل ما لم يَطَّرد فيه أَفْعُلٌ السابق؛ كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحِمْل بكسر فسكون وأحمال، وباب وأبواب.

أَما الصفات فلم يسمع منها على هذا الوزن إلا شهيد: أَشهاد، وعدو: أَعداء، وحِلْف: أَجلاف، فعدوا هذا شاذاً[1].

قال ابن مالك في جمع هذه الصيغ الأربع للقلة:

أَفْعِلَـــةٌ أَفْعُـــلُ ثُـــمَّ فِعْلَـــهْ ثُمَّـــتَ أَفْعَـــالٌ جُمُـــوعُ قِلَّـــهْ[2]

وزاد بعضهم جمعي التصحيح، وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

بِأَفْعُـــلَ وَبِأَفْعَـــالٍ وَأَفْعِلَـــةٍ وَفِعْلَـــةٍ يُعْـــرَفُ الْأَدْنَـــى مِـــنْ الْعَـــدَدِ

وَسَـالِمُ الْجمـعِ أَيْـضًا داخـلٌ مَعهَـا فَهَـذِهِ الْخمسُ فاحفظْهـا وَلَا تـزدِ[3]

[ب- وجمعُ كثرةٍ، وهو: ما دلَّ على ما فوقَ العشرةِ.

وله أوزانٌ كثيرةٌ، المدارُ فيها على النقلِ] يعني: عن العرب، بأن جاء

(1) ينظر: النحو الوافي (4/ 636)، جامع الدروس العربية (2/ 31)، شذا العرف في فن الصرف (ص:86)، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:147).

(2) ألفية ابن مالك (ص:65).

(3) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (8/ 106).

لفظ الجمع عنها، والمعروف أن جموع الكثرة لها أوزان قياسية، ولكل مفرد من مفرداتها جموع سماعية أيضًا[1].

[كـ: غُرَف] على وزن" فُعَل" وهو جمع غُرْفة، ويطرد هذا البناء في جمع الاسم المفرد الآتي على فُعْلة- بضم فسكون-، سواء أكان صحيح اللام، أم معتلها، أم مضاعفها؛ كغُرْفة، ومُدْية، وحُجّة، وصُغْرَى؛ فتقول فيها: غُرَف، ومُدىً، وحُجَج، وصُغَر.

وأما جمعُ: رُؤيْا وَنوْبة وَقرْيةٍ على: رؤىً ونُوَبٍ وقُرىً؛ فهو مخالفٌ للقياس.

[وكُتُب] على وزن" فُعُل" جمع كتاب، **وهو جمعٌ لشيئينِ:**

الأول: "فَعُول" بمعنى "فاعِل" كصبور وصُبُرٍ، وغَيورٍ وغُيُرٍ. وقد جمعوا، على خلاف القياس: نَذيراً وخَشِناً ونجيباً ونجيبةً على: "نُذُرٍ وخُشُنٍ ونُجُبٍ".

الثاني: اسمٌ رباعي، صحيحُ الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرف مَدٍّ، ليس مختوماً بتاءٍ؛ كعَمُودٍ وعُمُدٍ، وقَضيب وقُضُبٍ. ولا فرقَ بين أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة وبين أن يكون مؤنثاً؛ كعَناقٍ وعُنُقٍ، وذِراعٍ وذُرُعٍ.

---

(1) ينظر: النحو الوافي (4/ 641).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وشذَّ جمعُ خشبَةٍ وخَشَبٍ وصحيفةِ على: خُشُبٍ وصُحُفٍ.

[وهُدَاة] على وزن" فُعَلة"، جمع هادٍ، ويطَّرد في وصفِ مذكر عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام؛ كقاضٍ وقضاة، ورامْ ورُماة، وغاز وغُزَاة.

وجاءَ شُذوذاً: جمعُ كميٍّ وسَريٍّ وبازٍ وهادرٍ على: كمُاةٍ وسُراةٍ وبُزاةٍ وهُدَرَةٍ.

[وسَحَرَة] على وزن" فَعَلَة"-بفتحات-، جمع ساحر، ويطَّرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام على وزن "فاعل" ؛ ككاتب وكَتَبة، وبائِع وباعة، وصائغ وصاغَة. وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصلَ سابقتها، وإنَّما ضُمّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

[ورُكَّع] على وزن" فُعَّل"، جمع راكع، وراكعة، ويطَّرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحَيْ اللام، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة؛ كصائم وصائمة، وقاعد وقاعدة، ونائم ونائمة، تقول في الجمع: رُكَّع وصُوَّم وقُعَّد، ونُوَّم.

وشذَّ جمعُ نُفَساءَ وخَريدة وأَعزل على: "نُفَّسٍ، وخُرَّدٍ، وعُزَّلٍ".

[ومرضَى] على وزن : فَعْلَى، جمع مريض، ويطَّردُ في وصفٍ دالٍّ على هلاك، أو توجُّع، أو تشتُّت، بزنة فَعِيل؛ نحو: قتيل وقَتْلى، وجريح

وَجرحَى، وأسير وأسْرَى، أو زنة فَعِل- بفتح فكسر- كـ ميت ومَوْتَى، أو زنة أفعَل كـ أحمَقَ، وَحَمقى، أو زنة فَعْلان كـ عطشان وعَطْشَى.

[وبِيض، وحُمْر] هذا الجمع يأتي من بناء "فُعْل"-بضم وسكون-، وهو جمع قياسي لشيئين، هما: "أَفْعل" وصف لمذكر، و"فعلاء" وصف لمؤنث؛ نحو: "أحمر وحمراء، وجمعهما: حُمْر"، "وأخضر وخضراء، وجمعهما: خُضْر.

ويجب ترك فائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة، أو معتلة بالواو؛ نحو: خُضر، وزُرق، وحُوٌّ-جمع أحوى، وهو الحصان الكميت الذي يعلوه سواد، في جمع: أخضر وخضراء، وأزرق وزرقاء، وأحوى وحواء.

ففي هذه الأمثلة -وأشباهها- تسلم ضمة الفاء في الجمع، وتبقى على حالها.

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الفاء كسرة؛ لتسلم الياء من القلب؛ نحو: أبيض وبيضاء، وجمعهما: بيض- بكسر الباء- وأعين وعيناء وجمعهما: عِيْن.

ووزن الجمع "فُعْل"- بضم الفاء كأصله، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضمتها كسرة.

وللإشارة إلى هذا التغير ذكر الماتن مثالين: بيض، وحمر، ولو عكس التمثيل لكان أحسن.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[وعُذَّال] على وزن "فُعَّال"، جمع عاذل، وهو جمع لصفة، صحيحةِ اللام، على وزن "فاعل"؛ ككَاتب وكُتَّابٍ، وصائم وصوَّام، وقارئ وقرَّاء.

[وجِبَال] على وزن "فِعَال"، جمع جبل، **وهو جمعٌ لستة أَنواع:**

الأول: اسمٌ، أَو صفة ليست عينهما ياءً على وزن "فَعْلٍ" أَو "فَعْلَةٍ"، فالاسمُ ككعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، والصفةُ كصعبٍ وصعبة وصِعاب، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخام. وندرَ مجيئُهُ من معتلِّ العين كضيعة وضياعٍ.

الثاني: اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعف، على وزن "فَعَلٍ" أَو "فَعَلة" كجَمَلٍ وجِمال، ورَقَبَة ورِقاب، وثَمَرة وثِمار.

الثالث: اسمٌ على وزن "فِعْل" كذِئب وذئاب، وبِئْر وبئار، وظِلٍّ وظِلال.

الرابع: اسمٌ على وزن "فُعْل"، ليست عينه واواً، ولا لامه ياءً، كرُمح ورِماح، وريح ورياح، ودُهن ودِهان.

الخامس: صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن "فَعيل" أَو "فعيلة" ككريم وكريمة وكرام، ومريض ومريضة ومِراض، وطويل وطويلة وطِوال.

السادس: صفةٌ على وزن "فَعْلان" أَو "فَعْلى" أَو "فَعْلانة" أَو

"فُعْلانة" كعطشانَ وعَطْشى وعطشانة وعِطاش ورَيّان ورَيّا ورواءٍ، ونَدمانَ ونَدمى ونِدام، ونَدمان وندمانة ونِدامٍ، وخُمصان وخُمصانة وخِماص.

[وقُلُوب] على وزن" فُعُول"، جمع قلب، **وهو جمعٌ لأربعة أَشياءَ:**

الأول: اسمٌ على وزن "فَعِل" ككبد وكُبُود، ووَعِل ووُعول، ونمر ونُمُور.

الثاني: اسمٌ على وزن "فَعْل"، ليست عينه واواً كليث وليوث.

الثالث: اسمٌ على وزن "فِعْلٍ" كحِمْل وحُمُول، وفيل وفُيول، وظِلٍّ وظُلول.

الرابع: اسمٌ على وزن "فُعْلٍ" ليس معتلَّ العين ولا اللام، ولا مُضاعفًا كبُرْد وبُرود، وجُند وجُنود.

وما كان على وزن "فَعَل" بفتح الفاء والعين لا يُجمع على "فُعُول"؛ لأنه ليس قياسَ جمعه. إلا ألفاظًا منه جمعوها عليه كأسد وأُسود، وشجَن وشُجُون، وذكر وذُكور، وطَلَل وطُلول.

[وغِلْمَان] على وزن" فِعْلان"، جمع غلام، **وهو جمعٌ لأربعة أَشياء:**

الأول: اسمٌ على وزن "فُعالٍ" كغراب وغرْبان، وصُؤاب وصئْبان.

الثاني: اسمٌ على وزن "فُعَل" كجُرَذ وجِرذان، صُرَد وصَرْدان.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الثالث: اسمٌ عينه واو، على وزن "فُعْلٍ" كحوتٍ وحيتانٍ، وعُودٍ وعِيدان، ونُور ونِيران.

الرابع: اسمٌ على وزن "فَعِلٍ"، ثانية ألفٌ أصلها الواو، كتاجٍ وتيجان، وجارٍ وجيران، وقاعٍ وقِيعان.

وما جُمع غير هذه الأربعة على "فِعْلان"، فهو على خلاف القياس كصِنْوٍ وصِنْوانٍ، وغزالٍ وغِزلانٍ، وخروف وخِرفان، وقِنْوٍ وقِنوان، وحائطٍ وحيطان، وحِسْلٍ وحِسْلانٍ، وخِرصٍ وخرصان، وخيطٍ وخيطان، وشيحٍ وشيحان.

[وأَتْقِيَاء، وأَشِدَّاء] على وزن " أَفْعِلاء"، جمع تقي، وهو مقيس في كل وصف على وزن: "فعيل" -بفتح فكسر- بمعنى: فاعل. بشرط أن يكون مضعفًا، أو معتل اللام؛ فالأول نحو: "عزيز وأعزاء، وطبيب وأَطبّاء، والثاني نحو: ولي وأولياء، ووصيّ وأوصياء.

وقد مثل الماتن بـ أتقياء على ما كان معتل اللام، و بأشداء على ما كان مضعفًا.

[وقُضْبَان] على وزن" فُعْلان" جمع قضيب، **وهو جمعٌ لثلاثةِ أَشياء:**

الأَوَّل: اسم على وزن "فَعيل" كرغيفٍ ورُغفان، وكثيب وكُثْبان، وفَصيلٍ وفُصلان.

الثاني: اسمٌ صحيح العين، على وزن "فَعَلٍ" كحَمَلٍ وحُمْلان، وذكر وذُكران.

الثالث: اسمٌ صحيحُ العينِ، على وزن "فَعْل" كظهْر وظهران، وبطن وبُطنان، وعبْدٍ وعُبدان، ورَكْب ورُكبان.

وما وردَ من غير هذه الثلاثة مجموعـًا على "فُعلان"، فهو على غير القياس؛ كواحدٍ ووُحْدان، وجدار وجُدران وذِئبٍ وذُؤبان، وراع ورعُيان، وشابٍّ وشُبّان، وشُجاع وشُجعان.

[وقِـرَدَة] على وزن " فِعَلَـة"، جمع قِـرْد، وهـو جمـع لاسـمٍ ثلاثـيّ، صحيحِ اللام، على وزن "فُعْل" كـدُرْج ودِرِجة، ودُبٍّ ودِبَبَة. وقد جمعوا قِرداً على "قِردَةٍ، وهادراً على "هِدَرةٍ" على غير قياس. والهادر: الساقط.

وهناك أوزان أخرى للكثرة، تطلب في المطولات[1].

---

(1) **فائدة**: رأينا في هذه الأوزان-أوزان القلة، وأوزان الكثرة-أن بعضها مطرد، وبعضها نادر، وبعضها مسموع، و" المراد بالصيغة المطردة: ما تتطلب مفردًا مشتملاً على أوصاف معينة، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيرًا على تلك الصيغة بدون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللغة، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب، أو عدم وروده، فمثل هذا الجمع يكون صحيحًا فصيحًا، ولو كان غير مسموع، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته". النحو الوافي (4/ 633).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[ومِنْهُ] أي: جمع الكثرة [صيغةُ منتهى الجموعِ، وهي: كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِ تكسيرِه حرفانِ، أو ثلاثةٌ وسطُها ساكنٌ] لصيغة منتهى الجموع صيغ كثيرة، أو صلها بعضهم إلى (19) وزنًا. وقد ذكر الماتن ثمانية منها، فقال:

[فالأولُ] أي: ما بعد ألف تكسيره حرفان.

[1-فَوَاعِلُ؛ كـ: جَوَاهِر، وكَوَاهِل، وحَوَائِض، وجَوَارٍ، وغَوَاشٍ] جمع: جوهر، وكاهل، وحائض، وجارية، وغاشية.

ويُجمع على "فواعل" ثلاثة أشياء:

الأوَّل: اسمٌ على أربعة أحرف، ثانيه واو أو ألف زائدتان؛ ككوثر وكواثر، وخاتم وخواتم.

الثاني: ما كان من الصفات على وزن "فاعل"، للمؤنث؛ كطالق وطوالق، وناهد ونواهد. أو للمذكر غير العاقل؛ كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق". وشذ جمعهم هالكًا وناكسًا وفارسًا من المذكر العاقل على: هواجس ونواكس وفوارس.

الثالث: ما كان من الصفات على وزن "فاعلة" ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر. وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث، فيجمع على "فواعل" أيضًا؛ كخالفة وخوالف.

[2- وفَعَائِلُ؛ كـ: سَحَائِب، ورَسَائِل، وصَحَائِف، وعَمَائِر] ستأتي مفرداتها، ويُجمعُ على هذا البناء: **شيئان:**

الأول: اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان تأنيثه بالعلامة؛ كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة وذوائب، وعمارة وعمائر، وصحيفة وصحائف، وخليفة وخلائف؛ أم كان مؤنثًا بلا علامة؛ كشَمال-بفتح الشين- وشِمالٍ -بكسرها- وشمائل، وعُقاب وعقائب، وعجوز وعجائز.

وشذ من المؤنث جمع ضَرة وحُرَّة على : ضرائر وحرائر؛ لأنه لم يزد قبل آخرها حرفُ مد. وشذ من المذكر جمع: صحيح ووصيد على: صحائح ووصائد.

الثاني: صفة على وزن "فعيلة" بمعنى فاعلة؛ ككريمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف.

وأما "فعيلة" بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية؛ فلا تكون؛ لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال: امرأة قتيل وجريح، فإن أَنَّثْتَ عند اللبس- لعدم ذكر الموصوف؛ كـ رأيت قتيلة وجريحة- فهي لا تجمع أيضًا على "فعائل"؛ لأن التاء عارضة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[3-وفَعَالِل؛ كـ: جَعَافِر، وسَفَارِج، وصَحَارٍ] جمع: جعفر، وسفرجل، وصحراء، ويُجمعُ على "فعالَل" كلُّ اسم رباعيّ الأصول، مجرَّد؛ كدرهم ودراهمَ، والمزيدُ فيه منه كغَضَنْفَر وغَضافِرَ، والأسماءُ الخماسيّةُ الأصولِ المجرَّدةُ ؛كسفرجل وسفارج، والمزيدُ فيه منه كعَندليبٍ وعَنادلَ.

[4- ومَفَاعِلُ؛ كـ: مَسَاجِد] جمع: مسجد.

ويجمع على "مفاعل" ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة ؛ كمِكنسة ومكانس.

وما كان منه ثالثه حرف مد، والحرف هنا لا يكون إلا أصليًا، أو منقلبًا عن أصل، فإن كان ياء أبقيتها على حالها؛ كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعايش، ومعيبة ومعايب. وإن كان منقلبًا عن أصل رددته إلى أصله؛ كمفازة ومفاوز واشتقاقها من الفوز، ومغارة ومغاور واشتقاقها من الغور.

[والثاني:] أي: ما بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

[1- فَعَالِيلُ؛ كـ: قَرَاطِيس، وعَرَاجِين] جمع قرطاس، وعرجون، وهذا الجمع يكون للرباعي والخماسي اللذين زيد قبل آخرهما حرف علة؛ كفِرْدَوْس وفراديس، ودينار ودنانير، وللثلاثي المزيد فيه مثل: سفُّود وسفافيد، وسِكين وسكاكين.

[2- وفَعَالِيُّ؛ كـ: كَرَاسِيّ، وبَرَادِيّ] جمع كرسي، وبردي -وهو نوع جيد من التمر-. جمع لكل ثلاثي انتهى بياءٍ مشددة لغير النسب؛ مثل: بُختيٍّ وبخاتيّ، وقُمْريٍّ وقماريّ.

[3- ومَفَاعِيلُ؛ كـ: مَصَابِيح] جمع مصباح، ويجمع على "مفاعيل" ما كان من الرباعي المبدوءِ بميم زائدة وقبل آخره مدّ زائد؛ مثل: ميثاق ومواثيق.

[4- وفَوَاعِيلُ؛ كـ: قَوَادِيس، وقَوَانِين، وقَوَارِير] جمع قانون، وقارورة، وقَادُوسُ -وهو: إناء من خزف أصغر من الجرة يخرج به الماء من السواقي-.

ويجمع على "فواعيل" ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ مد؛ كـ طاحون وطواحين، وجاسوس وجواسيس".

[ويحذفُ من الاسمِ ما يُخِلُّ بصيغةِ الجمعِ] يعني: عند إرادة جمع اسم فيه حرف زائد يخل بقاؤه بصيغتي: فعالِل وفعالِيل، اللتين إليهما نهاية أبنية الجموع؛ فإننا نتوصل إلى الجمع على الصيغتين السابقتين بحذف ذلك الحرف، ونبقي ما له مزية في المعنى أو في اللفظ.

[سواءٌ كان أصليًا، أم زائدًا؛ تقولُ في سَفَرْجَل ومُسْتَدْعٍ: سَفَارِج ومَدَاعٍ]

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أي: يستوي حذف ذلك الحرف الزائد سواء كان أصليًا كاللام في "سفرجل"؛ لأنه مجرد خماسي؛ أم زائداً كالسين والتاء في " مستدع".

والمقصود: أنه يجب في جمع الخماسي حذف خامسه؛ تخفيفًا لأن الثقل بذلك الحرف الزائد حاصل؛ لهذا قالوا في جمع سفرجل: سفارج؛ لأنّهم لمّا حذفوا لامه بقي سفرج، وهذا الوزن ليس في العربية؛ فلهذا يبنى على مثالٍ من أمثلة الرباعيّ؛ نحو: "جَعْفَر"، و"زِبْرِج"، ونحوهما، ثم تجمعه جمعه؛ فإن جمع جعفر وزبرج: جعافر وزبارج على وزن فعالل.

وقالوا في جمع مستدع: مداع -بحذف السين والتاء معًا-؛ لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وأبقيت الميم؛ لأن لها مزية عليهما؛ لكونها تزاد لمعنى يخص الأسماء، بخلاف السين والتاء فإنّهما يزادان في الأسماء والأفعال.

ولذلك لا نقول: "سداع، ولا تداع"- بحذف الميم والتاء من الأول-؛ لأنه بناء غير موجود، لأجل ذلك نراعي الميم مطلقًا فلا نحذفها، فيقال في جمع: مستدع ومستقبل ومستخرج: مداع ومقابل ومخارج- بحذف السين والتاء-؛ لأن بقاءهما مخل ببناء الجمع؛ إذ نهاية أبنية الجموع فعالل أو فعاليل -كما تقدم-، ولما كانت فائدة الإتيان بهما الدلالة على الاستفعال تنزلا منزلة الحرف الواحد، فلم يحذف أحدهما دون الآخر فلم يقولوا:

سداع ولا تداع، مع ما تقرر من مراعاة حال الميم[1][2].

[ويجوزُ أن تعوِّضَ عن المحذوفِ ياءً قبلَ الآخرِ؛ نحو: سَفَارِيج، ومَدَاعِيّ] يجوز لك في التصغير والتكسير إذا حذفت بعض الاسم أن تعوض من المحذوف قبل الطرف- وهو آخر الاسم- ياء؛ فتجعل هَذِه الياءَ عِوَضًا ممّا حذفت، ودليلاً على أَنَّك حذفت من الِاسْم شَيْئًا، وهَذَا غير مُمْتَنع؛ فتقول في تصغير سفرجل: سفيريج، وفي تكسيره: سفاريج[3][4].

---

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 553) (2/ 556)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 273)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1411)، الأصول في النحو (3/ 12)، البديع في علم العربية (2/ 148)، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:154)، شذا العرف في فن الصرف (ص:100)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 135) (4/ 140)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 920)، اللمحة في شرح الملحة (1/ 215) (1/ 216).

(2) **قال ابن جني:** "وسألت أبا علي فقلت له: هلا حقّروا سفرجلًا وكسّروه، ولم يحذفوا من آخره شيئًا؟ فقال: لم يجز ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف، وأصل التصرف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسر نحو سفرجل ولا حقر إلا بحذف حرف؛ ليصير إلى باب دحرج، فيمكن فيه التصريف. فهذا قول حسن سديد، وهو تلخيص قول سيبويه". المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:33).

(3) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 925)، المقتضب (1/ 119).

(4) **قال ابن الوراق:** "ما كان على خمسة أحرف أصول فلا بد من حذف الآخر منه في =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التصغير

[فصلٌ: في التصغيرِ[1]]

والتصغير هو: تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته؛ فيجعله على وزن "فُعيل"، أو" فُعيعل"، أو "فُعيعيل"، بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير"[2].

وللتصغير أغراض يجيء لأجلها، **منها:**

1- التحقير؛ كقولك عن رجل تصغر من شأنه: رُجَيل.

= الجمع؛ كقولك: سفرجل وسفارج، وفرزدق وفرازد، وإنما حذف آخره لطوله، فكان الآخر أولى؛ لأنه المثقل للكلمة؛ فلهذا كان أولى بالحذف، فلما حذف حرف عوض ياء قبل آخره، فقيل: سفاريج وفرازيد، وإنما كانت الياء أولى بالزيادة؛ لأن ما بعد ألف الجمع مكسور، فصارت زيادة الياء كإشباع الكسرة، ومع ذلك فإن الياء أمكن حروف المد؛ لأن الياء من وسط اللسان، فلما جاز أن تزاد هذه الياء قبل آخر الجمع على طريق العوض كان بقاؤها إذا كانت ثابتة في الواحد أولى". علل النحو (ص:523).

(1) **يرد ذكر التصغير أحيانًا في الكتب القديمة باسم:** "التحقير"، من باب تسمية الشيء ببعضه، وقد تكرر هذا في كتاب سيبويه، والتعبير عنه بالتصغير أنسب؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه، بخلاف التحقير. وغير المصغر يسمى: "المكبر". ينظر: النحو الوافي (4/ 683)، البديع في علم العربية (2/ 156).

(2) النحو الوافي (4/ 684).

2 – التلطف والتحبب وإظهار الود؛ كتصغير "ابن" على: "بُني"، **قال تعالى:** ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ﴾[لقمان:17].

3 – التعظيم والتفخيم؛ **كقول الشّاعر:**

وَكُـلُّ أُنَـاسٍ سَـوْفَ تَـدْخُلُ بَيْـنَهُمْ دُوَيْهِيَـةٌ تَـصْفَرُّ مِنْهَـا الأَنَامِـلُ

4 – التقليل للذات، أو للكمية؛ كقولك في كلب: كُليب، وفي دراهم: دُرَيْهِمَات.

5 – تقريب الزمان أو المكان؛ نحو: قُبيل وبُعيد، وفُويق، وتُحيت.

6 – الترحم –أي: إظهار الرحمة والشفقة–؛ نحو: هذا البائس مسيكين.

7 – الاختصار اللفظي مع إفادة الوصف؛ كالذي في مثل: نُهير، بمعنى: نهر صغير.

ولهذا يقال عن التصغير: إنه بصيغته –وحدها– يدل على ما تدل عليه الصفة والموصوف المعين معًا؛ فقد جيء بالتصغير ليقوم مقام الوصف بالصّغر؛ اختصارًا؛ فإنّ قولك: جُبيل قام مقام قولك: جبل صغير؛ ولهذا قيل لأعرابيّ: كيف تصغّر حُبارى؟ فقال: حبرور، فأتى بالمعنى؛ لأنّ الحبرور ولد الحبارى[1].

(1) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 922)، اللمحة في شرح الملحة =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[التصغيرُ يكونُ:

1- بزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ بعدَ حرفينِ من الكلمةِ.

2- معَ ضمِّ الأولِ.

3- وفتحِ الثاني.

كقولكَ في رجلٍ: رُجَيْل] قاعدة الاسم المصغر: أن يضم أوله مطلقاً؛ فإن كان في أصله مضموماً أُقر على ضمه في نحو: "قُفْل" فيقال: قُفيل، ويرد إليه في نحو: "عَبد وعِلج"، فيقال: عُبيد وعُليج، ويفتح ثانيه مع ضم أوله؛ فيقر على الفتح في نحو: "جَمَل" فيقال: جُمَيل، ويحرك به إن كان ساكناً كالمُثُل المتقدمة، ويرد إليه إن كان مكسوراً؛ كـ نَمِر، فيقال: نُمَير أو مضموماً؛ كـ "رجل"، فيقال: رُجيل، ولا يزداد على ذلك في الثلاثي إلا باجتلاب ياء التصغير، وهي ياء ساكنة تقع ثالثة المصغر، فيصير بزنة فُعيل.

ويجبُ أن يكون ما بعد ياء التَّصغير مكسوراً "كجُعيفِرٍ"، إلا إن كان ما بعدها آخرَ الكلمة؛ كرُجَيْلٍ؛ فإنهُ يكون تابعاً للإعراب، أو كان مُتَّصلاً بعلامة التأنيث؛ كتُميرةٍ وسُلَيمى وأُسَيماءَ، أوبألفِ الجمع، فيما كان على

= (2/ 654)، النحو الوافي(4/ 683)، جامع الدروس العربية (2/ 85)، البديع في علم العربية (2/ 156).

وزن (أفعالٍ) كـ أُحَيمال، أو بالألف والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ؛ كعُثْيمان وعُطَيْشان، فإنهُ يبقى على حاله مفتوحًا.

فإن كان المتصل بهما ليس علمًا ولا صفة؛ كـ سَرْحان كسرت ما قبل ياء التصغير، وقلبت ألفه ياء؛ كـ سُرَيحِين، كما تقول في جمعه: "سراحين". والسرحان: الذئب.

فإن سميت بسرحان صغرته على لفظه، فقلت: "سُريحان"؛ لأنه صار علمًا[1]. وهناك تفصيلات أخرى ستأتي.

[ولا تُصغَّرُ الأفعالُ، ولا الحروفُ] لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان. إلا فعل التعجب الذي على وزن أفعل في مذهب سيبويه؛ فإنه يطرد تصغيره، وقد منع اطراده قوم. وَقد سمع تَصْغِير فعل التَّعَجُّب في:

(يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا...)[2].

---

(1) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 923)، جامع الدروس العربية (2/ 86).

(2) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (10/ 4859)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (3/ 391)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (4/ 228)، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (1/ 354).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والماتن بهذه الفقرة يشير إلى شروط التصغير، أو ما يصح تصغيره وما لا يصح؛ لهذا نقول: التصغير خاص بالأسماء وحدها؛ فلا تصغر الأفعال، ولا الحروف، **ويشترط في الاسم الذي يراد تصغيره:**

1- أن يكون معربًا، فلا تصغر -قياسًا- الأسماء المبنية؛ كالضمائر؛ نحو: أنا ونحن، ولا أسماء الاستفهام؛ نحو: كم وهل، ولا أسماء الشرط؛ نحو: مَن ومهما، ولا أسماء الأفعال؛ نحو: نزال وشتّان، ولا كم الخبرية، وغيرها من المبنيات[1].

---

(1) إلا ما ورد مسموعًا منها مصغرًا؛ فيقتصر على الوارد منه.

وأشهر هذا المسموع ما يأتي:

أ- المركب المزجي -علمًا أو عددًا- عند من يبنيه في كل الحالات الإعرابية المختلفة؛ فيقال في تصغير نفطويه: نفيطويه، وفي أحد عشر: أحيد عشر، أما عند من يعرب المركب المزجي إعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياسي؛ لأنه تصغير لاسم معرب "أي: متمكن"، وإذا صغر المركب المزجي_ ومثله الإضافي- فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه، ويبقى الحرف الذي في آخر صدره على حاله من الحركة أو السكون، كما كان قبل تصغيره؛ فتقولُ في: عبد اللهِ، ومَعْدِ يكرِبَ: عُبَيد الله، ومُعَيْدِ يكرِب.

ب- ذا، وتا، وذان وتان، أسماء إشارة، فتقول في تصغيرهما: ذيَّا، وتيَّا-بفتح أولهما، وقلب ثانيهما- وهو الألف- ياءً تدغم في ياء التصغير، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة-، وتقول: ذَيَّانِ، وتَيَّانِ. =

= ج- الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، واللاتي، واللائي، من أسماء الموصول.

فتقول في الأول والثاني: اللَّذيَّا، واللَّتيَّا- بفتح أولهما، أو ضمه-، **وتقول في الثالث والرابع:** اللَّذيَّانِ، واللتيَّان، **وتقول في الخامس:** اللَّذَيُّونَ، **وتقول في السادس والسابع:** اللّتيّات، واللّويتا، واللّويّاء. وهذا التصغير شاذ، **قال ابن مالك:**

وصغروا شذوذًا "الذي" "التي" و"ذا" مع الفروع منها "تا" "وتي"

وقال الحريري:

وَشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ ذَيَّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا

ينظر: النحو الوافي (4/ 685)، ألفية ابن مالك (ص:69)، ملحة الإعراب (ص:63).

وقال ابن الصائغ: "التّصغير لا يدخل غير الاسم المتمكّن إلاَّ (ذا) و (الّذي) وفروعهما؛ فإنّها أشبهت الأسماء المتمكّنة بكونها توصَف، ويوصف بها، فصغّرت على وجهٍ خولِف به تصغير المتمكّن؛ فتُرك أوّلهما على ما كانا عليه قبل التّصغير، وعوِّض من ضمّه ألف مزيدة في الآخر؛ فقيل في (الّذي) و (الّتي): اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، وفي (ذَا) و (تَا): ذَيَّا، وتَيَّا، والأصل: ذَيِيَّا، وتَيِيَّا؛ **بثلاث يَاءَات: الأولى:** عين الكلمة، **والثّالثة:** لامها، **والوُسطى:** ياء التّصغير، فاستُثْقِل ثلاث ياءات، فَقُصِدَ التّخفيف بحذف واحدة. فلم تُحذف ياء التّصغير؛ لدلالتها على معنى، ولا الثّالثة؛ لحاجة الألِف إلى فتح ما قبلها، فتعيّن حذف الأولى". اللمحة في شرح الملحة (2/ 671).

وقال ابن يعيش: "القياس في الأسماء المبهمة أن لا تُصغَّر، من حيث كانت مبنيّة على حرفَيْن كـ" مَنْ"، و" مَا"، إلا أنها لمّا كان لها شَبَهٌ بالظاهر من حيث كانت تُثنَّى، وتُجمَع، وتوصَف ويوصف بها، والتصغيرُ وصفٌ في المعنى، فدخلها التصغيرُ كما دخلها الوصفُ. ولمّا كانت مُخالِفة للأسماء المتمكّنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكّنة، بأن غيّروها على غير منهاج تغيير تصغير الأسماء المتمكّنة، وصار ذلك دلالة على حقارة المشار إليه...". شرح المفصل لابن يعيش (3/ 434).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

2- ألا يكون مصغر اللفظ؛ مثل: كُميت، ودُريد، وسُويد-أعلام شعراء-، وكُعيت-اسم البلبل-، وثُريَّا، ولا شبيهًا بصيغة التصغير؛ نحو: مسيطر ومهيمن.

3- أن يكون معناه قابلاً التصغير؛ **فلا تصغر:**

أ- الأسماء التي يلازمها التعظيم؛ كأسماء الله، والأنبياء، والملائكة، ونحوها.

ولا يصغر أيضًا ما ينافي معناه معنى التصغير؛ كـ جَسيم، وجميع، وكبير، وعظيم، ونحوها، ولا ما يشابه المصغر؛ نحو: قليل؛ لما بينها وبين تصغيرها من التنافي.

ب- ولا لفظ: كل؛ لدلالته على العموم والشمول؛ وهي دلالة تناقض التصغير.

ج- ولا بعض؛ لأنه يدل بنفسه على التقليل، فليس محتاجًا إلى التصغير الذي يفيد التقليل.

د- ولا أسماء الشهور؛ كصفر، ورمضان، ولا أيام الأسبوع؛ كالسبت، والخميس؛ لأن اسم الشهر، واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة، لا تقبل الزيادة ولا التقليل، وهناك من أجاز تصغيرها.

هـ- ولا كلمة: غير، وسوى؛ لأن "غير"، و"سوى" التي بمعناها تقتضي المغايرة والمخالفة التامة، التي تدل على أن شيئًا ليس هو شيئًا آخر، والمغايرة بهذا المعنى لا صلة لها بالتقليل ولا التكثير.

و- ولا البارحة؛ لأنها تدل على الليلة التي قبل يومك الحاضر، وهذه الدلالة لا تحتمل القلة ولا الكثرة.

ز- ولا غد؛ لأنه يدل على يوم مقبل، فلا يحتمل القلة ولا الكثرة.

ح- ولا جمع تكسير للكثرة؛ لأن التصغير للقلة، والجمع للكثرة، فبينهما منافاة، فعند إرادة تصغير جمع الكثرة يرد الجمع إلى مفرده ويصغر، ثم يجمع بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، تقول في: "غلمان" "غُلَيِّمون" وبالألف والتاء إن كان لمؤنث، أو لمذكر لا يعقل تقول في "جوار" و"دراهم": "جويريات" و"دريهمات".

أما جموع القلة فيصح تصغيرها فيقال في أجمال: أجيمال، وفي أنهر: أنيهر، وفي أعمدة: أعيمدة، وكذلك اسم الجمع؛ نحو: ركب ورُكيب، ورهط ورُهيط.

ولا يصغر المركب الإسنادي؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق -في الأغلب- عليه وعلى جمع الكثرة إلا بعد حذف بعض حروفهما، وهذا

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الحذف يؤدي إلى اللبس، وخفاء أصلهما[1].

[وصيغُ التصغيرِ ثلاثةٌ:] قوله: "ثلاثة" ولم يقل: "ثلاث"؛ لأن العدد إذا تأخر عن المعدود جاز فيه التذكير والتأنيث.

وتسمى هذه الأوزان الثلاثة: "صيغ التصغير؛ لأنها مختصة به، وليست جارية على نظام الميزان الصرفي العام.

ويوضح هذا: أن تصغير مثل: أحمد، ومكرم، وسفرجل هو: أُحيمد، مُكيرم، وسُفيرج، أو سفيريج، والثلاثة الأولى على وزن: فعيعل، والرابع على وزان، فعيعيل، مع أن ميزانها التصريفي، هو: أفيعل، ومفيعل، وفعيلل أو: فعيليل.

لهذا فإن للتصغير أوزانه الاصطلاحية الثلاثية التي تختص به، ويجري عليها، وقد يختلف كثيرًا -ولا سيما في الأسماء غير الثلاثية- عن الأوزان

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (1/ 351)، اللمحة في شرح الملحة (2/ 653) (2/ 671)، النحو الوافي (4/ 685)، جامع الدروس العربية (2/ 85)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (10/ 4859)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1420)، شرح التسهيل لابن مالك (3/ 40)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (3/ 391)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (4/ 228)، البديع في علم العربية (2/ 156) (2/ 182)، معجم القواعد العربية (1/ 212).

الخاصة بالميزان الصرفي العام[1]، كما ذكرنا.

فهذه الصيغ ينظر فيها إلى مجرد الهيئة اللفظية من حيث الحركات والسكنات، وعدد الحروف، بقطع النظر عن الأصالة والزيادة، وهذا اصطلاح خاص بهذا الباب فلا تغيير فيه[2].

[1 - فُعَيْل.

2 - وفُعَيْعِل.

3 - وفُعَيْعِيل.

ففُعَيْل: للثلاثيِّ؛ كـ: قُلَيْب، ورُجَيْل، وجُبَيْل، في تصغيرِ: قَلْب، ورَجُل، وجَبَل] هذه هي الصيغة الأولى، وهي خاصة بما أصوله ثلاثة؛ قال سيبويه: "التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على: فعيلٍ، وفعيعلٍ وفعيعيلٍ.

فأمَّا فعيلٌ فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقل من فعيلٍ؛ وذلك نحو قُيسٍ، وجُميلٍ، وجُبيلٍ. وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف"[3].

---

(1) النحو الوافي (4/ 683).

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (10/ 4860).

(3) الكتاب لسيبويه (3/ 415).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وسواء هذا في الصحيح وغيره؛ **قال ابن مالك:**

فُعَـــيْلاً اجْعَـــلِ الثُّلاثِـــيَّ إِذَا صَـغَّرْتَهُ نَحْـوُ قُـذَيٍّ فِـي قَـذَى[1]

يعني: أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله، وفتحت ثانيه، وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه، فتقول في زيد: زييد وفى قذى: قذيّ بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة"[2].

وقد مثل ابن مالك "بقذيٍ؛ لينبه أنه لا فرق في الثلاثي المصغر بين كونه صحيحًا، أو معتلاً"[3].

والقذَى: الجسم الصغير -كالهباء- الذي يقع في العين فيؤلمها. وتصغيره: قُذي؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء، وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن التصغير -كالتكسير- يرد الأشياء إلى أصولها[4].

فإنْ كان المصغر الثلاثي مضعّفًا أظهرت التّضعيف؛ فتقول في (جدّ): جُدَيْد، وفي (دنٍّ): دُنَيْن[5].

---

(1) ألفية ابن مالك (ص:68).

(2) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:337).

(3) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 923).

(4) النحو الوافي (4/ 689).

(5) اللمحة في شرح الملحة (2/ 656).

[وفُعَيْعِل: للرباعيِّ؛ كـ: دُرَيْهِم، وقُنَيْفِذ، ومُرَيْكِب، في تصغير: دِرْهَم، وقُنْفُذ، ومَرْكَب] هذه هي الصيغة الثانية، وهي لما كان رباعيًا -كما ذكر الماتن-، وقد يأتي للخماسي أيضًا؛ تقول في تصغير سفرجل: سفيرج.

قال سيبويه: "وأمَّا فعيعلٌ فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني؛ وذلك نحو جُعيفرٍ ومُطيرفٍ، وقولك في سبطرٍ: سُبيطرٌ، وغلامٍ: غُليّم، وعلبطٍ عُلبيطٌ. فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال: فعيعلٍ، تحركن جُمعُ أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن"[1].

وتشترك هذه الصيغة مع الصيغة الثالثة فيما زاد على ثلاثة أحرف؛ **قال ابن مالك:**

فَعُيْعِـــلٌ مَـــعَ فُعَيْعِيـــلٍ لِمَـــا فَـــاقَ كَجَعْـــلِ دِرْهَـــمٍ دُرَيْهِمَـــا[2]

" أي: زاد عليه يعمل فيه ما عمل في الثلاثي من: ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء التصغير ثالثةً، إلا أنه يزاد كسر ما بعد ياء التصغير وهو الحرف الثالث من مكبَّره؛ نحو: دريهم وجعيفر في تصغير: درهم وجعفر"[3].

---

(1) الكتاب لسيبويه (3/ 416).

(2) ألفية ابن مالك (ص:68).

(3) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 924).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[وفُعَيْعِيل: لِما زادَ؛ كـ: دُنَيْنِير، ومُنَيْشِير، ومُظَيْلِيم، في تصغير: دِينَار، ومِنْشَار، ومَظْلُوم] هذه هي الصيغة الثالثة، وهي خاصة بالخماسي الذي رابعه حرف علة- ألف أَو يَاء أَو وَاو زَوَائِد- ؛ نَحْو: مِفْتَاح ومُفَيْتِيحٌ، وقنديل وقُنَيْدِيل، وعصفور وعُصَيفِير، وكذلك بالخماسيّ فما فوقه إذا عوّض من حرفه المحذوف؛ نحو: سُفيريج ودُحيريج.

قال سيبويه: "وأمَّا فعيعيلٌ فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفًا أو ياء؛ وذلك نحو قولك في مصباحٍ: مصيبيحٌ، وفي قنديلٍ: قنيديلٌ، وفي كردوسٍ: كريديسٌ...، لا تبالي كثرة الحركات، ولا قلتها، ولا اختلافها"[1].

[وإذا كان ثاني الاسمِ ألفًا قُلبت واوًا؛ نحو: ضُوَيْرب في تصغير ضَارب] وهذا لمناسبة الضمة قبلها عند التصغير-وقد تقدم أن الواو تناسب الضمة-[2]، فإن كانت الألف بدل غير همزة ردت إلى ما انقلبت منه؛ كقولك في نحو: باب: بويب، وفي ناب: نييب، فالأول من الواو، والثاني من الياء.

---

(1) الكتاب لسيبويه (3/ 416).

(2) **قال ابن جني:** "...فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها. فهذه علة برهانية، ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها". الخصائص (1/ 89).

وإن كانت زائدة، أو بدل همزة قلبت واوًا؛ كقولك في ضارب: ضويرب، وآدم: أويدم.

ومعرفة الأصل المبدل عنه يكون بجمع التكسير للكلمة، أو بتصريفها، والتكسير جارٍ مجرى التصغير[1]، فنقول: باب وأبواب، وناب وأنياب، وضاربة وضوارب، وآدم وأوادم.

قال الحريري:

وَصَغِّرِ البَابَ فَقُلْ: بُوَيْبُ ... وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ نُيَيْبُ

لأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابُ ... وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

ومن هذا الباب أيضًا إذا بنيت ما لم يسمّ فاعله من فاعل وتفاعل؛ نحو ضارب وتضارب تقول: ضُورِب، وتُضورِب.

فإن كان ثاني الثّلاثيّ واوًا لم يتغيّر في التّصغير؛ فتقول في ثوبٍ، وحوضٍ: ثُوَيْبٌ، وحُوَيْضٌ.

---

(1) **قال سيبويه:** "فالتصغير والجمع من وادٍ واحد"، **وقال أيضًا:** "إن كانت بدلاً من واو، ثم حقَّرته رددت الواو. وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنَّك لو كسَّرته رددت الواو إن كانت عينه واواً، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في بابٍ: بويبٌ كما تقول: أبوابٌ، ونابٍ نييبٌ كما تقول: أنياب وأنيبٌ". الكتاب لسيبويه (3/ 417)، (3/ 461).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وإن كان ياءً فالأحسن ضمّ أوّله؛ وقد كسروه، فقالوا في تصغير بيت، وعين: بِييت، وعِيينة[1].

[وإذا كانت ثالثةً قلبت ياءً؛ نحو: غُزَيِّل -بشدِّ الياءِ- في تصغيرِ غَزَالٍ]

يعني: وإن كانت الألف هي الحرف الثالث في الكلمة الرباعية- نحو: غزال-فإنها تقلب ياء، وتدغم في ياء التصغير فتصير: غُزيِّل؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء، كما ردت إليها بعد الكسرة.

ومثل ذلك الواو والياء أيضًا: فتقول في تصغير: عجوز وسعيد: عُجَيِّز، وسُعَيِّد، كما تقول في غُزيِّل، وكُتَيِّب.

قال الحريري:

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ ... فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلاَ تَقِفْ

تَقُولُ: كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ ... وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

أما إنْ كانت الواو متحرّكة فيجوز أن تقلبها في التّصغير ياءً مشدّدة، ويجوز أن تظهر الواو كما كانت متحرّكة؛ كقولك في تصغير أَسْوَد وجدول:

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (1/ 280)، البديع في علم العربية (2/ 163) الكتاب لسيبويه (4/ 241)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:562)، اللمحة في شرح الملحة (2/ 658).

أُسَيِّد، وجُدَيِّل، وإنْ شئتَ قلتَ: أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل، والقلبُ أجود[1][2].

[وإذا كانَ الاسمُ ثلاثيًا مؤنثًا بلا تاءٍ، ولا ألفٍ زيدتْ فيه التاءُ؛ نحو: نُوَيْرَة، وشُمَيْسَة، في تصغير: نَار، وشَمْس] وإنما لحقت التاء مثل هذه الأسماء المؤنثة معنى؛ لأنّ التصغير نائب عن الصفة[3]، ولو وصفت تلك الكلمات لأدخلت في صفتها التاء، فقلت: دار صغيرة، وشمس منيرة.

---

(1) **وإنما كان القلب أجود**؛ لأنّ الكلمة بعد التّصغير أشبهت باب سَيّد، والإعلال فيه واجب. وإنّما جاز التّصحيح مع موجب الإعلال لقوّة الواو المتحرّكة، وعدم كونها في الآخر، الّذي هو محلّ التّغيير، وكون ياء التّصغير عارضة غير لازمة. وقال بعضُهم: إنّما جاز ذلك حملاً على التكسير؛ نحو: أَسَاوِد، وجداوِل. اللمحة في شرح الملحة (2/ 661) " التعليق".

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1582)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:601)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:382)، اللمحة في شرح الملحة (2/ 661).

(3) **وبهذا يظهر** أن التصغير طريق من طرق معرفة المؤنث؛ قال ابن يعيش: "والمؤنّث على ضربين: ثلاثيّ، ورباعيّ؛ فالثلاثيُّ يُعلَم تقدير التاء فيه بشيئَيْن: بالتصغير، وبالإسناد. وأمّا التصغير؛ فنحو قولك في "قِدْرٍ": "قُدَيْرَةٌ"، وفي "شَمْسٍ": "شُمَيْسَةٌ"، وفي "هِنْدٍ": "هُنَيْدَةٌ"، فيُرَدُّ إلى الأصل في التصغير، فتلحقه العلامة؛ لتَبْنِيَ تصريفَه على أصله، كما تقول في "بابٍ": "بُوَيْبٌ"، وفي "نابٍ": "نُيَيْبٌ". وأمّا الإسناد، فكقولك: "طلعت الشمسُ"، و"انكسرت القِدْرُ"، وحاصلُ هذا السَّماعُ". شرح المفصل لابن يعيش (3/ 364).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد شذّ من هذا العموم أسماء معدودة، منها: قوس، وحرب، ودرع، ونعل، وناب، وفرس، فلم يلحقوا مصغرها تاء، والجيّد إلحاقها، فتقول: قويس، ونعيل، وفريس، وقويسة، ونعيلة، وفريسة[1].

[ويُردُّ إلى الثلاثيِّ ما حُذفَ منه؛ نحو: وُعَيْدَة، وأُخَيّ، في تصغير: عِدَة، وأَخ] كلّ اسم على حرفين فإنّ التصغير يردّه إلى أصله حتى يصير إلى أمثال فعيل. **والذي هو كذلك على ثلاثة أضرب:**

ما حذف فاؤه، أو عينه، أو لامه؛ فالذي حذفت فاؤه؛ نحو: عدة، فتقول في تصغيرها: وُعَيْدة، فتردّ الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة.

وأمّا ما حذفت عينه فمثل: مُذْ، فإذا سمّيت به وصغّرته قلت: مُنَيْذ، فتردّ النون المحذوفة؛ لأنّ الأصل: منذ.

وأمّا ما حذفت لامه فنحو: دم وفم، فتقول: دُمَيٌّ، بردّ الذاهب منه وهو الياء، وتقول في فم: فويه، بردّ لامه المحذوفة التي هي الهاء؛ لأنّ أصله: فوه.

وعلة هذا الرد: أن ياء التصغير تكون ثالثة ساكنة، فلا بد من رد المحذوف؛ لئلا تقع ثانية، أو أخيرة؛ وذلك يوجب قلبها، أو حذفها.

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 172)، اللمع في العربية لابن جني (ص:217).

وأمّا الاسم الذي حذف منه، وبقي بعد الحذف على أكثر من حرفين فإنّ التصغير لا يردّه إلى أصله؛ لأنّ الردّ ثَمّ إنّما وجب ليحصل مثال التصغير، فإذا حصل من غير ردّ فلا حاجة إلى الردّ، فعلى هذا تقول في تصغير ميّت وهيّن: ميت وهيين بالتخفيف.

قال الحريري:

وَارْدُدْ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ ... مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِفْ

كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ: شُفَيْهَهْ ... وَالشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا: شُوَيْهَهْ[1]

[وإذا كان خماسيًا فأكثرَ حُذف منه ما يُخِلُّ بصيغةِ التصغيرِ] أي: أن ما جاء من الكلمات -مما يراد تصغيره- خارجًا عن صيغة التصغير المتقدمة؛ لزيادة أحرف فيه فإننا نحذف ما زاد حتى تعود الكلمة بعد الحذف إلى صيغة التصغير؛ لأننا لو صغرنا تلك الكلمة مع بقاء الزيادة لخرجت عن بناء التصغير.

[وجازَ تعويضُه بالياءِ قبلَ الآخرِ وعدمُه] يعني: جاز تعويض ذلك المحذوف بالياء الساكنة قبل آخر الكلمة، وجاز بقاء الكلمة المحذوف

(1) ينظر: الأصول في النحو (3/ 54)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 356)، اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 164)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (7/ 375)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 404)، اللمحة في شرح الملحة (2/ 663).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

منها بلا زيادة تلك الياء التعويضية؛ ولذلك مثل الماتن على الأمرين في الأمثلة التي ساقها فقال: [تقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج، وفي مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ومُسْتَدْعٍ: مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق، ومُخَيْرِج ومُخَيْرِيج، ومُدَيع ومُدَيْعِيّ] ويستوي الحذف لذلك المحذوف، سواء كان أصليًا نحو اللام في: سفرجل، أم زائداً نحو: منطلق وما بعده.

والاسم الخُماسيّ لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه حرفٌ من حروف الزّيادة؛ نحو: فَرَزْدَق، فهذا وما يشابهه إذا صغّر حذف آخره؛ فتقول فيه: فُرَيْزِد؛ وقد حذف بعضُهم الدّال فقال: فُرَيْزِق.

الثّاني: أن يكون في الاسم الخُماسيّ حرفُ علّة؛ فتخصّ الحذف به، فتقول في تصغير قَرْقَرَى-اسم موضع-: قُرَيْقِر؛ فإنّ بقاء هذه الألِف يخرج الاسم عن مثال فعيعل وفعيعيل.

الثّالث: أن يكون في الاسم حرفان من حروف الزّيادة؛ فإنْ كان لأحدهما مزيّة أُقرّ، وحُذف الآخر؛ فإنْ تساوَيا كنت مخيّرًا في حذف أيّهما شئت.

مثالُ الأوّل: قولك في تصغير منطلق ومرتزق: مطيلق، ومريزق،

فتحذف التّاء دون الميم؛ لأنّ للميم مزيّة؛ بدليل صيغتها على الفاعل ونحوه؛ كقولك في تصغير مختار: مخيِّر.

ومثال الثّاني: قولك في تصغير حَبَنْطَى- وهو العظيم البطن-: حُبَيْنِطٌ، وحُبَيْطى؛ لأنّ الألِف والنّون زائدتان فيه؛ لأنّ أصله من حَبِطَ بطنُه إذا عَظُمَ. فأمّا السُّداسيّ فيُحذف في تصغيره ما قبل ياء التّصغير من حروف الزّيادة؛ فتقول في تصغير مستخرج: مخيرج[1].

يقول ابن مالك في هذا الصدد:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ[2]

يعني: أنه يجوز أن يعوّض من المحذوف ياء في باب التكسير والتصغير، وفهم من قوله: "جائز" أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: "بعض الاسم" ما حذف منه أصل كـ سفاريج وسفيريج، وما حذف منه زائد كـ مطاليق ومطيليق. والضمير في قوله: "فيهما" عائد على التكسير، والتصغير"[3][4].

---

(1) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (2/ 668).

(2) ألفية ابن مالك (ص:68).

(3) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:338).

(4) **تكميل:**

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه: =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

= **يستثنى من القاعدة السالفة** بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير -، بالرغم من أنهما في بعض الصور قد يحذفان عند التكسير- فيصغر الاسم كأنه رباعي، مع ترك الحروف التي تجيء بعد الرابع على حالها، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه. **ومن هذه الأسماء:**

1- **الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة** بعد أربعة فصاعدًا؛ نحو: "قرفصاء"، فيقال في تصغيرها: قريفصاء، بتصغير الكلمة كأنها رباعية، ثم يلحق بها الهمزة والألف التي قبلها.

2- **الاسم المختوم بتاء تأنيث** مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر؛ نحو: جوهرة، وحنظلة، فيقال في تصغيرهما: جويهرة، وحنيظلة؛ بإبقاء التاء على حالها، وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها.

3- **المختوم بياء النسب**؛ نحو: عبقري، جوهري، فيقال في تصغيرهما: عبيقري وجويهري.

4- **المختوم بألف ونون زائدتين** بعد أربعة أحرف أو أكثر، وليس مثنى، وكذا المختوم بعلامتي تثنية؛ كـ زعفران، ومؤمنان ومؤمنين؛ وتصغيرها: زعيفران مؤيمنان مؤيمنين.

5- **المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم**، أو جمع المؤنث السالم؛ نحو: أحمدون، وأحمدين، وزينبات. والتصغير: أحيمدون وأحيمدين وزيينبات.

فالأشياء السابقة كلها تثبت في التصغير؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها، ولا يصح حذفها؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث الممدودة، أو تاؤه، أو غيرهما مما جاء بعدهما لأوقع الحذف في لبس لا ندري معه أكان الاسم المصغر مشتملاً على المحذوف، أم غير مشتمل عليه، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأشياء، والاسم الخالي منها. النحو الوافي (4/ 698).

النَّسبُ

يسمي النحاة هذا الباب تارة باب النسب-كما هو الغالب لديهم-، وتارة باب الإضافة-كما فعل سيبويه والمبرد-؛ لأنّ من تنسبه إلى شيء فقد أضفته إليه، فيصير منسوبًا إليه؛ ولذلك جعلوا العلامة في آخره.

فهي إضافةٌ من جهة المعنى، وإن كانت مخالِفة لها من جهة اللفظ؛ وذلك أنّك في الإضافة تذكر الاسمَيْن، وتُضيف أحدهما إلى الآخر، نحوَ: "غلامُ زيدٍ"، و" صاحبُ عمروٍ"، وفي النَّسَب إنّما تذكر المنسوب إليه وحدَه، ثمّ تَزيد عليه زيادة تدلّ على النسب وهي الياء.

وفي النسبة معنى الصفة؛ لأنك إذا قلت: "هذا رجل بيروتي" فقد وصفته بهذه النسبة، فإن كان الاسم صفة ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة؛ وذلك أَن العرب إذا أرادوا المبالغة في وصف شيء ألحقوا بصفته ياء النسب، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة، قالوا: "أحمر"، فإذا أَرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة قالوا: "أحمري".

والنسب معنى طارئ على الكلمة، فافتقر إلى علامة تدلّ عليه-؛كالتأنيث والجمع، والتّصغير، وغير ذلك من المعاني؛ فاختاروا لذلك الياء، وإنّما كانت الياء-وهي حرف علّة- لأنّ حروف العلّه أكثر ما تزاد في

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الكلام؛ لأن القياس يقتضي أنّ تكون أحد حروف المدّ واللِين لخفّتها، إلا أنّهم لم يزيدوا الألف؛ لئلّا يصير الاسم مقصورًا، فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخفّ من الواو، فزيدت[1].

[هو: إلحاقُ ياءٍ مشددةٍ بآخرِ الاسمِ؛ لتدلَّ على نسبتِه إلى المجردِ منها؛ كـ: مِصْرِيّ، ومَغْرِبِيّ] أي: أن يوجد اسم يدل على شيء مفرد؛ ككلمتي: "مصر" و" ومغرب"، فنلحق به ياء مشددة لتحصيل فائدة جديدة لذلك الاسم المجرد منها وهي النسبة إليه، فـ" مصري": منسوب إلى مصر، و"مغربي": منسوب إلى المغرب. والنسب يكون إلى:

أب؛ كعمري، أو أم؛ كفاطميّ، أو قبيلة؛ كقرشيّ، أو حيّ؛ كمضريّ، أو بلد أو مكان؛ كمكيّ، أو صنعة؛ ككتّانيّ وحريري، أو صاحب؛ كسلطانيّ، أو علم؛ كنحوي، أو دين؛ كنصرانيّ، أو مذهب؛ كشافعي، أو جنس؛ كإنسي وعربي، أو إلى شيخ؛ كأحمدي، أو إلى زي؛ كصوفي، وإلى اعتقاد؛ كقدريّ، وغير ذلك مما تصح النسبة إليه[2].

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 184)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 939)، جامع الدروس العربية (2/ 71)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 438).

(2) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 185)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 939)، اللمحة في شرح الملحة (2/ 677).

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات:

الأول: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها على كل حال، ونقل إعرابه إليها، ويصير بذلك حرف الإعراب حشواً إذ تنوب الياء عنه في ذلك، وتجرى عليها أوجه الإعراب: رفعًا، ونصبًا، وجرا.

والثاني: معنوي، وهو: صيرورته اسمًا لما لم يكن له، يعني: جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب، ويصير صفةً بعد ما كان علَمًا أو جنسًا، وكلاهما ممّا لا يجوز أن يوصفَ به، وتصبح في المنسوب إليه زيادة معنوية؛ فقولك: محمد لا يدل إلا على معنى مفرد وهو هذا الاسم لذلك المسمى، ولكن عندما تزاد فيه الياء" محمدي" فيدل على أمرين: الاسم، ونوع ارتباط، واتصال بهذا الاسم[1].

والثالث: حكمي، وهو: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد، فيرفع ما بعد المنسوب على الفاعلية: **إما ظاهرًا؛** نحو: مررت برجل قرشي أبوه؛ فقرشي: نعت لرجل، وهي صفة مشبهة

---

(1) **قال ابن الوراق:** "واعلم أن الأصل في النسب أن يقال: فلان من بني فلان، أو من بيئة كذا، ولكنهم اختصروا ذلك واجتزوا بالياء من هذا التطويل، كما اجتزوا بياء التصغير من النعت حقيرًا أو صغيرًا". علل النحو (ص:534).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تعمل عمل الفعل، وأبوه: فاعل للصفة المشبهة، **وإما مضمرًا**؛ نحو: مررت برجل قرشي، أي: هو، فقرشي: صفة مشبهة والضمير "هو" فاعل للصفة المشبهة.

وقيل: يعامل المنسوب معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على النائبية عن الفاعل؛ لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول، فإذا قلت: "جاء المصري أبوه"، فأبوه: نائب فاعل للمصري، وإذا قلت: "جاء الرجل المصري"، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره: "هو" يعود على الرجل؛ لأن معنى "المصري" المنسوب إلى مصر[1].

[وتُحذفُ تاءُ التأنيثِ لأجلِه] أي: لأجل النسب، وتضاف إليه ياء مشددة [؛ نحو: مَكِّيّ، في النسبِ إلى مكةَ] وهذا فيما إذا كان آخر الاسم تاء تأنيث. **وإنما حذفت التاء عند النسبة من المؤنث المختوم بها لأن بقاءها يوقع في:**

أ- إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر، فلو بقيت لوجب أنّ نقول:

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1443)، جامع الدروس العربية (2/ 71)، البديع في علم العربية (2/ 184)، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 599)، اللمحة في شرح الملحة (2/ 677)، النحو الوافي (4/ 713).

"بَصْرَتِيٌّ"، و"كُوفَتِيٌّ"، و"مَكَّتِيٌّ" في الرجل يُنسَب إلى: البصرة، والكوفة، ومكّةَ.

ب- واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث، فلو أبقيناها للزم أنّ نقول إذا نسبنا امرأةً إلى ما فيه تاء التأنيث: "بصرتِيَّةٌ"، و"كوفتيةٌ"، و"مكتيةٌ"، و"فاطمتيةٌ"، فكان يُجمَع في الاسم الواحد تاءان للتأنيث، وهذا لا يجوز[1].

[ويُقلبُ لأجلِه آخرُ الثلاثيِّ المنقوصِ، أو المقصورِ واوًا؛ نحو: فَتَوِيّ، وشَجَوِيّ، في النسب إلى: فَتَى، وشَجٍ] إذا كانت ألف المقصور، أو ياء المنقوص ثالثة قلبت عند النسب واواً، فتقول في فتى -وهو: الشاب أول شبابه-: فتويٌّ، وتقول في شجٍ -وهو المهموم والحزين-: شجوي. وإنما قلبت الألف والياء واوًا ولم تقلب ياء؛ لئلا تجتمع الكسرة، والياءات؛ وذلك لأنّك عندما أدخلت ياءَ النسبة فلا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، والألفُ لا تكون إلا ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يُكسَر، فقلبوها واوًا، وكرهوا الياء في ذوات الياء؛ لأنّهم لو قلبوها ياءً؛ لقالوا: "رَحَيِيٌّ"، و"فَتَيِيٌّ"، فكانت تجتمع

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1444)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 590)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 442).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثلاثُ ياءات، وكسرةٌ في الياء الأُولى، وذلك ممّا يستثقل[1].

[ويجوزُ حذفُه، وقلبُه واوًا إن كان رباعيًا؛ نحو: حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ، وقَاضِيّ وقَاضَوِيّ، في النسبِ إلى: حُبْلَى وقاضٍ] يعني: إذا كان آخر المقصور أو المنقوص رباعيًا؛ نحو: حبلى، وقاض؛ فيجوز عند النسب فيه أمران: الأول: حذف ذلك الآخر، الثاني: قلبه واواً كما في الثلاثي.

[ويجبُ حذفُ ما زادَ على أربعةٍ؛ نحو: مُصْطَفِيّ، ومُسْتَدْعِيّ، في النسب إلى: مُصْطَفَى، ومُسْتَدْعٍ] يعني: أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وهذا يشمل:

أ- الألف المنقلبة عن أصل؛ نحو: مصطفى؛ فإن أصلها الواو؛ لأنه من الصفوة، فيقال: مصطفيٌّ، ولا يقال: مصطفوي، أو مصطفاوي؛ فإن ذلك لحن.

ب- وألف التأنيث؛ نحو: حُبارى، فيقال: حباريٌّ.

ج- وألف الإلحاق كـ حَبَرْكَى، فيقال: حَبَرْكَيٌّ.

---

(1) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص:204)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 449)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1448)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 592).

وشمل أيضًا الألف الخامسة كالمُثل السابقة، والسادسة: نحو: مستدعى، فيقال: مُستدعيٌّ. والحبركى: هو القراد، وربما شبه به الرجل الطويل الظهر، القصير الرجل.

والقراد: دويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة، تعيش على الدواب والطيور[1].

[وإذا كانت ألفُ التأنيثِ ممدودةً قُلبتْ واوًا؛ نحو: صَحْرَاوِيّ، في النسب إلى صحراء] حكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية القياسية؛ فإن كانت أصلية كهمزة "قُرّاء" سلمت، فقيل: "قرائي"، كما يقال في التثنية: "قراءان"، وإن كانت بدلًا من ألف التأنيث قلبت واوًا فقيل: "صحراوي"، كما قيل في التثنية: "صحراوان"، وإن كانت منقلبة عن أصل، أو زائدة للإلحاق جاز فيها أن تسلم، وأن تقلب واوًا كما فعل في التثنية؛ فيقال: "كسائي" و"كساوي" و"علبائي" و"علباوي"، كما قيل في

---

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:346)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1446)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 591)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (4/ 255)، معجم القواعد العربية (2/ 241)، البديع في علم العربية (2/ 724)، المعجم الوسيط (2/ 724).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التثنية: "كساءان" و"كساوان"، و"علباءان" و"علباوان"[1].

وإنما قُلبت الهمزة في صحراء وأمثالها واوًا، ولم تُقَرّ بحالها؛ لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوًا، ولم تكن لِتُحذَف؛ لأنها لازمةٌ تتحرّك بحركات الإعراب، فهي حَميَّة بالحركة، ولمّا لم يجز حذفُها وجب تغييرُها، فقُلبت واوًا[2][3].

---

(1) **قال ابن جني:** "فَإِن نسبت إِلَى الْمَمْدُود لم تحذف مِنْهُ شَيْئًا؛ فَإِن كَانَ منصرفًا أَقرَرت همزته بِحَالِهَا، فَقلت فِي كِساء: كِسائي، وَفِي سَمَاء: سمائي، وَفِي قَضَاء: قضائي، وَإِن كَانَ غير منصرف أبدلت من همزته واواً تَقول فِي حَمْرَاء: حمراوي، وَفِي صحراء: صحراوي، وَفِي خُنفُساء: خنفساوي، وَقد قلبوا فِي المنصرف أَيْضًا فَقَالُوا فِي عِلباء: علباوي، وَفِي كِساء: كِساوي، وَفِي قُراء قراوي، وَالْقَوْل الأول أَجود". اللمع في العربية لابن جني (ص:209).

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية (4/ 1950)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 460).

(3) **فائدة: قال ابن يعيش:** "القياس في "صَنْعاء"، و"بَهْراء" أن يقال في النسب إليهما: "صنعاويٌّ"، و"بهراويٌّ"، كما تقول في "صَحْراءَ": "صحراويٌّ"، وفي "خُنْفَساءَ": "خنفساويّ"؛ تبدل من الهمزة واوًا؛ فَرْقًا بينها وبين الهمزة الأصلية على ما تقدّم بيانُه في النسب. وقد قالوا: "صنعانيّ"، و"بهرانيّ" على غير قياس، واختلف الأصحابُ في ذلك؛ فمنهم من قال: النون بدلٌ من الهمزة في "صنعاء" و"بهراء"، ومنهم من قال: النون بدلٌ من الواو، كأنهم قالوا: "صنعاويّ" كـ"صَحْراويّ"، ثمّ أبدلوا من الواو نونًا، وهو رأيُ صاحب هذا الكتاب، وهو المختار؛ لأنّه لا مقاربة بين الهمزة والنون؛ لأنّ النون من الفم، والهمزة من أقصى الحَلْق، وإنما النون تُقارِب الواوَ، فتُبْدَل منها". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 391).

[وإذا كان الاسمُ على:

1- وزنِ فَعِيل -بفتحٍ فكسرٍ-.

2- أو فُعَيْل -بضمٍّ ففتحٍ-؛ بقيت الياءُ؛ نحو: شَرِيفِيّ، وحَنِيفِيّ، في: شَرِيف، وحَنِيف.

ونحو: عُقَيْلِيّ، وقُرَيشِيّ، في: عُقَيْل، وقُرَيْش] إذا كانت الكلمة على مثال "فَعيل، أو فُعيل" غير مختتم بتاء التأنيث وهو صحيح اللام كـ "تميم وسلول ونعيم" فقياس النسب إليه أن يختم بياء النسب من غير حذف شيء منه لا الياء ولا غيرها؛ لأنه لا استثقال في بقاء ياء الكلمة، فيقال: تميمي وسلولي ونعيمي، في: تميم، وسلول، ونعيم، ويقال: عُقَيْلِيّ، وهذيلي، في: عُقيل، وهذيل[1].

[فإن كان مؤنثًا بالتاءِ] يعني: إن كان الاسم على وزنِ فَعِيل، أو فُعَيْل [حذفت ياؤه وتاؤه؛ نحو: شَرِفِيّ، وحَنَفِيّ، في: شَرِيفَة، وحَنِيفَة. ونحو: جُهَنِيّ، وأُمَوِيّ، في: جُهَيْنَة وأُمَيَّة] ما جاءَ على فَعِيلةٍ أو فُعيلَةٍ أو فَعُولَة -ولم يكن

(1) ينظر: الخصائص (2/ 112)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 947)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (1/ 286)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (7/ 501)، اللمع في العربية لابن جني (ص:208).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مضعفًا ولا معتلاً- فبابهُ وقياسهُ: حذف الياءِ، وفتحُ ما قبلَه؛ تقولُ في حنيفة: حَنفيٌّ، وشَرِيفَة: شَرفِيّ، وقُتَيبةَ: قُتَبِيٌّ، وأُمَيَّة: أُمَوِيّ، وشَنوءةَ: شَنَئِيٌّ.

وتعمل حينئذ أشياء: تحذف تاء التأنيث، ثمّ ياء "فعيلة"، وتنقُله من "فَعِلٍ" مكسور العين إلى "فَعَلٍ" مفتوحَ العين. أمّا حذفُ تاء التأنيث، فعلى الجادَّة، وأمّا حذفُ الياء فلأنّها في نفسها مستثقلةٌ مع كونها زائدةً، وقد حصل في الكلمة أسبابٌ أوجبت ثِقَلَها، وهو أنّه اجتمع فيها ياء "فَعِيلَة" أو "فُعَيْلَة"، مع كسرِ ما قبل عَلَم النسبة، ويائي النسبة. وكلُّ ذلك من جنس واحد، فاستُثقل اجتماعها. والنسبُ بابُ تغيير، فحذفوا الياء تخفيفًا؛ وذلك لأنّهم قد حذفوها من "فَعِيلٍ"، و"فُعَيْلٍ"؛ نحو: "ثَقَفِيٍّ"، و"سُلَميّ"، وليس في الاسم إلا تغييرٌ واحدٌ، وهو: تغييرُ حركةِ آخره بالكسر للحاق يائي النسبة.

وكذلك تحذف الواو من فعولة؛ كشَنوءةَ.

وإنما حذفت الياء والواو من فعيلة وفعيلة وفعولة المذكورات للفرق بينها وبين فَعيل وفُعيل وفَعُول المذكّرين؛ نحو: كريم وقريش وعجول، فإنّك تنسب إليها بغير حذف الياء والواو فتقول: كريميّ وقريشيّ وعجوليّ[1].

وما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ وجد عند بعض العرب؛ نحو:

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (3/ 445)، الخصائص (2/ 221)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 366).

سَليميّ وعَميريّ، وسَليقيّ، ورُدَينِي، في النسبة إلى: سَليمةَ، وعَميرة، وسَليقة، رُدَيْنَةَ. والسَلِيقيُّ: للرجل يكون من أهل السَّليقة، يعني: من أهل الطبيعة، وهو الذي يتكلم بطبعه.

فهذه ألفاظ نادرةٌ يوقف على محلها، والقياس: سلمي، وعمري، وسلقي، وردني.

وهذا الشذوذ خلافُ "ثَقَفيّ"، و"هُذَليّ"؛ لأنّ هناك حُذفت الياء، والدليلُ يقتضي إثباتها، وههنا أُثبتت الياء، والدليل يقتضي حذفها، ووجهُه: أنّه حُمل كلّ واحد منهما على الآخر تشبيهًا[1].

[إلا إذا كان:

1 - مضاعفًا، فلا تحذفُ منه الياءُ؛ نحو: جَلِيلِيّ، في: جَلِيلة.

2 - أو كان أجوفَ مفتوحَ الياءِ؛ كـ: طَوِيلِيّ، في: طَوِيلة] قوله: (كان أجوفَ مفتوحَ الياءِ) لعل الصواب أن يقول: كان معتل العين صحيح اللام.

فنقول: إذا كانت فعيلة مضاعفة؛ نحو: جَلِيلة، وشديدة فإنّك تنسب إليها

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 612)، الأصول في النحو (3/ 72)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 375)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (7/ 496)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 446) (3/ 479).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بغير حذف الياء فتقول: جَلِيلِيّ، وشديدي، وكذلك تقول في فعيلة المعتلّة العين؛ نحو: طويلة: طويليّ- بإثبات الياء-، فلا يقال: جللي، ولا شددي، ولا طولي؛ لأننا إذا حذفنا خرجنا إلى الإدغام والإعلال، فاستثقلوا فك التضعيف، وتصحيح الواو متحركة مفتوحًا ما قبلها، فلو حذفوا الياء كما حذفوا من (حَنَفِيّ) لزمهم أن يقلبوا الواو في طويلة؛ لتحركها وتحرك ما قبلها.

قال سيبويه: وسألتُهُ -يعني: الخليل - عن شديدة فقال: "أحذِفُ؛ لاستثقالهم التضعيفَ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف، ثم سأله عن مسألة (طويلة) وأجاب بمعنى ما تقدم.

قال ابن مالك:

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةْ[1][2]

[وقد كثرَ السماعُ في بابِ النسبِ على خلافِ القياسِ؛ نحو: ثَقَفِيّ،

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (1/ 366)، الأصول في النحو (3/ 72)، التعليقة على كتاب سيبويه (3/ 156)، الاقتراح في أصول النحو (ص:84)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (7/ 503)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:568)، ألفية ابن مالك (ص:70).

(2) **قال ابن يعيش:** "والتصريفُ يُوجب أنّ الواو إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا؛ كقولهم: "دارٌ"، و" مالٌ"، وحذفُ التاء إنّما هو لضرب من التخفيف، فلمّا آل الحالُ إلى ما هو أبلغُ منه في الثقل، أو إلى إعلال الحرف؛ احتُمل ثقلُه، وأُقرّ على حاله". شرح المفصل لابن يعيش (3/ 445).

وقُرَشِيّ، وهُذَلِيّ] هذه الألفاظ الثلاثة ونحوها اللغةُ الفصحى فيها إثبات الياء؛ فتقول: قُرَيْشِيّ، وهُذَيْلِيّ، وثَقِيفيّ، وهو القياس، قال الشاعر:

بكـــلِّ قُرَيْـــشِيٍّ عليـــه مَهَابَـــةٌ سَـرِيع إلـى دَاعِـي النَّـدَى والتكَـرُّمِ

وقول الآخر:

هُذَيْلِيَـــةٌ تَـــدْعُو إذا هـــي فَـــاخَرَتْ أَبًـــا هُـــذَلِيًّا مـــن غَطَارِفَـــةٍ نُجْـــدِ

ولذلك عد بعضهم مجيء هذه الألفاظ بالياء من الشذوذ على القاعدة المتقدمة، فلا يقاس عليها، غير أن كثرة تلك الألفاظ لدى بعض النحويين أدت إلى إخراجها من الشذوذ، فهناك ألفاظ مثلها أيضًا؛ قال السيرافي: وقد جاءت أسماء كثيرة غير ذلك؛ كقولهم في قريش: قرشي، وفي سليم: سلمي، وفى قريم: قرمي، وهو يكثر حتى يخرج عندي من الشذوذ[1].

[كما سُمعَ النسبُ بغيرِ ياءٍ؛ كـ: لَابِن، وتَامِر، وعَطَّار، أي: صاحب لبنٍ، وتمرٍ، وعطرٍ] هناك صورة للنسب على غير المنهاج المتقدم، وهي صوغ الاسم على وزن " فاعل" أو " فعَّال"، يقصد به: صاحب كذا، أو ذو كذا.

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (1/ 286) (1/ 287)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 476)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (7/ 500)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 597)، شرح كتاب سيبويه (4/ 91).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فما كان يحتاج إلى لزوم ومعالجة وممارسة جاء على وزن" فَعَّال"؛ نحو: لَبَّانٌ"، و" تَمّارٌ"، ولمن يرمي بالنَّبْل: "نَبّالٌ"، وقولهم لصاحب البتوت- وهي الأكْسِيَة، واحدُها بتٌّ-: "بَتّاتٌ"، ولصاحب الثياب: "ثَوّابٌ"، و"لصاحب" البَزّ: "بَزّارٌ"، ولصاحب العاج: "عَوّاجٌ"، ولصاحب الجِمال التي يُنقَل عليها: "جَمّالٌ"، ولصاحب الحَمِير التي ينقل عليها: "حَمّارٌ"، وللصَّيْرفيّ: "صَرّافٌ". وهو أكثرُ من أن يُحصَى، كـ" العَطَّار"، و" النَّقّاش". وهذا النحو إنما يُعْمِلونه فيما كان صَنْعَةً ومُعالَجةً لتكثير الفعل؛ إذ صاحب الصنعة مُداوِمٌ لصنعته، فجُعل له البناء الدالُّ على التكثير، وهو "فَعَالٌ"، بتضعيف العين؛ لأنّ التضعيف للتكثير.

وأما ما كان لغير اللزوم، وليس بصنعة يُعالِجها فيأتي على وزن" فاعِلٍ"؛ وذلك لأنّ "فاعلًا" هو الأصل، وإنّما يُعدَل عنه إلى "فَعَّالٍ" للمبالغة؛ فإذا لم تُرَد المبالغة جيء به على الأصل؛ لأنّه ليس فيه تكثيرٌ. قالوا لذي الدِّرْع: "دارِعٌ"، ولذي النَّبْل: "نابلٌ"، ولذي النُّشّاب: "ناشبٌ"، ولذي اللَّبَن والتَّمْر: "لابنٌ"، و" تامرٌ". وربّما جمعوا اللفظَيْن في شيء واحد، فقالوا: "رجلٌ سائفٌ، وسَيّافٌ، وتامر وتمَّار-يمارس بيع التمر-[1].

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:113)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 480) (3/ 481).

البابُ الثالثُ: في أحكامٍ تعُمَّ الاسمَ والفعلَ

في هذا الباب سيتم الحديث عن خمسة أحكام تدخل على الأسماء والأفعال، وبعضها يدخل على الحروف أيضًا، وهذه الأحكام هي: الإبدالُ، والإعلالِ، والتقاء الساكنين، وهمزةُ الوصلِ، والوقفُ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[الإبدالُ

ويقالُ له : القَلْبُ] الإبدال في أصله: تنحية الشيء، وجعل غيره في موضعه بدلاً منه، وهو في الاصطلاح الصرفي: جعلُ حرفٍ مَكَانَ غَيرِه مطلقًا.

نظم بعضهم تعريف الإبدال فقال:

حَقِيقَــةُ الْإِبْــدَالِ جعــلُ حــرفِ مَكَــان غَيــرِه بعُــرفِ الــصَّرْفِ[1]

وخرج بالإطلاق: الإعلال بالقلب؛ لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له: إبدال، ولا عكْسَ؛ إذ يجتمعان في نحو: قال ورمَى، وينفرد الإبدال في نحو: اصْطَبَر، وادَّكر. **وخرج بالمكان:** العِوَض[2]؛ فقد يكون في

---

(1) الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (2/ 76).

(2) **العوض**، أو: التعويض هو: حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقيد في أحدهما بحرف معين، ولا اشتراط أن يحل العوض في المكان الذي خلا بحذف الأصيل؛ فقد يكون في موضعه؛ كزيادة الياء قبل الآخر في تصغير: "فرزدق"؛ عوضًا عن الدال، حيث يقال: فريزيق -جوازًا- ومثل: "عدة"، وأصلها: وعد؛ حذفت الواو من الأول وجاءت تاء التأنيث في آخر الكلمة؛ عوضًا عنها. ومثل: "اسم"، وأصلها: سمو؛ حذفت الواو من آخر الكلمة، وجاءت همزة الوصل عوضًا منها في أولها.

والمعول عليه في معرفة العوض والمعوض عنه هو المراجع اللغوية، المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب؛ إذ ليس للتعويض قواعد مضبوطة تدل عليه. النحو الوافي (4/ 758).

في غير مكان المعوَّض منه؛ كـ تاءي: عِدَة، واستقامة[1].

لهذا فهناك فرق بين الإبدال، والإعلال بالقلب؛ فكل "منهما تَغييرٌ في المَوضع، إلا أنَّ الإعلالَ خاصٌّ بأحرفِ العلَّةِ؛ فيقلبُ أحدُها إلى الآخر، وأما الإبدال فيكونُ في الحروف الصحيحة، بِجَعْلِ أحدِهما مكان الآخر، وفي الأحرُف العليلة، بجعل مكان حرف العِلَّة حرفًا صحيحًا"[2].

"**وقال الأشموني:** قد يُطلق الإبدال على ما يُعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة؛ لأنها تقاربها بكثرة التغيير"[3][4]، وستأتي الأمثلة وتوضح كلا التغييرين: الإبدال، والإعلال بالقلب.

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (9/ 1)، شذا العرف في فن الصرف (ص:122)، الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (1/ 109).

(2) جامع الدروس العربية (2/ 120).

(3) شذا العرف في فن الصرف (ص:122).

(4) **وقال ابن عصفور:** "والفرق بين الإبدال والقلب: أن القلب تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية، والبدل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول وتنحيته؛ فلذلك جعلنا مثل "قال" و"باع" قلبًا؛ لأن حروف العلة يقارب بعضها بعضًا؛ لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض، وجعلنا مثل "اتعد" ونحوه إبدالًا؛ لتباين حروف الصحة من حروف العلة". الممتع الكبير في التصريف (ص:33).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[وحروفُه] أي: الإبدال [تسعةٌ، وهي: 1- الواوُ. 2- واليـاءُ. 3- والألفُ. 4- والميمُ. 5- والطاءُ. 6- والدالُ. 7- والهاءُ. 8- والهمزةُ. 9- والتاءُ] جعل أحرف الإبدال تسعة هو المشهور، أو المطرد، أو الأكثر استعمالاً، أو لكونها لا يستغنى عن ذكرها في التصريف.

وما عدا هذه التسعة فإبداله إما شاذ، وإما لغة قليلة؛ فمنهم من جعل حروف الإبدال ثمانية، ومنهم من جعلها أحد عشر، أو اثني عشر، أو ثلاثة عشر، أو أربعة عشر، أو اثنين وعشرين.

وقد جمعت هذه التسعة بجموع، منها: جمع ابن مالك في الخلاصة: "هَدَأْتُ مُوْطِيَا "، وهدأت بمعنى: سكنت، و"موطيا": اسم فاعل من: أوطأت الرحل إذا جعلته وطيئًا، إلا أنه خفف همزته بإبدالها ياء؛ لانفتاحها وانكسار ما قبلها[1].

قلب الواو والياء والألف

[فتقلب الواوُ، أو الياءُ ألفًا: إذا تحركتْ، وانفتحَ ما قبلَها؛ كما في: قَالَ، وَبَاعَ، وَدَعَا، ورَمَى] وأصولهن كالآتي: فـ" قال" أصلها: قوَل؛ تحركت

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (9/ 3)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (4/ 85)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:377)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1563).

الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وقد تقلب الواو في اسم فاعل "قال" إلى همزة؛ فـ "قائل" أصلها: قاول.

و"باع" أصلها: بيَع؛ تحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

و"دعا" أصلها: دَعَوَ؛ لأنها من الدعوة؛ فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا؛ لأنه لا يصح أن يكون الحرف الثالث من" دعا" حرفًا أصليًا؛ والسبب أنه لا توجد كلمة في العربية مجردة وحرفها الثالث زائد؛ كالألف في دعا هنا.

و"رمى" أصلها: "رميَ"؛ تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا.

[وتُقلَبُ الألفُ واوًا:

1 - إذا وقعت بعد ضمةٍ؛ نحو: ضُوَيْرب.

2 - أو قبلَ ياءِ النسبِ؛ نحو: فَتَوِيّ، وحُبْلَوِي.

3 - وكذا في تثنيةِ الثلاثيِّ الواويِّ اللامِ، وجمعِه سالمًا لمؤنثٍ؛ نحو: عَصَوَانِ، وعَصَوات]

فـ"ضُوَيْرب": تصغير" ضارب"؛ حيث قلبت الألف واواً عند التصغير"؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فقلبت الألف واوًا؛ لمجانسة حركة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ما قبلها"[1].

و"فَتَوِيّ" في النسب هي من " فتَى" فعند النسب إليها تقلب ألف" فتى" إلى واو؛ لأنها ثالثة. وتقدم التعليل في باب النسب في هذه الكلمة ونحوها حين قلبت الألف واواً ولم تقبل ياء.

وسبق أيضًا في باب النسب أنه إذا كان آخر المقصور أو المنقوص رباعيًا جاز عند النسب فيه حذف ذلك الآخر؛ فتقول في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ، وفي قاض: قاضيٌّ، وقلبه واواً فتقول في حبلى: حبلويٌّ، وفي قاض: قاضويٌّ.

وتقدم كذلك في باب تثنية المقصور وجمعه جمع مؤنث سالمًا أن ألف المقصور ترد إلى أصلِها-الواوي، أو اليائي- إن كانت ثالثةً؛ نحو: عصوان في التثنية، وعَصَوَاتٌ في الجمع؛ فالألف مبدلة من الواو؛ لأنك تقول: عصوته: إذا ضربته بالعصا، فعند الجمع أعيدت الواو.

[وتقلبُ ياءً:

1- إذا وقعتْ بعدَ كسرةٍ؛ نحو: مَصَابِيح.

2- أو بعدَ ياءِ التصغيرِ؛ نحو: غُزَيِّل.

3-وفي التثنيةِ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ، إذا كان ثلاثيًا يائيَّ اللامِ؛ نحو:

(1) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 724).

فَتَيانِ، وفَتَيات.

4- أو كان زائدًا عن الثلاثيِّ؛ نحو: حُبْلَيَانِ، وحُبْلَيَات] فـ"مصابيح": جمع مصباح، وتصغيره: "مُصيبيح"، حيث تقلب الألف في التكسير والتصغير ياء؛ لانكسار ما قبلها؛ لتعذر النطق بالألف بعد الكسرة؛ لأن الألف تناسبها الفتحة، فردت إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء؛ لأن الياء تناسب الكسرة.

وتقدم في باب التصغير أن الألف إذا كانت ثالثةً قلبت ياءً؛ نحو: غزال-فإنها تقلب ياء، وتدغم في ياء التصغير فتصير: غُزيِّل؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء، كما ردت إليها بعد الكسرة.

أي: أننا نقلب الألف ياء في التثنية، وجمع المؤنث السالم متى ما كانت الكلمة ثلاثية، وكان أصلها يائيًا؛ كفتى، فعند التثنية نقلب ألفه ياء، ونضيف عليه علامة التثنية:" ان" ونقول: فتيانِ، ونصنع عند الجمع للمؤنث كذلك، ولكن نضيف علامة المؤنث:" ات" فنقول: فتيات" جمع فتاة؛ لكن حذفت عند الجمع التاء المربوطة؛ فإنه لما كانت ألف" فتاة" مُبدَلة من الياءِ، حذفتَ منه التاء، وقلبتَ الألفَ المُبدلة ياء فصارت فتي، ثم أضفت الألف والتاء المزيدتين، فصارت: فتيات؛ حيث تعامل معاملة" فتى"، كما تقدم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وإذا كانت الألف في المقصور رابعة فصاعداً قلبت عند التثنية، وجمع المؤنث السالم ياءً؛ فالرابعة مثل: حبلى، فنقول: حبليانِ، وحبلياتٌ، والخامسة مثل: مصطفى؛ فنقول: مصطفيانِ، ومصطفياتٌ.

[وتُقلبُ الواوُ ياءً :

1- إذا وقعتْ ساكنةً بعدَ كسرةٍ؛ نحو: مِيزَان، ومِيقَات.

2- وكذا إذا اجتمعتْ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسكونِ؛ نحو: سَيِّد، ورَيَّان، أصلُهما : سَيْوِد، ورَوْيَان.

3- أو اجتمعَ واوانِ طرفًا في جمعٍ، وأُولاهما زائدةٌ؛ نحو: عصيّ، ودِلِيّ، أصلُهما: عُصُوْوٌ، ودُلُوْوٌ؛ قلبت الأخيرةُ ياءً؛ لتطرُّفِها بعد ضمةٍ، ثم الأُولى؛ لاجتماعِها ساكنةً مع الياء.

4- أو وقعت متطرفةً بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ؛ نحو: اِدَّعيْت، واصْطَفَيْت]

نقول: إن كلمتي: " ميزان وميقات" على: "مِفعال من الوزن، والوقت، وأصلهما: مِوْزَان، ومِوْقَات، فلمّا سكنت الواو وقبلها كسرة غلبت عليها الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء؛ لأنّ الحرف إذا سكن ضعف ومات بسكونه فغلبت عليه الكسرة، ثم استثقلوا النطق بالسكون بعد كسر، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها فصار: ميزان، وميقات، ويدل على هذا الأصل:

أنّ الكسرة إذا زالت عادت الواو إلى حركتها؛ فقالوا في التصغير والجمع: "مُوَايْزِينٌ" و"مَوازينُ"، و"مُوَيْقِيتٌ" و"مواقيتُ"[1].

أما سيِّد وريَّان فأصلهما -كما قال الماتن-: سَيْوِد، ورَوْيَان؛ لأنهما من ساد يسود، ورويَ يروَى، فاجتمعت في- سَيْوِد، ورَوْيَان-الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء[2].

وقوله: (أو اجتمعَ واوانِ طرفًا في جمعٍ، وأُولاهما زائدةٌ) يعني: أن تجتمع واوان في آخر كلمة هي جمع لمفرد، وأولى الواوين زائدة، ومثل على ذلك بمثالين: عِصِيّ، ودِلِيّ، فأصلهما: عُصُوْوٌ، ودُلُوْوٌ؛ اجتمع واوان -واجتماعهما ثقيل- أولاهما زائدة في الجمع، والأخيرة أصلية "لام الكلمة"، فقلبت الواو الأخيرة ياء؛ فصارتا إلى: "عصوْي، ودلوْي" فاجتمعت الواو والياء؛ وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة الثانية كسرة؛ لتسلم الياء من القلب واوًا، ثم كسرت فاؤهما؛ إتباعًا لكسرة عينهما، فصارتا: عِصِيٌّ ودِلِيٌّ،

---

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (1/ 358)، شرح التصريف للثمانيني (ص:312).

(2) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 230). **قال ابن يعيش:** "فاجتمعت الواو والياء، وهما بمنزلةِ ما تَدانت مخارجُه، وهما مشتركان في المدّ واللين، والأولى منهما ساكنةٌ، فقُلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء؛ لأنّ الواو تُقلَب إلى الياء، ولا تقلب الياء إلى الواو؛ لأنّ الياء أخفُّ، والادّغام نقلُ الأثقل إلى الأخفّ". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 370).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وصح كسر أولهما أيضًا للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل[1].

والألف المقصورة في الفعل: "ادعيت" الذي أصله قبل اتصاله بضمير الرفع:" ادعى"، ومثله في: "اصطفيت" الذي أصله: "اصطفى؛ قد جاءت هذه الألف المقصورة بعد ثلاثة أحرف؛ فلذلك لا ننظر إلى أصل كل منهما ونعيده إليه-كما في الثلاثي-، وإنما نقلب تلك الألف ياءً؛ لكونها رابعةً فأكثرَ، كما تقدم في الفعل الناقص؛ فلهذا قلبت الألف الأخيرة في" ادعى"، واصطفى" ياء، ثم اتصلت بالفعل تاء الفاعل، فصارا: ادعيت، اصطفيت.

[وتقلبُ الياءُ واوًا إذا سكنتْ بعد ضمةٍ؛ نحو: مُوْقِن، ومُوْسِر] والأصل: "مُيْقِنٌ"؛ لأنّه من اليقين، و"مُوسِرٌ" من "اليُسْر"، والأصل فيه: "مُيْسِرٌ"، فلمّا سكنت الياء ولم تكن مدغمة غلبت عليها الضّمّة فقلبتها واوًا؛ يدلّك على ذلك أنّها إذا تحرّكت سلمت من القلب؛ وذلك عند التصغير، وجمع التكسير؛ تقول: "مُيَيْقِنٌ" و"مُيَيْسِرٌ" في التّصغير، و"مَيَاقِنُ" و"مَيَاسِرُ" في التّكسير، فتصحُّ الياء؛ لأنّها قويت بحركتها[2].

---

(1) ينظر: النحو الوافي (4/ 781)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 642).

(2) شرح التصريف للثمانيني (ص:319).

إبدال التاء

لما انتهى الماتن من ذكر أحرف العلة التي يشترك فيها الإبدال، والإعلال بالقلب؛ إذ كل قلب إبدال ولا عكس -كما تقدم-؛ غيَّرَ اللفظَ فقال: وتبدل، بدلاً عن قوله:" وتقلب"؛ حيث قال:

[وتُبدلُ الواوُ تاءً: إذا كانت فاءَ كلمةٍ بعدها تاءٌ؛ نحو: اتقى، واتصل، أصلهما: اِوْتَقى، واِوْتَصل] اتقى: فعل ماض من الوقاية، أو التقوى، وأصله: اِوْتَقَى، يَوْتقِي؛ فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، فصارت: ايتقى، ثم أبدلت الياء تاءً، وأدغمت في التاء الثانية، ولم تحذف؛ لعدم انكسار ما بعدها، فصارت: اِتَّقَى.

وأصل اتصل: اِوْتَصل؛ لأنها من الفعل: وصل، والمصدر: الوصول؛ حيث قلبت فاء الافتعال -وهي الواو- إلى تاء، وبعدها تاء، والأولى ساكنة، والثانية متحركة فحصل الإدغام، كما في "اتقى".

إبدال النون

[وتُبدلُ النونُ ميمًا: إذا وقعت ساكنةً قبلَ باءٍ، أو ميمٍ؛ نحو: مَنْ بالبابِ؟ و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ:1]] تبدل النون ميمًا إذا كانت النون ساكنة،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ووقعت بعدها الباء؛ سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين؛ نحو: انبعث البريد، ونحو: من بعث الرسالة؟، ويلاحظ أن قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها[1].

وفي هذا الإبدال قال ابن مالك:

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمَا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا[2]

قال المرادي في شرحه: "في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر؛ لاختلاف مخرجيهما، مع مباينة لين النون وغنتها لشدة الباء؛ فلذلك وجب إبدالها قبل الباء ميمًا؛ لأنها من مخرج الباء، ومثل النون في الغنة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها في قوله:" كمن بت انبذا" أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف "انبذا" بدل من نون التوكيد الخفيفة"[3]. و" من بت" مثال في الكلمتين، و"انبذا" مثال في الكلمة.

قال الأشموني: "كثيرًا ما يعبرون عن إبدال النون ميمًا بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال؛ لما عرفت أول الباب"[4].

---

(1) ينظر: النحو الوافي (4/ 791).

(2) ألفية ابن مالك (ص:78).

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1603).

(4) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (4/ 121).

وتبدل النون ميمًا أيضًا إذا كانت النون ساكنة، ووقعت بعدها الميم، فتحذف النون في الخط من أجل الإدغام في اللفظ، وسواء كانت تلك الميم استفهامية، أم خبرية؛ **كقوله تعالى:** ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ:1]، **وقوله:** ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ﴾[التوبة:101]، وَالنُّون أُخْت الْمِيم، وَقد أدغمت فِيهَا، فأرادوا إعلالها مَعَ الْبَاء، كَمَا أعلوها مَعَ الْمِيم [1].

إبدال التاء

[وتبدلُ التاءُ طاءً: بعدَ أحدِ حروفِ الإطباقِ الأربعةِ، وهي: 1- الصادُ. 2- والضادُ. 3- والطاءُ. 4- والظاءُ؛ نحو: اصْطَفَى، واضْطُرَّ، وَاطَّلَبَ، وَاضْطَلَمَ] إذا وقعت الفاء في افتعل حرفًا من أحرف الأطباق الأربعة؛ فإن التاء تقلب طاء؛ لكي يذهب التنافر الواقع بين التاء وهذه الأحرف الأربعة؛ لأن نطقها تاء يثقل بعد هذه الأحرف، فلهذا تقلب طاء، و" لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختاروا حرفًا مستعليًا من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق[2].

---

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (2/ 1016)، اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 491)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (3/ 476).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (3/ 226).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهذه الأفعال الأربعة: اصْطَفَى، واضْطُرَّ، وَاطَّلَبَ، وَاضْطَلَمَ أصلها: اصْتَفَى، واضْتُرَّ، وَاطتلَبَ، وَاضْتَلَمَ، فأبدلت التاء فيها طاءً وهو حرف مطبق كذلك؛ لتجانس أحرف الإطباق؛ تخلصًا من الثقل.

[وتبدلُ دالاً بعدَ: 1- الدالِ. 2- أو الذالِ. 3- أو الزايِ؛ نحو: ادَّانَ، واذَّكرَ، وازدادَ] وتبدل التاء أيضًا دالاً، فإذا وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً؛ لأنّ هذه الأحرف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر وهو الدّال؛ نحو: ادّان، وازداد، وادّكر، والأصل: ادتان، وازتاد، واذتكر، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدال في الدال[1].

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 244)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 337). **قال في شرح الشافية:** "إذا وقعت تاء "افتعل" بعد الدال أو الذال أو الزاي قلبت دالاً بعد هذه الثلاثة. لكن أدغمت الدال في الدال وجوبًا إذا كان قبل تاء الافتعال دال؛ نحو: "ادّان" من الدين، أصله: ادْتَان؛ قلبت التاء دالاً، وأدغمت الدال في الدال. وأدغمت إدغامًا قويًا، لا وجوبًا، إذا كان قبله ذال؛ نحو: "اذّكر" أصله: اذْتَكر، من الذكر؛ قلبت التاء دالاً، فصار: اذدكر، وحينئذ جاز: ادّكر؛ بقلب الذال دالاً، وإدغام الدال في الدال -وهو الفصيح- وجاز: اذدكر، على الإظهار، وهو ضعيف، والإدغام قوي. ويدغم على ضعف إذا كان قبله زاي؛ نحو: "ازدان"، أصله: ازْتَان -من الزين- قلبت التاء دالاً، فصار: ازْدَان، فجاز على ضعف: "ازَّان" بقلب الدال زايًا، وإدغام الزاي في الزاي، ولم يجز: ادَّان بقلب الزاي دالاً، وإدغام الدال في الدال؛ لما فيه من فوات الصفير". شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (2/ 961).

إبدال الهاء

[وتبدلُ الهاءُ همزةً: كما في ماءٍ، أصلُه: ماهٌ؛ بدليلِ جمعِه على مياهٍ، وتصغيرِه على: مُوَيْهٍ] إبدال الهاء همزة قليل غير مطّرد، فمنه: قولهم: ماء، وأصله مَوَهٌ، الميم فاء، والواو عين، والهاء لام، فقلبوا الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار في التقدير: مَاْهٌ، فأبدلوا من الهاء همزة، فصار ماء؛ لأنّ الهاء تصاقب الهمزة وتجاورها، وإن كانت الهاء فُوَيْقًا منها في المخرج قليلاً.

وإنّما كانت همزته بدلاً من الهاء؛ لقولهم في الجمع: أمواهٌ، وفي التصغير: مُوَيهٌ، ولقولهم: أمّهت الدواةَ إذا صببت فيها الماء، ومنه قولهم في الجمع: أمواء، والأصل أمواه، فأبدلوا من الهاء في الجمع أيضًا همزة؛ **قال الشاعر:**

وبَلْـــدةٍ قالِـــصَةٍ أَمواؤُهـــا تَـــستَنُّ في رأْدِ الـــضُّحَى أَفياؤُهـــا

والأصل: أمواهها، فأبدل من الهاء في الجمع أيضًا همزة[1].

---

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 224)، شرح التصريف للثمانيني (ص:333). **والقالصة:** المفقودة. **وتستنَّ:** تجري في السنن. وهو وجوه الطريق. **ورأد الضحى:** ارتفاع النهار. **والأفياء:** جمع فيء. **يريد:** ليس فيها ماء ولا ظل.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[فصلٌ: في الإعلالِ

الإعلالُ: تغييرُ حرفِ العلةِ بالقلبِ، أو الحذفِ، أو الإسكانِ] أي: أنه تغيير مختص بأحرف العلة الثلاثة، وتلحق بها الهمزة. وأنه أيضًا أقسام ثلاثة: إعلال بالقلب، وإعلال بالحذف، وإعلال بالإسكان.

[أما القلبُ، فقدْ تقدَّمَ] في باب الإبدال السابق لهذا الباب.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسيّ، وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال، والتقاء ساكنين، وغيرُ قياسي، وهو مما ليس لها، ويقال له: الحذف اعتباطًا[1]. أي: من غير علة.

أولاً: الحذف السماعي:

[وأما الحذفُ فتارةً يكونُ:

1 -لغيرِ علةٍ تصريفيةٍ؛ كحذفِ لامِ: يد، ودم، وأخ، وأب] وهو حذف غير مطرد، بل مقصور على السماع. وهذه الكلمات الأربع لما جاءت ثنائية دل

(1) شذا العرف في فن الصرف (ص:138).

ذلك على أن شيئًا منها محذوف، وذلك المحذوف هو لام الكلمة.

فأما يد ودم فقد تقدم أن ذكرنا أن أصل يد: يدْي -بسكون الدال- حذفت اللام بغير تعويض؛ تخفيفًا؛ وتحركت الدال الساكنة. والنسب إليها هو: يدي، بغير رد اللام، أو: يدوي بردها؛ ولهذا يقال في التثنية: يدان، أو يديان.

وأما "دم" فهذه الميم فيها هي عين الكلمة، والياء لامها، وأصلها: دمْيٌ، أو دموٌ، على الخلاف: هل اللام المحذوفة: واو، أو ياء؟ ولهذا يقال في التثنية: دموان، أو دميان.

أما" " أخٌ" فأصله: "أخَوٌ"، "وأبٌ"، فأصله: "أبَوٌ"، وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، إلَّا أنهم حذفوها تخفيفًا"[1].

ثانيًا: الحذف القياسي:

[2-وتارةً يكونُ لعلةٍ تصريفيةٍ؛ كالثقلِ، وكالتقاءِ الساكنينِ] هذا هو الإعلال بالحذف قياسًا، وهو إما حذف حرف فقط، وإما حذف حركة وحرف. وحذف الحرف إما أن يكون فراراً من الاستثقال، وإما أن يكون تخلصًا من التقاء الساكنين.

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش (1/ 154).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[فتحذُفُ للثقلِ:

1 -الواوُ إذا وقعتْ بينَ الياءِ المفتوحةِ، والكسرةِ؛ نحو: يلد، أصلُه: يَوْلِد] فالواو ساكنة وقعت بين الياء المفتوحة، واللام المكسورة.

وقد حذفت الواو من "يلد"؛ لسكونها وانكسار ما بعدها؛ لأن الأصل "يوْلِد" وثبتت في "يُوْلَد"؛ لانفتاح ما بعدها. وإنّما حذفت الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ طلبًا للخفة؛ لأنّ الواو ثقيلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء، والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، فحذفت الواو فيه؛ لاجتماع هذا الثقل[1]، [وتبِعَه في ذلك الأمرُ؛ نحو: لِدْ، والمضارعُ المبدوءُ بغيرِ الياءِ؛ نحو: نَلِد وتَلِد] أي: تبعه في الحذف فعلُ الأمر:" لِدْ" فهو محذوف الواو أيضًا، وكذلك المضارع المبدوء بالنون أو التاء، أما المبدوء بالياء فقد تقدم. فـ" نلد" أصلها: نَوْلِد، وتلد أصلها: توْلِد.

[2 - وكذا الهمزةُ من مضارعِ أَفْعَلَ، واسمِ فاعلِه، ومفعولِه؛ نحو: يُكرِم، ومُكرم، الأصلُ: يُؤَكرم، ومُؤَكرم] من الحذف المطرد: حذف همزة أفعل من المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول؛ كقولك: أَكرم، يُكرم، فهو مُكرِم، ومُكرَم، والأصل فيه: يُؤكِرم ومُؤكِرم ومُؤكرَم، ولكن حذفت الهمزة من: أأكرم استثقالاً؛ لتوالي همزتين في صدر الكلمة، ثم حُمل على

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 254).

ذي الهمزة أخواته، والمُفعِل والمفعَل؛ لتجري النظائر على سنن واحدة، ولم يستعمل الأصل إلا في الضرورة **كقول الشاعر:**

فإنّه أهلٌ لأنْ يؤكرما[1].

[وتحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ:

1-عينُ الماضي الأجوفِ عندَ اتصالِ ضميرِ الرفعِ المتحركِ به؛ نحو: قلتُ، وبِعتُ، كما مر] تقدم ذلك في باب الفعل الأجوف، فأصل "قلت، وبعت": قَوُلْتُ، وبَيِعْتُ- بضم الواو، وكسر الياء، فنقلت الحركة عنهما إلى ما قبلهما- أعني: إلى فاء الفعل، بعد حذف حركتها، فصارا: قُوْلْتُ، وبِيْعْتُ، فالتقى ساكنان: حرف العلّة-الواو والياء-، ولام الفعل-اللام والعين-، فحذف حرف العلّة من كل من الفعلين[2].

[ومن مضارعِه المجزومِ؛ نحو: لم يقُل، ولم يبِع] أي: وتحذف الواو لالتقاء الساكنين في الفعلين السابقين إذا جاءا مضارعين مجزومين، فـ" لم يقُلْ"، و" لم يبعْ" أصلهما: لمْ يَقُوْلْ، لمْ يَبِيْعْ، ففي الفعل الأول: التقى ساكنان: الواو واللام، ولابد من حذف أحدهما تخفيفًا، فحذف حرف العلة الواو؛ لأن حذفه أسهل من حذف الحرف الصحيح اللام؛ لأن حذفه فيه

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (10/ 5197).

(2) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 260).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إجحاف. وفي الفعل الثاني التقى ساكنان: الياء والعين، فحذفت الياء لما سبق.

[2- وكذا لامُ الفعلِ الناقصِ عندَ اتصالِ واوِ الجمعِ أو ياءِ المخاطبةِ به؛ نحو: غَزَوْا، ويَغْزُونَ، ورَضُوا، ويَرْضَوْن، وتَغْزِين، كما مر] فـ" غَزَوا" الأصل فيها: غزاوْ، فالتقى ساكنان: الألف المنقلبة عن الواو في " غزوَ"، وواو الجماعة؛ فحذف حرف العلة الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وبقيت واو الجماعة؛ ولهذا يكون وزن" غزَوْا": "فَعَوا".

وأما يغزون فأصله" يغزوُوْن" استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين[1].

و"رَضُوا" أصله: رَضِوُوا، قلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصار "رَضِيُوا"، ثم نقلت الضمة إلى ما قبلها، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وهو الياء، وواو الجمع[2].

و"يَرْضَوْنَ" أصلها: "يرضيُون"، فتَحرَّكت الياء بالضَّمَّة؛ لمناسبة الواو،

---

(1) **قال ابن جني**: "يغزون أصله: يغزوون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام، وحذفت لسكونها، وسكون واو الضمير والجمع بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة على اللام إلى الزاي التي هي العين، فحذفت لها الضمة الأصلية في الزاي؛ لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها". الخصائص (3/ 138).

(2) المفتاح في الصرف (ص:75).

ثُمَّ تَحرَّكت الواو وَانفتحَ ما قبلها، فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف والواو، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

و"تغزين" أصله: تغزوِين، استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها وابتزتها ضمتها، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين: الواو والياء[1].

[3-وكذا لامُ اسمِ الفاعلِ منه عند تنوينِه رفعًا وجرًا، وعندَ جمعِه لمذكرٍ سالمٍ؛ نحو: قاضٍ، وقاضُونَ] تقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، على وزن فاعٍ، " والأصل فيه: "هذا قاضيٌ، ومرت بقاضيٍ، إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالاً لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وأبقوا التنوين؛ لأن الياء ما جاءت لمعنى، والتنوين جاء لمعنى؛ فكانت تبقيته أولى"[2].

و" قاضُون" أصلها: قاضِيُون، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت الضمة عنها، فبقيت الياء ساكنة، وواو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان، وساكنان لا يجتمعان؛ فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، ثم قلبوا الكسرة التي على الضّاد ضمة؛ ليمكن النطق بالواو[3].

---

(1) ينظر: الخصائص (3/ 140)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (2/ 147)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (3/ 328).

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/ 535).

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/ 560)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 316)، الممتع الكبير في التصريف (ص:383).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الإعلال بالإسكان

والمرادُ به شيآن: الأول: حذف حركة حرفِ العلَّة، دفعاً للثَّقَل، **والثاني:** نقل حركته إلى الساكن قبلهُ[1].

[وأما الإسكانُ:

فيسكَّنُ كلٌّ من الواوِ والياءِ، بحذفِ الضمةِ، والكسرةِ، إذا تحركَ ما قبلَهما بضمٍّ، أو كسرٍ، كـ: يَغْزُو، ويَرْمِي، والغَازِي، والرَّامِي] ما كان من هذه الأفعال المضارَعة وأسماء الفاعل منها وآخره واو أو ياء؛ فإنه يكون في موضع الرفع ساكنَ الآخر؛ نحو: يَغزُو ويَرمِي، فتُحذف الضَّمَّة لاستثقالها في الياء والواو؛ لأنها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو، وذلك ثقيل[2].

وكذلك: الغازِي والرامِي، رفعًا وجرًا؛ تقول: جاءني الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي، أصلها: جاءني الغازِيُ والرامِيُ، بضم الياء، ومررت بالغازِي والرامِي بكسر الياء فيهما، فلما استثقلت الضمة والكسرة

(1) جامع الدروس العربية (2/ 113).

(2) الممتع الكبير في التصريف (ص:342)، وينظر: المقتضب (1/ 134).

على الياء حذفتا[1].

[وقد تنتقلُ حركتُهما إلى الساكنِ قبلَهما؛ نحو: يَقُومُ، وَيَبِيعُ، ومُقِيم، ومَبيع، الأصلُ: يَقْوُم كـ يَنْصُر، ويَبْيِع كـ يَضْرِب، ومُقْوِم كـ: مُنْعِم، ومَبْيِع كـ: مجْلِس] فـ" يقوم" أصله: "يَقْوُم"، فحصل ثقل بسبب وجود الضمة على الواو؛ لأنها بمثابة واو أخرى، فنقلت الضمة إلى القاف. واسم الفاعل:" مقيم" والأصل: "مُقْوِمٌ" ثمّ نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، فلمّا سكنت الواو، وقبلها كسرة قلبت ياء فقلت: "مُقيمٌ"[2].

"ويبيع" أصله: "يَبْيِع" كـ يَضْرِب، فثقلت الياء بالكسرة فنقلت إلى الباء.

و" مبيع" أصلها: مَبْيُوع، فثقلت الياء بالضمة فنقلت إلى الباء فصار: "مَبُيْوْع"، وأصبحت الياء والواو ساكنتين، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وأبقوا الياء؛ لأنها أصل، فصارت:" مَبُيْع"، فثقلت الباء بالضمة فقلبوها إلى كسرة؛ لتصحَّ الياء، فصار مَبِيعًا[3].

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (2/ 840).

(2) شرح التصريف للثمانيني (ص:460).

(3) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 1043)، الكناش في فني النحو والصرف (1/ 47)، المفتاح في الصرف (ص:74).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[ونحو : يخافُ، ويَهابُ، أصلُهما: يَخْوَف، ويَهْيَب، كـ: يَعْلَم] قال ابن جني: "فأما "يخاف، ويهاب" فأصلهما: يخْوَف ويهْيَب"، فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، فصارا في التقدير: "يخَوْف، ويهَيْب"، ثم قلبوا الواو والياء ألفين؛ لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في: "خاف، وهاب"[1].

[ونحو : مَعَاد، ومَعَاش، أصلُهما: مَعْوَد ومَعْيَش كـ: مَذْهَب] فأما "معاد" فأصله:" مَعْوَد" كمذهب، فنقلوا الواو إلى العين، فلما سكنت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فصارت على:" معاد"، ومثلها:" معاش"، والأصل: "مَعْيَشٌ"، نقلوا فتحة الياء إلى العين، فلمّا سكنت وانفتح ما قبلها أتبعوها الفتحة، فانقلبت ألفًا؛ لأنّه نقلٌ فقلبٌ[2].

[ونحو : إقَامَة، واستِقَامَة، وإِبَانَة، واستِبَانَة، أصلُها: إقوام، واستِقْوام، وإبْيَان، واستبيان، نُقلت حركةُ الواوِ والياءِ الى الساكنِ قبلَهما، فقُلبت كلٌّ منهما ألفًا؛ لتحرُّكِها، وانفتاحِ ما قبلَها، فالتقى ساكنانِ وهما الألفانِ- فحذفت إحداهما، وعُوِّضَ عنها التاءُ، وهكذا]

فـ" إقامة" أصلها: "إقوَام"؛ حيث نقلت الفتحة من الواو إلى ما قبلها،

(1) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص:247).

(2) شرح التصريف للثمانيني (ص:466).

فقلبت الواو ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت: إقاْام، فاجتمع لدينا ألفان: الألف المنقلبة عن الواو، والألف الثانية: ألف المصدر، فحذفت إحدى الألفين، وعوض عنها تاء التأنيث فصارت: إقامة. وقد تحذف هذه التاء؛ كقولهم: أجاب إجابا، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلاةِ﴾[النور:37][1].

و"استقامة" أصلها: "استقوَام"؛ حيث نقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها، فصارت: استقاْام، فالتقى ساكنان: الألف المنقلبة من الواو، وألف المصدر، فحذفت إحدى الألفين، وعوض عنها التاء، فصارت: استقامة.

وكما قيل في "إقامة" و" استقامة"؛ يقال في:" إبانة" " واستبانة".

التقاء الساكنين

علينا أن نعلم -قبل الشروع في هذا المبحث- أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن؛ وذلك لأنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن؛ فلذلك امتنع التقاؤهما.

وهذا الحكم في أثناء اتصال الكلام، أما في حال الوقف فيجوز الجمع

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 236)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (3/ 478).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بين ساكنين، فيكون الوقفُ كالسادّ مسدَّ الحركة؛ كقولك: "قام زَيْدْ"، و"هذا بَكْرْ". وإنّما سدّ الوقفُ مَسدَّ الحركة؛ لأن الوقف على الحرف يُمكِّن جَرْسَ ذلك الحرف ويُوَفِّرِ الصوت عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له، فسدَّ ذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله[1].

قال ركن الدين: "يجوز التقاء الساكنين في الوقف على كل كلمة قبل آخرها ساكن؛ كزيْدْ وسميْعْ؛ لأن الوقف محل تخفيف، ويجوز في غير الوقف، لا مطلقًا، بل في مواضع..."[2].

وعلينا أن نعلم كذلك أن اجتماع الساكنين قسمان:

الأول: اجتماعهما من غير أن يغير واحد منهما بشيء؛ لا بحذف ولا بتحريك، ولا غير ذلك.

والثاني: إزالة اجتماعهما؛ إمّا بحذف أحدهما، وإما بتحريكه[3].

وقد تكلم الماتن عنهما هنا فذكر الثاني أولاً، والأول ثانيًا، على النحو الآتي:

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (5/ 286).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 485).

(3) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 179).

أولاً: التخلص من التقاء الساكنين:

[فصلٌ

إذا التقى ساكنانِ وجبَ التخلصُ من التقائِهما]؛ دفعًا للثقل، وتسهيلاً للنطق.

[1-بحذفِ أولِهما إذا كان حرفَ علةٍ]؛ لأن حذف حرف العلة أهون من حذف الحرف الصحيح **[؛ نحو: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾**[الأعراف:43]] فالحرفان الساكنان هنا هما: الواو في "قالوا"، ولام التعريف في" الحمد"، فتم حذف حرف الواو نطقًا لا خطًا، فصار ينطق هكذا: وقاللحمد لله". **قال ركن الدين:** وإنما يجب حذف حرف العلة ههنا؛ لأنه وقع آخر الكلمة، وآخر الكلمة محل التغير، بخلاف ما إذا كانا في كلمة واحدة[1].

[وكما مر] في الباب الأول **[في نحو: قُلْ، وبِع]** فأصل قل: قُوْلْ؛ لأنها من الفعل:" قال" الذي أصله:" قوَل"، فلما التقى في" قُوْلْ" ساكنان: الواو واللام، حذفت الواو وهي عين الكلمة، وأما بع فأصلها: بِيْعْ، فالتقى ساكنان: الياء والعين، فحذفت الياء.

وإنما حذف الحرفان المعتلان-الواو والياء-، ولم يحذف الحرفان

(1) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 486).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الصحيحان-اللام والعين-؛ لأن في حذف الحرفين الصحيحين إجحافًا في الفعلين السابقين.

[2- فإن لم يكن حرفَ علةٍ] بل كان حرفًا صحيحًا [فبتحريكِه:

١ - إما بالكسرِ]؛ لأنه الأصل؛ لكثرة استعماله في التخلص من التقاء الساكنين؛ لكون الكسرة أخف الحركات. وقال ابن الأثير: "وإنّما كان الكسر أصل التقاء السّاكنين؛ لأنّه أكثر ما يكون في الفعل؛ فأعطي حركة لا تكون له إعرابًا ولا بناء"(1).

[؛ نحو: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾[المزمل:2]] فقد" حركت الميم بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين: الكسر"(2). ولما تحركت ميم " قم" هنا بالكسر نقول في إعرابه: فعل أمر مبني على سكون مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين [﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾[الكهف:29]] فقد حركت اللام-وهي حرف صحيح- عندما التقت بلام التعريف وهي كذلك حرف صحيح، فكسرت اللام الأولى؛ تخلصًا من التقاء الساكنين.

---

(1) البديع في علم العربية (1/ 52).

(2) الأصول في النحو (2/ 361).

[٢ - وإما بالضمِّ؛ نحو: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾[الزمر:17]، واخْشَوُا الله] فحرك كل من الميم -في الجملة الأولى- والواو -في الجملة الثانية-؛ لكونهما ساكنين، والتقيا بلامين ساكنين. والتحريك بالضم يلجأ إليه إذا كان أول الساكنين حرفًا دالاً على الجمع؛ كالميم والواو في" لهم"، واخشوا".

وقوله: (واخشوُا الله) "بتحريك الواو بالضمّ؛ لالتقاء الساكنين: الواو ولام التعريف، وحرّكت هذه الواو ولم تحذف لأنّها غير مدّة، وحرّكت بالضمّ؛ "لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة"[1].

وأصل هذا الفعل: "اخْشَيُوا الله؛ قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم اجتمعت الواو ساكنة، مع لام التعريف بعدها ولم تكن الواو مدة، فوجب تحريك الواو؛ لالتقاء الساكنين، وحركت بالضم للفرق بين واو الجمع وواو غير الجمع؛ كواو "لو" في نحو: "لو استطعنا"[2].

ومثل هذا: قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ﴾[البقرة:16] "بتحريك الواو بالضمّ؛ لالتقاء الساكنين: الواو ولام التعريف، كان الأصل: اشتريوا مثل: اجتمعوا، فاستثقلت الضمّة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 185)، شذا العرف في فن الصرف (ص:147).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 494).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الياء والواو فحذفت الياء بقي اشتروا، فلّما لقيت الواو ساكنًا بعدها، وهو لام التعريف حرّكت بالحركة التي كانت على الياء"[1].

[٣ - وإما بالفتحِ؛ نحو: ﴿مِنَ اللهِ﴾[البقرة:61]]؛ وذلك لخفة الفتحة هنا. وعند الإعراب لحرف الجر نقول فيه: من: حرف جر مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين.

[وقد يكونُ التخلصُ بتحريكِ الثاني؛ نحو: لم يَرُدَّ] وهذا خلاف ما سبق؛ فالأول يكون التخلص بتحريك الأول، وهنا التخلص بتحريك الثاني. وأصل: "لم يَرُدَّ": لم يَرْدُدْ؛ فثقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها؛ للإدغام؛ لاجتماع المثلين، فاجتمع ساكنان وهما: الدال الأولى المسكنة للإدغام، والدال المسكنة للنفي، فحركت الثانية؛ لالتقاء الساكنين وأدغمت الأولى في الثانية"[2][3].

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 185).

(2) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 498).

(3) قال الاستراباذي عن هذه الحالة: "أن يكون أحد الساكنين مدغمًا في حرف، والساكن الآخر حرف لين قبل المدغم إذا كان الحرف المدغم وحرف اللين في كلمة واحدة، وحرف اللين الذي قبل المدغم إما ياء؛ نحو خُوَيِّصة، في تصغير: خاصّة، وإما ألف؛ نحو: الضّالّين، وإما واو؛ نحو: تُمُوَدّ الثوب. وتُمُوَدَّ: فعل ما لم يسم فاعله، من: تَمادَدْنا الثوب. فإذا بني "تمادّ" لما لم يسم فاعله، ضم أوله وثانيه على ما هو المقرر في النحو، =

وعند إعراب" لم يرد" نقول فيه: يرد: فعل مضارع مجزوم بـ" لم" وعلامة جزمه السكون المحذوف- لالتقاء الساكنين- المعوض عنه بالفتحة.

ثانيًا: جواز التقاء الساكنين:

[ويُغتفرُ التقاءُ الساكنينِ إذا :

1-كانا في كلمةٍ. 2- وكان أولُهما حرفَ لينٍ. 3- وثانيهِما] حرفًا صحيحًا **[مدغَمًا في مثلِه؛ نحو: خاصَّة، ودابَّة]** فكل من كلمتي: خاصَّة، ودابَّة" فيها إدغام جرى في كل كلمة؛ فـ" خاْصَّة" التقت فيها ألف ساكنة - بعد فتح- بحرف ساكن صحيح وهو أول الصادين.

و" دابَّة": التقت فيها ألف ساكنة -بعد فتح- بحرف ساكن صحيح

= فيلزم انقلاب الألف واوًا لضم ما قبلها؛ نحو: تُضُورِب. وإنما جاز التقاء الساكنين ههنا؛ لأن المد الذي في الساكن الأول قام مقام الحركة فكأنه لم يجتمع ساكنان، ولأن الحرف المدغم في آخر يتوهم أنه متحرك. وإنما قال: "في كلمة"؛ لأنهما لو كانا في كلمتين يكون حرف اللين في آخر كلمة، والحرف المدغم في أول كلمة أخرى لم يجز التقاء الساكنين، بل يجب حذف حرف اللين، سواء كان واواً؛ نحو: "قالوا: ادّارأنا"- يعني: تدافعنا واختلفنا- أو ألفًا؛ نحو: "قالا: ادّارأنا"، أو ياء؛ نحو: "في ادّارأنا". وإنما يجب حذفه ههنا لأنه وقع آخر الكلمة، وآخر الكلمة محل التغير، بخلاف ما إذا كانا في كلمة واحدة". شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (1/ 485).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وهو أول الباءين.

ويغتفر التقاء الساكنين في موضعين آخرين أيضًا:

الأول: عند الوقف" أي: يجوز التقاء الساكنين في الوقف على كل كلمة قبل آخرها ساكن؛ كـ زيْدْ وسميْعْ؛ لأن الوقف محل تخفيف"[1]

والثاني: الكلمات المسرودة عند العد، إذا كان قبل السّاكن الصحيح حرف لين؛ نحو: قافْ، ميْمْ، جيْمْ، اثنانْ[2].

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين (1/ 485).

(2) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 181). **قال الرضي**-معللاً هذا-: "وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع وضعها لتعلم بها الصبيان- أو من يجري مجراهم من الجهال- صورَ مفرداتِ حروف الهجاء، فسمى كل واحد منها باسم أولّه ذلك الحرف، حتى يقول الصبي: ألف مثلاً، ويقف هنيهة قدر ما يميزها عن غيرها، ثم يقول: باء، وهكذا إلى الآخر، فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين؛ نحو: جيْمْ، دالْ نوْنْ، وكذا الأصوات؛ نحو: قُوسْ، وطِيخْ، الوقف فيها وضعي؛ لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى في بابها". شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (2/ 215).

وقوله: "قُوسْ": "هو: صوت يُدعَى به الكلب، وهو ساكنُ الآخِر وإن اجتمع فيه ساكنان، كأنه موقوف عليه، فإن وُصل بكلام يُوجِب تحريكَه، ضُم للإتباع. وقالوا: "طِيخِ" بكسر الطاء، وهو حكايةُ صوت الضاحك". شرح المفصل لابن يعيش (3/ 102).

همزةُ الوصلِ

إنما خص بالذكر همزة الوصل دون همزة القطع؛ لأن همزة الوصل محصورة، وهمزة القطع غير محصورة، ولهمزة الوصل أيضًا أحكام خاصة، ومواضع محفوظة؛ فلذلك استحقت أن تفرد بالذكر دون همزة القطع[1][2].

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (8/ 475)، البديع في علم العربية (2/ 313).

(2) **ومن تلك الأحكام المتعلقة بهمزة الوصل:**

أولاً: أنها تدخل على الاسم، والفعل، والحرف، غير أن دخول همزة القطع فيها أكثر؛ فالهمزة في جميع الأسماء همزة قطع، إلا في مصدر الخماسي، والسداسي، وفي عشرة أسماء سماعية. والهمزة في جميع الأفعال همزة قطع، إلا في الأمر من الثلاثي: "اكتب"، وفي الماضي والأمر من الخماسي، والسداسي؛ نحو: انطلَقَ، انطلِقْ، استخرجَ، استخرِجْ. والهمزة في جميع الحروف همزة قطع، إلا في (ال) فهمزة وصل عند سيبويه، وقد بنيت على السكون؛ لأنها أدور الحروف في الكلام؛ نحو: الكتاب.

ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 682)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:593)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 1002)، الصرف الصغير(40).

ثانيًا: أن همزة الوصل تحذف خطًا في مواضع:

الأول: إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء الكلمة؛ نحو: "فأتِ" "وأتِ"، وعليه كتبوا: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[طه:132]. وأمر: أصلها: اأمر. =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[هي: التي تَثبتُ في الابتداءِ] لأنها لا تأتي إلا في أول الكلمة، وأما همزة القطع فتأتي في أول الكلمة، ووسطها، وآخرها؛ نحو: أخذ، سأل، قرأ [وتَسقطُ في الدَّرْجِ] يعني: الوصل.

أي: أن همزة الوصل هي: الهمزة الموجودة في ابتداء الكلام، والمحذوفة في وصله، أو هي: "كل همزة تسقط وصلاً، وتثبت ابتداء، وهمزة القطع هي: كل همزة تثبت وصلاً وابتداء"(1).

[وسُميتْ بذلك؛ لأنه يتوصلُ بها إلى النطقِ بالساكنِ]؛ لأن همزة

= **الثاني**: إذا وقعت بعد همزة الاستفهام، سواء أكانت همزة الوصل مكسورة أم مضمومة؛ نحو: "أسمك خالد أو عمار؟"، ونحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾[الصافات:153].

الثالث: تحذف من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء؛ نحو: ﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ﴾ [الأنعام:32]، أو لام الجر؛ نحو: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾[يونس:26]، وسبب حذفها: خوف التباسها بـ "لا" النافية.

الرابع: تحذف من أول "بسم الله الرحمن الرحيم"، وقد حذفوها منها لكثرة الاستعمال، ولا تحذف إلا بهذه الصورة، فإذا كتبت "باسم الله" بدون لفظي الرحمن والرحيم، وكذلك "باسم ربك" فلا بد من الألف.

الخامس: حذف الألف من "ابن" الواقع بين علمين صفة للأول، سواء أكانا اسمين أم لقبين، أم كنيتين، أم مختلفين، بأن كانا اسمًا ولقبًا، أو كنية واسمًا، أو كنية ولقبًا؛ نحو: "هذا خالد بن الوليد" و "هذا أبو بكر بن عبد الله" و "هذا كورز بن قفة". معجم القواعد العربية (2/ 324).

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1550).

الوصل لا تكون إلا سابقة؛ لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن؛ إذ الابتداء به متعذر[1]، وقيل: "لأنَّ العرب لا تبتدئُ بساكنٍ، كما لا تَقِفُ على متحرّكٍ"[2].

ولما جيء بهمزة الوصل توصّلاً إلى النّطق بالسّاكن؛ فإن ما بعدها لا يكون إلّا ساكنًا، فإن تحرّك فلسبب، ولا تكون إلّا زائدة، فإن اتّصل ما بعدها بكلام قبلها حذفت؛ للغَناء عنها؛ حيث أمكن النّطق بالسّاكن[3].

وقيل في سبب تسميتها أيضًا: أضيفت إلى الوصل؛ اتساعًا، وقيل: لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطع[4].

وأما ثبوت همزة الوصل في أول الكلمة فضرورة؛ كقول الشاعر:

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1550).

(2) جامع الدروس العربية (1/ 211). **قال ابن يعيش في شرح مفصل الزمخشري:** "فأمّا إذا ابتدأتَ فلا بدّ من همزة الوصل؛ لتعذّر الابتداء بالساكن. وقوله: "لأنّه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن"، ربّما فهم منه أنّ ذلك ممّا يختصّ بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك، بل إنّما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصًّا بلغة دون لغة فاعرفه". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 307).

(3) البديع في علم العربية (2/ 312).

(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1551)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 682).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ[1]

مواضع همزة الوصل:

[ولها:

1- مواضعُ قياسيةٌ.

2- ومواضعُ سماعيةٌ.

فالقياسيةُ:

(١-٦) ماضي الخماسيِّ، والسداسيِّ، وأمرُهما، ومصدرُهما؛ نحو: انْطَلَقَ، وانْطَلِق، انطلاقًا، واسْتَخْرَجَ، وَاسْتَخْرِج، اسْتِخْرَاجًا] لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكنًا، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل؛ نحو: استخرجَ، وانطلقَ، وكذلك الأمر منه؛ نحو: استخرجْ وانطلقْ، والمصدر؛ نحو: استخراج، وانطلاق[2].

قال ابن مالك:

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى[3]

---

(1) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 1002).

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 208).

(3) ألفية ابن مالك (ص:75).

وَالْأَمْـــــرِ وَالْمَـــــصْدَرِ مِنْـــــهُ .....

يعني: أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل، وشمل الخماسي؛ نحو: انطلقَ، والسداسي؛ نحو: استكبر، وهو منتهاه، ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال: (والأمر والمصدر منه) يعني: أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل؛ نحو: انطلق انطلاقًا، واستخرجْ استخراجًا[1].

[7- وأمرُ الثلاثيِّ؛ نحو: اُكتُب] قال ابن مالك:

..... وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِيْ كَـ اخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا[2]

يعني: أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل، سواء كان مضارعه على يَفْعَل؛ نحو: اخشَ، أو على يَفعِل؛ نحو: امضِ، أو على يَفعُل؛ نحو: انفُذ، وهذه فائدة التمثيل في البيت. وفهم من هذه المُثُل أيضًا أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنًا؛ نحو: يخْشى ويمْضي وينْفذ، فلو كان متحركًا لم يؤت بهمزة الوصل؛ نحو: يقُول، ويعِدُ، ويعُدُّ، فتقول في الأمر منها: قل، وعِدْ، وعُدَّ[3].

---

(1) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:375).

(2) ألفية ابن مالك (ص:75).

(3) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:375).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[والسماعيةُ:

في الأسماءِ العشرةِ المحفوظةِ[1]، وهي:

1 - اسمٌ] "اسْمٌ" أصله:" سِمْوٌ" على زنة "فِعْلٍ" بكسر الفاء، فحُذفت لامه التي هي الواو تخفيفًا على حدّ حَذْفها في "ابن" و"ابنة"، وصارت الهمزةُ عوضًا عنها، ووزنُه "افْعٌ"[2].

[2 - وابنٌ] "ابنٌ" أصله: "بنَوٌ" بفتح الفاء والعين؛ كـ" جَبَلٍ"، دلّ عليه جمعه، والنسبة إليه؛ لأنّه يجمع على أبناء كـ أجمال، وينسب إليه بنويّ، فحذفوا منه اللّام وهي واوه تخفيفًا، وسكنوا أوله، وأدخلوا همزة الوصل

---

(1) **قال ابن يعيش:** "فإن قيل: ولِمَ أسكنوا أوّلَ هذه الأسماء حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: أصلُ هذه الهمزة أن تكون في الأفعال خاصّةً، وإنّما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؛ لأنّها أسماءٌ معتلّةٌ سقطت أواخرُها للاعتلال، وكثُر استعمالُها، فسكن أوائلُها؛ لِتكون ألفاتُ الوصل عوضًا ممّا سقط منها، ولم يُستنكر ذلك فيها، كما لم تُستنكر إضافةُ أسماء الزمان إلى الأفعال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾[النبأ:40].﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف:52]، **وقال الشاعر:**

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا

وكما وصفوا بالأفعال في قولك: "مررتُ برجلٍ يأكل"، وأصلُ الإضافة والصفة الأسماء، كما أنّ أصل هذه الهمزة الأفعالُ"، شرح المفصل لابن يعيش (5/ 302).

(2) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 305)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 196).

عوضًا مما حذف[1].

[3-وابنمٌ] "ابنم" أصله: "ابن" زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد، كما زيدت في "زُرْقُمٍ" و"سُتْهُمٍ"، بمعنى الأَزْرَق، والعظيمِ العَجيزةِ. وليست الميم بدلاً من لام الكلمة على حدّها في "فَمٍ"؛ لأنّها لو كانت بدلاً من اللام، لكانت في حكم اللام، وكانت اللامُ كالثانية، وكان يَبْطل دخول همزة الوصل[2].

ولما كانت" ابنم" أصلها كلمة" ابن"؛ فإن نون" ابنم" تتحرك بحركة الميم رفعًا ونصبًا وجراً، وعند الإعراب تكون الميم زائدة.

[4- وابنةٌ] "ابنة" أصلها: بَنَوةٌ تأنيث ابن، حذفت الواو تخفيفًا، وسكّن أولها، وأدخلوا همزة الوصل عليها عوضًا عن المحذوف، فصارت ابنة، والتاء فيها للتأنيث، بخلاف بنت؛ فإنّ تاءها ليست للتأنيث، وإنّما هي بدل من لام الكلمة المحذوفة، ويدلّ على أنّها ليست للتأنيث سكونُ ما قبلها، وتاء التأنيث تفتح ما قبلها على حدِّ "قائمَة"، و" قاعدَة". فإن قيل: فإنّا نفهم من الكلمة التأنيثَ، قيل: التأنيث مستفادٌ من نفس الصيغة، فصارت الصيغة عَلَمًا للتأنيث؛ إذ كان هذا عَلَمًا اختصّ بالمؤنّث[3].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 303)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 195).
(2) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 304)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 196).
(3) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 303)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 195).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[5- وامرؤٌ. 6- وامرأةٌ] "امْرُؤٌ" و"امْرَأَةٌ" أسكنوا أوّلَهما وإن كانا تامَّين غيرَ محذوفَيْن؛ لأنّك إذا أدخلت الألف واللام فقلتَ: "المَرْء" و"المَرْأَة"، وخفّفتَ الهمزة؛ حذفتَها، وألقيتَ حركتها على الراء، فقلت: "جاءني المَرُ" و"رأيت المَرَ"، و"مررت بالمَرِ". فلمّا كانت الراء قد تُحرَّك بحركة الإعراب، وكثُرَت هذه الكلمةُ في كلامهم حتى صارت عبارةً عن كلّ ذَكَر وأُنْثَى من الناس؛ أعلّوها لكثرة استعمالهم إيّاها.

وألفُه وألفُ "ابنم" مكسورةٌ على كلّ حال؛ لأنّ الضمّة فيه عارضةٌ للرفع غيرُ لازمة، وليست كالضمّة في "اقْتُلْ". فلمّا اعتلّ هذا الاسمُ بإتباع حركة عينه حركةَ لامه، وكثُر استعمالُه؛ أسكنوا أوّلَه، وأدخلوا عليه همزة الوصل على ما ذُكر[1].

[7- واثنانِ. 8- واثنتانِ] اثنان أصله: ثنيان -بتوالي ثلاث فتحات مثل: غليان- وهو من ثَنَيْتُ؛ بدليل قولهم: ثنويّ، فحذفت ياؤه على غير قياس، وبقي ثْنان، فأسكنت فاؤه وجعلت همزة الوصل عوضًا مما حذف منه.

وأما اثنتان فالقول فيها كالقول في اثنين، والتاء فيها للتأنيث[2].

[9- واستٌ] "اسْتٌ" هي كلمة محذوفةُ اللام، وتلك اللام هي هاء؛

(1) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 304).

(2) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 304)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 196).

يدلّ على ذلك: قولُهم في تحقيره: "سُتَيْهَةٌ"، وفي جمعه: "أَسْتاهٌ"، وأصلُه: "سَتَهٌ" على وزن "فَعَلٍ" بفتح العين. ويدلّ على ذلك قولهم في القلّة: "أَسْتاهٌ"، مثلُ: "جَمَلٍ" و"أَجْمالٍ"، فلما حذفت اللّام التي هي الهاء عوّض عنها بهمزة الوصل كما قيل في ابن[1].

[10 - وايمُنٌ، في القسمِ] "ايمن الله" اسم مفرد عند البصريين موضوع للقسم، مأخوذ من اليمين، كأنهم أقسموا بيمين الله، ومن اليُمن، وهو البركة، أي: وبركة الله لأفعلن. وهمزته همزة وصل مفتوحة، وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل في قولك: لعمرك. وذهب الكوفيون إلى أن أيمن جمع يمين، وهمزته همزة قطع. وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال، وتحذف نونه فيبقى: ايم الله، ويجوز في: ايم الله -بحذف النون- فتح الهمزة وكسرها[2].

[وكذا: همزةُ أل؛ نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة:2]] أي: ومثل ما سبق من مواضع همزة الوصل: همزة أل. وإطلاق همز "أل" يشمل: الحرفيةَ المعرِّفة-كالحمد والعالمين في الآية التي ذكرها الماتن-

(1) شرح المفصل لابن يعيش (5/ 305)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 196).

(2) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 80)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 227).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والزائدةَ؛ نحو: ال في: الذي، التي ونحوهما، والاسميةَ الموصولة؛ نحو: الضارب، والكاتب.

ومذهب الخليل أن همزة "أل" همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، أما سيبويه فيرى أنها همزة وصل ابتداء واستعمالاً[1].

حركة همزة الوصل:

الأصل أن همزة الوصل في جميع مواضعها مكسورة، إلّا في موضعين:

الموضع الأوّل: تكون فيه مضمومة، إذا كان الحرف الثالث مضمومًا ضمّا لازمًا منطوقًا به أو مقدّرًا؛ **وذلك في فعلين: أحدهما:** الفعل الماضي إذا بني لما لم يسمّ فاعله؛ نحو: اُنطُلِق بزيد، واُستُخرِج ماله.

فإن كانت ضمّة الثالث غير لازمة؛ بأن تكون ضمّة نقل أو إعراب، فالهمزة مكسورة، كقولك: ارموا وامشوا؛ لأنّ الأصل: ارمِيُوا وامشِيُوا، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء، وأبدل من كسرة الشين ضمّة لتصحّ الواو، وكقولك: امرؤ أخذ لنفسه، وابنك منطلق؛ لأنّ ضمّة الهمزة والنّون ضمّة إعراب.

---

(1) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (4/ 77)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:376)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 1005)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (8/ 497) (8/ 498).

وقد ذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في "ادخل" ونحوه؛ لئلا يُخْرَج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل؛ ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن "فِعُلٍ" بكسر الفاء وضم العين.

الثاني: فعل الأمر من الثلاثيّ الذي عين مضارعه مضمومة؛ نحو: يقتُل ويغزُو، تقول في الأمر: اُقتُل، واُغزُ، وتقول للمؤنّثة: اُقتُلي واغزي؛ لأن أصل "اغْزِي: اغْزُوِي" بوزن "اقتُلي، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي.

الموضع الثاني: الهمزة الداخلة على الحرف مفتوحة لا غير؛ نحو: الرجل والغلام، وهمزة "ايمن" التي للقسم، وإنّما لم تضم، والثالث مضموم؛ لأنّهم لم يكرهوا الخروج من الفتح إلى الضّمّ، وإنّما كرهوه من الكسر إلى الضم[1].

وقول الماتن: [وتُضمُّ إذا ضُمَّ ثالثُ الفعلِ؛ نحو: اُكتُب] وذلك لأن حركة الحرف الأول-وهو: همزة الوصل- لا تلزم صورة واحدة في ضبطها فلا تقتصر على حركة معينة، وإنما تماثل وتساير حركة الحرف الثالث[2]،

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية (2/ 321)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 191)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/ 606).

(2) النحو الوافي (2/ 106).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد تقدم أن ضمة الثالث تضم بها همزة الوصل، سواء كانت ضمة الثالث لازمة أم غير لازمة.

[وتُفتحُ همزةُ «أل»]؛ لكثرة الاستعمال؛ نحو: الرجل، والغلام [ويجوزُ الفتحُ، والكسرُ في «ايمُن»] يعني: يجوز فتح همزة الوصل في "ايمن" فنقول: اَيْمُن، ويجوز كسرها؛ فنقول: اِيْمُن. غير أنهم رجحوا الفتح؛ لثقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياء، ثم إلى ضم الميم، ثم ضم النون[1].

[وتُكسرُ فيما عدا ذلك؛ كـ الاختِتامِ، والاستِكمالِ] أي: أنه بعد أن استبان ما تضم فيه همزة الوصل، وما تفتح فيه-وهي مواضع محصورة-؛ فما سوى ذلك فتكسر فيه؛ كمصدري الفعلين الخماسي والسداسي، ومثالاهما: اِختِتام، واِستِكمال، اللذان ذكرهما الماتن.

وتكسر أيضًا فيما عين مضارعه مفتوحة؛ كـ"يخشى ويعلم" أو مكسورة؛ كـ"يمضي ويضرب وينطلق ويستخرج"[2]؛ تقول: اِخْشَ، اِعْلَمْ، اِمْضِ، اِضْرِبْ، اِنْطلِقْ.

---

(1) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 686).

(2) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 1003).

الوقفُ[1]

ختمُ أبوابِ الصرف بباب الوقف من حسن الاختتام وبراعة الانتهاء؛ كما عند أهل البديع؛ لكونه مشعراً بالتمام، وفيه معنى من معاني النهايات.

وقد تحدث الماتن في هذا الفصل عن الوقف على:

---

(1) **قال ابن يعيش:** "اعلم أنّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تُغايِر أحكامَ المبدوء بها، فالموقوفُ عليه يكون ساكنًا، والمبدوء به لا يكون إلَّا متحرّكًا، إلَّا أنّ الابتداء بالمتحرّك يقع كالمضطر إليه؛ إذ من المُحال الابتداء بساكنٍ، والوقفُ على الساكن صَنْعةٌ واستحسان عند كَلال الخاطر من ترادُف الألفاظ والحروفِ والحركات. وهو ما يشترك فيه القُبُلُ الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف، تقول في الاسم: "هذا زيدْ"، وفي الفعل: "زيدٌ يضربْ"، و" زيدٌ ضَرَبْ". ومثالُ الوقف في الحرف: "جَيْرْ" و" أنْ". فالحرفُ الموقوفُ عليه لا يكون إلّا ساكنًا، كما أنّ الحرف المبدوء به لا يكون إلَّا متحرّكًا؛ وذلك لأنّ الوقف ضدُّ الابتداء، فكما لا يكون المبدوء به إلَّا متحرّكًا، فكذلك الموقوفُ عليه لا يكون إلَّا بضدّه، وهو السكون.

والموقوف عليه لا يخلو من أن يكون اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا؛ فالاسمُ إذا كان آخِرهُ حرفًا صحيحًا، وكان منصرفًا لم يَخْلُ من أن يكون مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا، فالوقفُ على المرفوع على أربعة أوجه: بالسكون، والإشمام، والرَّوْم، والتضعيف، ونَقْل الحركة؛ فالسكون هو الأصل، والأغلب الأكثر؛ لأنّه سَلْبُ الحركة، وذلك أبلغُ في تحصيل غرض الاستراحة...". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 208).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

1- ما آخره ساكن.
2- ما آخره متحرك.
3- المنون غير المنصوب.
4- المنون المنصوب.
5- ما آخره ساكن وقبل الساكن ساكن.
6- هاء الضمير.
7- المنقوص بأنواعه.
8- المقصور.
9- المؤكَّدِ بالنونِ الخفيفةِ.
10- ما فيه تاءُ التأنيثِ المتحركة.
11- هاء السكت.

فعرف الوقف بأنه: [هو: السكوتُ على آخرِ الكلمةِ اختيارًا]أي: قطع النطق عند آخر الكلمة، سواء كانت تلك الكلمة اسمًا أم فعلاً أم حرفًا.

ويقابل الوقف: الابتداء الذي هو عمل، فالوقوف استراحة عن ذلك العمل، ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون: لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

والمراد بالسكوت الاختياري: ما قصد لذاته.

وهناك وقف اضطراريّ، ويكون عند قطع النَّفَس، ووقف اختباريّ الذي يقصد به اختبار شخص هل يحسن الوقف على كلمة أو لا؟[1].

(1) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (2/ 156)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1469)، شذا العرف في فن الصرف (ص:156).

[فإذا كان آخرُ الكلمةِ ساكنًا بقيَ على سكونِه؛ نحو: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾[العلق:19]] سواء كان ذلك في الاسم، أم في الفعل، أم في الحرف، وسواءٌ أكان صحيحًا؛ نحو: اكتبْ ولم يكتبْ، وكالفعلين: اسجدْ واقتربْ، وعنْ ومَنْ، أم مُعتلاًّ؛ نحو: يمشي، ويدعو، ويخشى، والفتى، وعلى، ومهما[1].

[وإذا كان متحركًا سُكِّن؛ نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[القدر:5]] يعني: عند الوقف على كلمة "الفجر" فإنه يوقف عليها بالسكون هكذا: "الفجْرْ". هذا مثال الاسم، ومثالا الفعل والحرف: يضربْ، ليتْ.

[وإن كان منونًا حذفَ تنوينُه، وسُكِّنَ؛ نحو: ﴿اللهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:1]] وذلك بتسكين حرف الدال في" أحدْ"، وهذا في حالة الرفع، وفي حالة الجر نحو: مررت بزيدْ.

[إلا في حالةِ النصبِ فيبدلُ التنوينُ ألفًا؛ نحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر:3]] ونحو: رأيت زيدا-تنطق عند الوقف بدون تنوين-، هذه هي اللغة الفُصحى، وهي أرجحُ اللُّغاتِ وأكثرها، وربيعةُ تُجيزُ الوقفَ على المنوَّن المنصوب، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور، فيقولون:

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية (2/ 126).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"رأيتُ خالدْ"[1].

ويستثنى من المنون المنصوب: ما كان مؤنثًا بالتاء؛ نحو: رأيت امرأةً قائمةْ؛ فإن تنوينه لا يبدل، بل يحذف، وهذه هي لغة من يقف بالهاء، وهي الشهيرة[2].

[ويُغتفرُ هنا التقاءُ الساكنينِ؛ نحو: ﴿وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[قريش:4]] والساكنان هنا عند الوقف: الواو والفاء من " خوْفْ".

[ويُوقفُ على الضميرِ في نحو: «بِهِ»، و«لَهُ»، بسكونِ الهاءِ، وفي نحو: «لها» على الألفِ] هاءُ الضمير للمفرد المذكر تُوصَلُ في دَرْج الكلام، بحرف مد يجانسها، إلا إذا التقتْ بساكن بعدها؛ مثل: رأيتهُ وسررتُ بهِ، فإنهما يُلفَظانِ هكذا عند إشباع الضمة والكسرة: "رأيتُهُوْ سررتُ بِهِيْ"، فإذا وقفت عليها حذفتَ صِلَتَها-أي: مدتها وهي الواوُ أو الياءُ المتولدان من الإشباع، فتقول: رأيتهْ، مررتُ بهْ"، إلا في ضرورة الشعر فإنه يجوزُ الوقف عليها بحركتها؛ **كقول رُؤبة:**

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

---

(1) جامع الدروس العربية (2/ 126).

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1469).

ولو كان في النَّثرِ لوجبَ أن يقول: "سماؤهْ" بإسكان الهاء.

أما "ها" ضميرُ المؤنثة وهي الواقعة بعد الفتح-أي: فتح البناء- فتقفُ عليها بالألف؛ مثل: رأيتهَاْ[1].

[ويُوقفُ على المنقوصِ المنونِ:

1-في حالةِ النصبِ بقلبِ التنوينِ ألفًا، مع بقاءِ حرفِ العلةِ؛ نحو: ﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾[الفرقان:31].

2- وفي حالتَي الرفعِ والجرِّ: بحذفِ كلِّ من التنوينِ، وحرفِ العلةِ؛ نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[طه:72]، **«مَا لَهُ مِنْ وَال». ويوقفُ على المنقوصِ غيرِ المنوَّنِ، بإسكانِ حرفِ العلةِ، رفعًا ونصبًا وجرًا؛ نحو: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ﴾**[الرحمن:24]] فتقول: هؤلاء الجواريْ، ورأيت الجواريْ، ومررت بالجواريْ **[هذا هو الأفصحُ فيهما]** في المنون وغير المنون **[ويجوزُ في هذا الحذفُ]** يعني: في غير المنون؛ تقول: هذه الجوارِ **[كما يجوزُ في الأولِ الإثباتُ]** يعني: في المنون؛ تقول: هذا قاضي.

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1471)، جامع الدروس العربية (2/ 127)، شذا العرف في فن الصرف (ص:158)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:354).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ولبسط هذا نقول: المنقوص هنا نوعان: منقوص منون، ومنقوص غير منون، فالمنقوص المنون هو المنقوص المنكر؛ نحو: هذا قاضٍ، ورأيت قاضيًا، ومررت بقاضٍ. فتحذف الياء في حالتي الرفع والجر، وتبقى مع ألف في حالة النصب.

والمنقوص غير المنون هو المنقوص المعرّف؛ نحو: هذا القاضي، ورأيت القاضي، ومررت بالقاضي. فتبقى الياء في الرفع، والنصب، والجر.

هذا هو الأفصح والأكثر في المنون، وغير المنون، ويجوز عند قوم أن تقول في المنون: هذا قاضي، ومررت بقاضي، وفي غير المنون أن تقول: هذا القاض، ومررت بالقاض.

قال أبو الفداء: "فالأكثر أن يوقف على ما قبله كما تصل، فلا تردّ الياء في الوقف؛ لأنّها غير موجودة حكمًا؛ لأنّ الياء إنّما حذفت له لا للوقف، وسيبويه يختار هذا المذهب.

ومنهم من يردّ الياء في الوقف؛ لأنّ الموجب لحذفها في الوصل هو التنوين وقد زال للوقف، فتقول: هذا قاضي وجواري، ومررت بقاضي وجواري، ويونس يختار هذا المذهب"[1].

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 161).

وبردِّ الياءِ قرأ ابن كثير في بعض المواضع؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِيْ﴾[الرعد:7]. وقوله: ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقِيْ﴾[النحل:96]. وقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقِيْ﴾[الرعد:34][(1)][(2)].

وأما إذا اعتلّ الآخر وليس قبله ساكن؛ كـ ظبي، ودلو؛ فيجرى في

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1472)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (8/ 28).

(2) **قال أبو البقاء**: "اختلف العربُ في الوقفِ على المنقوصِ رفعًا وجرّاً، هل يوقفُ عليه بالياءِ، أو بحذفِها؟ **ولهم فيه مذهبان: أحدُهما**: الحذفُ، **والآخرُ**: الإثباتُ.

ووجهُ الحذفِ: أنّ الياء قد وجبَ حذفها في الوصلِ من أجلِ التّنوين، وإذا حذفت في الوصل وجب أن تحذف في الوقف؛ لأنّ الوقف عارض، والعارض لا يغيّر حكمَ الأصلِ؛ ألا تَرى أنَّ قولَك: "قم" و" خف" و "بع" ألفاتُها محذوفةٌ؛ لسكونِها، وسكونِ ما بعدها، ولو حرّكت السّاكن الثاني لم تَعدِ الألف؛ كقولك: "قمِ اللّيلَ" و" خفِ الله" و" بع الثّوبَ"؛ لمّا كانت حركتُه عارضةً، كذلك ها هنا، على هذا تقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ كما تقول: هذا زيدٌ، ومررت بزيد، يدلُّ عليه أنَّ الحذفَ في الوقفِ يُنبّه على الحذفِ في الوصلِ، والوصلُ أصلٌ يُحتاجُ إلى التنبيهِ عليه.

واحتجَّ الآخرون بأنَّ الموجِبَ للحذفِ قد زالَ فيزولُ حكمه، وبيانهُ أنَّ الموجبَ للحذفِ التقاءُ الياء مع التَّنوين، وهما ساكنان فَحُذِفَ الأوّل؛ لئلاَّ يجتمعَ ساكنان، وهذا قد أُمن في الوقف، فتعودُ الياءُ إلى حقِّها، كما أنَّ الجازمَ إذا دخلَ حذفَ الألفَ من "يخَافُ، يقَومُ، ويَبيعُ"، فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف؛ لزوالِ موجبِ حَذفها.

والجوابُ عن هذا ما تقدّم من أنَّ الوقفَ عارضٌ، والعارضُ لا يغيِّرُ حكمَ الأصلِ". التبيين عن مذاهب النحويين (ص:184).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الوقف مجرى الصحيح؛ فتقول: هذا ظبيْ ومررت بظبيْ، ورأيت ظبيا[1].

[ويوقفُ على المقصورِ بالألفِ في جميع حالاتِه]: رفعًا، ونصبًا، وجراً [نحو: ﴿وَالسَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾[طه:47]، ونحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[طه:10]] والهدى في الآيتين مثال على حالة النصب في المقصور المعرف وهو غير المنون؛ كالآية الأولى، والمقصور المنكر وهو المنون؛ كالآية الثانية، وتقول في حالتي الرفع والجر: هذا فتىْ، والفتىْ، ومررت بفتىْ، وبالفتىْ.

فإذا وقفت على المقصور، فإن كان غيرَ منوّن وقفتَ عليه، وإن كان منوّنًا حذفتَ تنوينه، ورددتَ إليه أَلفه في اللفظ[2].

[ويوقفُ على] الفعل [المؤكَّدِ بالنونِ الخفيفةِ بقلبِها ألفًا؛ نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق:15]] أي: ويوقف على الفعل المؤكد بنون التوكيد الخفيفة بقلبها ألفًا؛ كالآية التي مثل بها الماتن.

وتختص نون التوكيد الخفيفة بخصائص دون الثقيلة؛ منها: أنها تُعْطَى حكم التنوين، فإذا وقفت على النون الخفيفة المفتوح ما قبلها أبدلت منها ألفًا كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق:15]، ﴿وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:32]،

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 160).

(2) جامع الدروس العربية (2/ 127).

ونحو:

وإِيّـــاكَ والمَيْتـــاتِ لا تَقْرَبَنَّهَـــا ولا تعبُـــدِ الـــشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُـــدا

لأن هذه النون أشبهت التنوين في نصب الأسماء، فإن وقفت على المضموم ما قبلها والمكسور لم تبدل منها شيئًا، بل تحذفها، وترد الكلمة إلى أصلها فتقول: اضربوا واضربي، وهل تضربون؛ لأن التنوين لا يبدل منه مع غير الفتحة، فالنون في الأفعال أولى.

وقد فصلوا في رسمها فقالوا: تكتب بالألف إن لم تلبس نحو الآيتين المتقدمتين، وبالنون إن التبست؛ نحو: اضربن ولا تضربن؛ إذ لو كتبت بالألف في مثل هذا لالتبست بألف الاثنين.

قال ابن مالك:

وأبـــدِلَنْهَا بعـــد فَـــتْحٍ أَلِفَـــا وقْفًـــا كمـــا تَقُـــولُ في قِفَـــن قِفَـــا

يعني: أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفًا فتقول في "اضربن" في الوقف: اضربا، وفي قفن: قفا[1].

---

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص:48)، اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 71)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1472)، البديع في علم العربية (1/ 670)، ألفية ابن مالك (ص:55)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:266).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[و]يوقف [على ما فيه تاءُ التأنيثِ المتحركةُ بقلبِها هاءً ساكنةً؛ نحو: ﴿لا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾[الحاقة:18]] فتنطق وتكتب هكذا: خافيهْ [إلا إذا كان قبلَها ألفٌ؛ كـ مُسلِماْت، وهَيهاْت، فتبقى ساكنةً] وتفصيل هذا أن نقول: إذا وقفتَ على تاء التأنيث المربوطة -سواء كانت علمًا لمذكر؛ كحمزة، أم علمًا لمؤنث؛ كفاطمة، أم صفة لمؤنث كقائمة-؛ فإنك تبدلها في الوقف هاءً ساكنة، فتقول: حمزهْ، وفاطمهْ، وقائمهْ. هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم. فإن وصلتَ رددتها إلى التاء؛ مثل: هذا حمزةُ مُقبلا.

ومن العرب من يُجري الوقفَ مجرى الوصل، فيقفُ عليها بتاء ساكنة، كأنها مبسوطة، فيقول: "ذهب حمزتْ، وهذه شجرتْ! وجاءت فاطمتْ. وقد سُمع بعضهم يقول: "يا أَهل سورة البَقَرتْ، فقالَ بعض من سمعه: "والله ما أحفظُ منها آيتْ"، **ومنه قولُ الرَّاجز:**

اللهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

كادتْ نُفُوس القوْمِ عِندْ الغَلْصَمَتْ ... وكادَتِ الحرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

وأما إن كانت التاء في حرف؛ كَثُمَّتْ وَرُبَّتْ، أو في فعل؛ كـ قامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح؛ كـ أُخْتْ وبنْتْ، أو في جمع مؤنث وما سمي به منه، تحقيقًا أو تقديرًا؛ كمسلمات وَأَذْرِعاتْ وأولاتْ؛ فإن التاء تبقى سَاكِنة

لا تَتَغَيَّر، على الأعرف والأكثر، كما وقف عليها بالهاء؛ ومن ذلك قول بعضهم: دفنُ البناه من المكرماه، وكيف الإخوه والأخواه؟ قيل: الوقف عليها بالهاء لغة طيء، وقيل: إنه شاذ، لا يقاس عليه.

وخرج بـ"تاء التأنيث": ما لم تكن فيه التاء للتأنيث؛ كتاء التابوت والفرات؛ فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء[1].

[ويوقفُ بهاءِ السكتِ في ثلاثةِ مواضعَ:

أحدُها: «ما» الاستفهاميةُ المجرورةُ؛ نحو: لِمَهْ ؟، وسَعْيَ مَهْ؟، بحذفِ ألفِها وجوبًا] من المواضع التي تزاد فيها هاء السكت وقفًا: "ما" الاستفهامية - إذا حذفت ألفها لدخول الجار عليها؛ ليفصلوا بين ما الاستفهامية وما الخبرية التي بمعنى الذي والتي- فإنه يوقف عليها بالهاء؛ حفظًا لحركة الميم الدالة على الألف؛ وذلك لأن ألفها يجب حذفها حينئذ فتبقى حرفًا واحداً، فمحافظة على حركتها أوجبوا أن تلحقها هاء حين الوقف.

---

(1) ينظر: الجمل في النحو (ص:289)، جامع الدروس العربية (2/ 128)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 2076)، شذا العرف في فن الصرف (ص:159)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (4/ 14)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص:358)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (3/ 437)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (10/ 5298).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثم زيادة الهاء على "ما الاستفهامية" ينقسم إلى جائز، ولازم؛ فالجائز فيما كان الجار حرفًا؛ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ:1]، فتقول في الوقف عليه: "عَمَّه؟ "، وكذلك قالت العرب: كَيْمَهْ؟.

أما إذا أتت بعد اسم مضاف فيجب حينئذ إلحاق هاء السكت؛ تقول لمن استغربت قراءته فسألته عن حقيقتها: "قراءة مَهْ؟ "[1]، ومنه قول الماتن هنا: سعي مه؟ في استفهام من قال: سعيت سعيًا.

[ثانيها: المبنيُّ بناءً لازمًا؛ نحو: كَيْفَهْ، وَهِيَهْ، وَثَمَّه] الاسمُ المبنيُّ، إما أن يكون بناؤُهُ عارضًا طارئًا؛ كالتي في المبني الذي يضاف وقد انقطع عن الإضافة؛ كـ قَبْل وبَعد، وفي اسمِ "لا" النافية للجنس المبنيّ، والمنادى المبني؛ لأن حركة البناء في هذه الأشياء عارضة لسبب قد يزول.

فما كان كذلك فلا يوقف عليه بهاء السكت. وأما أن يكون بناؤه ملازمًا له في جميع أحواله؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ونحوها؛ فما كان كذلك- وكان محرّك الآخر- وقفت عليه بالسكون، أو بهاء السكت؛ وذلك مثلُ: "هي، ثَّم، أين، وأيَّان، وكيف، والذين، وحذارِ،

(1) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 968) (2/ 969)، شرح التصريف للثمانيني (ص:275)، شذا العرف في فن الصرف (ص:160)، جامع الدروس العربية (2/ 132)، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص:415).

وحيثُ، فإن شئت وقفت عليها بإسكان أواخرها، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت، فتقول: هيهْ، ثمّهْ، أينهْ، أيَّانَهْ، كيْفهْ، الذّينهْ، حذارهْ، حيْثهْ"[1].

[ثالثُها: الفعلُ المعتلُّ إذا حُذِفَ آخرُه، فتدخلُ:

1- وجوبًا إن بقيَ على حرفٍ، أو حرفينِ.

2- وجوازًا إن بقيَ على أكثرَ؛ نحو: عِهْ، ولا تَنِهْ، ولا تَنْسَهْ] يعني: الموضع الثالث من المواضع التي يوقف عليه بهاء السكت: الفعل المعتل- مضارعًا كان أو أمراً- إذا حذف آخره، فتدخل هاء السكت عليه وجوبًا إن بقي على حرف؛ نحو: "عِ"، أمر من الفعل "وعى"، فنقول: "عِهْ"، أو على حرفين؛ نحو: لا تنِ، نهي من الوني، وهو الضعف، فنقول عند الوقف: "لا تَنِهْ". هذا اللحاق الواجب لهاء السكت في الفعل المعتل.

أما اللحاق الجائز فيكون في الفعل المعتل إذا بقي بعد حذف حرف العلة على أكثر من حرفين؛ نحو: لا تنسَ؛ فإن أصله: تنسى، بأربعة أحرف، فلما جزم بـ" لا" صار على ثلاثة أحرف" لا تنسَ" فعند ذلك جاز لنا أن نبقيه كذلك، وجاز أن نلحق به هاء السكت فنقول: "لا تَنْسَهْ"[2].

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية (2/ 133)، النحو الوافي (4/ 754).

(2) **قال ابن يعيش:** "فأمّا الوقف على المجزوم من ذلك، **فلك فيه وجهان: أجودُهما:** أنّ تقف بالهاء، فتقول: "لم يَغْزُهْ"، و" لم يَرْمِهْ"، و" لم يَخْشَهْ"، وكذلك في الأمر المبنيّ؛ =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال ابن عقيل: "ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقي على حرف واحد، أو على **حرفين أحدهما** زائد؛ فالأول كقولك في ع

= نحو: "اغْزُهْ"، و"ارْمِهْ"، و"اخْشَهْ"، والأصلُ: "لم يَغْزُ"، و"لم يَرْمِ"، و"لم يَخْشَ". حُذفت لاماتها للجزم، وبقيت الحركاتُ قبلها تدلّ على المحذوف، فالضمّةُ في "لم يَغْزُ" دليلٌ على الواو المحذوفة، والفتحةُ في "لم يَخْشَ" دليل على الألف المحذوفة، والكسرة في "لم يَرْمِ" دليل على الياء المحذوفة. وكذلك في الأمر المبنيّ؛ نحو: "اغْزُ"، و"ارْمِ"، و"اخْشَ". فإذا وُقف عليه لزم حذفُ الحركات؛ إذ الوقفُ إنّما يكون بالسكون لا على حركة، فشحّوا على الحركات أنّ يُذْهِبها الوقفُ، فيذهبَ الدالُّ والمدلولُ عليه، فألحقوها هاء السكت؛ ليقع الوقفُ عليها بالسكون، وتسلم الحركاتُ، وكذلك "ارْمِهْ"، و"اغْزُهْ"، و"اخْشَهْ".

والوجه الثاني: أن تقف بلا هاء بالإسكان، فتقول: "لم يَرْمْ"، و"لم يَغْزْ"، و"لم يَخْشْ"، و"اغْزْ"، و"ارْمْ"، و"اخْشْ". ووَجْهُه: أنّ الوقف عارضٌ، وإنّما الاعتبارُ بحال الوصل. قال ابن السرّاج: وهذه اللغةُ أقَلُّ اللغتَيْن. هذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفَيْن فصاعدًا. فأمّا إذا أدَّى إلى أن يبقى على حرف واحد لم يكن بدٌّ من الهاء؛ نحو قولك في الأمر من "وَقى يَقِي": "قِهْ"، ومن "وَعى يعي": "عِهْ"، ومن "وَرى الزَّنْدُ يَرِي": "رِهْ". وذلك أنّ الفاء قد انحذفت؛ لوقوعها بين ياء وكسرة على حدّ حَذْفها في "يَعِدُ"، و"يَزِنُ". واللامُ محذوفة للأمر، والحركةُ دليلٌ على المحذوف، فإذا وقعت عليه بالسكون فيكون إجحافًا، فوجب أنّ تأتي بالهاء ليقع السكون عليها وتسلم الحركةُ دليلاً على المحذوف؛ لأنّ المحذوف إذا كان منه خَلَفٌ، وعليه دليلٌ؛ كان كالثابت الموجودِ، مع أنّ ذلك يكاد أن يكون متعذّرًا؛ لأنّ الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقفُ عليه يقتضي إسكانَه، والحرفُ الواحدُ يستحيل تحريكُه وإسكانُه في حال واحدة، فاعرفه". شرح المفصل لابن يعيش (5/ 226).

وق: عه وقه. **والثاني:** كقولك في لم يع ولم يق: لم يعه ولم يقه"[1].

وقال الأزهري: "ولا تجب الهاء "إلا في مسألة واحدة، وهي: أن يكون الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ؛ كالأمر من: "وعى يعي" فإنك تقول:" فيه: "عه"، بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم، واجتلاب هاء السكت وجوبًا؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك"[2].

وقول الماتن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[والله أعلم]** في نهاية ما سطره قلمه؛ من حسن الأدب، وظاهر التواضع، ودليل الاعتراف بالقصور، ورد العلم إلى الله تعالى؛ لأن الإنسان قليل العلم، كثير الخطأ، **قال الله تعالى:** ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:85]، **وقال سبحانه:** ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:76].

والحمد لله على إعانته وتوفيقه على إتمام هذا الشرح، رغم المعوقات، وكثرة الصوارف. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 178).

(2) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 633).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهرس المحتويات

المقدمة 5
منهج الشرح: 11
نبذة عن المتن 13
المتن 17
مقدمة المتن 61
مقدمة العلم 68
أبنيةُ الاسمِ والفعلِ 74
أولاً: أبنية الاسم: 74
ثانيًا: أبنية الفعل: 88
عودة إلى الميزان الصرفي: 93
مصادر الأفعال الثلاثية: 107
اسم المرة واسم الهيئة: 113
البابُ الأولُ: في الفعلِ 119
التقسيم الأول: تقسيم الفعل باعتبار الزمن 120
التقسيم الثاني: تقسيم الفعل باعتبار التجردِ والزيادةِ 121
أبواب مجرد الثلاثي: 122
أبواب مزيد الثلاثي بحرف: 131
أبواب مزيد الثلاثي بحرفين: 133
أبواب مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف: 138

باب الرباعي المجرد والملحقات به: 141
باب الرباعي المزيد بحرف والملحقات به: 143
مزيد الرباعي بحرفين والملحقات به: 145
التقسيم الثالث: تقسيم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال 148
[فصلٌ 148
أولاً: الصحيح: 148
ثانيًا: المعتل: 158
فصل 172
التقسيم الرابع: تقسيم الفعل – من حيث ذكر الفاعل -إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول 175
فصل 175
فصلٌ: في نونِ التوكيدِ 178
البابُ الثاني: في الاسمِ 193
التقسيم الأول: تقسيم الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق 194
اسم الفاعل 196
اسم المفعول 204
الصفة المشبهة 208
اسم التفضيل 215
اسما الزمانِ والمكانِ 228
المصدر الميمي 235
صياغة المصدر الميمي: 236
اسم الآلة 238
التقسيم الثاني: تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتأنيث 242

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التقسيم الثالث: تقسيم الاسم باعتبار صحة آخره واعتلاله 249
التقسيم الرابع: تقسيم الاسم باعتبار الإفراد وغيره 262
المثنى 262
جمع المذكر السالم 269
جمع المؤنث السالم 278
جمع التكسير 284
التصغير 302
النَّسبُ 323
البابُ الثالثُ: في أحكامٍ تَعُمَّ الاسمَ والفعلَ 337
[الإبدالُ 338
[فصلٌ: في الإعلالِ 352
التقاء الساكنين 361
همزةُ الوصلِ 369
الوقفُ 381
فهرس المحتويات 396

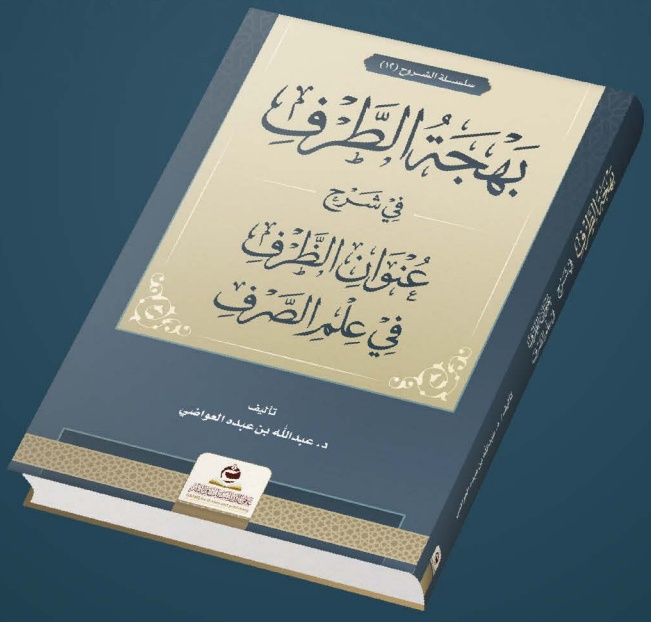
سلسلة الشروح (١٠)
بهجة الطرف
في شرح
عنوان الطرف
في علم الصرف
تأليف
د. عبدالله بن عبده العواضي